Wasit University Repository

Wasit University Repository

repository.uowasit.edu.iq

أحمَد العوامريّ ناقدًا لُغَويًّا

Ahmed Al-Awamari as a linguistic critic

اللّاميّ, مثنّى محمّد عبد الرّضا كمر

إشراف: أ . د . مجيد خير الله الزّامليّ

جامعة واسط — 2024

https://repository.uowasit.edu.iq/handle/123456789/206

https://doi.org/10.31185/uowasit-50

حُمِّل هذا الملف من مستودع جامعة واسط

Downloaded from the Wasit University Repository — repository.uowasit.edu.iq

جمهورية العراق

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

جامعة واسط / كلّيّة التّربية للعلوم الإنسانيّة/

قسم اللّغة العربيّة

أحمَد العوامريّ ناقداً لُغَوِيًّا

رسالة تقدّم بها الطّالب

مثنّى محمّد عبد الرّضا كمر اللّاميّ

إلى مجلس كلّيّة التّربية للعلوم الإنسانيّة / جامعة واسط

وهي جزء من متطلّبات نيل درجة الماجستير في اللّغة العربيّة وآدابها / لغة

بإشراف

أ . د . مجيد خير اللّه الزّامليّ

١٤٤٧ هـ

٢٠٢٦ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ
ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ
ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ أُو۟لُوا۟
ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٨﴾﴾

صدق الله العلي العظيم

الزّمر / ١٧ـ ١٨

بسم الله الرحمن الرحيم

(إقرار المشرف)

أشهد أنّ هذه الرّسالة الموسومة بـ: **(أحمد العوامريّ ناقدًا لُغَويًّا)**، لطالب الماجستير: **(مثنّى محمّد عبد الرّضا كمر)**، قد أُعدّت بإشرافي في قسم اللّغة العربيّة_ كُلّيّة التّربية للعلوم الإنسانيّة_ جامعة واسط، وقد استوفت خطّتها استيفاءً تامًّا تؤهّلها للمناقشة.

إمضاء المشرف

أ. د. مجيد خير الله الزّامليّ

التّأريخ: / / ٢٠٢٦م

بناءً على التّوصيات المتوفّرة أُرشّح هذه الرّسالة للمناقشة.

الإمضاء

أ. د. نهلة عبد الله خلف الوائلي

رئيسة قسم اللّغة العربيّة

التّأريخ: / / ٢٠٢٦م

الإهداء

إلى من شيدوا في روحي صروح الأمل . .

إلى سندي الشامخ، من علمني أنّ الصبر مفتاح العُلا . . . أبي

إلى رمز الحنان وملاذي الآمن، من كان دعاؤها رفيقي في دروب السهر،

ونورًا يضيء عتمة الحيرة . . . أمي

إلى شريكة الدرب ورفيقة الكفاح، من تحملت معي عناء الأيام

. . . زوجي

إلى شركاء العمر، الذين تقاسمت معهم الحلم والخطى، فكانوا نعم

العضد والرفيق . . . إخواني وأخواتي

إلى كل من آمن بي وساندني بكلمة أو شعور .

أهديكم ثمرة جهدي هذا ، تعبيرًا عن حب لا ينتهي وامتنان لا يزول .

مشى

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبعطفه تُنال الغايات، والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضّاد محمد (ﷺ) وعلى آله و من والاه.

اقتناعًا منّي بأنّ هذا العمل لم يكن بجهدي وحدي؛ بل بفضل الله أوّلًا وآخرًا، ثمّ بمدّ يد العون ممّن لهم فضل عليّ، فخليق بي أن أتقدم بطيب الشكر والعرفان إلى أستاذي المشرف الدكتور **(مجيد خير الله الزّامليّ)**، الذي غمرني بفيض علمه ولطف أسلوبه، فكان نعم السند والمعين، فجزاه الله عنّي خير الجزاء.

ويطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى رئاسة قسم اللّغة العربية، ممثلةً بالأستاذ الدكتور **جبار أهليل الزيدي** الرئيس السابق، والأستاذة الدكتورة **نهلة عبد الله الوائلي** الرئيسة الحالية، وأساتذتي الفضلاء في القسم وفاءً وعرفانًا، وعمادة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة واسط وموظفيها، وكل من ساعدني في رفدي بالمصادر والمراجع.

ولا أنسى أن أخصّ بالشكر أساتذتي الذين تتلمذت لهم في مختلف مراحل دراستي، وزملائي وأصدقائي الذين كانوا خير رفقة ومعين في رحلة البحث، فكانوا لي دعمًا معنويًا لا يُنسى.

وأرفع أسمى آيات الامتنان إلى أسرتي الكريمة والديّ وإخوتي، وإلى زوجتي الغالية الذين كانوا لي العون والرفيق، تحملوا معي عناء هذه المسيرة، ولكلّ من أسدى إليّ نصيحة، أو مدّ يد العون، أو شجّعني بكلمة، أوجّه لهم وافر الشكر وعظيم الامتنان، وأسأل الله أن يجزيهم عنّي خير الجزاء، وأن يوفّقهم لما يحبّ ويرضى.

الباحث

المحتويات

الموضوع	الصّفحة	
	من	إلى
المقدّمة	١	٥
التّمهيد: العوامريّ حياته، منهجه، معياره في الصواب، اتجاهه النّقدي	٦	٣٣
الفصل الأوّل: المستوى الصّرفيّ	٣٤	٩٣
المبحث الأوّل: أبنية الأفعال	٣٧	٦٢
دَحَضَ وأدحَضَ	٣٨	٤٢
صَـارَحَ	٤٢	٤٧
كَشَفَ، اكْتَشَـــفَ	٤٨	٥٣
نَخِرَ نَخَرَ	٥٣	٥٧
نَدَبَ، انْتَدَبَ	٥٧	٦٢
المبحث الثّاني: المصادر	٦٣	٧٥
التَسَاؤُلُ	٦٤	٦٨
التَّطَاحُنُ	٦٨	٧١
الحَمَاس، الحَمَاسَةُ	٧١	٧٥
المبحث الثّالث: المشتقّات	٧٦	٩٣
التَّجْدِيفُ	٧٧	٨٢
شَغُـــوْف	٨٢	٨٧

مَطَار ومَطِير	٨٨	٩٣
الفصل الثّاني: المستوى النّحوي	٩٤	١٦٣
المبحث الأوّل: الحذف أو الذكر في التّركيب	٩٧	١١٢
جر (أثناء) بين الحذف والإبقاء	٩٧	١٠٢
سوف لا يكون	١٠٢	١٠٦
قد لا يكون	١٠٦	١١٢
المبحث الثّاني: تعدّي الفعل ولزومه	١١٣	١٣٢
أَحَاطَهُ، أَحَاطَ بِهِ	١١٦	١٢٠
تأكدتُ الأمرَ	١٢٠	١٢٤
تحقَّق الأمرُ	١٢٤	١٢٨
تـــمَالك	١٢٨	١٣٢
المبحث الثّالث: إحلال حرف أو لفظ محل آخر في التركيب	١٣٣	١٥٣
حَبَّذا لو	١٣٤	١٣٨
ذكر (أم) و (أو) بعد (سواء) بالهمزة وبغيرها	١٣٨	١٤٤
سويًا	١٤٤	١٤٨
هذا لا يتلاءم مع كذا	١٤٨	١٥٣
المبحث الرّابع: مسائل نحويّة متفرّقة	١٥٤	١٦٣
بينا وبينما	١٥٤	١٥٨
كاد ونفيها	١٥٨	١٦٣

الفصل الثّالث: المستوى الدّلاليّ	١٦٤	٢٢٤
المبحث الأوّل: التّطوّر الدّلاليّ	١٦٧	١٩٣
سَاهَمَ	١٧٠	١٧٥
فَشِـــل	١٧٥	١٧٩
شَطَبَ	١٧٩	١٨٣
العَتِـــيد	١٨٤	١٨٩
قَـــارَنَ	١٨٩	١٩٣
المبحث الثّاني: استعمال بعض الألفاظ في غير معناها	١٩٤	٢٠٩
تَـــراوَحَ	١٩٤	١٩٧
تَعالَـــمَ	١٩٧	٢٠٠
تنبأ وتكهن	٢٠٠	٢٠٤
وَاسِـــطَة ووِسَاطَة	٢٠٤	٢٠٩
المبحث الثّالث: مسائل دلاليّة متفرّقة	٢١٠	٢٢٤
اِسْتَرسَلَ	٢١٠	٢١٤
تَفانَى في كذا	٢١٥	٢٢٠
تَـنَـــزُّه	٢٢٠	٢٢٤
الخاتمة	٢٢٥	٢٢٩
المصادر والمراجع	٢٣٠	٢٦٧
الملخّص باللّغة الإنجليزيّة	A	C

المُقَدِّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، حمدًا يملأ السموات والأرض، ويبلغ من الثناء منتهاه حمدًا يوافي نعمه، ويكافئ مزيده، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ المصطفى، الرحمة المهداة، وعلى آله الطاهرين الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيرًا، وجعلهم مناراتٍ للعلم والهداية، ومصابيحَ للحقّ واليقين.

أمّا بعد:

فالنقدُ اللغويّ قديمٌ قِدَمَ الظواهرِ اللغويّة، نشأ مع نشأة اللّغة نفسها، غير أنّه لم يتشكّل علمًا مستقلًّا في مصنّفاتٍ خاصّة، إلا حين فشا اللحنُ على ألسنة الناس بعد اختلاط العرب بالعجم في أعقاب انتشار الإسلام، هنالك بدأ الخطر محدقًا بلسان القرآن الكريم، ذلك اللسان العربيّ المبين الذي اصطفاه الله وعاءً لكتابه، فهبّ العلماء يجمعون اللّغة من منابعها، ويضعون القواعد الضابطة لها، لوضع سدّ منيع يحصّن اللّغة لتنشأ حركةُ التنقية والتصحيح، وتُؤلَّف كتبٌ في لحن العامّة والخاصّة، موجّهةً الناس إلى الفصيح الصحيح، وقد أصبحت تلك المؤلّفات مادّةً غنيّةً للباحثين، تفصح عن ظواهر لغويّة متنوّعة تصلح للدراسة وإعادة النظر، وتُبيّن حرص العلماء على صيانة العربيّة من الضياع، فظلّت بفضل جهودهم صرحًا شامخًا ينهض به المخلصون جيلًا بعد جيل.

وفي العصر الحديث برز رجالٌ من أهل العلم، أحاطوا بأصول العربيّة وفروعها، وألّفوا فيها خدمةً للعلم وأهله، ومن بينهم الأستاذ أحمد العوامريّ، الذي نذر نفسه لحماية اللّغة، فهو من الرعيل الأول المؤسسين لمجمع اللّغة العربيّة، وأصبح اسمه مقرونًا بالتصحيح والتمحيص، لا يكاد يكتب إلا ليُقوّم ويُبرز.

قد شـــاء الله أن أعايش أبحاث العوامريّ وأتجوّل بين تحقيقاته، فوجدتُ في نفســـي الرغبة للكتابة فيها؛ لأنّها ثرّة المفردات، ذات مباحث نقديّة مهمّة، سلك فيها منهجًا خاصًّا يميّزه عن غيره من النُّقاد، حتى بدا للقارئ أنّه يقف أمام مشـــروع مســـتقـلّ فـي النَّقـد اللّغويّ، فوســـمـت رســـالـتـي بـ **(أحمد العوامريّ ناقدًا لغويًّا)**.

وكان لمشرفي الأستاذ الدكتور **مجيد خير الله الزامليّ** الفضلُ الأكبر في أن يوجّهني إلى هذا الموضوع، منذ السنة التحضيرية، حين كنتُ أستشعر في نفســي رغبةً صــادقة في الكتابة في مجال النَّقد اللغوي؛ لما كان لمحاضــراته القيّمة من أثرٍ بالغ في ترســـيخ تلك الرغبة، إذ ألقى على مســـامعنا دررًا من القول، بيّن فيها جهود نقّاد الاســتعمال اللغوي في تنقية العربيّة ممّا شــابها من فســـاد ولحن، وأظهر لنا أنّ هذا الميدان واســـع الآفاق، متنوّع الموضـــوعات، متشعّب المباحث، لا يضيق بباحثٍ جادّ.

وفي حدود ما بلغني من الاطّلاع، لم أظفر بدراســة ســبقتني إلى تناول هذه الشــخصــية النقديّة، ولا على بحثٍ أفرد جهوده في هذا الميدان، فأصــبحت مادّةً بكرًا جديرة بالدرس، وحقلًا خصــبًا يســتحقّ أن يُســتثمر في خدمة العربيّة وصونها.

قسمت البحث على ثلاثة فصول؛ حتّمتها عليّ طبيعة المادة العلمية، يتقدمها مقدمةٌ وتمهيدٌ ويلحق بها خاتمة فقائمة المصادر والمراجع، فحملت مادة التمهيد تعريفًا بالأستاذ العوامريّ وبيان جهوده المجمعية وتوضيح منهجه المتبع في نقد الألفاظ، وختمته بالحديث عن اتجاهه النقدي.

أمّا الفصل الأوّل، فوسمته بـ**(المستوى الصرفي)** مقسمًا على ثلاثة مباحث: المبحث الأول: المشتقات، المبحث الثّاني: المصادر، وختمته بالمبحث الثّالث الذي تناولت فيه: أبنية الأفعال.

وحمل الفصل الثّاني عنوان: **(المستوى النّحويّ)** عرّفت فيه بالمستوى النحوي وأهميته في صون الجمل وتغير معناها، وتبعه المبحث الأول الذي وسمته بـ(الحذف أو الذّكر في التركيب)، والمبحث الثّانيّ: تعدّي الفعل ولزومه، والمبحث الثّالث تحدثت فيه عن إحلال حرف أو كلمة في التركيب، وهي في غير مكانها، فحمل اسم: (إحلال حرف أو لفظ محل آخر في التركيب) وختمت الفصل بمبحث رابع وسمته بـ(مسائل نحويّة متفرقة)، ذكرت فيه بعض المسائل النحويّة المتفرقة.

وتناولت في الفصل الثالث القضايا الدّلالية سَميتهُ:**(المستوى الدّلاليّ)**، فتطلبت المادّة أن أقسمه على ثلاثة مباحث: الأول تناولت فيه التطور الدلالي بذكر المسائل الَّتي حشرها الأستاذ العوامريّ في هذا المجال فكان اسمه: (التطور الدّلاليّ)، وتلاه الثاني: (استعمال بعض الألفاظ في غير معناها)، تطرقت فيه إلى الألفاظ الَّتي استعملت في غير موضعها وختمت الفصل بالمبحث الثالث الذي وسم بـ (مسائل دلالية متفرقة).

انتهجت في عملي هذا منهجًا **(وصفيًّا تحليليًا تقويميًّا)**، اتّسم بالوضوح والبساطة، بعيدًا عن التعقيد والتكلّف. وسعيت إلى تجنّب زخرفة القول والأساليب الأدبية والإنشائية ليظل البحث أقرب إلى الدقّة العلمية.

لقد واجهتني في رحلتي البحثيّة عن حياة الأستاذ أحمد العوامريّ عقباتٌ غير يسيرة؛ إذ إنّه من المحدثين الذين لم يُفرد لهم كثير من الدراسات، ولم تُعنَ بهم المصادر إلا لمامًا، فندر ذكره خارج مصر، واقتصر حضوره على ما توافر

في صـــفحات وروّاد مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، حملني ذلك عبئًا شـــاقًا، إذ اضـطررت إلى التواصـل مع تلك الصـفحات، والبحث في أرشـيف المجمع، ومطالعة ما نُشـر في مجلّاته ونشـراته، لأستحصـل من بين السـطور ما يُجلي جوانب شخصيته وجهوده.

وكان هذا التحدّي سـببًا في أن أُدرك قيمة العمل البحثي في إحياء ذكر العلماء المحدثين، وإعلان ما أدّوه من خدمة للغة العربيّة، على الرَّغم من قلّة ما كُتب عنهم وتفرّق أخبارهم في بطون المصادر.

اعتمدتُ في هذه الدراســة على مصــادر متنوّعة، شــملت كتب التراث اللغوي ومؤلّفات المحدثين، ودواوين الشعراء، فضـلًا عن تحقيقات الأستاذ أحمد العوامريّ الَّتي كـانـت مرجعًـا أوّل، إلى جـانـب مؤلفـات القدمـاء والمحـدثين في التصــحيح اللغوي، ولجأتُ إلى المعجمات القديمة والحديثة، والدراســات اللغوية في النّحو والصــرف والبلاغة والأدب، وكتب التفســير، فضــلًا عن المقالات المنشــورة في الدوريات والمواقع الإلكترونية، والرســائل الجامعية ذات الصــلة بالبحث والمعجمات، وكان لمعجم **(الصـحاح)**، و**(المصـباح المنير)**، و**(لسـان العرب)**، و**(تاج العروس)** حضور بارز لما فيها من غزارة المادة وشمولها، من المعجمات الحديثة على **(المعجم الوسـيط)** لصـدوره عن هيئات علمية، أضـف إلى ذلك مراجعة كتب التصـحيح اللغوي الحديثة الَّتي تضـمنت مسـائل التخطئة والتصويب.

وختامًا لا يسـعني إلا أن أتقدّم بأسـمى آيات الشـكر والثناء إلى أسـتاذي ومشـــرفي، الأســـتاذ الدكتور مجيد خير الله الزّامليّ، الذي لم ينفكّ يوجّهني ويقوّمني، فكان له الفضـــل الأكبر في تهذيب ما اعوجّ من هذا العمل، وهذا الجهد أضــعه اليوم، وأنا على يقين أنّه لم يَسْــلَم من الملاحظات، ولم ينجُ من

الهفوات؛ فلا أبرّئ نفسي من الغفلة، ولا أدّعي لها العصمة من السهو والزلل، غير أنّي بذلت الوسع، ولم أبخل بالوقت في سبيل إخراجه على أتمّ وجه، فإن أصبتُ، فذلك من فضل الله وتوفيقه، وإن أخطأتُ، فله وحده المغفرة، وحسبي أنّي اجتهدتُ بقصد خدمة اللّغة العربيّة الَّتي ازدادت قداسةً بنزول القرآن بها، ولقد أيقنت أنّ البحث العلمي ليس بالهيّن، وأنّه لا يتمّ إلا بالصبر والأناة، فكانا مطلبي من الله عزّ وجلّ، الذي أمدّني بهما حتى استوى هذا العمل على صورته الحاضرة، أقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكم.

التمهيد

أحمد العوامريّ بك

أولًا: حياته:

١. المولد والوفاة[١]:

وُلد الأستاذ أحمد العوامريّ في مدينة الإسكندرية سنة (١٨٧٦م)، ونشأ فيها وتلقى تعليمه الأولي، وتوفي–رحمه الله– في يوم الإثنين ١٣ ديسمبر سنة (١٩٥٤م)، بعد مسيرة علمية وتربوية ومجمعية امتدت قرابة نصف قرن، وكان آخر الجهابذة الثلاثة المؤسسين لمجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة رحيلًا.

٢. تعليمه وتكوينه العلمي[٢]:

تلقّى مبادئ العلوم في أحد كتاتيب الإسكندرية، وحفظ القرآن الكريم، والتحق بمعهد الشيخ إبراهيم باشا، ودرس فيه العلوم العربيّة والدينية، وفي سن التاسعة عشرة التحق بـ دار العلوم، ودرس مرحلتيها العامة والعليا، وتخرج سنة (١٩٠٣م)، أُوفد سنة (١٩٠٤م)، في بعثة إلى مدينة رِدِنْج بإنجلترا، ومكث فيها حتى (١٩٠٧م)، وقد عُرف بتكوينه اللغوي المتين، وبثقافته الواسعة الَّتي جمعت بين التراث العربي والدراسة الحديثة.

---

(١) يُنظر: مجمع اللّغة العربية في ثلاثين عامًا، د. محمد مهدي علام: ٢١–٢٢، والأعلام، خير الدين الزركلي: ١/١٩٠، وأعلام علماء مصر ونجومها حتى ١٩٨٥، نبيل أبو قاسم: ٦٠، والمجمعيون في خمسة وسبعين عامًا، د. محمد مهدي علام و د. محمد حسن عبدالعزيز: ١٣٩.

(٢) يُنظر: المجمعيون في خمسة وسبعين عامًا، د. محمد مهدي علام و د. محمد حسن عبدالعزيز: ١٣٩، والتراث المجمعي في خمسة وسبعين عامًا، إبراهيم الترزي: ٦٤، والمرحوم الأستاذ أحمد العوامريّ، (مقال منشور)، زكي المهندس، مجلة مجمع اللّغة العربية بالقاهرة ع١١، ١٩٥٩م:٢٣٧.

٣. وظائفه ومسيرته المهنية[١]:

- ١٩٠٣: عُيّن مدرسًا بمدرسة عابدين.
- ١٩٠٤–١٩٠٧: مبتعث إلى إنجلترا (مدينة رِدِنْج).
- ١٩٠٧: مدرسًا بدار العلوم.
- ١٩١١: مفتشًا بوزارة المعارف.
- ١٩٢٩: ناظرًا لتجهيزية دار العلوم (خمسة أشهر).
- عاد بعدها مفتشًا بوزارة المعارف.
- ١٩٣٣–١٩٣٦: كبير مفتشي اللّغة العربيّة، وهو أعلى منصب تربوي لغوي في الوزارة.
- ١٩١٥: مُنح نيشان النيل الخامس تقديرًا لجهوده.

وقد عُرف في التفتيش بقوة علمية وتجديدية، حتى قال أحد المدرسين: "ما زارنا العواميريّ مرة إلا وخرجنا من زيارته بشيء جديد مفيد".

٤. مؤلفاته وتحقيقاته[٢]:

كان العواميريّ من الجيل الثاني من واضعي الكتب المدرسية الَّتي اعتمدت عليها وزارات التعليم في مصر والعالم العربي، ومن أعماله:

تحقيق كتاب **(البخلاء)** للجاحظ بالاشتراك مع الأستاذ علي الجارم، والإسهام في تأليف كتب المطالعة المختارة للمدارس الابتدائية والثانوية، وهي

---

(١) يُنظر: التراث المجمعي في خمسة وسبعين عامًا، إبراهيم الترزي: ٦٤، والأستاذ أحمد العواميريّ أول من جمع السلطتين المجمعية والتربوية، (مقال منشور)، د. محمد الجوادي، موقع الجزيرة نت، (موقع إلكتروني): ٢٠٢٠/٤/٦،

(٢) يُنظر: المرحوم الأستاذ أحمد العواميريّ، (مقال منشور)، زكي المهندس، مجلة مجمع اللّغة العربية بالقاهرة ع١١، ١٩٥٩م:٢٣٧.

من أشـهر الكتب التعليمية في القرن العشـرين، وشـارك لسـنوات في امتحان التخرج الشفوي بدار العلوم، وكان امتحانه مثالًا للجدية والدقة، وقام بنشر عدد من البحوث اللغوية في مجلة المجمع تحت عنوان: "**بحوث وتحقيقات لغوية**" نشـرت في أعداد مختلفة من مجلة المجمع **(العدد الأوّل١٩٣٤م، العدد الثّاني١٩٣٥م، العدد الثّالث ١٩٣٦م، العدد الرّابع١٩٣٧م)**، له كلمة في (تأبين الأستاذ علي الجارم)، نُشرت في مقدمة ديوان الجارم وفي مجلة المجمع.

٥. نشاطه المجمعي[١]:

كان الأسـتاذ أحمد العواميّ من المؤسـسـين الأوائل لمجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة سـنة (١٩٣٣م)، وأسـهم في أعماله منذ نشـأته، وشـارك في لجانه المتعددة: **(لجنة الأصـول، لجنة الأدب، لجنة الطب، لجنة الكيمياء والطبيعة، لجنـة المعجم الوسـيط، لجنـة المعجم الكبير)**، كمـا مثّـل المجمع في (المؤتمر الطبي العربي الحادي والعشرين).

٦. أبرز تقاريره للمجمع[٢]:

أ- تقرير في الكلمات الخاصة بالشؤون العامة (د ٢ جلسة ٣).

ب- تقرير عن معجم (معالم اللّغة) لنجيب خلف.

ت- تقرير عن مقترح جورج يوسف في تيسير الكتابة العربيّة.

ث- تقرير عن مقترح ثانٍ لإبراهيم مصطفى في تيسير الكتابة العربيّة.

ج- تقرير عن مقترح خالد عبد المجيد الشباسي في تيسير الكتابة.

---

(١) يُنظر: المرحوم الأستاذ أحمد العواميّ، (مقال منشور)، زكي المهندس، مجلة مجمع اللّغة العربية بالقاهرة ع١١، ١٩٥٩م:٢٣٧.

(٢) يُنظر: والأستاذ أحمد العواميّ أول من جمع السلطتين المجمعية والتربوية، (مقال منشور)، د. محمد الجوادي، موقع الجزيرة نت، (موقع إلكتروني): ٢٠٢٠/٤/٦،

وقد ترك أثرًا واضـــحًا في مجلة المجمع الَّتي أشـــرف على بعض أعمالها، وفي البحوث اللغوية الَّتي نشرها.

ثانيًا: منهجه:

إنّ الطريق الذي ســلكه في البحوث والتحقيقات الَّتي نشــرت في أعداد متفرقة من مجلة مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، متفردا عن غيره، فنجده ناقدًا، ومســتدركًا، ومفســرًا أصــيلًا، فهو اعتد بالنمط المحافظ وعرف بفكرة اللغوي الحريص على الأصــول، فلا يبدي رأيًا إلا وعضــده بقول يحتج به، وقد تميز منهجه بعّدة سـماتٍ اسـتقتها من مقالاته الَّتي ناقش فيها الأخطاء اللغوية على المستوى الصّرفيّ، والنحويّ، والدّلالي:

- **الاستدراك:**

لـم يفـت الأسـتاذ العَـوامريّ الاسـتدراك علـى بعـض النُّقـاد وعلمـاء اللّغــة والنقــاد فيمــا فــاتهم أو ســهوا عنــه، فتــراه يمحّــص ويحقــق ويهــذب محـاولًا سدَّ تلـك الثغـرات الَّتـي فـرت عـن أذهـان القـدماء وصـارت فـي طـيّ النسـيان، كـان ذلـك واضـحا فـي اسـتدراكه علـى الأب أنسـتاس الكرملـي، والشــدياق فــي إباحــة قولــه: (اكْتَشَــفَ الشــيء) "فــالأب إذًا يَعْمِــد إلــى (اكْتَشَــفَ) المتعــدي، فينتــزع منــه مجــازا، ففــي قولــك: مــثلا: اكْتَشَــفَ العـالمُ حقيقـة كـذا، اسـتعارة مكنيـة أو تبعيّـة، فقـد شُـبّه علـى المكنيـة العـالم فـي هجومـه علـى الحقيقـة بـالكبش فـي ...، فالشـدياق محمَّـل للفعـل الـذي ورد لازمـا فـي المعجمـات، فاسـتظهر أنـه متعـد كمـا سـبق، وغيـر الشـدياق مـن أصـحاب المعجمـات الحديثـة سـلكوا هـذا المسـلك، وإن لـم يعللـوا لمـا يقولـون، فقـد عمـدوا جميعـا إلـى الفعـل الـلازم فعـدوه، لمـا فيـه مـن معنـى الانكشــاف والظهــور، وانفــرد الأب العلامــة، فقصــد إلــى الفعــل المتعــدي

ذي المعنى البعيد من الكشف والإظهار، فصاغ منه مجازه، فهذا المجاز موكول لأذواق الأدباء، فلهم وحدهم فيه الفصل، ثم أين (الهجوم على الحقيقة) في كشف العلماء؟، أنهم قوم يصلون إلى الحقائق برويّة لا شائبة فيها للعنف، فهم يتّخذون التؤدة والتأني شعارا لهم في كلّ ما يزاولون من عمل، وكيف يتأتّى العنف في الاستقراء والموازنة والاستنباط ووضع المقدمات للنتائج"[1]، ولم يفته الاستدراك على نفسه "بعد أن تداولت الأيدي الجزء الأول من هذه المجلة، ووقف عليها أفاضل المشتغلين بالعربية، كان لبعضهم استدراكات علىّ رأيت أن أُوردها هنا، إحقاقا للحق، وتأدية لأمانة العلم، فأقول: قلت في (ص ١٤٠) في بحث (كاد): (وقد راجعت كثيرا من كتب النحاة فلم أعثر على كلام في وجوب أن يكون النفي مسلّطا على كاد، أو في جواز تحويله إلى خبرها، وإنما وجدت في أمثلتهم جميعا، تسليط النفي على (كاد) نفسها... الخ)، ولكن جاء في كليات أبي البقاء(ت٦١٦هـ) ما يأتي: "كاد تشارك سائر الأفعال من حيث إنّ نفيها لا يوجب الإثبات، وإنَّ إثباتها لا يوجب النفي، بل نفيها نفي، وإثباتها إثبات، فمعنى: كاد يفعل: قارب الفعل ولم يفعل، وما كاد يفعل: ما قارب الفعل..."[2]، ولا بدّ أن يكون غير أبي البقاء من العلماء قد صرح بذلك أيضًا، وإن لم نهتد بعد إلى موضعه"[3].

---

(١) بحوث وتحقيقات لغوية، أحمد العوامري، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٩١-٢٩٢.

(٢) يُنظر: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: ٧٤٩/١.

(٣) بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٣٠٢.

- **الاستطراد:**

من السمات البارزة في منهج العوامريّ هو الاستطراد، فهو لا يعرض المسألة مباشرةً، بل يتوسع في ذكر الشواهد المتعلقة بها وذكر المسائل المتفرعة منها؛ ليثري الفكرة ويعمم الفهم، فهو إذا ضاقت به المادة في كتب اللّغة لجأ إلى كتب التفاسير؛ ليسوق ما يعينه على توضيح المعنى، وكان يكثر من الاستطراد إلى أقوال المتأخرين والقداماء، فيعرضها ثم يُناقشها، وأحيانًا يُخطّئ بعضهم بدقة منهجية، ومن سمات الاستطراد الَّتي تظهر بوضوح في منهجه هي التوسع في الدّلالة: لا يكتفي بالمعنى القريب، بل يفتح المجال لبيان الفروق الدقيقة بين الألفاظ، وهو ما يعكس حرصه على الدقة الدلالية.

- **وجه الصّواب:**

إنّ المطلع على تحقيقات العوامريّ وبحوثه الَّتي نشرها في مجلة المجمع يجده مليًّا أنّه لم يكتفِ بالتخطئة وإصدار الحكم بتلحينها فبحسب، بل نلحظ عليه بوضوح أنه لا يغادر المسألة دون بيان الوجه الصحيح لاستعمالها على عكس كثير من النُّقاد اللّغويّين نحو: استعمال الفعل (تكهن) بدل (تنبأ) فقال: "جاء في إحدى الصحف من مقال في وصف هرم الجيزة الأكبر: "إنّ في هندسة هرم الجيزة الداخلية المحتوية على نبوءات قيمة عما سيأتي على العالم ما يدل الخ"، ونحن لا يعنينا هنا ما في هذه العبارة من سقم، وإنما الذى يعنينا "قوله: النبوءات يعنى أخبارا غيبية، وهذا من الخطأ المتواتر في أقلام الناس والصحف والأحاديث...، أنت قد رأيت أنه كان يجب أن يقال في عبارة وصف الهرم: "المحتوية على كهانات، أو كِهانات، أو تكَّنات" الأخيرة جمع تكهنة،

مرة من التكهن"[١]، واستعمال الفعل (وَازَن) بدل الفعل (قارنَ)، فذكر: "لا يزال كثير من الكتّاب والمؤلفين يستعملون " قـارَنَ" بمعنى "وازن" و"قايس" فيقولون مثلا: قـارَنَ بين كذا وكذا، مع كثرة التنبيه على خطأ هذا الاستعمال، ولقد أمعنت في البحث على أظفر بهذا المعنى للمقارنة، ولو على سبيل المجاز، فلم أوفق...، ولك أنّ تستعمل بدلا من (المقارنة) الَّتي اتضح لك خطؤها في معنى المفاضلة، ما يأتي: وَازَنَ: في المختار: "وازنَ بين الشيئين موازنة وَوِزانا"[٢]، ومثيله في اللسان – ولا يقال: وازن كذا بكذا، ومعنى الموازنة بين الأمرين الترجيح بينهما، كما هو ظاهر، كأنك تزن هذا، وتزن ذاك، ثم تنظر أيّهما أربح، في صفة أو صفات"[٣].

- **النهايات المفتوحة:**

نلحظ أنّ العوامريّ قد يترك في نهاية التخريجات في بعض القضايا اللغوية الَّتي تناولها بالنقد المجال للإضافة ممَّن سوف يقرأ له؛ لأنه لا يدعي الكمال في اطلاعه وفي نقده، وهذ السمة من سمات العلماء، فقال في أحد صفحات تحقيقاته: "على أني ما ادعيت أني أحطت بما تصديت له، وما قطعت في مسألة قطعا، ولا بتتُ في أمر بتًا، وكيف أقطع ومراجع اللّغة مبعثرة في الآفاق، غير ميسرة كلها لأمة، فكيف بالفرد؟، وقديما اختلف أئمة اللّغة، وأجاز بعضهم ما حظره الآخرون، وفي المعجمات الَّتي بأيدينا أمثلة جمة لما نقول، نعثر به"[٤]، فنجده في مواضع كثيرة يردد هذه العبارة: (ربما

(١) بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٦٧.
(٢) يُنظر: مختار الصحاح (و ز ن): ٣٣٧/١.
(٣) بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٥٠.
(٤) المصدر نفسه، ع٢: ٢٥٧.

هناك مادة لم اطلع عليها) و(ننكره حتى يأتي لنا من يثبته ببرهان)، بل صرح بذلك فقال: "وإني لا أدعي أن ما قررته من تخطئة أو تصويب هو الحق الذى لا معدل عنه، فقد يكون هناك من الكتب والمصادر اللغوية ما لو كنت أحطت به"(١).

- **عرض المادة:**

انتهج العواميّ في عرضه للمادة أسلوبًا محكمًا، يبدأ في ذكر النصوص الَّتي أخطأ بها الناس والكتاب ومحرّرُو الصحف، وبعدها يشرع في ذكر النصوص الَّتي إليها يستند في موقفه تجاه الاستعمال الذي من خلال تلك النصوص يحكم على الاستعمال من ناحية الرفض والقبول، وكثيرًا ما نجده يصدرها بعبارات "إني عارض ملخص بين يدي القارئ ليتبين منها وجه ما اقول"(٢)، "وهاك بعض ما وقفت عليه في هذا المقام"(٣)، وبعد الانتهاء من عرض النصوص يصدر الحكم معللًا له، وختامًا نجده يوجه سؤالًا للمتلقي عن قناعته بالبحث الذي قدمه حول اللفظ؛ ويبدو واضحًا أنه يتبع أسلوب الاقناع، لا أسلوب الإجبار في قبول الفكرة، فنجده يصرح في موضع من المواضع: "وجه الحق في النَّقد أن يقال: أخطأت يا فلان، وهذا برهان – وتلك سنة جلّة العلماء من أسلافنا، وسنة الباحثين وديدنهم الآن..."(٤).

---

(١) بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ ،ع٢ : ٢٥٧.

(٢) المصدر نفسه: ع٢: ٢٨٣.

(٣) المصدر نفسه: ع٢: ٢٨٣.

(٤) بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة فؤاد الأول للغة العربية، ع٤: ٢١١.

- **اعتماده على التفاسير:**

استند الشيخ أحمد العواميّ في دراساته اللغوية إلى أمّات كتب اللّغة، بيد أنّه لم يقف عند حدودها حين تضيق مادتها أو يندر شاهدها، إيمانًا منه بأنّ كتب التفسير تمثل امتدادًا حيًّا للغة في سياقاتها القرآنية، فكان يلجأ إليها ليستكمل ما لا يجده في المعجمات، ففي تعليقة على عبارة (إني اتساءل)، قال: "قد لبثت ردّحًا من الزمن أعيب هذا الاستعمال، لأني لم أقع في هذه المادة على (التفاعل) بمعنى (فَعَلَ) و(أَمْلُ) – كما يعبر الصرفيون– فيما لدىّ من المراجع، فخطر لي أن أعود إلى البحث، وأرجع إلى التنقيب والتقليب، فقرأت المادة بإنعام في المعجمات، فوجدتني لم اتزحزح من موقفي من الإنكار، ثم عن لي أن أرجع إلى التفاسير، فبدأت بتفسير الإمام البيضاوي(ت٦٨٥هـ)، فإذا به يجيز في صراحة أن يكون (التفاعل) في قوله تعالى: ﴿**عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ**﴾ [النبأ ١]، بمعنى: يسألون، كما سيمر بك، فاكتفيت بالإمام البيضاوي، وناهيك به حجة"[1].

- **عدم الأخذ من المتأخرين:**

دأب الأستاذ العَوامريّ على مراجعة أقوال المتأخرين ونقدها إذا وجدها غير منسجمة مع الشاهد الموثوق، ورأى في ذلك ممارسة علمية مشروعة تحفظ للدرس اللغوي صرامته، دون أن تمسّ مكانة العلماء أو تُنقِص من جهدهم، ونجد هذا الأسلوب واضحًا في تلحينه من يستعمل الوَاسِطَة بمعنى الوسيلة "وإنك لتراها به كثيرا في كتب النّحو والصرف والكلام والمنطق والتصوف وغيرها للمتأخرين من المؤلفين، فليت شعري كيف نشأ هذا الاستعمال، ومن أين جاء؟،

(١) بحوث وتحقيقات لغويّة، أحمد العواميّ مجلة فؤاد الأول للغة العربية، ع٤: ٢١٩.

والغريب أن بعض المحدثين من أصحاب المعاجم أجازوه من غير سند، فقد قال بطرس البستاني في "محيط المحيط ": (وربما أريد بالوَاسِطَة الوسيط والعلة، يقال: هو الوَاسِطَة بينهما..."[1]، وصرح أنه لا يأخذ باستعمال علماء اللّغة المتأخرين إلا إذا كان كلامهم يوافق القواعد العربيّة الفصيحة ففي ردّه على الأب أنستاس الكرملي اعتمد على جواز قولهم: (اكْتَشَفَ الشيء)؛ لأن اليازجي قد استعملها، فقال العوامريّ: "كيف نحتج بما يكتبه العلامة اليازجي، على أنّه من تعبيره هو، ونحن لا نحتج بكلام المتأخرين من أئمتنا اللّغويّين كابن منظور، والفيروزآبادى، والفيومى، والزبيدي، وغيرهم من الفطاحل الذين حفظوا العربيّة من الشتات والدثور–فنحن إذا عثرنا في أثناء كلامهم في شرح عبارة أو تفسير لفظ، على كلمة أو تركيب لم تَنُصَّ عليه اللّغة فيما نعلم، يجب ألا نأخذه عنه..."[2].

- **الأمانة العلميّة:**

تجلت الأمانة العلمية في منهج الشيخ أحمد العوامريّ بك بوصفها ركيزة أساسية لا يحيد عنها؛ إذ إنه التزم برَدِّ الفضل إلى أهله عبر نسب الآراء والمفردات إلى قائليها الأوائل بكل دقة وتجرد، وأعاد كلّ كلمة أخذها من غيره إلى قائلها، ودأب في توثيقه لمادته العلمية على ذكر عنوان الكتّاب بوضوح، ليصبح في المستقبل مرجعًا جليًا للقارئ والباحث على حد سواء، وهذا المسلك لا يعكس دقة منهجه فبحسب، بل يبرز احترامه العميق للملكية الفكرية وصيانة التراث اللغوي من الخلط أو الضياع، وبهذا الصنيع، رسخ العوامريّ أنموذجًا يحتذى به في صِدق النقل وإعلاء قيمة الحقيقة العلمية في أبحاثه.

---

(١) بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٥٨.
(٢) المصدر نفسه: ع٢: ٢٩٤.

- **اتساع دائرة الاستشهاد:**

ساق الأستاذ العَوامريّ حججه من مصادر عدَّة، فلم يقف على مصدر دون آخر، فكانت لغة التنزيل منبعه الذي لا ينضب، ومن كلام العرب الذين يثق بفصاحتهم، ولم يلتزم بالقاعدة الَّتي وضعها اللّغويّونَ مبينة عصر الاستشهاد، فكان يستشهد بكلامهم بشرط ألا يعارض القاعدة النحوية، وكان يتّكل على الحديث النبوي وما تركة من أثر في اللّغة، وعوّل أيضًا على المعجمات، وكلام الفصحاء، وكتب اللّغة والأدباء.

- **الفروق اللغوية:**

تتمركز الفروق اللغوية عند العوامريّ في حرصه الشديد على استقصاء الفروق الجوهرية بين الألفاظ؛ لأن معاني الكلمات تتغير باختلاف الحركات والسكنات أو تبديل حرف ليحل مكان آخر، فكان اعتماده على اتباع الكلمات في المعجمات وضبط بنيتها ومعرفة استعمالها في قديم الزمان وموازنتها بالاستعمال الحديث وبنيتها الَّتي هي عليها اليوم، فهو يفرق بين (عرا واعتور)، فقال: "يظن بعض الكتّاب أن (اعْتَوَرَ) بمعنى (اعْتَرَى) أو (عَرَا)، فيقولون مثلًا: وكان يعتورني صداع...، وكان غنيا فاعتورته الفاقة...، هو حيّ يعتوره الخجل أحيانا، وغير ذلك كثير، والصواب أن يُوضع (عَرَا) أو (اعْتَرَى) في مكان (اعْتَوّر)...، فقد اتضح لك الخطأ في استعمال اعتور (مكان اعترى أو عَرَا) بمعنى الغِشْيان والإصابة، ذلك بأنّ الاعتوار معناه، كما سبق، أن يأتي شيء مكان شيء، فقول أساس البلاغة مثلا: (الاسم تعتوره حركات الإعراب) يراد به أن حركات الإعراب

تتداول الاسم: فتارة يعرض له النصب، وتارة الرفع، وتارة الجر..."[1]، وتفريقه بين (تَراوَحَ، و راوح) وبين (نخِر، نخَر) باختلاف حركة عين الفعل .

- **الخطأ في الاستعمال:**

كثيرًا ما نجد أن العوامريّ يعزو الخطّأ في الكلمات إلى كثرة الاستعمال الخاطئ لها الذي له أثر كبير في تغير استعمالها وتحول بنيتها فتتحول من مجرد انحراف فردي إلى قاعدة مستقرة، وقد تكتسب شرعيتها بمرور الزمن، ففي تخطئته استعمال الناس لـ(شغوف) بمعنى (مشغوف)، قال: "فقد رأيت خطأ الناس في استعمال "شغوف" بمعنى "مشغوف "والغريب أن هذه الكلمة تسحر الأعين والأسماع، فلا يلتفت إليها، ولا يفحص عنها، فتمر من فم إلى فم، ومن قلم إلى قلم، سالمة من النَّقد والتجريح، وهى فاشية الآن بين الناس فشوا عظيما"[2]، وفي استعمال (المطار)، اسم مكان لموضع للطيران، فقال: "الذي يلوح لي من اللسان وغيره أن هذا الموضع الخاص ربما كان في الأصل ملجأ للطير، يعتريه على نحو ما، وربما هيج منه وأطير لغرض ما، ثم غلبت تسميته بوصفه هذا، فقيل: مُطار ومَطار؛ كما نقله صاحب اللسان، وقيل: مُطار فقط"[3].

ثالثًا: معيارهُ في الصواب:

يتضح للعيان من كتب اللحن أنّها تقوم على مبدأ أساسه رصد ما تشيعه العامّة وبعض الكتّاب من ألفاظ وتراكيب، والحكم عليها بأنها لحن، ثمّ تقديم البديل الصحيح اعتمادًا على (المقياس الصوابي) أو (مستوى الصواب اللغوي)،

---

(١) بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٧١ -٢٧٣.
(٢) بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٦٩ .
(٣) المصدر نفسه: ١٦٩.

وقد عرّف تمّام حسّان هذا المقياس بأنه: "معيار لغويّ يرضى عن الصواب ويرفض الخطأ في الاستعمال يحلّ محلّ الخطأ المذكور بالاعتماد على المقياس الصَّوَابِي أو ما يسمى الخطأ في الاستعمال، وهو مقياس اجتماعي يفرضه المجتمع اللغوي على الأفراد"(١)، وتفصح هذه الكتب عن بيان موطن الخلل، ثمّ تعين الصّوَاب (مستوى الصَّوَاب اللغويّ) وفق هذا المعيار، غير أنّ هذا المقياس شهد اضطرابًا بين اللّغويّين؛ فبعضهم تشدّد في الحكم، بينما أخذ آخرون بكل ما ورد عن العرب دون تحقيق، وهكذا ظلّ المعيار اللغويّ متأرجحًا بين اتجاه صارم وآخر متساهل.

ويقوم هذا القياس على مجموعة من الأسس الَّتي من خلالها يحكم على النص بصحة الاستعمال أو بالتخطئة، وأشهرها السماع والقياس واللهجات، وسنتناول بإيجاز هذه المعايير عن العوامريّ، مبينين اتّجاهها مع ذكر بعض الأمثلة:

ـ السماع:

هو الأصل الذي يعوَّل عليه في الاحتجاج به؛ إذ عليه تقوم قواعد العربيّة وسننها، ويعرف بأنه: "ما ثبت من كلام مَنْ يوثق بفصاحته، فشمل: كلام الله وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظمًا ونثرا عن مسلم أو كافر"(٢)، فقد ارتكز العوامريّ على هذا المعيار أكثر من غيره من المعايير ارتكازًا جوهريًا، في كثير من نُقوده واعتراضاته، فغالبًا ما كان يصحّح لفظًا أو تركيبًا

(١) اللّغة بين المعيارية والوصفية: ٧٢.

(٢) الاقتراح في أصول النحو: ٩٦.

لســـماعه، أو يُخطّئ ذلك لعدم ثبوته في الســـماع العربي، فأنشـــأ العوامريّ مستشهدًا بـ:

أوّلًا: القرآن الكريم:

تظفر منزلة القرآن الكريم بمكانة راسخة في نفوس العرب عامّة واللغويين خاصّــة؛ إذ هو معجزة نبيّهم وكتاب دينهم؛ ولأجل ذلك اتّخذه النحويون وعلماء اللّغة مصـــــدرًا مهمًّا في بناء القواعد النحوية، اتكالًا على كونه من أوثق النصوص العربيّة الفصيحة(١)، فكان العوامريّ يستند إليه مرارًا في بيان حكمٍ أو توجيه رأيٍ في بعض الاســتعمالات اللغوية اقتناعًا منه بأنّ القرآن الكريم يمثّل المستوى الأعلى للغة العربيّة، وانطلاقًا من هذا الأساس، جاء تصويبه لبعض التراكيب، مستدلًّا بالنصّ القرآني في ترجيح وجهٍ لغويّ أو تصحيح آخر، فاتخذه حجة في التعليق على قولهم (ســواء كان كذا أو كذا) فأورد قول الله تعالى: ﴿ **سَــوَآءٌ عَلَيهِم ءأَنذَرتَهُم أَم لَم تُنذِرهُم** ﴾[البقرة ٦]، و﴿**سَــوَآءٌ عَلَيهِم أَســتَغفَرتَ لَهُم أَم لَم تَســتَغفِر لَهُم**﴾ [المنافقون ٦]، ﴿**سَــوَآءٌ عَلَينَآ أَجَزِعنَآ أَم صَــبَرنَا**﴾ [إبراهيم ٢١]، وعقب قائلًا: "إنه يجوز لك أنّ تأتي بالجار بعد(سواء)، وألاّ تأتي به، وإن كان الإتيان به أفصح كما رأيت في الآيات الكريمة"(٢)، وفي استدراكه على بحثه (لا أدري) أورد: ﴿**قُل أَرَءَيتَكُم إِن أَتَىٰكُم عَذَابُ ٱللَّهِ أو أَتَتكُمُ ٱلسَّــاعَةُ أَغَيرَ ٱللَّهِ تَدعُونَ** ﴾ [الأنعام ٤٠](٣).

---

(١) يُنظر: أثر القرآن الكريم في الحفاظ على اللّغة العربية (بحث منشور)، رياض حسين علي و رعد طالب كريم، مجلة الفتح، ٢٠٠٨، ع٣٥.

(٢) بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٦٢.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه، ع٢: ٣٠٤.

ثانيًا: الحديث الشريف:

يُعدّ من أهم المصـــادر التي اســتند إليها اللّغويّونَ في بناء القواعد، لما فيه من فصـــاحةٍ وبلاغةٍ تمثّل أرقى صـــور العربية، وقد وظّفه العلماء شـــاهدًا لتوثيق الاسـتعمالات وتأييد القواعد النحوية والصـرفية، مع اختلاف مواقفهم في مقدار الاعتماد عليه(١)، وكان العواميريّ قد اعتمد عليه في دعم آرائه وتقوية حججه، واصـــفًا إهماله تقصـــيرًا يضـــعف البحث اللغوي، فيرى العواميريّ أن الحديث مصدرٌ مهمٌّ للاستدلال، مستندًا إلى فصاحة النبي (ﷺ)، ومع ذلك لم يخرج عن الاتجاه العام الذي قلّل من الاسـتشـهاد بالحديث، وعليه يتّضـح بأنّ العواميريّ كان أكثر اتّزانًا في تعامله مع الحديث الشـــريف، فلم يقصِ قيمته اللغوية، ولم يُفرِط في الاعتماد عليه، فاســـتشـــهد به لتأييد النطق وتوثيق الاستعمال، ولإيضاح مسائل نحوية وصرفية، ولغوية، فنجده يستشهد بالحديث في رفضه استعمال الناس الفعل (قـــارَنَ) بمعنى (وازن)، فجاء بقول الرسول (ﷺ): "قارنوا بين أبنائكم"(٢)، وفي موضع آخر جاء بحديث ليستدل على صحة اسـتعمال (انتدب) فذكر من كلام نبينا الأكرم (ﷺ): "انتدب الله لمن يخرج عن سبيله"(٣)، وعند تعليقه على (اِسْـتَرسَـلَ) ذكر: "أيَّما مسلم اِسْـتَرسَـلَ إلى مسلم فغبنه"(٤).

---

(١) يُنظر: توظيف الحديث الشريف في البحث النحوي (بحث منشور)، فخر الدين قباوة، مجلة مجمع اللّغة العربي بدمشق مج٨٣، ج٣ :٥٠٧.

(٢) يُنظر: بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٥٠.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه، ع٢: ١٦٣.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه، ع٢: ٢٦٧.

ثالثًا الشعر العربي:

يُعدّ الشــعر العربيّ نهرًا دافقًا ونبعًا صــافيًا، يغترف منه اللّغويّونَ غرفًا ويعبّون منه عبًّا، إذ لا تزال المسألة اللغويّة رثّة ما لم تُدعَم بالشواهد الشعريّة؛ فهي حينئذٍ تكتنفها الركاكة ويشــوبها الضــعف؛ ولذا كان الشــعر أحد أعمدة الاســتدلال، إذ به قُعّدت قواعد العربيّة، وعليه بُنيت أحكامها ومناهجها، وقد اعتمده العلماء إلى جانب النص القرآنيّ، مصــدرًا أســاســيًّا في بناء القواعد النحويّة وإصدار الأحكام، مستندين إليه في إيضاح المسائل اللغوية(١)، ومن أبرز من رسّخ هذا المنهج الشيخ أحمد العواميّ، فكان يوظّف الشاهد الشعريّ لإبراز دقّة التحوّلات الصرفيّة، أو لتثبيت قاعدة نحويّة، أو لتجلية معنى دلاليّ، ليبين لنا كيف أنّ اللّغة العربيّة لم تُبنَ على فراغ، بل على شــواهد راســخة وطرائق استدلال دقيقة، مدّد الشيخ أحمد العواميّ مجال الاحتجاج بالشعر، فلم يتقيّد بالحدّ الزماني الذي وضعه القدماء (١٥٠ هـــ)، بل أباح الاستشهاد بما صحّ من أشعار، بشرط أن يكون القائل معروفًا ومحدّدًا أو يرويه عربيّ يوثق بفصاحته، وأن يتّسم الشاهد بسلامته اللغويّة، وقد مثّل هذا التوسّع خروجًا على الإطار الموروث، مؤكّدًا أنّ العبرة في الشاهد بصحّة نسبته وسلامة لغته، لا بمجرد زمن قائله، فقد استدل بأشعار الجاهليين، فمن بينهم بيت من شعر زهير بن أبي سلمى، يستشهد به على جواز نفي خبر (كاد):

(١) يُنظر: الشواهد القرآنية في شروح ابن بابشاذ لمقدمته المحسبة دراسة نحوية (رسالة ماجستير)، عدنان بن ناصر الملحم:٣٩-٤٠، والنقد اللغويّ عند إبراهيم السامرائيّ (رسالة ماجستير)، حسين كريم جبر الدلفيّ:٢٢

صَحا القَلبُ عَن سَلمى وَقَد كادَ لا يَسلو وَأَقفَرَ مِن سَلمى التَعانيقُ فَالثِقلُ(١)

ومن شعراء الدولة الأموية استشهاده ببيت من شعر الأعشى ليستدل به على استعمال المصدر(جدف) مكان (تجديف)، الذي يريدون به دفع القارب بالمجداف فذكر قول الأعشى:

لَمِنَ الظَعائِنُ سَيرَهُنَّ تَرَجُّفُ عَومَ السَفينِ إِذا تَقاعَسَ مِجذَفُ(٢)

ومن شعر أبي علاء المعري أسند حجته في أنَّ معنى (تجاهل) هو إظهار الجهل فذكر قوله:

ولما رأيتُ الجهلَ في الناسِ فاشيًا تجاهلْتُ حتى ظُنَّ أنّيَ جاهـل(٣)

رابعًا: المعجمات وكتب اللّغة:

عوّل العوامريّ على هذا المعيار تعويلًا واسعًا في تقويم مسائل التصحيح اللغوي وتخطئتها، وانماز عن غيره من النُّقاد بكثرة رجوعه إلى أقدم المعجمات وأوثقها، ولا سيما **الصحاح، وأساس البلاغة، ولسان العرب، والمصباح المنير، وتاج العروس**، وقد كونت هذه المعجمات مادّةً رئيسة في أحكامه، إذ استند إليها في مراجعة ما ورد في المدوّنات اللغوية الَّتي حفظت مفردات العرب، فكانت حاضرة في معظم تحكيماته النقدية، وإذا تعارضت روايات المعجمات لديه، عمد إلى التدقيق والموازنة، ليُؤثر الرواية الأكثر شيوعًا وأقوى تداولًا، وبناءً على إيمانه

---

(١) ديوانه: ٥٨، وينظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٤٠.

(٢) ديوان أعشى همدان وأخباره:١٣٨، وينظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع٢: ٣٠١.

(٣) ديوان سقط الزند، أبو العلاء المعري: ١٩٤، بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع فؤاد الأول للّغة العربيّة، ع٤: ٢١٨.

بأنّ اللّغة أوسع من أن يحيط بها معجم واحد، اتخذ من تعدّد المعجمات وتكاملها أساسًا منهجيًا يضبط به وجوه الصواب، ويحرّر به الاستعمال العربي، ومن الشواهد على احتكامه إلى المعجمات في تصحيح الاستعمالات أو تخطئتها، وتلحينه قول الناس (تحقق من كذا)؛ لأنّهم يستعملونه لازمًا، ويرى أن هذا الفعل متعدٍ ويجب أنْ يقال:(تحققت كذا)؛ لورودها بأساس البلاغة [١]، وفي استعمال الفعل (تذبذب) محل (تَراوَحَ) لوروده في اللسان[٢]، وفضلًا عن هذين المثالين، هناك العديد من الأمثلة الأخرى[٣].

ـ القيـاس:

يُعدّ القياس من أبرز الأدلّة الّتي استند إليها العوامريّ بعد السماع، وقد اعتمده علماء اللّغة في قواعدهم، وجعلوه ركنًا أصيلًا في الاستدلال، وقد حدّه أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) بقوله: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كلّ مكان، وإنْ لم يكن كلّ ذلك منقولًا عنهم، وإنّما لمّا كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولًا عليه، وكذلك كلّ مقيس في صناعة الإعراب"[٤]، وبين السيوطي (ت ٩١١هـ) أنّ للقياس أربعة أركان: "أصل مقيس عليه، وفرع مقيس، وحكم، وعلّة جامعة"[٥]، ومن هنا صار القياس ركنًا مهمًّا في الاستدلال اللغوي لإثبات المسائل أو إجازتها، إذ يُحمل الفرع على نظيره في الحكم والعلّة، وقد أكّد ابن

---

(١) يُنظر: بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٤٥.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه، ع٢: ٢٨٤.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه،ع٢: ٣٠١-٣٠٢، و ع١: ١٦٩، و ع٣: ٢٦٢.

(٤) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: ٤٥-٤٦، ويُنظر: النَّقد اللغويّ عند إبراهيم السامرائيّ (رسالة ماجستير)، حسين كريم جبر الدلفيّ:٢٠

(٥) الاقتراح في أصول النّحو: ١٨١.

جنّي(ت٣٩٢هـ) مكانته بقوله: "وذلك أن مسألة واحدة من القياس، أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس"(١)، وهكذا يتّضح أنّ العوامريّ اعتمد القياس مع السماع أساسًا منهجيًا في تقويم اللّغة، متكئًا على ما قرّره الأئمّة من حدوده وأركانه، ومُعتمده قطبًا رئيسًا في صناعة الإعراب وضبط وجوه الاستعمال.

فمن ملامح القياس الَّتي لحظها البحث، هو تعدية الفعل (نخِر) قياسًا على تعدية الفعل، فقال: "فإذا أردنا أنّ نعدّي (نخِر) قلنا مثلا: أنخر السوسُ الخشبَ أيّ جعله ينتخر كما تقول: بلى الثوب، وأبلى الثوب: أيّ جعله يبلى"(٢)، وقد جوَّز العوامريّ تعدية (تحقّق) بـ (مِن) الجارة، وحمل ذلك على التضمين؛ إذ رأى إمكان تضمينه معنى الفعل(تمكّن)، الذي يتعدى بـ (من) تحقيقًا لغرضٍ بلاغيٍّ يتجاوز حدود الصياغة النحوية المجرّدة(٣)، وأيضًا إجازته أن يحمل المنتوج معنى المولود حملًا على جملة (نتجت الناقة ولد)، فقال: "إنه يمكن أن يقال مثلا: (هذا الجبن الفاخر من "منتوجات" مصانعها بدمياط)، كما رأيتُ في إعلان، لأنه يقال: (نَجَت النافةُ ولدا)على معنى وَلَدَتْ أو جَلتْ، كما في عبارة المصباح، فليحْمل "المنتوج" هنا على معنى "المولود" على المجاز، وظاهر، أن هذا الجبن أيضًا يسمى "نتيجة" أو مُنْتَجًا"(٤).

رابعًا: اتجاهه النّقديّ:

الذي أبتغيه من هذا أن الذين أخذوا على عاتقهم تنظيف اللّغة العربيّة من الأخطاء الَّتي لحقت بها لأسباب عدة؛ منها الاختلاط مع الأمم المجاورة

---

(١) الخصائص: ٨٨/٢.

(٢) بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٧١.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ع١: ١٤٥.

(٤) المصدر نفسه، ع٢: ٢٦٥.

الذي جاء نتيجة الفتوحات الإسلامية، والاستعمال الخاطئ المتكرر، أو اختلاف اللغات، كلّ هذا أدى إلى ظهور اللحن في اللّغة، فظهر النَّقد اللغوي بعد ظهور وباء اللحن، الذي يُعدّ وسيلة من وسائل الحفاظ على اللّغة، واتخاذه لبيان سحرها والحرص على سلامتها ونقائها.

إنّ هذه الظاهرة ليست وليدة اليوم بل بانت بواكيرها الأولى في حقبة مبكرة من العصر الجاهلي، ممّا دفع الغيارى على لغة القرآن لمحاربته ومطاردة اللاحنين ليصبوا بلغتهم، وتقويم ما اعوج من ألسنتهم، فصنفوا كتب كثيرة عرفت بكتب (لحن العامة)، (لحن الخاصة)، والكسائي (رحمه الله) يُعدّ الرائد الأول للتصحيح اللغوي الذي يُعدّ كتابه (ما تلحن فيه العوام) هو أول كتاب ألّف في التصحيح اللغوي، ويُعدّ البداية لحركة التصحيح اللغوي، وبعده اهتمت العرب وتوسعت فيه في مصنفاتهم(١).

وشهد العصر الحديث بروز جماعة من اللّغويّين الذين تصدّوا لظاهرة اللحن الشائع، فسخروا جهودهم للتأليف في مجال النَّقد اللغوي وتصحيح الاستعمال، وانتشرت مؤلفاتهم في بقاع الدول العربيّة الإسلامية، ولا سيما في العراق، ولبنان، وسوريا، وفلسطين، ومصر، وغيرها، ويُعدّ كتاب (كشف الطرّة عن الغرّة) لأبي الثناء الألوسي (ت ١٨٥٤م) أول كتاب في هذا الباب خلال النهضة الحديثة، ثم تبعه كتاب (لغة الجرائد) للشيخ إبراهيم اليازجي (ت ١٩٠٦م) الذي جسَّد استجابة مباشرة لتأثير الصحافة في اللّغة وما صاحبها من أخطاء شائعة، ومنذ ذلك الحين، توالت المؤلفات المعنية بالنقد

(١) يُنظر: النَّقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري: ٢٤-٢٥، وفصول في اللّغة والنقد: ٦١، والدراسات اللغوية في العراق: ٩١، والنقد اللغوي عند صلاح الدين الزعبلاوي (أطروحة دكتوراه)، وسام غالي كاطع العطافيّ: ٣٦-٣٧.

اللغوي، واستدام التأليف فيه حتى يومنا هذا؛ ممّا تجذّر هذا المجال بوصفه ركيزة أساسية في جهود الحفاظ على سلامة العربيّة ومواكبتها لمقتضيات المرحلة(١).

ومن المسلّم به أنّ الذين ألّفوا في التصحيح اللغوي لم يتفقوا من حيث تبنيهم الوجهة النقدية، بل انقسموا على أصناف مختلفة وطرق متنوعة–من خلال الاطلاع على التراث النقدي– يمكن حصر طرائقهم ومسالكهم بثلاثة اتجاهات نقدية تمثل حركة النَّقد اللغوي في اللّغة العربيّة هي:

ـ الاتّجاه المتشدّد(٢):

يجسده اللّغويّونَ والنقاد المتزمتون الذين لا يقبلون التطوّر، ولا التجدد، ولا الاشتقاق، فوقفوا عند الأفصح ورفضوا ما عداه، فتميزوا بالصرامة في مواقفهم بإزاء قضايا التخطئة والتصحيح، كانوا ينظرون للغة بنظرة التقديس، فيجادلون وينافحون ويمنعون أيّ دم جديد من الانسياب في عروقها فيحاسبون الكتّاب على أصغر الهفوات، وأقل الهنات، فنظرتهم للغة نظرة العزيز الحكيم الذي يجب أن يصان جانبه من كلّ ما يخدش كرامته، أو يحّط من منزلته فيردون من الكتّاب السلوك الواضح والطريق السوي، فإذا انحرفوا عن ذلك، ولو

---

(١) يُنظر: المباحث اللغوية في العراق: ٥١، والتصحيح اللغوي، (بحث منشور)، لأحمد مطلوب، مجلّة اللّغة العربية وآدابها، العدد٦، حزيران ٢٠٠٨: ١.

(٢) يُنظر: والنقد اللغوي بين التحرر والجمود: ٢٥–٩٠، أخطاؤنا في الصحف والدواوين: ٣–٥، ونظرات في اللّغة والنحو: ٦٩–٧٠، وقضية التصويب اللغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين: ٢٥٤–٢٥٩،ومصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري: ٦٢–٦٦.

قليلًا، أقاموا عليهم النكير، وكان أصحابُ هذا الاتّجاه يصفون صاحب القول المخالف بعدم الدّراية، أو بعدم القدرة على التّمييز بين المتشابهات؛ لقلّة وعيه، أو لضعف سليقته اللُّغويّة، ونلحظ أن هناك ألفاظا أصبحت سمة بارزة تميز هذا الاتّجاه فهم يرددون: (وهذا غلط منه)، (مذهبه ضعيف جدًا)، (قوله ليس بصحيح)، (فاسِد)، (كلامه ليس بشيء)، (وهو عندي رديءٌ)، (وهذا القول باطل)، ومن أعلام هذا المذهب قديمًا: **الأصمعيّ (ت٢١٦ هـ)، وابن قتيبة (ت٢٧٦ هـ)، والزُّبيديّ (ت٣٧٩هـ)، والحريريّ (ت٥١٦هـ)، والجواليقيّ (ت ٥٣٩ هـ) وابن الجوزيّ (ت٥٩٧هـ)**، وأمّا حديثًا فهم: **الشيخ إبراهيم اليازجي، وإبراهيم المنذر، وأسعد داغر، وكمال إبراهيم، وانستاس الكرملي،** وغيرهم.

ـ الاتّجاه المتسامح(١):

أعلام هذا الاتجاه يشتركون مع الاتجاه الأول بغيرتهم على اللّغة العربيّة وصونها والتفاني في خدمتها، بيد أنّهم يؤمنون بالتطور ويأخذون بالجديد الذي يوافق سنن العربيّة، فإن هذا الاتجاه لا يرى بأسًا بالأخذ بالرخص والجوازات، فإذا وردت في بعض الكلام مسألة يجيزها بعض علماء العربيّة، ويمنعها آخرون، فإنّ أصحاب الاتّجاه لا يقيمون على المتكلّم بها نكيرًا، ميلًا منهم إلى التساهل، فانماز أصحاب هذا الاتجاه بالتساهل في ضبط المعايير اللغوية، فقبلوا الألفاظ المولَّدة والدخيلة والمعرَّبة، وأجازوا استعمال مختلف اللهجات، كما دعوا إلى اعتماد كثير من الأساليب والتراكيب الَّتي رفضها أنصار الاتجاه

(١) يُنظر: والنقد اللغوي بين التحرر والجمود: ٢٥-٩٠، اللّغة العربية بين التشدد والتيسير: ٢٤-٢٥، والتصويب اللغوي حتى نهاية القرن السادس الهجري في ضوء علم اللّغة الحديث: ٣٦٤-٣٦٦.

الأوّل، وبذلك اتّسم منهجهم بالانفتاح والمرونة، في مقابل النزعة الصارمة الَّتي تمسّك بها المحافظون على نقاء اللّغة وأصالتها، ودأبهم في التعليق على المسائل اللغوية بذكرهم بعض الألفاظ الَّتي أصبحت سمة بارزة لرواد هذا المذهب: (وفيه نظر)، و(هذا قول غير سديد)، و(ليس بالصّواب)، و(هو خلاف الأَوّل)، و(الصّواب خلافه)، و(لعلّه أراد كذا)، ومن أهم أعلام هذا الاتّجاه قديمًا:

ابن جنّي (ت٣٩٢هـ)، وابن السّيد البطليوسيّ (ت٥٢١هـ)، وابن هشام اللّخميّ (ت٥٧٧هـ)، وابن الحنبلي (ت ٩٧١هـ)، وشهاب الدّين ابن الخفاجيّ (ت١٠٦٩هـ)، وحديثًا: **الشّيخ مصطفى الغلاييني، وإميل يعقوب، وأحمد مختار عمر** وغيره.

ـ الاتّجاه المتزن[1]:

بزغ هذا الاتّجاه نتيجة إفراط أصحاب الاتّجاه الأوّل في تشدّدهم، ومبالغة أصحاب الاتّجاه الثاني في تساهلهم؛ فكان أنصاره أكثر اعتدالًا، إذ رفضوا كلّ ما لا يخدم اللّغة، سواء صدر عن الإفراط في التشدد أو الإفراط في التساهل، وقد تميّز منهجهم بسعة البحث والتقصّي، ودقّة الحكم، وكثرة الأدلّة والحجج، مع الحرص على صون الموروث اللغوي ومسايرة عوامل التطوّر في آنٍ واحد، فقد مالوا إلى الفصيح من الاستعمالات، وأعرضوا عمّا دونه ممّا هو أقلّ فصاحة، كما رفضوا مبدأ الاتجاه الثاني الذي أجاز إدخال الدخيل والمولَّد والمعرَّب بلا ضوابط، لما يحمله من ألفاظ ليست من صميم اللّغة، وفي

---

(١) يُنظر: أخطاؤنا في الصحف والدواوين: ٣-٥، وأثر كتاب الفصيح وشروحه في التنقية والتوسع، (أطروحة دكتوراه): ٤٩٥، ٥١٩، ٥٣١، ومناهج التصويب اللغوي، (بحث منشور)، نعمة العزاوي: مجلة المورد، العدد ١، مج ٦، ١٣ -٢٠.

المقابل، لم يضيّعوا على اللّغة استعمالات راسخة تُغني مفرداتها وتراكيبها بحجّة مخالفتها لأفصح الأنماط، ولم يقبلوا أن تُستباح ساحة اللّغة بما ليس منها من ألفاظ غريبة واستعمالات دخيلة، وهكذا اتّسم موقفهم بالاعتدال والإنصاف؛ فلم يتشدّدوا تشدّد الاتجاه الأوّل، ولم يفرّطوا تفريط الاتجاه الثاني، بل جدوا لتحقيق التوازن الذي يحفظ نقاء اللّغة ويصون حيويّتها، مع الدعوة إلى التيسير دون المساس بثوابتها، وقبول المولَّد والدّخيل والمعرَّب وفق شروط دقيقة، لا على إطلاقها.

ومن أهم علماء هذا الاتّجاه: **الزَّمخشريّ (ت٥٣٨ هـ)**، **وابن بَريّ (ت ٥٨٢هـ)**، ومن المحدثين **الزّعبلاويّ**، وينضمّ **إليه صبحي البصام، وإبراهيم السّامرائيّ**، وغيرهم.

أمّا الأستاذ العَوامريّ فقد برزت في تراثه سمات نقديّة صارمة يمكن الإفادة منها في تحديد اتجاهه، إذ تضمّنت مؤلَّفاته تصحيحاتٍ لغويّةً دقيقة تكشف عن شدّة التزامه بخدمة العربيّة، وقد أسهم في حركة تهذيب اللّغة وتنقيتها، فجاءت بحوثه شاهدةً على هذا الحرص، وتتمثّل أبرز سماته النقديّة في شدّة تمسّكه بالاستعمال الفصيح، والسعي إلى إغناء اللّغة بما يرسّخ أصالتها ويُبقيها في إطارٍ من الانضباط والصرامة.

ويمكن لهذه النزعة أن تتضح جليّةً في عدّة مظاهر نقديّة، يأتي في مقدّمتها:

ـ الحكم والاستدراك:

كان الأستاذ العوامريّ يصدر حكمًا وبعدها يستدرك في غير موضع فكان ذلك واضحًا في استدراكه على نفسه عندما حكم في بحثه الذي تناول (لا أدري)، لم يذكر أحد أن أدوات التعليق...، فقال: "قلت في ص ١٦٢–من القسم الأول من التحقيقات– في بحث (لا أدرى...)، (ولم يذكر أحد أن من

أدوات التعليق "إن" الشرطية أو "إذا")، ولكن جاء في (الهمع) ما يأتي: (وقالوا: كثيرا ما تَعَلَّق (أرأيت) (أيّ بمعنى أَخْبرنى)، قال تعالى: "قل أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة أغير الله تدعون..."، وأجيب بأنه حذف فيها المفعول اختصارا، أيّ: أرأيتكم عذابكم ... الخ)، وجاء في حاشية الصبان على الأشموني أنّ (كلّ ما له الصدارة يعلّق) – فإن الشرطية و(إذا) من أدوات التعليق، وإن كنت لم أر لإنْ مثالا في احتمال أن تكون معلّقة إلا بعد (أرأيت)، بعد طول البحث والتقصي، أمّا (إذا) فلم أقع على مثال لتعليقها بعد"[1].

ـ ردُودِه على بعض أصحاب المعجمات الحديثة:

نجده في كثير من المواضع يقيم النكير على أصحاب المعجمات الحديثة فيتعقب كلامهم رافضًا الاستشهاد به قال: " قاله العلامة بطرس البستاني "في محيط المحيط" وهو: (اكْتَشَفَ الشيء بمعنى كَشَفه، ومنه الاكتشافات، لما يكشف من الأمور الطبيعية والصناعية)، كما رأيت ما كتبه غيره ممن نقل عنه، ولكني لم ألتفت إليه، كما هو شأني في المراجعة، بل لم أرد أنّ أشير إليه، ذلك بأنّ (محيط المحيط) و(أقرب الموارد) و(البستان) و(قطر المحيط) على جليل ما خدمت به اللّغة، كثيرا ما تخالف المراجع القديمة، وتناقض ما استَقّ عليه الاتفاق فيها، وأشدّ من غير أنْ تقيم على شذوذها دليلا، وجميع المشتغلين باللّغة يعرفون فيها هذا، فلا يكتفون بها في المراجعة، بل يوغلون في البحث والتنقيب، إذا رأوا منها انفرادا بمفرد أو تركيب، وليت مؤلفيها الفضلاء كانوا قد أوردوا على ما انفردوا به دلائل يطمئن إليها

(١) بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٣٠٤.

المطلع، ويســـكن الباحث أنّهم أو فعلوا لوسّـــعوا نطاق اللّغة، ووفّروا ثروتها، وأعانوا المستفيدين أيَّما إعانة"(١).

ـ خلاف المشهور:

أورد الأستاذ العَوامريّ ما يخالف المشهور من استعمال العلماء والناس لبعض الكلمات بما يؤيده من السماع نثرًا كان أم نظمًا، نحو مخالفته لاستعمال الناس الذين يستعملون (تَـــراوَحَ) يقصدون بها التنقل والتذبذب، وبهذا الموضع ظهرت ذائقته النقدية، فقال: "كتب الناس ويقولون: كانت درجة الحرارة أمس تتراوح بين كذا وكذا – وتراوح سعر القطن في (بورصة) نيويورك بين كذا وكذا، وهكذا، مما يُفُهم منه أنّ شيئا يتردد بين أمرين، فمعنى تَـــراوَحَ حرارة الجو بين الدرجتين ٣٠ و٣٥ مثلًا، على ما يؤخذ من عبارتهم؛ أنها تبلغ أحد الطرفين، ثم تَكُّن عائدة إلى الطرف الآخر، مارة بالدرجات بين هذين الطرفين، ولكنما إذا رجعنا إلى نصوص اللّغة لم نجد هذا المعنى لمثل هذا التركيب وهاك بعض ما وقفت عليه في هذا المقام: قال في الصـــحاح: (ويقال: إنّ يديه لتتراوحان بالمعروف)، أيّ أنّه يعطى بكلتا يديه، فتارة باليمين، وتارة بالشِّـــمال، أيّ أنّ اليدين تتعاقبان البذل– ونحوه...، فأنت قد فهمت مما سقته لك من نصوص أنّ معنى التراوح هو أنّ يتعاور عاملان أو أكثر أمرها، فتارة يتناوله هذا، وتارة ذاك – فما أبعد الفرق بين هذا المعنى؛ ومعنى قولهم: تَـراوَحَ الشيء بين كذا وكذا! وما أبعد ما بين التركيبين أيضًا"(٢).

---

(١) بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٩٠.
(٢) المصدر نفسه، ع٢: ٢٨٣.

ـ رفض المجاز:

كان العوامريّ – رحمه الله–يرفض التكلّف في تصحيح الأخطاء الشائعة بردّها إلى المجاز؛ إذ يرجح أنّ المتكلمين لا يبتغون المجاز ولا يدركون ما يُلاحظ فيه، وإنما يستعملون الألفاظ على أنها حقائق فيما يربون إليه، فيزلون في الاستعمال، وقد نبه على ذلك عند حديثه عن استعمال كلمة (الفشل) في معنى الإخفاق وعدم إصابة النجاح في الأمور، وعنده هذا التعبير صائب؛ لأنّ الواجب هو المحافظة على دلالة الألفاظ في حقائقها، وعدم فتح باب المجاز على مصراعيه لكل من يتكلم[1].

ـ رفض المولّد والدّخيل:

نلحظ على العوامريّ رفضه للكلمات الَّتي ضبطت على غير نهج القواعد العربيّة، فنراه في كثير من مواضعه النقدية يذيل كلامه بـ(ضبط غير عربي)، ففي تعليقه على ضبط (الجناز)، يقول: "وأما (الجناز) فلا أدري كيف يضبطها الناس وهي على أيّ ضبط غير عربية هكذا، وقد يقصدون بالجناز معانٍ قد تكون أحيانا بعيدة كلّ البعد من معنى الجنازة في العربيّة"[2]، وفي ضبط الكنيس: "(الكَنِيْس) بغير التاء المربوطة فغير عربية أيضًا، ويعنون بها متعبد اليهود، تمييزا من متعبد النصارى"[3].

وبعد سرد المسائل يتبيّن أنّ ملامح الاتّجاه المتشدّد المتزمّت تبرز بوضوح في تحقيقاته، إذ تفصح تعليقاته عن نزعة صارمة في ضبط الاستعمال اللغوي، ورفض الدّخيل والمولَّد، وما لا يمتّ إلى العربيّة بصلة، كما يتجلى في

---

(١) يُنظر: بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٥٥–١٥٦.
(٢) بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢ :٢٩٧.
(٣) المصدر نفسه: ع٢: ٢٩٧.

منهجه تشديدٌ واضح على التمسّك بالروايات الموثوقة، ومساءلة كلّ استعمال يراه خارجًا عن سنن الفصاحة، وتومئ هذه السمات مجتمعة على رؤية نقدية تنهض على التدقيق الشديد، وصون اللّغة من كلّ ما يعدّه انحرافًا عن أصولها، والله العالم.

الفصل الأوّل

المستوى الصّرفيّ

المبحث الأوّل: المشتقّات

المبحث الثّاني: المصادر

المبحث الثّالث: أبنية الأفعال

المستوى الصّرفيّ

يُعدّ علمُ الصــرفِ من أهمّ علوم العربيّة، وقد أولاه العلماءُ عنايةً فائقة، إذ وضـع الأقدمون قواعده وأصّـلوا مسـائله بمنهجيّة دقيقة تدلّ على نضـج تفكيرهم ورقيّه[١]، وأن علم الصـــرف من أهم العلوم العربيّة وأجلها؛ لما لـه من فوائد عظيمة فهو يعرف بأنه : "علم بأصـول يعرف بها أحوال أبنية الكلم الَّتي ليست بإعراب"[٢]، ويقصد من أبنية الكلم "المراد من بناء الكلمة ووزنها وصـيغة هَيْئَتُها الَّتي يمكن أن يشاركها فيها غيرهما، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسـكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصـلية كلّ في موضـعه"[٣]، يُعنى علم الصرف بدراسة بنية الكلمة وتحولها من صيغة إلى أخرى، وذلك بغرض تيسير النطق أو إحداث تغيير في المعنى، كما يكشـــف هذا العلم عن طبيعة أحرف الكلمة، مبيّنًا ما كان منها أصـيلًا وما أُضـيف إليها من زيادات، وهو بذلك يُعدّ أســـاسًـــا لفهم أســـرار العربيّة وإدراك جمالها الداخلي[٤]، لهذا نجد ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) قد وصفه أنّه "أشرف شطري العربيّة وأغمضهما"[٥].

ظلَّ الدرسُ الصرفيّ عند العرب مرتبطًا بالدرس النحويّ ارتباطًا وثيقًا، إذ كان الصرف يُعدّ جزءًا لا ينفصل عن النّحو، وقد عرّف ابنُ جنّي النّحو بقوله:

---

(١) يُنظر: الصرف التعليمي في القرآن الكريم، محمود سلمان ياقوت: ٥، وردود المحدثين على مصطفى جواد في التصحيح اللّغويّ (رسالة ماجستير)،. نسرين خضير جبارة:٢٠.

(٢) الشافية، ابن الحاجب:٥٩/١.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب، الرضي :٢/١.

(٤) يُنظر: سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان، جرجي شاهين عطية:٣، و ردود النُّقاد المحدثين على إبراهيم اليازجي(أطروحة دكتوراه)، مرتضى حمدان المالكي:١٠٣.

(٥) الممتع في التصريف،:٣١

"انتحاءُ سمتِ كلامِ العرب في تصرّفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل العربيّة بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها"(١)، وقد خصّص سيبويه أبوابَ الصرف في كتابه في مواضع متتابعة ومنفصلة، الأمر الذي مهّد لظهور مؤلَّفاتٍ مستقلّة في هذا العلم، كان أوّلها كتاب (التصريف) للمازني (ت ٢٤٧هـ)، الذي جمع فيه أبواب الصرف بصورة مستقلّة. ثم جاء ابنُ جنّي ليشرح تلك الأبواب في كتابه (المنصف في شرح التصريف)، وهي الخطوة الَّتي تُعَدّ البداية الفعلية لاستقلال علم الصرف عن النّحو، وتتابعت بعد ذلك المؤلّفات المتخصّصة في هذا المجال، من أبرزها الشافية لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، وصولًا إلى ما أُلّف في عصرنا الحاضر، مما رسّخ استقلال هذا العلم وأكّد مكانته في الدرس اللغوي(٢).

ولمّا كانت أبنية الألفاظ أكثر عرضة للتغيّر والتطوّر، فقد غلبت عليها كثرة الأخطاء الَّتي تقع سهوًا أو جهلًا، قياسًا بغيرها من مجالات اللّغة الأخرى، ومن هنا كان للمسائل الصرفية عند الشيخ أحمد العوامريّ نصيب أوفر من الاهتمام مقارنة بسائر القضايا اللغوية في مستويات العربيّة، إذ رأى أن ضبط البنية الصرفية هو السبيل إلى سلامة الاستعمال ودقة الفهم.

---

(١) الخصائص، ابن جني: ٣٤/١، ويُنظر: منهج ابن دهان النحوي (بحث منشور): ١٩٢.

(٢) يُنظر: الأب أنستاس ماري الكرملي ناقدًا لغويًا (رسالة ماجستير)، محمد جاسم حسون: ٥٨.

وقد قسّـــمت هذا الفصـــل على ثلاثة مباحث متكاملة؛ فابتدأتُ الحديث بالمشـــتقات لما لها من أثر في توليد الألفاظ وتوســـيع الدّلالة، ثم انتقلت إلى المصادر بوصفها الأصول الَّتي تُبنى عليها الأفعال وسائر المشتقات، وأفردتُ بعد ذلك مبحثًا لأبنية الأفعال لما يعتريها من تغيّر وتحوّل يســـتدعي مزيدًا من التدقيق، فكان أطولها من حيث عدد الصفحات.

المبحث الأوّل

أبنية الأفعال

ـ دَحَضَ وأدحَضَ:

يتوهم الكُتَّاب والمثقفون بحسب ادّعاء الأستاذ العَوامريّ بأن الفعل (دَحَضَ) لازم، وُيَعدُّونه بإضافة همزة التعدية (أدحَضَ)، ويذكر في هامش كلامه أن بعضهم يستعمل الفعل (دَحَضَ) متعديا، ولا يعرفون الفعل (أدحَضَ) متعدياً بالهمزة، فقال: "ظن كثير أن الفعل المجرد (دَحَضَ) لازم لا غير، وأن التعدي إنما يكون بالهمزة"(١).

ويسند حجته بذكر ماورد في المعجمات، فنقل عن الزمخشري: "ومن المجاز: دحضت حجته، وحجتهم داحضة، ودُحِضَت الشمسُ عن بطن السماء: زالت"(٢) من المصباح: "دحضت الحجة دحضا من باب نفع بطلت وأدحَضَها الله في التعدي ودحض الرجل زلق"(٣)، والعوامري نفسه في بادئ الأمر يذكر المعجمات الَّتي تذكر الفعل لازمًا وبعدها يشرع في تقوية حجته بذكر الكتب الَّتي أقرت بتعدية الفعل من دون الحاجة إلى همزة التعدية، فنقل من اللسان: "دَحِضَت

(١) بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٦٤.
(٢) أساس البلاغة (د ح ض): ١/٢٨٠، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٦٤.
(٣) المصباح المنير (د ح ض): ١/١٩٠، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٦٤.

رِجلُ البعير، وفي المحكم: دحضت رجله"[1]، وفي التاج : "دحضت رجله تدحض دحضا ودحوضا: زلقت، وقد دحضها وأدحَضَها: أزلقها"[2].

مناقشة المسألة:

عند الرجوع لكتب اللّغة والمعجمات بحثًا وتفتيشًا – بحسب ما أتيح لنا الاطلاع عليه – وجدنا الفعل متأرجحًا فيها بين التعدية واللزوم وإليك ما وجدناه، جاء في كتاب العين: "دَحَضَ: الدَّحْضُ: الزَلَقُ، يقال: مَزْلَقَةٌ مِدحاضٌ. والدَّحْضُ: الماءُ الذي تكون منه المزْلَقَةُ، ودَحَضَتِ الشَمس عن بطن السَماءِ، أيّ: زالت، ودَحَضَت حُجَّتُه: أيّ: بَطَلَتْ، ودُحَيْضة"[3]، وفي تهذيب اللّغة: "قَالَ اللَّيْث: الدَّحْضُ: الزَّلَق. يُقَال: دَحَضَتْ رِجْلُ الْبَعِير إِذا زَلِقَت"[4]، وفي القاموس" دَحَضَ الحُجَّةُ دُحُوضًا: بَطَلَتْ، وأَدْحَضْتُهَا"[5]، في حاشية الشهاب على تفسير البيضاني: "وقوله فتدحض بدال وبحاء مهملة وضاد معجمة مرفوع أو منصوب وهو إما مضارع دَحَضَ يدحض كسأل يسأل بصيغة المبني للفاعل أو مضارع أدحَضَ مزيده مبنيًا للفاعل أو المفعول، والحجة الداحضة الزائلة

(١) لسان العرب (د ح ض): ١٤٧/٧، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٦٤.

(٢) تاج العروس (دح ض): ١٨/ ٣٢٦ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٦٤.

(٣) العين (د ح ض): ١٠١/٣، وينظر: مقاييس اللّغة (د ح ض): ٣٣٢/٢، والصحاح (د ح ض): ١٠٧٥/٣.

(٤) تهذيب اللّغة: ١١٧/٤.

(٥) القاموس المحيط (د ح ض): ٦٤٢/١.

يقال أدحَضَتُ فلانًا في حجته فدحض وأدحَضَتُ حجته فدَحْضتُ وهو استعارة من دَحَضَ الرجل وهو زللها"[١].

ومنهم من أجاز تعديته بنفسه، فورد بغريب الحديث للقاسم بن سلام، قال: "وَمن قَالَ: دُلوكها زيغها ودُلوكها دَحضها فهما أيضًا مَيْلها"[٢]، وفي المحكم المحيط: "دَحَضَتْ رِجْلُه تَدْحَضُ دَحْضًا ودحوضا وَلَقَتْ ودَحَضَها وأدْحَضَها، أرْلَقَها، ودحضت حُجَّتُهُ رهقت واندفعت"[٣]، وباللسان: "(دَحَضَ) الدَّحْضُ الزَّلَقُ والإدْحاضُ الإزْلاقُ دَحَضَتْ رِجْل البعير وفي المحكم دَحَضَتْ رِجله فلم يُخَصِّص تَدْحَضُ دَحْضًا ودُحُوضًا زَلِقَتْ ودَحَضَها وأَدْحَضَها أَزْلَقَها"[٤]،

ومن المحدثين من تناول هذا الفعل نقدًا وتوجيهًا، فمنهم من شايع العوامريّ وجاء كلامه مناصرًا لرأيه، وعلى سبيل الذكر لا الحصر منهم، عز الدين التنوخي في تعليقه على كتاب وصف المطر والسحاب، فعند التعليق على جملة (وأدحَضَ التَّلاع) قال: "الدّحض الزلق، والإدحاض الإزلاق، و(دَحَضَ) لازم و متعد، و(أدحَضَ) متعد لا غير، وقد جاء النص في اللسان (دَحَضَ) وهو: وفي حديث الحجاج في صفة المطر: فدحضت التلاع: أيّ صيرتها مزلقة"[٥]، وشايعهم أحمد مختار عمر في معجمه: "دَحَضَ حُجَّته

(١) حاشية الشهاب المسمّاة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاني: ٨٤/٢.
(٢) غريب الحديث، قاسم بن سلام: ٣٧١/٤.
(٣) المحكم والمحيط الأعظم (د ح ض): ١٢١/٣.
(٤) لسان العرب (د ح ض): ١٣٣٥/٢، ويُنظر: تاج العروس (دحض): ٤٦١٧/١.
(٥) كتاب وصف المطر والسحاب (بحث منشور)، عز الدين التنوخي، مجلة المجمع العلمي العربي، مج٣٧، ج٤: ٦١٧.

[فصيحة] يصح استخدام الفعل "دَحَضَ" لازمًا ومتعديًا، كما جاء في الوسيط، ولكلامه أصل في المعاجم القديمة، ففي اللسان: دحضت رجله: زلقت ودحضها وأدحَضَها أزلقها، وفيه أيضًا: ودحضت حجته دحوضًا على المثل إذا بطلت، وهو يعني على المجاز، وعليه يصح التجوز في الفعل المتعدي كما يصح التجوز في الفعل اللازم"(١).

والفريق الثاني أنكر أن يكون الفعل متعديًا بنفسه، إذ جاء الفعل لازمًا وتعدى بالهمزة، ففي المعجم العربي الأساسي: "دَحَضَ يُدْحِضُ إِدْحَاضًا : أَدْحَضَ الحُجَّةَ : أبطلها، أَدْحَضَ قَدَمَ فلان : أزلقها"(٢)، وتعزيزاً لهذا جاء كلام إبراهيم السامرائي وإشكاله على الذين يجيزون تعديته بنفسه، أنهم لم يستعملوا معناه الحقيقي، فقال: "أقول: والفعل (أدحَضَ) متعد بالهمزة، والثلاثي: دَحَضَ، يقال دَحَضَت رجله أيّ زلت، ودحضت حجته أيّ بطلت، غير أن المعربين في عصرنا حسبوا الثلاثي متعدّيًا فقالوا مثلًا: دَحَضَ فلان حجة صاحبه، وكأن الفعل في العربيّة المعاصرة منصرفًا إلى إبطال الحجة، فلم يرد في كلام المعربين استعمال (الدحض) على الأصل وهو(الزلل)"(٣)، وفي معجم المنتقى، خطّأ تعديته بنفسه في (مثال دَحَضَ المُحامي حُجة المُفتري)، وقال الصّواب هو (أدحَضَ المُحامي حُجة المُفتري أو دَحَضتِ الحُجةُ)(٤)، وتبعهم غازي العنبكي، قائلا: "دَحَضَ بطل (لازم) وأدحَضَ: أبطل (متعد)، واحتج بكلام المعجمات مختار الصحاح، واللسان، والقاموس المحيط، واستشهد بآيات من القرآن الكريم

(١) معجم الصواب اللّغويّ (د ح ض): ٣٦٩.
(٢) المعجم العربي الأساسي (د ح ض): ٤٤٠.
(٣) معجميات، إبراهيم السامرائي: ١٨٩.
(٤) يُنظر: معجم المنتقى من الخطأ والصّواب، شامل شاهين: ١١٨.

يعضد بها رأيه، قال تعالى﴿ **حُجَّتُهُم دَاحِضَةٌ** ﴾ [الشورى ١٦]، وقوله تعالى ﴿ **لِيُدحِضُوا بِهِ ٱلحَقَّ**﴾ [الكهف ٥٦]، ويرى أن الفعل لازم، وبهمزة التعدية يتعدى إلى نصب المفعول به"(١).

نلاحظ أنّ الفعل (دَحَضَ) قد ورد في الكتب القديمة والحديثة بوجهين: اللازم والمتعدي، غير أنّ التتبّع الدقيق لمعناه الأصلي يكشف أنّه موضوع للزَّلَل والانزلاق، لا لإبطال الحجج، ومن ثمّ فإنّ الذين حكموا بتعديته مجردًا قد بنوا قولهم على استعمالات مجازية لاحقة، فخلطوا بين الأصل والمجاز، وأوقعوا الفعل في غير بابه، وهذا ما نبّه إليه الأستاذ إبراهيم السامرائي حين قرّر أنّ (دَحَضَ) لازم لا غير، وأنّ التعدية لا تكون إلا بالهمزة في (أدحَضَ)، وهو مذهب أدقّ وأقرب إلى منهج العرب في ضبط الأفعال.

ـ صَارَحَ:

يخطّئ الأستاذ أحمد العوامريّ قول الناس (صارحته بالرأي) ويريدون به الإبداء والإظهار، وحجته في ذلك أن المعجمات العربيّة لم تعرف هذا الفعل إلا لازمًا، وقد سرد الأستاذ العوامريّ مجموعة نصوص من المعجمات العربيّة وكتب اللّغة القديمة يبين فيها صحة موقفه فأورد نصًا من القاموس: "وصارح بما في نفسه: أبداه، كصرَّح"(٢)، وفيه أيضًا "وشتمه مصارحة وصراحا، بالضم

(١) يُنظر: معجم التصحيحات اللّغويّة المعاصر: ٦٧.

(٢) القاموس المحيط: ٢٢٨/١، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٥٣.

والكسـر، أيّ: مواجهة"[١]، وفي أسـاس البلاغة: "ولقيته مصـارحة: مجاهرة"[٢] وفي اللسان: "وصرح الشيء وصرحه وأصرحه إذا بينه وأظهره"[٣]، وفيه: وتكلم بذلك صراحا وصراحا أيّ جهارا"[٤].

وصـرحّ الأستاذ العوامريّ بعد هذه النصـوص بأنّ كلّ ما ذكر في الأمثل أنّه مصدر صَـــــارَحَ اللازم، فقال: "فأنت ترى أنهم لم يأتوا لصارح بمثال يدل على تعدّيه، والصِـراح والمصـارحة اللذان مَرَّا بك، فيما قدمنا من الأمثلة، إنما هما مصدرًا صَـــــارَحَ اللازم"[٥]، ويرفض الأستاذ العوامريّ ما ذكر في معجم محيط المحيط ويصفه: بأنّه استنبطه من الظّن ولا يدري من أين جاء به بطرس البستاني: "ثم إني راجعت (محيط المحيط) لبطرس البستاني، استكمالا للبحث، فوجدته يقول: وصـارحه مصـارحة وصِـراحا وصُـراحا: جاهره ا هـ، فقد أتى بالفعل متعديًا، ولا أدرى أين وجده؟ ولعله اسـتنبطه على الظن، فيكون دليلا قاصـرا، لا يصـح الاسـتناد إليه – فقول الكُتَّاب: وإني أصـارحك كذا – أو – أصارحك بكذا"[٦]، ويقترح العوامريّ استبدال الفعل (صَـارَحَ) بالفعل (جاهر) أو

---

(١) القاموس المحيط: ٢٢٨/١، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٥٣.

(٢) أساس البلاغة (ص ر ح): ٥٤٣/١، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٥٣.

(٣) لسان العرب (ص ر ح): ٥١١/٢، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٥٣.

(٤) المصدر نفسه: ٥١١/٢ ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٥٣.

(٥) بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٥٣.

(٦) المصدر نفسه، ع١: ١٥٣.

(صدع) لتأدية المعنى "يمكن أن يستبدل بالفعل "صَـــــارَحَ" لتأدية هذا المعنى، (جاهر)...، فيقال: وإني أجاهرك بكذا. فقد جاء في اللســـان: "وجاهرهم بالأمر جِهارا ومجاهرة [1]، عَالَنَهم، ومن هذا المعنى أيضًـا "صـدع بالشـيء"، قال في اللسان: "وصدع بالأمر يصدع صدعا: أصاب به موضعه وجاهر به، وصدع بالحق: تكلم به جهارا. وفي التنزيل: ﴿فَٱصدَع بِمَا تُؤمَرُ﴾ [الحجر ٩٤]"[2].

مناقشة المسألة:

الصرح بيت كبير منفردٌ يبنى طويلًا في السماء، ويعرف أيضًا بين الناس بالقصر، وصرُح بالضم صراحةً وصروحةً فهو صريح إذا خلص من تعلقات غيره، جاء في المصباح:" صَرُحَ الشَّيْءُ بِالضَّمِّ صَرَاحَةً وَصُرُوحَةً خَلَصَ مِنْ تَعَلُّقَاتِ غَيْرِهِ فَهُوَ صَرِيحٌ وَعَرَبِيٌّ صَرِيحٌ خَالِصُ النَّسَبِ وَالْجَمْعُ صُرَحَاءُ،وَالصَّرْحُ بَيْتٌ وَاحِدٌ يُبْنَى مُفْرَدًا طَوِيلًا ضَخْمًا وَصَرْحَةُ الدَّارِ سَاحَتُهَا وَالْجَمْعُ صَرَحَاتٌ مِثْلَ سَجْدَةٍ وَسَجَدَاتٍ "[3]، ومن هذا الفعل مزيد بألف على وزن (فَاعَل) (صَارَحَ)، فنسمع كثيرًا: (صَارَحَ فلان بالأمر) و(صَارَحَ عمّا في نفسه) فوجد الفعل متعديًا بحرف الجر الباء ولم نجده متعديًا بنفسه فجاء في محكم والمحيط الاعظم: "وتكلم بذلك صراحا وصراحا، أيّ جهارا، وصرح بما في نفسه وصارح، أبداه"[4]، وفي تاج العروس: "وصارح بما في نفسه: أبداه وأظهره"[5]، واستنادًا لما ورد في كتب

(١) لسان العرب (ج هـ ر): ١٥٠/٤.
(٢) المصدر نفسه: ١٩٦/٨.
(٣) المصباح المنير (ص ر ح): ٣٣٧/١،ويُنظر: معجم الصواب اللّغويّ في أبنية الأفعال: ١٢٠/٢.
(٤) المحكم والمحيط الأعظم (ص ر ح): ١٤٩/٣.
(٥) تاج العروس (ص ر ح): ٥٣٦/٦.

اللّغة القديمة فقد خطّأ بعض النُّقاد قولهم (صارحته بالرأي)؛ لأن الفعل صَارَحَ لم يرد إلا لازمًا، ولا يرد متعديًا فكان هذا مذهب العوامريّ وتبعه من المحدثين الأستاذ أحمد مختار عمر، فقال: "صَارَحَه برأيه، مرفوضة، لتعدّي الفعل بنفسه، مع أنّه لازم"(١).

عند البحث وجدنا ورود الفعل (صَارَحَ) متعديًا بنفسه في كتب اللّغة، ففي جمهرة اللّغة: "وصرحت الْأَمر تَصْرِيحًا إِذا كشفته وأوضحته، وَأمر صراح وَهُوَ أَعلَى من صراح كَأَنَّهُ مصدر صارحه مصارحة وصراحا"(٢)، وورد في المعجمات الحديثة الَّتي أجازت تعديته بنفسه، فأجاز المعجم الوسيط ذلك فجاء فيه: "صَارَحَ بِمَا فِي نَفسه بَينه وأظهره وَفُلَانًا بِالْأَمر واجهه بِهِ"(٣).

أجاز المجمع القاهري هذا الاستعمال معتمدًا في هذا على تخريج حرفيّ، وهو أن ألف الزيادة في الفعل هي الَّتي ترشح الفعل للتعدية، فجاء نص القرار: "ويرى المجمع: إنّه يتوارد على أقلام الكاتبين قولهم: (صارحه بكذا)، وقد توجه النَّقد على هذا بمقولة أن (صَارَحَ) لازم فيما سجلت معجمات اللّغة، وترى اللجنة إجازة ذلك التعبير بتخريج حرفي، وهو أن ألف الزيادة في (صَارَحَ) ترشح الفعل للتعدي، وبالاستشهاد على الصحة من الشعر الجاهلي بقول أبي طالب(٤):

(١) معجم الصواب اللّغويّ: ٤٨١/١.
(٢) جمهرة اللّغة: ٥٩٣/١.
(٣) المعجم الوسيط: ٥١١.
(٤) ديوانه: ٧٤.

وَقَد صارَحونا بِالعَداوَةِ وَالأَذى وَقَد طاوَعُوا أَمرَ العَدوِّ المُزايِلِ "[1]

تناول هذا الفعل الأستاذ شوقي ضيف فقبل الصيغتين وعدهما صحيحتين فقال: "على أن المعاجم ذكرت أن صرحَ الثلاثي يأتي متعديًّا، يقال: (صَرَح زيدٌ الأمر) إذا بَيَّنه وأَظهره، وفيها أيضًا: (صرَّح الشيء وأصرحه) بالتضعيف وزيادة الهمزة بمعنى (بيَّنه) مثل صَّرَحَه تمامًا، ويمكن تخريج الصيغة الأولى: (صارحه الرأي) على أساس أن الفعل صَارَحَ مزيد بألف بعد فائه لفعل صَرَح المتعدي، وهى زيادة أعدّته لأن يتعدّى إلى مفعول ثان؛ ولذلك أمثلة مختلفة في اللّغة مثل: (خَلس زيدٌ الشيء، وخالس زيد عمرَ الشيء) بمعنى سلبه وناجز زيد الشيء...، أمّا الصيغة الثانية وهى (صارحه بالرأي) فيمكن تخريجها أيضًا على أساس أنّه يكثر في اللّغة مجيء (فَعَل) الثلاثي و (فاعل) المزيد بألف بعد فائه متعدِّيين إلى مفعول به واحد مثل: (خدعه وخادعه – جاز المكان وجاوزه – زحمه وزاحمه...، وواضح مما قدمنا أن الصيغتين: صارحه الرأي – صارحه بالرأي) صحيحتان، وتجري على سَنن قويم في العربيّة"[2]، والأستاذ عباس أبو السعود أجاز تعدية الفعل (صَارَحَ) بنفسه، وبرر ذلك بأنّ كلّ فعل لازم ينقل إلى الفاعلية يصبح معتديًا بنفسه، واستشهد ببيت أبي طالب "الحق أن هذا الفعل يتعدى إلى المفعول به، لأن الفعل اللازم إذا نقل إلى باب المفاعلة صار متعديا: نحو جلس محمد وجالسته، ومشى وماشيته، وقعد وقاعدته: ومما يؤيد ذلك وروده متعديا في قصيدة أبي طالب الَّتي قالها متعوذا

(١) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ٢٤٢.
(٢) تيسيرات لغوية: ١٥٥.

فيها بحرم مكة"[1]، وحاول الدكتور عبد الفتاح سليم الرد على العوامريّ بأن الفعل (صَارَحَ) ورد في المعجمات متعديًا وحذف منه المفعول به للاختصار فقال: "أنهم كثيرا ما يحذفون المفعول به من الكلام، إما لعمومه، وإما للاختصار إذ لا يتعلق بذكره غرض، فلعل ما جاء في اللسان والقاموس من عدم ذكر المفعول مع صَارَحَ مبنى على هذا، ونستأنس لحذف المفعول هنا يأمرين، أحدهما: ما جاء في محيط المحيط البستاني من التصريح بالتعدية، في قوله: وصارحه مصارحةٌ وصِرَاحًا وصُراحًا: جاهره، والآخر: أن المادة تستدعى ثلاثة أمور: إنسان مُصارِحٌ – بكسر الراء – وآخر مصارح – بفتح الراء – وشيء مصارحُ به"[2] وأجازه غيرهم[3].

يبدو أنّ المشهور في هذا الفعل أنّه فعل لازم لا يتعدى بنفسه، بل بحرف الجر الباء، لكن وروده في كتب اللّغة متعديًا بنفسه، وتبريرات السادة النُّقاد بجواز تعدية الفعل بنفسه للأسباب الَّتي ذكروها يؤيد أن هذا الفعل يستعمل لازمًا ومتعديًا؛ لأن الفعل اللازم يتعدى عند نقله للفاعلية، وسبب آخر هو الزيادة في مبنى الكلمة الَّتي تؤدي إلى زيادة في معنى أو عمل الكلمة فإن زيادة الألف بعد الفاء في صيغة (فاعل) كفيلة بتعديته؛ لذا قل صارحته بالرأي، وصارح بما في نفسه، فالصيغتان سائغتان حسب القواعد الصرفية العربيّة.

---

(١) شموس العرفان: ٤٩.

(٢) اللحن في اللّغة، عبد الفتاح سليم: ٤٢٠.

(٣) يُنظر: الهادي إلى لغة العرب، حسن سعيد الكرمي: ٢٣/٣، وقل فهذا صواب: ٢٣٩، ومعجم الصواب اللّغويّ في أبنية الأفعال: ١٢١/٢.

ـ كَشَفَ، اكْتَشَـفَ:

نسمع في نشرات الأخبار ونقرأ في اللوحات الإعلانية:(اكْتَشَـفَ الطبيب دواء كذا)، رفض الأستاذ العوامريّ هذا الاستعمال؛ لأنّه لم يرد في هذا المعنى وأنّه ورد في العربيّة مرة متعديًا ومرة لازمًا وفي كلّ مرة يحمل معنى مختلفًا، فقال: "يخلط الكُتَّاب كثيرًا في استعمال هذه الأفعال، فيقولون مثلًا: اكْتَشَـفَ طبيب دواء كذا، كما يقولون: استكشفه، ويقولون: العالم المكتشف، وهم في ذلك كله مخطئون – ذلك بأن (اكْتَشَـفَ) جاء لازمًا ومتعديًا في معنيين مختلفين، وقد مثلوا اللازم بما يأتي: اكتشفت المرأةُ، إذا بالغت في التكشف...، ومثلوا المتعدي بقولهم: اكْتَشَـفَ الكبش النعجة، إذا نزا، فأنت ترى أن المتعدي لا يصلح مطلقًا للمعنى الذي نحن بصدده، لا على الحقيقة ولا على المجاز، أما اللازم ففيه معنى الظهور والانكشاف، ولكن لزوميته تحول دون هذا الاستعمال"(١)، ويرى أنّ العلماء الثقات لم يقروا بتعدية الفعل (اكْتَشَـفَ) اللازم، وأكمل بحثه في هذا الصدد، بنقد ما قدمه بطرس البستاني في (محيط المحيط) ومن تبعه بأنّهم خالفوا ما استقرت عليه العربيّة في مواضع كثيرة فقال: "وما قاله العلامة بطرس البستانى "في محيط المحيط" وهو: (اكْتَشَفَ الشيء بمعنى كَشَفه، ومنه الاكتشافات، لما يكشف من الأمور الطبيعية والصناعية)، كما رأيت ما كتبه غيره ممن نقل عنه، ولكني لم ألتفت إليه، كما هو شأني في المراجعة، بل لم أرد أنّ أشير إليه. ذلك بأن (محيط المحيط) و(أقرب الموارد) و(البستان) و(قطر المحيط) على جليل ما خدمت به اللّغة، كثيرًا ما تخالف المراجع القديمة، وتناقض ما استَقَّر عليه الاتفاق فيها، وتشذّ من غير أن تقيم

(١) بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٤٧.

على شـذوذها دليلًا"[1]، وخطّأ العوامريّ صـاحب كتاب الجاسـوس "ومن قبيل رأى المعلم بطرس البستاني ما جاء في الجاسوس، قال: اكتشفت المرأة لزوجها: بالغت في التكشـف له، وعندي أن المفعول هنا محذوف تقديره: نفسـها، وأن الزوج مثال، وهذا الحرف ليس في الصحاح ولا التهذيب ولا المحكم"[2].

والفرق بين البستاني والشدياق أن البستاني حكم بالتعدية، بأن أتى بالمثال فحسب، أما الشدياق فعزّز رأيه باستظهار مِنْ عند نفسه، لم يَدْعَمْه ولم يُقَوّه، فجاء ضعيفا واهنا، والذي يبيح تعدية فعل كهذا ورد لازما فيما نُقل عن العرب، لا يأبى أن يُعدّى أفعالا نحوه جاءت لازمة أيضًا"[3]، وعرض قول الأب الكرملي وشرحه، فكتب: " يُقال: اكْتَشَفَ الشيء قال: اكْتَشَفَ الشيء من أفصح كلام العرب، ومن أقدمه، إذ هو من باب المجاز فمعنى اكْتَشَفَ الشيء: الهجوم على الحقيقة[4]...، فالأب إذًا يَعْمِد إلى (اكْتَشَفَ) المتعدي، فينتزع منه مجازا، ففي قولك مثلا: اكْتَشَفَ العالمُ حقيقة كذا، استعارة مكنية أو تبعيّة، فقد شُبّ على المكنية العالم في مجموعة على الحقيقة بالكبش في...، بجامع الإنتاج وانتفاع العالم بالنتيجة في كلّ، ثم حذف الكبش ورمز إليه بشيء من لوازمه، وهو (اكْتَشَفَ)، وعلى التبعية تكون الاستعارة في (اكْتَشَفَ)، وإجراؤها معروف وهذا باختصار ما يعنيه الأب الفاضل بعبارته السابقة، وأنا على يقين أن هذا المجاز

(١) بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع ٢: ٢٩٠.
(٢) المصدر نفسه، ع٢: ٢٩٠، وينظر: الجاسوس على القاموس، الشدياق: ٦١٩.
(٣) بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٩٠.
(٤) فصاحة أكتشف الشيء (بحث منشور): الأب أنستاس الكرملي، مجلة المقتطف، ع١ :٣١٩.

لم يخطر ببال أحد ممن استعملوا (اكْتَشَفَ) متعديًا"[1]، ويختم البحث بعدم حاجتنا لـ(اكْتَشَفَ)، فقال:"فعندنا: (كَشَفَ كذا) و(كَشَفَ عن كذا)، فعلان متعديان ينصّان على المعنى المراد من الإظهار والإبانة، فلا حاجة بنا إلى (اكْتَشَفَ)؛ ولا إلى تكلف المجاز فيه، كما لا حاجة بنا إلى معنى الهجوم، المتخيّل من حال الكبش والفعلان السابقان صالحان للكشف مطلقا، سواء أكان في الحقائق العلمية أم في غيرها"[2].

مناقشة المسألة:

يشيع في كلام الناس والكتاب قولهم: (اكْتَشَفَ الأطباء دواءً جديدًا)، فيصوغون من الفعل كَشَفَ، وزن "افْتَعل"[3]، فهل يجوز ذلك؟ انقسم العلماء تجاه هذا الفعل على قسمين: مؤيد ومعارض.

وجدنا أنَّ ابن دريد(ت٣٢١هـ) ذكر في كتابه الجمهرة: "كَشَفْتُ الشيءَ أكشِفه كَشْفًا، إذا أظهرته وأبديته. وَرجل أكْشَفُ، إذا انحسر مقدَّم رَأسه من الشَّعَر، وَالْجمع كُشْف وكُشُف فيهمَا جَمِيعًا. وَرجل أكْشَفُ أيضًا للَّذي لَا تُرْسَ مَعَه، وَالْجمع كُشْفُ وكُشُف، مثل رُسْل ورُسُل وكُتْب وكُتُب، والكِشاف: أَن يُحمل على النَّاقة فِي كلّ سنة، كَذَلِك هُوَ عِنْد بعض الْعَرَب، وَعند بعض أَن تبقى سنتَيْن أو ثَلَاثًا لَا يُحمل عَلَيْهَا. وكشّفتُ فلَانا عَن كَذَا وَكَذَا، إذا أكرهته على إِظْهَاره. وناقة كَشوف، إذا نُتجت كِشافًا"[4]، ورد في المصباح: "كشفته

(١) بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع ٢: ٢٩١-٢٩٢.
(٢) المصدر نفسه، ع٢: ٢٩٦.
(٣) يُنظر: معجم الصواب اللّغويّ في أبنية الأفعال :٦٠/٣.
(٤) الجمهرة :٨٧٤/٢.

كشفا من باب ضرب فانكشف والأكشف الذي انحسر مقدم رأسه واسم الموضع الكشفة بفتحتين ورجل أكشف أيضًا لا ترس معه"(١)، وجاء في اللسان: "شف: الكشف: رفعك الشيء عما يواريه ويغطيه، كشفه يكشفه كشفا وكشفه فانكشف وتكشف. وريط كشيف: مكشوف أو منكشف"(٢)، فأنت ترى أنّها جميعًا تشير إلى رفع الغطاء والكشف عن المخفي، وهذا الذي اعتمد عليه العوامريّ، والنقاد الذين أنكروا استعمال انكشف ظنًا منهم أنّه لم يرد بهذا المعنى، ويرفض عباس أبو السعود استعمال اكْتَشَفَ، فقال: "ويقولون: اكْتَشَفَ العالم المعدن أو استكشفه والفصيح أن يقال كشفه، قال تعالى: ﴿ **فَكَشَفنَا عَنكَ غِطَآءَكَ** ﴾ [ق ٢٢]، وقال: ﴿**فَكَشَفنَا مَا بِهِۦ مِن ضُرّ** ﴾ [الأنبياء ٨٤]، يقال كشف العالم عن المعدن على أن المفعول به محذوف جوازا للعلم به، أيّ كَشَفَ العالم التراب عن المعدن كما في قوله تعالى: وكشفت عن ساقيها أيّ وكشفت الثوب عن ساقيها"(٣)، وتبعهم الشيخ الكرباسيّ(٤)، ورفضه صاحب معجم الوجيز، فقال: "يقولون: اكْتَشَفَ العالم المعدن وهو خطأ؛ لأن الصواب: كَشَفَ العالم المعدن"(٥).

غير أنّنا وجدنا "وكشفت الشيء كشفًا: أظهرته، والله المكروه والعلل: أذهبها، والناقة: أمكنت الفحل كلّ عام، وكشف الدابة كشفًا: مال ذنبه في جانب، والرجل: لم يكن له مجنٌ؛ وأكشف القوم: صارت إبلهم كشفًا تحمل كلّ

(١) المصباح المنير (ك ش ف): ٥٣٤/٢.
(٢) لسان العرب (ك ش ف): ٣٠٠/٩.
(٣) أزاهير الفصحى: ١٧٩.
(٤) نظرات في أخطّاء المنشئين: ٢٠٨/٢.
(٥) معجم الوجيز، جودة مبروك محمد: ٩٠.

عام"[1]، وورد أيضًا في القاموس: "كشفته عن كذا تكشيفا أكرهته على إظهاره، وتكشف: ظهر، كانكشف...، واكتشفت لزوجها: بالغت في التكشف له عند الجماع، والكبش نزا. واستكشف عنه، سأل أن يكشف له، وكاشفه بالعداوة: باداه بها"[2]، وورد في اللّغة استعمال الفعل اكْتَشَفَ بمعنى كَشَفَ فهذا قول في كتاب نشوار المحاضرة يعضد كلامنا: "الخليفة المعتضد يكتشف أحد المجرمين"[3]، وأنت تلاحظ بعد عرض هذه النصوص أن اكْتَشَفَ يدل على المبالغة في التكشف عند قول الناس: اكتشفت المرأة لزوجها، والمعجم الوسيط عد استعمال هذا الفعل في تعبيرهم:(اكْتَشَفَ الأطباء دواء جديدًا) من الأساليب المحدثة، فكتب "(اكتشفت) الْمَرْأَة بالغت فِي إبداء محاسنها وَالْأَمر كَشَفَ عَنهُ بِشَيْء من الْجهد (محدثة) وَالشَّيْء كَشَفَ عَنهُ لأول مرّة (محدثة)"[4]، واعتمادًا على قول المعجم الوسيط وما سبق من أقوال أجاز أغلب المحدثين هذا الاستعمال[5].

يبدو أن الفعل "اكْتَشَفَ" فعل صحيح لغويًا، مستقيم الصيغة، وضروري دلاليًا في العصر الحديث للتمييز بين العثور على الموجود وابتكار المفقود، والدليل على ذلك مجيء الفعل على وزن "افْتَعَلَ" من الجذر الثلاثي (ك ش ف)، في العربيّة، وتفيد صيغة "افتعال" معنى المبالغة في الفعل، أو الطلب، أو

(١) كتاب الأفعال ابن القوطية: ٦٦.
(٢) القاموس المحيط (ك ش ف): ٨٤٩/١.
(٣) نشوار المحاضرة :٧٠/٧.
(٤) معجم الوسيط (ك ش ف): ٧٨٩/٢.
(٥) يُنظر: معجم الخطأ والصواب في اللّغة، إميل يعقوب: ٢٣٠، ومعجم الصواب اللّغويّ في أبنية الأفعال: ٦٠/٣، ومثابة الكاتب، عبد المعطي إسماعيل: ٢٠٠.

الاتخاذ، فإذا كان "كَشَفَ" يعني إزالة الغطاء، فإن "اكْتَشَـــفَ" تعني بذل الجهد لإزالة هذا الغطاء والوصول إلى المعرفة، وهو اشتقاق قياسي سليم لا يخرج عن قواعد الصرف العربي، والله العالم.

ـ نَخِرَ نَخَرَ:

من الأفعال الَّتي تناولها الأستاذ العَوامريّ بالنقد والتصحيح بغية إصلاحها ونفع الناس بها هو الفعل (نَخِرَ) باختلاف المعنيين بفتح عين الفعل أو كسرها، ويرى أن الناس يلحنون في اســـتعمال الفعل في قولهم (وليحذروا الفتنة فإنها تنخر في عظام الأمة) و(رأيت الســقف بالًا قد نخره الســوس)[1]، وأنه يرى أنَّ الخطـأ الـذي وقعوا فيـه هو عـدم تفريقهم بين المعنيين الـذّين يؤديهمـا الفعـل باختلاف حركة عينه، فقال: "بإسناد الفعل في المثال الأول إلى ضـمير الفتنة، وإلى السوس في المثال الثاني، خرج عن معناه الوضعي خروجا تاما، إذ معنى (نَخِر): قام بـه النَّخَر، وهو التفتت، ولم يرد بمعنى أحدث التفتت، وكمـا في المثالين السابقين فإذا أردنا أن نغذّى (نَخِرَ)، قلنا: مثلا: أُنخَر السوسُ الخشبَ، أيّ جعله يَنْخَر كما تقول: بلى الثُوبُ و أبلى الثوبِّ: أبعد جعلهِ يَبْلى...، فقد رأيت كيف يخرج الناس بالفعل من معنى إلى معنى"[2]، وشرع الأستاذ العَوامريّ بتلك النصـوص الَّتي عليها اسـتند، وبها عضّـد موقفه، فبدأ بمختار الصـحاح فكتب منه: "(نَخِرَ) الشَّـــيْءُ بَلِيَ وَتَفَتَّتَ فَهُوَ (نَخِرٌ) وَبَابُهُ طَرِبَ، يُقَالُ: عِظَامٌ (نَخِرَةٌ)"[3]، ونقل عن الزمخشـــري: "ومنـه: العظم والعود النّاخِرُ لنَخِيرِ الريح

(١) يُنظر: بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٧٠.
(٢) يُنظر: المصدر نفسه، ع٢: ٢٧١.
(٣) مختار الصحاح (ن خ ر): ٣٠٦/١، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٧١.

فيه"[1]، و جاء في اللســان: "ويقال: نَخِرَ العظم، فهو نَخِرٌ إذا بلي ورم، وقيل: ناخرة أيّ فارغة يجيء منها عند هبوب الريح كالنخير...، ونخِرت الخشــبة، بالكسـر، نخِرًا، فهي نخرة: بليت وانفتت أو اسـترخت تتفتت إذا مسـت، وكذلك العظم، يقال: عظم نخِر وناخر، وقيل: النخرة من العظام البالية، والناخرة الَّتي فيها بقيـة والنـاخر من العظـام الـذي تـدخـل الريح فيـه ثم تخرج منـه، ولهـا نخير"[2].

مناقشة المسألة:

يتمحور الخلاف العلمي حول الفعل (نخر) بحركة عين الفعل بين الفتح والكســـر؛ لأنه يؤدي باختلاف الحركة إلى معنيين مختلفين، فتجلى الخلاف حول قولهم: (نَخَرَ السـوس الخشـب) بتعدية الفعل (نَخَرَ) ويريدون منه إحداث التفتت، فانقســم النُّقاد والعلماء على قســمين، بين رافض لهذا القول بحجة أن الفعل (نَخِرَ) فعل لازم ولم يرد متعديًا بهذا المعنى، وبين مؤيد وقابل لهذا القول معتمدًا في هذا على القاعدة النحوية الَّتي تقضـــي بتعدية الأفعال بالحركات، فلك ملخص لما وقفت عليه من أقوال العلماء والنقاد:

بعد التمحيص في كتب اللّغة القديمة وجدنا في العين "من نَخِرَ العظمُ أيّ بَلِيَ ورَمَّ"[3]، وجاء في جمهرة اللّغة: "ونَخِر العظم ينخر نخرًا إذا بلي وهو عظم

(١) أسرار البلاغة (ن خ ر): ٢٥٧/٢، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٧١.

(٢) لسان العرب (ن خ ر): ١٩٨/٥، يُنظر: بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٧١.

(٣) العين (ن خ ر): ٢٥١/٤.

ناخر ونخر، وقد قرئ[1]:﴿ عِظَٰما نَّخِرَة﴾ [النازعات ١١]، وناخرة فمن قرأ نخرة أراد بالية والله أعلم، ومن قرأ ناخرة أراد أن الريح تنخر فيها فيما يقال لأنه قد بقي منها بقية"[2]، و جاء في كتاب الأفعال: " "نَخرَ" الحمارُ وغيرُه نخيرًا صوَّت بخياشيمه والمرأةُ عند الجماع كذلك و"نَخِرَ" العودُ والعظم نَخَرًا تفتتًا وبَلِيًا"[3]، وقال أبو حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، قال: "نَخِرَ: ناخرة: بالية، وقيل: فارغة يصير فيها من هبوب الريح مثل النخير"[4]وذكر الدسوقي(ت١٢٣٠هـ): "(نخِر) بكسر الخاء المعجمة أيّ بال يحتاج لإصلاح غصبه"[5]، ومن النُّقاد المحدثين الذين أخذوا على عاتقهم تهذيب اللّغة من الأخطاء الَّتي علقت بها، الأستاذ محمد العدناني الذي رفضه في مقال نشره في مجلة الأديب تحت عنوان: (معجم الأخطاء الشائعة)، قال فيه: "نخر السوس الخشب ويقولون: نخَر(بفتح الخاء) السوس الخشب، والصواب: نخِر (بكسر الخاء) ينخر (بفتح الخاء) نخرًا (بفتح ففتح)، فهو ناخر، ونخر(بفتح فكسر)، وهو من المجاز، ويأتي الفعل نخر (بفتح الخاء) متعديا حين نقول: نخر الحالب الناقة، أيّ: أدخل يده في منخرها ودلكه لتدر، والناقة: نَخور (بفتح النون)، وإذا جاء الفعل نَخَرَ(بفتح الخاء لازما)، فإنه يعني من الصوت من خياشيمه، وصوت (بتضعيف الواو)"[6]، وشبيهه كان

(١) الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر:١٩٩/١

(٢) جمهرة اللّغة (ن خ ر): ٥٩٣.

(٣) الأفعال، ابن القطّاع: ٢٥٤/٣، ويُنظر: الفائق في غريب الحديث والأثر، جار الله الزمخشري: ٤١٦/٣.

(٤) تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب، أبو حيان الأندلسي: ٢٩٦.

(٥) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد عرفة الدسوقي: ١٦٩/٥.

(٦) معجم الأخطاء الشائعة (بحث منشور) مجلة الأديب، سنة ١٩٧٢، ع٩: ٣٠.

رأي إميل يعقوب، فقال: "نخِرَ السوسُ الخَشّبَ، والصواب أن يقال: (نُخَر الخشبُ) إذ أن الفعل (نخِر) لازم[١]، ولحن فيه كثيرون[٢].

لم أجد في كتب الأقدمين –بحسب ما أتيح لي الاطلاع عليه – أحدًا يجيز استعماله متعديًا ويريد به التفتت لكن المعجمات الحديثة أجازته فذكره صاحب المنجد فقال: "(نَخِرَ– نخَرًا) العود أو العظمُ ونحوه: بلي وتفتت فهو(ناخر ونخِرُ)[٣]، وذكر في معجم العربي الأساسي: "نَخْرًا يَنْخُر نَخْرًا فهو ناخر: السوسُ ونحوه : فتته (نخر السوسُ الخَشَبَ)[٤]، وعطفًا على هذا أجاز الأستاذ أحمد مختار عمر هذا الاستعمال وعدّه من باب التوسع في اللّغة، فقال: "الثابت في المعاجم أنَّ الفعل (نَخِر) لازم ووزنه (فَعِلَ)، ويمكن تصحيح الاستعمال المرفوض، الذي تعدَّى الفعل فيه بالحركة، فصار (نَخَر)، على وزن (فَعَل)، باعتبار قياسية تعدية اللازم بالحركة كما ذكر بعض اللّغويّين كابن هشام، وقد جاءت أمثلة كثيرة على هذه التعدية، مثل (حَزِن) اللازم، و(حَزَن) المتعدي، وقد جاء الفعلان في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿**كَى تَقَرَّ عَينُهَا وَلَا تَحزَنَ**﴾ [طه ٤٠]، وهو مضارع (حَزِن) اللازم، وقوله تعالى: ﴿**فَلَا يَحزُنكَ كُفرُهُۥ**﴾ [لقمان ٢٣]، وهو مضارع (حَزَن) المتعدي. وقد أثبتت بعض المعجمات الحديثة هذا الاستعمال كالأساسي، والمنجد، ويمكن الاستناد أيضًا

(١) معجم الخطأ والصواب في اللّغة، إميل يعقوب: ٣٥٣.

(٢) يُنظر: موسوعة الأخطاء اللّغويّة الشائعة، د. علي جاسم سلمان: ١٠١، ومعجم المنتقي من الخطأ والصواب في اللّغة، شامل شاهين: ٣٧٣، والوافر في ضياء الإنشاء، فادي أسعد فرحات: ٢٥٨.

(٣) المنجد، الأب لويس معلوف (ن خ ر): ٨٦٣.

(٤) معجم العربي الأساسي (ن خ ر): ١١٨٠.

إلى ما جاء في القاموس من قوله: نَخَر الناقة – كمنع– أدخل يده في منخرها، فاستعمل الفعل (نَخَر) متعديًا في معنى قريب من الثقب والتجويف الناتج عن نخر السوس للخشب، وذلك من باب التوسع"[1]، وشايعه عارف حجاوي قائلًا: "نَخَرَ يَنْخُرُ نَخْرًا: أحدث ثقوبًا في جوف الشيء، ومجازًا، (نخر الفساد البلد كما ينخُرُ السُّوسُ الخشب)[2].

والراجح لديّ ما ذهب إليه المحقّقون من أهل اللّغة الذين نصّوا على أنّ الصواب هو كسر الخاء في نخِر، وهو ما عليه جمهور أهل التحقيق من اللّغويّين، اعتمادًا على الشواهد الموثوقة واطراد القياس، وقد تبيّن لي من مراجعة المصادر الأصيلة أن الفتح لا ينهض دليلًا، ولا يثبت أمام ما قرّره الأئمة في معجماتهم المعتمدة، أما ما أورده معجم المنجد في هذا الباب فليس بذي وزن؛ إذ امتلأ الكتّاب بمخالفات كثيرة في الضبط والتوجيه، فلا يمكن عده حجة في مسائل الدقة اللغوية، ومن ثمّ فإن الانتصار للكسر هو الموقف الذي ينسجم مع سلامة العربيّة ومناهج أهلها، وهكذا يظل الاعتماد على التراث الموثوق أولى من الركون إلى مصادر متساهلة في التحقيق، والله العالم.

ـ نَدَبَ، انْتَدَبَ:

يميل كثير من الناس إلى تجنّب استعمال الفعل المزيد (انْتَدَبَ) للدلالة على معنى الدعوة، اعتقادًا منهم بعدم صواب هذا الاستعمال، فوقف العوامريّ عند هذا الفعل ووضعه تحت عدسة بحثه فأخذه بالتحقيق والتنقيب، وهاك ملخصًا بما جاء في تحقيقاته اللغوية الّتي نشرت في مجلة المجمع المصري،

(١) معجم الصواب اللّغويّ (ن خ ر): ٧٥٠.
(٢) اللّغة العالية: ٣٥٨.

قال: "يُذيع هذان الفعلان في الصـــحف والمجلات ذيوعا عظيما، فيقال مثلا: ندبت الوزارة فلانا إلى العمل في موضــوع كذا، ومن الكتّاب من يقول: انتدبته، إلا أنّ هذا المزيد أخذ يقلّ في أقلام الكُتَّاب لظنّهم أنّه غير صحيح"(١)، وأحضر نصـوصًـا من أمات الكتب، والعلماء المتفقهين باللغة يعزز بها موقفه هذا فجاء بقول من أســاس البلاغة: "وندب لكذا وإلى كذا فانْتَدَبَ له، وفلان مندوب لأمر عظيم ومندّب له، وأهل مكّة يسمّون الرسل إلى دار الخلافة: المندبة"(٢)، وجاء بنص من المصباح عضّد به قوله: "نَدَبْتَهُ إلى الأمر نَدبًا من باب قتل دعوته والفاعل نادب والمفعول مَندُوْب والأمر مندوب إليه والاســـم الندبة مثل غرفة ومنه المندوب في الشــرع والأصــل المندوب إليه لكن حذفت الصــلة منه لفهم المعنى وانتدبته للأمر فانتدب يستعمل لازما ومتعديا"(٣)، ومن التاج: "وندبه إلى الأمر، كنصــر، يندبه، ندبا: دعاه، وحثه، والندب: أن يندب إنســان قوما إلى أمر أو حرب أو معونــة، أيّ: يــدعوهم إليــه، فينتــدبون لــه، أيّ: يجيبون ويســـارعون...، وندبه إلى أمر: وجهه إليه"(٤)، وعلق العوامريّ بعد هذا قائلًا: "فأنت ترى أن أحدا ممن روينا عنهم لم يتعرض لانْتَدَبَ المتعدي، إلا صــاحب المصــباح، وتبعه فيه الشــيرازي في (معيار اللّغة)، نقلا عنه، فقد قال: وانتدبه للأمر، على افْتَعَلَ: دعاه إليه، فانتدبَ له، يتعدّى ولا يتعدّى اهـــــــ، فقد جاء

(١) بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٦٢.
(٢) أساس البلاغة (ن د ب): ٢٩٢/٢، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٦٣.
(٣) المصباح المنير (ن د ب): ٥٩٧/٢، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٦٣.
(٤) تاج العروس (ن د ب): ٢٥٣/٤، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٦٣.

(انْتَدَبَ) متعديا، والمصـــباح من الكتب الَّتي ترجع إليها ونعوّل عليها وإن انفرد أحيانا بما لم يروه أحد ممن سبقوه فيما نعلم"[١].

مناقشة المسألة:

يســتعمل هذان الفعلان في لغتنا العصــرية بمعنيين مختلفين، فإذا وجهوا دعوة لفلان قالوا: (نَدَبَ فلان)، وإذا حضـــر الشـــخص ولبى الدعوة قالوا: (انْتَدَبَ فلان)، فالواقع أن الفعلين يحملان معنى واحدًا، فورد الفعل (انْتَدَبَ) في اللّغة العربيّة لازمًا فنقول: ندبته لأمر، فانتدب له، إذ جاء عند ابن الأثير ما يعزز هذا الكلام، فقال: "وفيه (انْتَدَبَ الله لمن يخرج في سـبيله)، أي أجابه إلى غفرانه، يقال: ندبته فانتدب: أي بعثته ودعوته فأجاب"[٢]، وفي لســـان العرب الأمر نفســه إذ جاء: "وفي الحديث: انْتَدَبَ الله لمن يخرج في سـبيله أيّ أجابه إلى غفرانه، يقال: ندبته فانتدب أيّ بعثته ودعوته فأجاب"[٣]، وموضـــع آخر يكاد يكون الوحيد ورد فيه هذا الفعل متعديًا، فقد أورده الفيومي(ت٧٧٠هـ) متعديًا وعند غيره لازمًا[٤].

ومن المحدثين الأستاذ صـلاح الزّعبلاويّ الذي تناوله مبتدئًا بالتفريق بين الفعلين، فقال: "إذا دعوتَ رجلًا للقيام بأمر أو إنفاذ مهمة قلت:(نَدَبتُ فلانًا إلى كذا)؛ أيّ: دعوته لهذا الأمر، فإذا اســتجاب قلت: (انْتَدَبَ فلانٌ لما ندبتُهُ له)، ففي (الأفعال) لابن القوطية: (ونَدَبتُهم إلى الحرب والأمر نَدْبًا: وجَّهْتُهم، وإلى

---

(١) بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٦٣.
(٢) النهاية في غريب الحديث (ن د ب): ٣٤/٥، ويُنظر: مختار الصحاح (ن د ب): ٣٠٧/١.
(٣) لسان العرب (ن د ب): ١٣٧/١، ويُنظر: غريب الحديث، ابن الجوزي: ٣٩٩/٢.
(٤) يُنظر: المصباح المنير (ن د ب): ٥٩٧/٢.

الشـــيء: دَعَوْتُهم)، وفي (الأســـاس): (ونُدِبَ لكذا وإلى كذا فانتدب له، وفلانٌ مندوبٌ لأمر عظيم)، وفي (شـرح ديوان الحَمَاسَـةُ) قال المرزوقي: (نُدِبَ فلانٌ لكذا وكذا: إذا نُصِبَ له، ورُشِّحَ للقيام به)[١].

وبعدها صـرح بورود الفعل انْتَدَبَ في موضـعين مختلفين، مرة يكون فيها لازمًا، ومرة يكون فيها الفعل متعديًا معتمدًا في هذا على موقف الفيومي في هذا الموضـــع ليقوي موقفه، وأنهى بحثة أن الفعل انْتَدَبَ اللازم المطاوع ندبه، فقال:"فـــ(انْتَدَبَ) اللازم مطاوعُ (ندبه)، و(انْتَدَبَ) المتعدي ولذا قُلْ: (هؤلاء هم الموظفون المنتدبون) بفتح كـــــ(نَدَبَ)الدال، أو(هم الموظفون المنذُوبون)، ولا تقل:(المُندّبون) بضـمِّ الميم وفتح الدال"[٢]، والدكتور مجيد الزاملي تبع العواميّ والزعبلاوي وأجـاز هـذا الاســـتعمـال، فقـال: ""انْتَدَبَ" اللازم مطـاوع "نَـدَبَ"، و"انْتَدَبَ" المتعدّي مثل "نَدَبَ"، ولذا صـــحَّ قولُهم: انتدبَت الجامعةُ فلانًا للعمل فيها"[٣] وتابعهم الأستاذ محمد عبد الرحمن سعد آل جمعة في هذا الموقف فقد تناول هذا الفعل في كتابه اللحن في مجالس القضاء[٤].

على حين نجد فريقًا من العلماء يرفضون هذا الاستعمال ويرون أنّ هناك فرقًا بين (نَدَبَ) و(انْتَدَبَ) فكان من بينهم الأســـتاذ أحمد مختار عمر الذي رفض هذا الاستعمال، فقال: "انتدبته الجامعة للعمل فيها مرفوضـة، لاستعمال

(١) معجم أخطاء الكتّاب: ٥٩٨.
(٢) المصدر نفسه: ٥٩٨.
(٣) معجم الصواب اللّغويّ في أبنية الأفعال: ٦٩/٣.
(٤) يُنظر: اللحن في مجالس القضاء، محمد عبد الرحمن سعد آل جمعة: ٣٥٤.

الفعل متعديًا وهو لازم، والصـــواب: ندبته الجامعة للعمل فيها"[١]، ورفض الأستاذ إبراهيم السامرائي استعمال الناس الفعل (انْتَدَبَ) بمعنى (نَدَبَ)، فجاء في بحثه" الّتزمت العربيّة المعاصرة بصيغة (انْتَدَبَ) في حالة التعدي والفصيح المشهور هو الفعل (نَدَبَ) يقال: نَدَبَ القومَ إلى الأمر يندبهم ندبًا، وندبت فلانًا ولا يقول: انتدبته، أما (انْتَدَبَ) فهو فعل لازم يقولون: انتدبوا إليه أيّ أســـرعوا، وانتدب القومُ من ذوات أنفســـهم أيضًـــا من دون أن يندبوا له قال الجوهري في الصـــحاح: ندبه للأمر فانتدب له أيّ دعاه له فأجاب وفي الحديث: انْتَدَبَ الله لمن يخرج في ســـبيله أيّ أجابه إلى غفرانه، ويتبين من هذا اســـتعمال الفعل (انْتَدَبَ) بمعنى (نَدَبَ) كما في عربيتنا الفصـــيحة شـــيء لم تجربه لغة العرب الفصـــيحة القديمة"[٢]، ووصـــف ما جاء به الفيومي من جواز أن يأتي الفعل انْتَدَبَ لازمًا ومتعديًا بالشذوذ وعدم الدقة؛ لأنه لم يذكر المرجع الذي استند إليه في هذه الإجازة على عكس عادته الّتي عُرِفَ بها، فقال: "ولم يشذ عن أصحاب المعجمات في هذه المادة إلا الفيومي في (المصـــباح المنير) فقد أثبت أن (انْتَدَبَ) مثل (نَدَبَ) ولم يشـــر إلى مرجع يؤيده في هذا على غير عادته في ذكر المراجع"[٣]، وكان من بين المعنيين بالتصـويب اللغوي الذين رفضـوا هذا الاســـتعمال الدكتور محمد أبو الفتوح، فقال: "يقولون خطأ: تقرر انتداب هذا الموظف، والصـــواب أن تقول: تقرر نَدَبَ هذا الموظف؛ لأن الفعل (نـدِب) ومصدره (نَدْبَ) بسكون الدال على وزن فعل فعلًا وليس افتعالًا"[٤].

---

(١) معجم الصواب اللّغويّ (ن د ب): ١/١٦١.

(٢) التطور اللّغويّ التاريخي، إبراهيم السامرائي: ١٢٧-١٢٨.

(٣) المصدر نفسه: ١٢٨.

(٤) من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف واللّغة، د. محمد أبو الفتوح شريف: ٤٦.

وبهذا يبدو أنّ الأولى إجازة استعمال الفعل انْتَدَبَ بمعنى الدعوة معولًا على ما جاء به الفيومي في المصباح فهو من الكتب الَّتي نستسقي منها ونستزيد ونعول عليها، وكفى بالفيومي حجة لقبول هذا الأسلوب، ومثلما قال: إنّه ورد لازمًا ومتعديًا، فالفعل اللازم هو مطاوع لفعل (ندبَ)، والفعل المتعدي هو مثل (ندبَ)، فنذهب مذهب العوامريّ ومن كان مثله في صحة هذا الاستعمال لذلك قل: (ندبتُ فلانًا) و(انتدبت فلانًا)، والله أعلم.

المبحث الثّاني

المصادر

المصـدر يدلُّ على التجرّد من الزمان، ويدلُّ أيضًـا على الحدث، وهو ما يميّزه عن الفعل، عرفه الخليل:" والمصـدَرُ: أصـلُ الكلمة الذي تَصـدُرُ عنه الأفعالُ"(١)، وعرفه ابن جني، فقال: "كلّ اسـم دالٌ على حدث وزمان مجهول، وهو وفعله من لفظ واحد"(٢).

وللمصـدر تسميات عدّة اختلف العلماء في استعمالها للدلالة عليه، فهو عند الخليل: مصدرٌ، وعند سيبويه (١٨٠هـ): فعلٌ وحدثٌ وحدثانٌ(٣)، في حين سماه الفراء (ت ٢٠٧ هـ): فعلٌ ومصدرٌ(٤)، وسمّاه بعضُ اللّغويّين: اسمَ الفعل واسم المعنى(٥).

إنّ المصدر من المسائل الَّتي وقع في حضرتها السجال البصريّ الكوفيّ في تحديد الأصل بين المصدر والفعل؛ فذهب البصريون إلى أنّ المصدر هو الأصل الذي يُشتقّ منه الفعل، في المقابل يرى الكوفيون أنّ الفعل هو الأصل

(١) العين (ص د ر): ٩٦/٧.
(٢) اللمع في العربية: ٤٤.
(٣) شرح الرضي على الكافية :٤٠٠/٣.
(٤) يُنظر: معاني القرآن: ٢٢٢/٢، وأثر شعر المولّدين في اتساع اللّغة (أطروحة دكتوراه)، كرّار حسين ناجي الهمّاشيّ: ١٠٣.
(٥) يُنظر: المقتضب: ٦٨/٣، والمفتاح في الصرف: ٥٢.

الذي يُستمدّ منه المصدر، وقد استعان كلّ فريق بأدلّته وحججه لإثبات وجهة نظره وترجيح مذهبه في هذا الباب(١).

المصادر كانت من أبرز ميادين النقد عند أحمد العواميّ، إذ وقف أمامها وقفة الفاحص المدقق، لا يرضى أن تُستعمل إلا وفق ما يوافق القياس ويشهد له المسموع من كلام العرب. ورأى أن أي انحراف في صياغتها أو استعمالها يهدّد نقاء العربية ويشوّه بنيانها، فكان شديد التحفّظ في قبول غير المألوف منها، مثبتًا أن المصدر هو أصل الاشتقاق وحجر الأساس في صون اللّغة وحمايتها من الانحراف ومن ذلك تناوله للمصدر:

ـ التَسَاؤُلُ:

يسندون الفعل على زنة تفاعل إلى ضمير الواحد فيقولون: (تَساءَلَ فلان عن الأمر)، ويعنون به: (سأل فلان)، وأن هذه الصيغة من صيغ المشاركة الَّتي لا تكون إلا بين اثنين؛ فهل يجوز قولهم هذا؟

بحث الأستاذ العواميّ هذه الصيغة في كتب الصرفيين فلم يجد في مادة (تفاعل) معنى (فعل) أو (أفعل)، فسلك طريقًا آخر للتحري عن هذه الصيغة، فبحث في كتب المفسرين لإجازة قولهم: (تساءلت)، و(تَساءَلَ الرجل) فنقل عن المفسر البيضاوي، فقال العواميّ: "ثم عُنَّ لي أن أرجع إلى التفاسير، فبدأت بتفسير البيضاويّ، فإذا به يُجيز صراحة أن يكون (التّفاعل) في قوله تعالى: ﴿**عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ عَنِ النَّبَأِ العَظِيمِ**﴾ **[النبأ ١]**، بمعنى: يسألون، فاكتفيتُ بالإمام البيضاني، وناهيك به حجّة...، قال البيضاوي: "والضّمير لأهل مكّة،

(١) يُنظر: علل النحو: ٣٥٩، والإنصاف في مسالك الخلاف: ١٩٢/١.

كانوا يتساءلون عن البعث فيما بينهم، أو يسألون الرّسول عليه الصلاة والسلام والمؤمنين عنه استهزاء، كقولهم: (يتداعونهم) و(يتراءونهم) أيّ: يدعونهم ويرونهم"(١).

فقول البيضاويّ: كقولهم يتداعونهم...، إلخ، يعني أنّ (يتساءلون) في الآية الكريمة خرج عن معنى (التّفاعل) الحقيقيّ إلى معنى (يفعلون)، كما خرج (يتداعون ويتراءون) عن معنى (التّفاعل) الحقيقيّ إلى معنى (يفعلون)...، فثبت بذلك أنّ قولهم: (إنّ أتساءل) صحيح، أيّ: إنّي أسأل غيري عن جواب هذا الاستفهام"(٢).

مناقشة المسالة:

ينكر اللّغويّونَ قول الناس (إني أتَساءَلُ) و(تَساءَلَ فلان عن الأمر) على أساس أن هذه الصيغة من أفعال المشاركة فلا يجوز أن تقع بين الواحد بل يجب أن تحدث بين شخصين أو أكثر، وما وجدناه عند البحث أن هذه الصيغة (تَساءَلَ) قد ذكرت في القرآن الكريم في مواضع عدة منها، قال تعالى: ﴿**وَكَذَٰلِكَ بَعَثۡنَٰهُم لِيَتَسَآءَلُوا بَينَهُم**﴾ [الكهف ١٩]، وقال تعالى: ﴿**فَعَمِيَت عَلَيهِمُ ٱلۡأَنۢبَآءُ يَومَئِذٖ فَهُم لَا يَتَسَآءَلُونَ**﴾ [القصص ٦٦]، وقال تعالى:﴿**عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ**﴾ [النبأ ١]، فنلحظ أنّها في هذه المواضع الّتي ذكرناها جميعًا تقع بين الجماعة، وفي كتب الأوائل من اللّغويّين وجدنا الأمر ذاته، ففي المصباح "وسألته عن كذا

(١) بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع فؤاد الأول للّغة العربيّة، ع٤: ٢١٩، ويُنظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٢٧٨/٥.

(٢) بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع فؤاد الأول للّغة العربيّة، ع٤: ٢١٩-٢٢٠، ويُنظر: تصحيحات لغوية: ٤٢٥.

استعملته وتساءلوا سأل بعضهم بعضا، والسُّؤْلُ ما يسأل والمسئول المطلوب"[١]، وفي تهذيب اللّغة: "وقال الزجاج: يقال: سألت أسأل وسلت أسل، والرجلان يتساءلان ويتسايلان"[٢]، وفي الصحاح ذكر: "تساءَلُوا، أي: سأَلَ بَعضُهم بعضًا"[٣]، وقال الزبيدي:" {وتساءلوا: سأل بعضهم بعضا، وهما} يتساءلان، ويتسايلان"[٤]،

واعتمادًا على هذه النصوص منع بعض النُّقاد المحدثين هذا الأسلوب، فذكر الأستاذ أسعد داغر في تذكرته، فقال: "يقولون: (فتساءلتُ كيف يستطيع أن يفعل هذا)، فيستعملون التَساؤُلُ للمفرد، وهو يفيد الاشتراك في السؤال، فيقتضي أن يكون بين اثنين فأكثر، تقول: (تساءَلا)، أيّ: سأل أحدُهما الآخر، و(تساءَلوا) إذا سألوا بعضهم بعضًا"[٥]، وشايعه الأستاذ محمد العدناني في هذا المذهب: "يقولونَ: تَساءَلَ الرَّجُلُ عَنِ الأَمْرِ، والصَّوَابُ: تَساءَلَ الرَّجُلانِ أو الرِّجالُ عَنِ الأَمْرِ، أيّ: سأَلَ أَحَدُهما الآخَرَ، أو سَأَلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا"[٦]، ومنعه الأمير أمين آل ناصر الدين، ووصفه بالمضحك عندما تناول (تَساءَلَ)، وترافع بالنقد، فصرح: "من المضحكات أن بعض الكُتَّاب يقولون (تَساءَلَ فلانٌ عن الأمر) و(ترافَعَ فلانٌ في المحكمة) مع أن هذين الفعلين من الأفعال الَّتي تقتفي

---

(١) المصباح المنير (س و ل): ٢٩٧/١.
(٢) تهذيب اللّغة (س ا ل): ٤٧/١٣.
(٣) تاج اللّغة وصحاح العربية (س ا ل): ١٧٣٢/٥، ويُنظر: ديوان الأدب، الفارابي: ٢٤٥/٤.
(٤) تاج العروس (س ا ل): ١٥٩/٢٩.
(٥) تذكرة الكاتب :١١٥.
(٦) معجم الأخطّاء الشائعة: ١١٥.

المشاركة فلا يسندان إلى فاعل مفرد، فالوجه أن يقال (تَساءَلَ الرجلان أو القومُ عن الأمر) أيّ سأل بعضهم بعضا، و(ترافع الخصمان أو الخصومُ إلى القاضي) أيّ تحاكموا اليه"(١)، وأنكره غيرهم(٢).

صحّح العلامة عبد القادر المغربي هذا الاستعمال في مقال نشره في مجلة المجمع ينتقد فيه أسعد داغر في كتابه تذكرة الكاتب، بطريقة لطيفة لم تشذ عن القاعدة المعروفة لـ(تفاعل) الَّتي يجب أن تحدث بين اثنين وأكثر، فقال : "ولكن التَساؤُلُ في قوله (تَساءَلتُ) وقع بين اثنين: بين الشخص ونفسه، ولو لم يصح هذا لما صح أن يقال قلت في نفسي وحدثتني نفسي وقول الحريري (وناجتني القرونة بأن توجد عندكم المعونة)"(٣)، وأحمد مختار عمر كان له الرأي نفسه: "استخدام (تفاعل) بمعنى (فَعَل) أو (أفعل) كثير في لغة العرب، كما في تراءى بمعنى رأى، وتداعى بمعنى: دعا، وتساقط بمعنى سقط ويمكن كذلك تصحيح المثال الثاني على افتراض وجود طرف ثان هو النفس؛ فيكون معنى: تَساءَلَ فلان: سأل نفسه"(٤).

وأجاز صلاح الزّعبلاويّ مجيء الفعل تَساءَلَ لغير المشاركة معززًا مذهبه بما قاله الزمخشري في تفسير آية من سورة النبأ: ﴿**عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ**﴾، قال فيه: "يَتَساءَلُونَ يسأل بعضهم بعضا، أو يتساءلون غيرهم من رسول الله صلى الله

(١) دقائق العربية، الأمير أمين آل ناصر الدين: ١٣٣.
(٢) يُنظر: معجم الأخطّاء النحوية والصرفية واللّغويّة الشائعة: ٣٧٠، ومعجم الخطأ والصواب، إميل يعقوب: ٣١١.
(٣) نقد كتاب تذكرة الكاتب (بحث منشور)، عبد القادر المغربي مجلة المجمع العلمي العربي، مج٤، ج٧: ٣٠٧.
(٤) معجم الصواب اللّغويّ: ٢٢٦.

عليه وسلم والمؤمنين، نحو: يتداعونهم ويتراءونهم"[١]، فقال: "أيّ أن (يتسألون عنه) يصح أن يعني (يسألون عنه)، فإذا ثبت هذا صح قول الكُتَّاب (تَساءَلَ الرجل عن كذا) إذ سأل عنه، ويكون (تَساءَلَ) هنا فعلا متعديًا لا يمت إلى أفعال المشار"[٢]، وأجازه الدكتور مجيد الزاملي أيضًا[٣]، وأجازه غيرهم[٤].

يبدو أنّ ما ذهب إليه الأمير أمين آل ناصر الدين ومن وافقه في تخطئة استعمال الفعل تَساءَلَ للمفرد ليس في محلّه؛ إذ اقتصر على ظاهر القاعدة وأغفل ما للعربية من مجازات وسعة في التعبير، إذ إنّ المشاركة يمكن أن تكون حكمًا بين المرء ونفسه، كما أنّ الصيغة قد تَرِد بمعنى الفعل المجرّد (سأل) كما وجّهه الزمخشري.

وعليه، يذهب البحث مذهب الأستاذ أحمد العواميّ في إجازة هذا الاستعمال، تيسيرًا للّغة، ما دام للاستعمال وجه مقبول في الفصاحة، وبذلك يصحّ أن نقول: تَساءَلَ فلان عن الأمر، والله أعلم.

ـ التَّطَاحُنُ:

يتردد على أسماعنا في أوقات الحروب في نشرات الأخبار عبارة (تَطَاحَنَ الجيشان)، ويعنون بها تقاتل الجيشان وطَحَنَ بعضهم بعضًا، فكان للأستاذ العواميّ رأي في هذه الكلمة الَّتي رأى أنّها من صنع الناس، ولم ترد في هذا المعنى، وعنده أنّ (طَحَنَ الذي بمعنى (أباد وأهلك) استعمالٌ مجازيٌّ،

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري: ٦٨٤/٤.
(٢) مع النحاة وما غاصوا عليه من دقاق اللّغة وأسرارها، صلاح الدين الزعبلاوي: ٣٤٩.
(٣) يُنظر: معجم الصواب اللّغويّ في أبنية الأفعال: ٩٩/٣.
(٤) يُنظر: تصحيحات لغوية :٤٢٥، ومغالطات لغوية: ١٦٩.

فقال: "طَحَنَ بمعنى: أباد وأهلك، استعمال مجازي، قال في أساس البلاغة: "ومن المجاز: طحنتهم المنون، وكتيبة طحون"(١)، وقال في اللسان: "الأَزهري والطَّحُون اسم للحرب وقيل هي الكتيبة من كتائب الخيل إذا كانت ذات شوكة وكثرة...، الجوهري الطَّحُون الكتيبة تَطْحَنُ ما لَقِيَتْ"(٢)، ويقول العوامريّ: إنّه قرأ كثيرًا من أخبار الحروب والتواريخ ولم ترد هذه الكلمة، وزعم أنّها من الاستعمالات المستحدثة في عهدنا الحالي، فقال :"وقد قرأت كثيرًا من كتب التواريخ القديمة في أخبار الغزوات والحروب، فلم أعثر على هذا (التَّفاعَل) مطلقًا، فرجح عندي أنّه من صنع الناس لعهدنا هذا"(٣)، ولم ينكره بشكل قطعي ، فقال: "فننكره حتى يأتي لنا من يثبته ببرهان"(٤)، وهو من سمات منهجه الَّتي بيناها في موضع سابق.

مناقشة المسألة:

عند البحث في مظانّ اللّغة المختلفة لم أجد الفعل "تَطَاحَنَ" على تفاعَل حتى يردَ منه "التَطَاحُنُ"، ففي اللسان ورد: "طَحَنَه يَطْحَنُه طَحْنًا فهو مَطْحُون...، والطَّواحِنُ الأَضراسُ كلها من الإِنسان وغيره على التشبيه"(٥)، وفي التاج جاء: "(طحن) طَحَنَتِ الرحى تَطْحَنُ. وطَحَنْتُ أنا البُرَّ، والطَحْنُ:

(١) أساس البلاغة (ط ح ن): ٥٩٧/١، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع فؤاد الأول للّغة العربيّة: ٢٢٢/٤.

(٢) لسان العرب (ط ح ن): ٢٦٤٦/٤، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع فؤاد الأول للّغة العربيّة، ع٤: ٢٢٢.

(٣) بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع فؤاد الأول للّغة العربيّة، ع٤: ٢٢٢.

(٤)المصدر نفسه ع٤: ٢٢٢.

(٥) لسان العرب (ط ح ن): ٢٦٤٥/٤.

المصـدر"[١]، ويمكن اسـتعمال هذا المصـدر مجازًا للأمور المعنوية فجاء في أساس البلاغة "ومن المجاز: طحنتهم المنون، وكتيبة طحون"[٢].

وقد أنكر استعمال هذا المصدر(تَطاحُنُ) بعبارة (ولم تظهر بعد نتيجة هذا التَطَاحُنُ) عبد القادر المغربي الذي لا يرى لمعنى التَطَاحُنُ في هذه العبارة، واقترح أن يستبدل بعبارات أكثر دقة بالمعنى منها التقاتل، والتصـاول...، جاء في مجلة المجمع العلمي: "ومنها قولهم (ولم تظهر بعد نتيجة هذا التَطَاحُنُ) لا معنى للتطاحن هنا وصوابه التقاتل أو التصاول أو التحاول"[٣]، وأنكره الأستاذ عباس أبو السـعود اسـتعمال هذا المصـدر بمعنى التقاتل فقال: "ويرد على ألسـنتهم وأسـنّة أقلامهم كلمة (التَطَاحُنُ)، فيقولون: تَطَاحَنَ الجيشـان، يعنون تقاتلهم، وطحن بعضـهم بعضـا، والحق أن التفاعل من الطحن لم يرد عن العرب، فيجب أن ننكره حتى يأتي إلينا من يثبته بالبرهان"[٤].

وفي المقابل نجد الأسـتاذ أحمد مختار عمر يقبله ويجيز اسـتعماله اعتمادا على قرار المجمع العلمي المصـري بتكملة المادة اللغوية الَّتي لم تذكر بقيتها في المعجمات، فجاء في معجمه: "على الرغم من عدم ورود الفعل (تَطَاحَنَ) في المعاجم، فإنه يمكن تصـحيحه اعتمادًا على قرار مجمع اللّغة المصري بإجازة تكملة فروع مادة لغوية لم تُذكر بقيتها في المعاجم، وخاصة أن الكلمة غير ثلاثية، وأنَّ معناها مرتبط بدلالات الجذر اللغوي للمادة، وهي

(١) تاج اللّغة وصحاح العربية (ط ح ن): ٢١٥٧/٦.
(٢) أساس البلاغة (ط ح ن): ٥٩٧/١.
(٣) عثرات الأقلام، عبد القادر المغربي، مجلة المجمع العلمي العربي، مج١، ج١٠: ٣٠٩.
(٤) شموس العرفان، عباس أبو السعود: ٦٦.

الهَرْس، والسَّـــحْق، والإهلاك في مثل قولهم: (طحنتهم الحرب)"[1]، وكان رأي الباحث أنور شـناوي متفقًا مع موقف الأسـتاذ أحمد مختار في إجازة اسـتعمال هذا المصدر بالمعنى الذي يريد الناس إيصاله، فقال: "إذا لم تُسجِّل المعجمات الفعل (تَطَاحَنَ) على وزن (تفاعَل). فيمكننا إضافته للمعجم استنادًا إلى مشروع المجمع المصري في استكمال المادّة اللُّغويَّة لم تذكر بقيّتها المعجمات، واعتمادًا على قاعدة تعاقب صيغ الزوائد، فَطَحْنُ الحنطةِ حتَّى تصير دقيقًا تحمل معنى (الصـــراع) بين الطاحن والمطحون، وقد أفاد الاســتعمال المعاصـــر من ذلك فاستعمل (التَطَاحُنُ) مصدرًا مقيسًا من الفعل (تَطَاحَنَ)، وهو معنى لطيفٌ وفيه دقّةٌ، وجمالٌ أكثر من البدائل الَّتي اقترحها المجمع السوري"[2].

يبدو أنّ استعمال المصدر على سبيل المجاز استعمال صحيح سائغ فإن تأملت تجد أنَّ هناك نزالًا بين الطاحن والمطحون كما تطحن الحنطة وتصـــبح طحينًا، ومثلها عملية الحرب الَّتي تحدث بين الجيشين فيطحن بعضهم بعضًا، ويتقاتلان حتى يهلك أحدهما ويصبح مثل الطحين.

ـ الحَمَاس، الحَمَاسَةُ:

نسـمع كثيرًا على ألسـنة الناس وأقلام الكُتَّاب هذا اللفظ تعبيرًا عن الشّـدة والمنعة، فنســمع: (فلان شــديد الحَمَاس للقتال)، (واشــتد حماس الجمهور). وحدث حول هذا اللفظ خلاف كبير، منهم من يمنعه ويقر باسـتعمال (حماسـة) فقط؛ لأنه لم تعرف العربيّة في هذا الموضــع غير (حماسـة)، ومنهم من يجيز

(١) معجم الصواب اللّغويّ (ط ح ن): ٢٣٧/١.

(٢) معايير مجمعي اللّغة العربية السوري والمصري في التصحيح اللّغويّ في القرن العشرين، (رسالة ماجستير)، أنور شناوي:٤٥٥-٤٥٦.

استعماله فلا يرى فرقًا عندهم بين اللفظتين، ومنهم الأستاذ العَوامريّ الذي يرى صحة هذا الاستعمال، وعنده لا فرق بين (حماس) و(حماسة)، فقال: "يتوهم كثير أن الحَمَاس بمعنى الحَمَاسَةُ خطأ، وقد كان هذا اللفظ إلى عهد قريب شائعا في الصّحف، فأخذ يقل حتى كاد يختفي منها، ولكنه شديد الشيوع الآن في لغة التخاطب، فقلما تسمع من الناس كلمة الحَمَاسَةُ"(١)، ونصر رأيه بنصوص من اللسان، وتاج العروس، فقال: "والحماسة والحماس بمعنى واحد كما سترى: قال في اللسان: "الحَمَاسَةُ المنع والمحاربة. وقال: الحَمَاسَةُ الشجاعة"(٢)، وفي شرح القاموس: والحماسة: الشجاعة والمنع والمحاربة، وفيه: والحماس كسحاب: الشدة والمنع والمحاربة "(٣)، فقد تبين لك أن اللفظين متفقان معنى "(٤).

مناقشة المسألة:

عند الرّجوع للمعجمات وكتب اللّغة نجد أنّ معظمها اقتصرت على ورود (الحَمَاسَةُ) من دون (الحَمَاس)، فجاء في الصّحاح: "وقد حِمِسَ بالكسر فهو حِمِسٌ وأُحْمَسُ بيّن الحَمَسِ. والحَماسَةُ: الشجاعة"(٥)، وعلق في الهامش من الصّفحة نفسها بأنّ من يستعمل حماس فهو على خطأ(٦)، وابن فارس في

(١) بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٦٦.
(٢) لسان العرب (ح م س): ٥٦/٦، يُنظر: بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٦٧.
(٣) تاج العروس (ح م س): ٥٥٩/١٥، يُنظر: بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٦٧.
(٤) بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٦٧.
(٥) تاج اللّغة وصحاح العربية (ح م س) :٩٢٠/٣.
(٦) يُنظر: تاج اللّغة وصحاح العربية:٩٢٠/٣، (الهامش).

معجمه المقاييس ذكر: "حمس" الحاء والميم والسّين أصل واحد يدل على الشدة، فالأحمس: الشجاع، والحمس والحماسة: الشجاعة والشدة"(١)، وجاء في أساس البلاغة: "رجل أحمس من رجال حمس، وحمس: بين الحَمَاسَةُ، وقد حمس. وهم أهل السّماحة والحماسة"(٢)، وذكر في غير هذا(٣)، واستنادًا لهذا منعه كثير من اللّغويّين، والنقاد المحدثين على رأسهم الأستاذ اليازجي الذي أنكر لفظ (الحَمَاس) في قولهم:(هو من أهل الحَمَاس)، فكان رأيه كالآتي: " ويقولون هو من أهل الحَمَاس أيّ الشجاعة لا يكادون يستعملون هذه اللفظة الا كذا وهو عجيب مع أن العامة كلهم يقولون: الحَمَاسَةُ بالتاء وهو الصّواب"(٤)، وتابعه الأستاذ أسعد داغر الذي أنكر على الناس استعمالهم هذا، فقال: " يقولون: وكانت الحفلة مملوءة بمظاهر الحَمَاس، فيستعملون (الحَمَاس) مصدرًا، وهو خطأ صوابه (حماسة)، وللمنذر كان له وقفة بإزاء هذا اللفظ فمنع قولهم الحَمَاس في العراق، وقال الصّواب هو الحَمَاسَةُ في العراق أو استعمال كلمة أخرى ألا وهي (الهياج)(٥)، ومنعه آخرون أيضًا(٦).

واعتمادًا على ما جاء به الزبيدي في شرح القاموس الذي أقرّ بإجازة استعمال لفظة (الحَمَاس) فقد أجازه بعض اللّغويّين، والنقاد المحدثين، منهم

---

(١) مقايس اللّغة (ح م س) :١٠٤/٢.
(٢) أساس البلاغة (ح م س) :٢١٢/١.
(٣) يُنظر: الكنز اللّغويّ في اللّسان العربي :١٥١، والألفاظ لابن السكيت: ٦٠، والعباب الزاخر واللباب الفاخر (ح م س):١٠٦.
(٤) لغة الجرائد، إبراهيم اليازجي: ٨٣.
(٥) يُنظر: كتاب المنذر: ٢٦.
(٦) يُنظر: الكتابة الصحيحة، عباس أبو السعود: ٩٤، ونظرات في أخطّاء المنشئين، جعفر الكرباسي: ١٢٣/١-١٢٤، وموسوعة الأخطاء اللّغويّة الشائعة، علي جاسم سلمان: ١٩٤.

الأستاذ صلاح الزّعبلاويّ الذي خطّأ قول أحد النُّقاد بعدم سماع (حماس) في الكلام الفصيح فقال: "أمّا (الحَمَاس) فهو صحيح خلافًا لما قاله الناقد، تقول: (حَمِسَ) بالكسر كتَعِبَ إذا جَشَعَ وهاجَ واهْتَزّ...، فـ (الحَمَس) بفتحتين هو المصدر، والاسم (الحَمَاسَةُ) كما في (الصّحاح) و(اللسان). فـ (الحَمَاسَةُ) هي الشجاعة والمنع والمحاربة ...، فقد قال: صاحب (التاج): (الحَمَاسُ هو الشّدة، والمنع، والمحاربة، وأثبت (الحَمَاس) صاحبُ معجم (المتن) أيضًا، وأقرّ ذلك مجمعُ اللّغة العربيّة بالقاهرة، وأثبته في (المعجم الوسيط). فَصَحَّ بذلك: (الحَمَاسُ) و(الحَمَاسَةُ)[1]، وتابعه العدناني في هذا الموقف فقد قبل استعمال الناس لهذا فقال: "لذا عَلَيْنَا أَن نَسْتَعْمِلَ كَلِمَةَ (الحَمَاسَةُ) وَ(الحَمَاس) من دون تَرَدُّدٍ، ما دامت الكلمتانِ تحملانِ مَعْنى (المَنْعِ) و(المحارَبَةِ)، بحَسَبَ رأي التاجِ والوسيط، والمحارَبَةُ لا تكونُ من دون (حَماسة)"[2]، وشايعهم أحمد مختار عمر[3]، وقد اعترض الأستاذ محمد علي النّجار على مذهب اليازجي القاضي بتخطئة هذا الاستعمال فقد اعترض عليه الأستاذ محمد علي النجار بأن الحَمَاس قد ورد في التاج فيجب قبوله[4]، والأستاذ إميل يعقوب يرد من ينكر هذا الاستعمال، مستندًا على ما جاء في تاج العروس، والمعجمات الحديثة، فيقول: "جاء في تاج العروس، ومتن اللّغة، والمعجم الوسيط أنّ الحَمَاس والحماسة هما الشدَّة والشجاعة، أو المنع، أو المحاربة، فالكلمتان

(١) معجم أخطاء الكتّاب، صلاح الزعبلاوي: ١٣٨.
(٢) معجم الأخطاء الشائعة، محمد العدناني: ٧٠.
(٣) معجم الصواب اللّغويّ، أحمد مختار عمر: ٣٣١.
(٤) محاضرات عن الأخطاء اللّغويّة الشائعة، محمد علي النجار: ٣١.

تحملان المعنى نفسه"[١]، وردّ الدكتور مجيد الزاملي ما قاله اليازجي بإزاء هذا اللفظ، فقال: "وكلام الشَّيخ اليازجيّ مردودٌ؛ لأنَّ لفظ الحَمَاس ورد في اللّغة بمعنى الشّدَّة والمنع والمحاربة وهو صحيحٌ خلافًا لما قاله النَّاقد...، فصحَّ بذلك الحَمَاس والحماسة بمعنى الشِّدَّة والمنع والشَّجاعة والمحاربة"[٢].

وبعد كلّ ما تقدّم نلحظ أنّ استعمال اللفظتين سائغ صحيح اعتمادًا على ما ذكر في معجم تاج العروس، ومعجم متن اللّغة والوسيط[٣]، وقبله المجمع القاهري سمع من المحدثين الحَمَاس (من دون تاء)، والمسموع عن العرب الحَمَاسَةُ"[٤]، وقبوله بإجماع كثير من النُّقاد المحدثين الذين شهد لهم ببراعة النَّقد، وذكر في المعجمات الحديثة أهمها، تكملة المعاجم العربيّة" حَمَاس: حَميَّة، هيجان النفس"[٥]، وفي معجم الرّائد[٦]، نلاحظ أنّ ما يجمع اللفظتين من معانٍ مشتركة أكثر مما يفرقهما فلا مانع من استعمالها بالمعنى نفسه.

(١) معجم الخطأ والصواب، إميل يعقوب: ١١٨.
(٢) دراسات في النَّقد اللّغويّ، مجيد الزاملي: ٧٩-٨٠.
(٣) يُنظر: المعجم الوسيط: ١٩٧.
(٤) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ٤٥.
(٥) تكملة المعاجم العربية: ٣١٦/٣.
(٦) يُنظر: الرائد: ٣١٥.

المبحث الثالث

المشتقات

الاشتقاق يحمل معاني عدة منها:" اشتقاق الكلام: الأخذ فيه يمينا وشمالا، واشتقاق الحرف من الحرف: أخذه منه، ويقال: شقق الكلام إذا أخرجه أحسن مخرج"(١)، وفي مقاييس اللّغة "الشين والقاف أصل واحد صحيح يدل على انصداع في الشيء، ثم يحمل عليه ويشتق منه على معنى الاستعارة. تقول شققت الشيء أشقه شقا، إذا صدعته"(٢)، ويعرف الاشتقاق في العربيّة بـ: "الاشتقاق أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل؛ بزيادة مفيدة لأجلها اختلف حروف أو هيئة"(٣)، وتعرفه الدكتورة خديجة الحديثي بأنه: "أخذ كلمة أو أكثر من أخرى، لمناسبة بين المأخوذ والمأخوذ منه في الأصل اللّفظيّ والمعنويّ، ليدل بالثّانية على المعنى الأصليّ مع زيادة مفيدة لأجلها اختلفت بعض حروفها، أو حركاتها، أو هما معًا"(٤).

المشتقّات أسماء تُستمد من المصادر لتأدية وظائف محدّدة، وهي تُقَسَّم على قسمين، أحدهما: المشتقات الوّصفية: وهي الَّتي تدل على ذات متّصفة بحدث، وتصلح للاستعمال في باب الصفات، وتضم: اسمي الفاعل والمفعول، وصيغة المبالغة والصفة المشبهة، واسم التفضيل. والقسم الثاني: المشتقات

---

(١) لسان العرب (ش ق ق):١٠/١٨٤.
(٢) مقاييس اللّغة (ش ق): ٣/١٧٠.
(٣) المزهر، السّيوطيّ: ٣/٣٤٦.
(٤) أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي: ٢٤٦.

غير الوصفية: وهي أسماء اشتُقَّت من المصادر، بيد أنّها لم تُستعمل صفة في الكلام، فهي تدل على ذوات تُدرَك بالحواس، وتضم اسمي الزمان والمكان، واسم الآلة(١).

يُصنف الاشتقاق من أهمّ الوسائل الَّتي تُسهم في تنمية اللّغة وتوسيع ثروتها اللفظية، فهو يمثّل جانبًا مهمًا من جوانب ديمومة العربيّة، إذ يمدّها بألفاظ جديدة تستجيب لحاجات التعبير المتجدّدة، وتلبّي للمتكلّمين أدقّ متطلّبات البيان(٢).

ـ التَّجْدِيفُ:

رَفَضَ العوامريّ قولهم: هذا نادي التَّجْدِيف ؛ لأنّ لمعنى التَّجْدِيف في كتب من يعتد بفصاحتهم هو الكفر بالنعم والتدنيس، فقال الشيخ رحمه الله: "أُنشئ بالقاهرة حديثا ناد أطلقوا عليه هذا الاسم، وللتجديف معنى ليس بينه وبين المعنى الذي يريدون علاقة ما، وكان ينبغي أن تتحرى الصحة عند التسمية حتى يطابق الاسم المسمى"(٣)، وأخذ الأستاذ العَوامريّ يوضح الزاوية الَّتي من خلالها نظر بنظرة التخطئة تجاه هذه التسمية فاستند إلى نصوص من كتب اللّغة القديمة فمنها قول في اللسان "والتَّجديفُ: هُوَ الكُفْرُ بالنِّعم. يقال منه: جَدَّفَ يُجَدِّفُ تَجْدِيفاً. وجَدَّفَ الرجلُ بِنِعْمَةِ اللَّهِ: كفَرها وَلَمْ يَقْنَعْ بِهَا... وفي الحديث: لا تَجدِفُوا

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١/٣٩٥-٣٩٦.
(٢) دراسات في فقه اللّغة، صبحي صالح: ٣٢٨.
(٣) بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٩٩.

بنعمة الله أيّ لا تكفروها وتستقلّوها"[١]، ومن التاج ذكر "وسُئِلَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: أيّ الْعَمَلِ شَرٌّ قال: التَّجْدِيفُ قالوا: ومَا التَّجْدِيفُ قال: أن تَقُولَ: ليَس لِي، وليَس عِنْدِي، وقال كَعْبُ الأَحْبَارِ: شَرُّ الحِديثِ التَّجْدِيفُ وحَقِيقَةُ التَّجْدِيفِ نِسْبَةُ النِّعْمَةِ إلى التَّقَاصُرِ"[٢]، وبعد هذا يصرح العوامريّ أن في بعض الصحف قولهم: (نادي التجذيف) بالذال المعجمة، وهو يقول: لم اقف على هذا الاستعمال مطلقًا[٣]، ويفضل أنّ يستعملوا نادي الجدف الملكي، ويبرهن على قوة موقفه ويستحضر نصوص من كتب اللّغة فمن أساس البلاغة" جدف الملاح السفينة إذا دفعها بالمجداف، قال أعشى همدان[٤]:

لِمنِ الظعائنُ سيرهُنَّ تزحّفُ عوُم السّفين إذا تقاعَسَ تجدف" [٥]

ومن اللسان "جَدَفَ الطائِرُ يَجْدِفُ جُدُوفًا إذا كان مَقْصُوصَ الجناحين فرأَيته إذا طار كأَنه يَرُدُّهما إلى خَلْفه... الكسائي والمصدرُ من جَدَفَ الطائرُ الجَدْفُ وجناحا الطائر مِجْدافاه ومنه سمي مِجْداف السَّفينة ومجداف السفينة بالدال والذال جميعًا لغتان فصيحتان ابن سيده مِجْداف السفينة خشبة في رأْسها

(١) لسان العرب (ج د ف): ٢٤/٩، وبحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٩٩.

(٢) تاج العروس (ج د ف): ٧٦/٢٣، وبحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٣٠٠.

(٣) يُنظر: بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٣٠٠.

(٤) ديوانه: ١٣٨، وينظر: أساس البلاغة: ٥٥/١.

(٥) أساس البلاغة (ج د ف): ٥٥/١، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٣٠٠.

لَوْحٌ عَرِيضٌ تُدْفَعُ بها مُشتَقٌ من جَدَفَ الطائرُ وقد جَدَفَ المَلاَّحُ السفينة يَجْدِفُ جَدْفًا أبو عمرو جَدَف الطائرُ وجَدَفَ الملاَّحُ بالمِجْدافِ وهو المُرْدِيُّ"(١).

بعد الانتهاء من ذكر النصوص الَّتي بها عضد موقفه صرح قائلًا: "فيمكن على ما تقدّم أن نستعمل في هذه التسمية مصدر "جَدَف" و"جذف" و"قَذَف"، ولكنى أُوثر "الجَدْف" لحقّة اللفظ وسُهولته، ولأنهم استعملوا فعله وهو (جَدَف) لدفع السفينة، فيما يرويه اللّغويّونَ، فيقولون: جَدَف الملاح السفينة. ولم أرهم جاءوا للمقْذَاف والمجْذاف بفعل يُستعمل هذا الاستعمال، وإن أجازه القياس، فقد علمت أن (التَّجْدِيف) لا يمكن أن يستعمل في معنى (الجَدْف) بحال"(٢).

مناقشة المسألة:

حدث في كثير من التسميات القديمة اختلاف بين النُّقاد والعلماء حول التسمية والجذور الَّتي وضعت لها عند فجرها الأول، فمن بين تلك الخلافات، اختلافهم حول وسم المكان الذي يمارس فيه رياضة القوارب بين تسميته (نادي الجدف) وبين تسميته نادي(التَّجْدِيف) فهذا الخلاف خرج لنا بتيارين بين معارض لإطلاق كلمة التَّجْدِيف؛ لأنّها في الأساس تحمل معاني غير الَّتي يريدونها وهو دفع القارب بالمجداف، وبحسب قولهم فكلمة تجديف تطلق للدلالة

(١) لسان العرب (ج د ف): ٥٦٨/١، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٣٠٠.

(٢) بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٣٠١.

على الكفر بنعم الله وتيار آخر يرى أنّه يجوز إطلاق التسمية الحديثة(التَّجْدِيف)، ولا إشكال فيها.

بعد التفتيش بين سطور الكتب الَّتي بها يعتد وبكلامهم يوثق وجدنا في كتاب العين للفراهيدي (١٧٥هـ) استعماله الفعل (جدف) للتعبير عن دفع القارب: "والملاح يجدف جدفا بالمجداف وهو خشبة في رأسها لوح عريض يدفع بها السفينة"(١)، وابن قتيبة ذكر في كتابه: "فإذا طار الطائر وهو مقصوص قيل: جدف يجدف كأنه يرد جناحية إلى خلفه، ومنه يسمى مجداف السفينة"(٢)، وفي المغرب في ترتيب المعرب جاء أيضًا: "جدف، السفينة من باب ضرب حركها بالمجداف جدفا" (٣).

ووجدنا التَّجْدِيف هو الكفر بالنعم، فقال القاسم بن سلام(تـ٢٢٤هـ):" قَالَ الْأَصْمَعِي: التَّجْدِيف هُوَ الْكفْر بالنِعَمِ يُقَال مِنْهُ: جَدّف الرجل تجديفا قَالَ الْأَمَوِي: هُوَ اسْتِقْلَال مَا أعطَاهُ الله"(٤)، وقال الصفدي(تـ٧٦٤هـ): "جدّف يجدِّف تجديفًا، بالجيم، إذا استقلّ ما أعطاه الله من النعمة، ويقال: لا تجدِّفْ بأيام الله"(٥)، فقد ذكر صاحب مجمع الأنوار، فقال: (جدف)، (لا تجدفوا) بنعم الله أيْ: لا تكفروها وتستقلوها، من جدف تجديفًا. ومنه: شر

(١) العين (ج د ف): ٨٦/٦.
(٢) الجراثيم، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري: ٢٣٤/٢.
(٣) المغرب في ترتيب المعرب، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المُطَرِّزِي: ٧٧/١.
(٤) غريب الحديث، القاسم بن سلام (ج د ف): ٣٤٢/٤.
(٥) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، صلاح الدين الصفدي: ٤٣٨/١.

الحديث "التَّجْدِيف" أيّ كفران النعمة واستقلال العطاء"[1]، ورفض عباس أبو السعود هذه التسمية، فقال: "يقولون: اجتمعنا في نادى التَّجْدِيف، يعنون النادي المعروف بهذا الاسم، وهذه التسمية خطأ؛ لأن للتجديف معنى لا علاقة بينه وبين المعنى الذى يريدونه: ففي اللسان: والتجديف هو الكفر بالنعم، يقال منه: جدّف يجدّف تجديفا، وجدّف الرجل بنعمة الله كفرها ولم يقنع بها...، الفصيح أن يسمى بنادي الجَدْف، ففي اللسان: جَدف الطائر يجدِف جُدوفًا إذا كان مقصوص الجناحين فرأيته إذا طار كأنه يردهما إلى خلفه، والمصدر من جدف هو الجَدْف، وجناحا الطائر مجدافاه ومنه مجداف السفين"[2]، وأنكره غيرهم[3].

وعلى الجانب الآخر يبرز تيارٌ يقرّ بصحة استعمال لفظ تجديف للدلالة على رياضة القوارب؛ إذ اعتمد المجمع العلمي المصري هذا الاستعمال، واستنادًا إلى قراره أقرّ الأستاذ أحمد مختار عمر بصحة هذا الاصطلاح، فقال:" يكثر في لغة العرب مجيء (فَعَّلَ) بمعنى (فَعَل)، كقول التاج: خَرَمَ الخرزةَ وخرَّمها: فَصَمها، وقول أساس البلاغة: سلاح مسموم ومُسَمَّم، وقول اللسان: عَصَبَ رأسَه وعصَّبه: شدَّه، وقد قرَّر مجمع اللّغة المصري قياسية (فعَّل) المضعَّف للتكثير والمبالغة، وإجازة استعمال صيغة (فعَّل) لتفيد معنى التعدية أو التكثير، وأجاز أيضًا مجيء (فعَّل) بمعنى (فَعَل) لورود ما يؤيد ذلك في اللّغة. والوارد في المعاجم الفعل (جَدَف) بمعنى: دفع بالمجداف، ومصدره

---

(١) مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، جمال الدين الفَتَّنِي الكجراتي: ٣٣١/١.

(٢) شموس العرفان: ٦٦.

(٣) يُنظر: معجم الأخطّاء اللّغويّة الشائعة، محمد العدناني: ٥٥، والكتابة الصحيحة، زهدي جار الله: ٥٢.

الجَدْف؛ فيمكن تصويب (جدّف) بناء على قرار المجمع السابق، بالإضافة إلى وروده في المعاجم الحديثة"[١]، وصاحب كتاب اللّغة العالية استعمل هذه الصيغة فجاء" جَدَّفَ يُجَدِّفُ تجديفًا: سيَّرَ القارب بمجدافين"[٢]، وأجازه آخرون[٣].

يبدو أنّ عباسًا أبا السعود ومن ناصره لم يكونوا دقيقين بمنع استعمال هذه الصيغة، فلو نتأمل المعنى اللغوي لكلمة (جدف) هو القطع، واشتق منه المجداف الذي يحرك السفينة، فنص اللسان ورد فيه "الجدف من الجدف وهو القطع"[٤]، فإن اللاعب الذي يقود الزورق يقوم بقطع الماء لدفع القارب، وهناك قضية أخرى أن اللّغة العربيّة غنية بالمشترك اللفظي، إذ إنَّ كثيرًا من الكلمات العربيّة تأتي لمعانٍ مختلفة بعيدة كلّ البعد ومختلفة تمامًا، فلا مانع من أن نعد التَّجْدِيف من باب المشترك اللفظي فتكون بمعنى الكفر بالنعم، ومعنى رياضة القوارب.

إطلاق تسمية (نادي التَّجْدِيف) ليس لحنًا ولا فسادًا ذوقيًا، بل اشتقاق سليم وناضج صرفيًا؛ لأن صيغة (تفعيل) تطلق للمبالغة والتكرار، وقد حظي هذا بشرعية مجاميع اللّغة العربيّة فلا غبار عليه.

ـ شَغُـوْف:

نسمع كثيرًا على ألسن الناس وفي صفحات المجلات قولهم: (فلان شَغُوفٌ بالطيران)، ويقصدون بهذه الصيغة شدة التولع، فهل هذا

---

(١) معجم الصواب اللّغويّ (ج د ف): ٢٠٨/١.
(٢) اللّغة العالية، عارف حجاوي: ٧٠.
(٣) يُنظر: معجم الرياض (مادة تجديف)، والموسوعة العربية العالمية: ١٠٢/٦.
(٤) لسان العرب (ج د ف) :٢٤/٩.

صحيح؟ يرى العوامريّ أنَّ قولَهم: فُلانٌ شَغُوفٌ بالطّيرانِ، خطأ، مستدلًا على ذلك بأقوال اللّغويّين، فجاء في اللسان: "والشَّغَاف: غلاف القلب، وهو جلدة دونه كالحجاب سُوَيْداءهُ التهذيب: الشغاف مولج البلغم، ويقال: بل هو غشاء القلب، وشغفه الحب يشغفه شغفا وشغفا: وصل إلى شغاف قلبه. وقرأ ابن عباس: قد شغفها حبا، قال: دخل حبه تحت الشَّغَاف، وقيل: غشى الحب قلبها، وقيل: أصاب شغافها...، وفي حديث ابن عباس: ما هذه الفتيا الَّتي تشغفت الناس أيّ وسوستهم وفرقتهم كأنها دخلت شغاف قلوبهم. وفي حديث يزيد الفقير: كنت قد شغفني رأي من رأي الخوارج، وشغف بالشيء، على صيغة ما لم يسم فاعله: أولع به"[1]، ومن شرح القاموس ذكر مانصه: "شَغَفَ، كفرح: علق به، وبه قرأ أبو الأشهب (شَغِفَها حبًا)، بكسر الغين"[2]، واستنادًا لهذه النصوص خطّأ العوامريّ الناس باستعمالهم (شغوف) المراد به التولع، واقترح أن يستبدله الناس بـــ (مَشغُوف)، فقال: "هذا خلاصةً لما ورد من النصوص اللغوية في هذه المادة، نرى منها أن قول الناس مثلا: فلان شغوف بالطيران، أو بالمطالعة – أو – نشأ فلان شغوفا بفعل الخير يريدون "مولعا به"، خطأ. فيجب أن يقال: هو مشغوف بكذا، مثلا، لأنه يقال: شُغِف فلان بكذا، كما رأيت آنفا"[3]، ويرفض الأستاذ العوامريّ أن تكون صيغة شَغُوف صيغة مبالغة على وزن (فعول)، ورأى أنه لو صح ذلك لتغير المعنى، فكان

(١) لسان العرب (ش غ ف): ١٧٩/٩، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٦٨.

(٢) تاج العروس (ش غ ف): ٥١٧/٢٣، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٦٨.

(٣) بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٦٨.

نص كلامه: "لو نَخَرَّج "شَـــغُوف" في قولهم هذا، على أنّه صـــيغة مبالغة من "شــغفه" (وصــوغ فُعُول المبالغة قياســي من الفعل الثلاثي المتعدي على رأى) لتغير المعنى المراد لهم تغيرا تاما، إذ معنى "شغوف" عليه: شاغف غيره كثيرا، ولوجب أن يقال: هو شـغوف إياه، مثلا، وهو ما لا يريدون"(١)، ويرفض أيضًـا صـوغه على أنّه صـفة مشـبهة؛ لأن شـغف فعل متعدٍ والعربية لم تعرف لهذا الفعل غير اللازم "ولا يمكن أن يحمل "شـغوف" في قولهم هذا أيضًـا، على أنّه صـفة مشـبهة؛ لأن "شَـفِف" متعد، فيما وقفنا عليه من الأمثلة والصـفة المشـبهة إنما تأتي من اللازم، ولم نجد "شـغف" لازما إلا بمعنى "قلق"...، فهذا لا يعنينا لمخالفة معناه لمعنى شغفه"(٢).

مناقشة المسألة:

عند البحث في هذه المادة وجد الباحث النُّقاد والأدباء ينقسمون على قسمين حول لفظة شغوف، فمنهم من يمنعها؛ لأن المعجمات في هذه المادة تذكر فعلين، فقد ذكرت (شَغِفه) ومعناه التعلق والحبّ، جاء في مختار الصحاح: "يقال: (شغفه) الحب أيّ بلغ شغافه وبابه باب شعف وقد ذكر فيه، وقرأ ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿**قَد شَغَفَهَا حُبًّا**﴾ **[يوسف ٣٠]**، وقال: دخل حبه تحت الشغاف"(٣)، وفي المصباح: "شغف الهوى قلبه شغفا من باب نفع والاسم الشغف بفتحتين بلغ شغافه بالفتح وهو غشاؤه وشغفه المال زين له فأحبه فهو مشغوف به"(٤)، وفي كليات أبي البقاء جاء: "شغفة الحب: أيّ أحرق قلبه مع لذة

(١) بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٦٩.
(٢) المصدر نفسه، ع١ :١٦٩.
(٣) مختار الصحاح (ش غ ف): ١٦٦/١.
(٤) المصباح المنير (ش غ ف): ٣١٦/١.

يجدها"[١]، والفعل الثاني هو (شَغِفَ) فجاء في مقاييس اللّغة" شغف الشين والغين والفاء كلمة واحدة، وهي الشغاف، وهو غلاف القلب"[٢]، وقال ابن سيده(تـ٤٥٨هـ) في المخصص:" الشغف – أن يبلغ الحب شغاف القلب – وهو جلدة دونه وقد شغف والشعف – إحراق الحب القلب مع لذة يجدها وهو شبيه باللوعة ومنه قيل رجل مشغوف الفؤاد"[٣].

لهذا السبب نجد كثيرًا من النُّقاد المحدثين ينكرونه، فقد أنكره الأستاذ عباس أبو السعود، فقال: "يقولون: فلانٌ شَغُوفٌ بقراءة الشعر: والصواب أن يقال: هو مَشغُوفٌ بكذا، أي مولع به لأنه يقال: شغف فلان بكذا فهو مشغوف به، ولو خُرِّج شَغُوف في قولهم هذا على أنّه صيغة مبالغة من شَغَفه لتغير المعنى المراد لهم؛ إذ معنى شغوف آنئذ: شاغف غيره كثيرا، ولوجب أن يقال: هو شَغُوف إياه وهذا مالا يريدون"[٤]، وشايعه الأستاذ محمد العدناني قائلًا" ويقولونَ: هُوَ شَغُوفٌ بها، والصَّوابُ: مَشْغُوفٌ بِها، أيّ :شَدِيدُ الحُبِّ لَها، ونقولُ: شَغَفَهُ حُبُّهُ، أيّ: بَلَغَ شَغَافَهُ والشَّغافُ هُوَ: غِلافُ القَلْب"[٥]، ونجد خضر أبو العينين قد رفض هذا الاشتقاق أيضًا، فقال: "قال: فلان شغوف بالعمل الإنساني، وهذا خطأ، والصواب أن يقال: فلانٌ مَشْغُوفٌ بالعمل

(١) الكليات، أبو البقاء الحنفي: ٣٩٨.
(٢) مقاييس اللّغة (ش غ): ١٩٥/٣.
(٣) المخصص: ٣٧٩/١.
(٤) شموس العرفان: ٦٥.
(٥) معجم الأخطّاء اللّغويّة الشائعة: ١٣٢.

الإنساني، ومشغوف اسم مفعول من الفعل شُغِفَ أيّ: أحب وأولع بـــ"[1]، وشايعهم آخرون[2].

غير أنّنا نجد المجمع القاهري قد أجاز هذا الاستعمال فجاء قراراه: "يرى المجمع أن الكُتَّاب يستعملون لفظ شَغُوف بمعنى شديد الشغف في مثل قولهم: فلان شغوف بالقراءة، ويتوقف بعض نقاد اللّغة في هذا التعبير تعويلًا على أن الشائع في هذه المادة هو شغفه الحب يشغفه فهو مشغوف، كما في اللسان على أَن في اللّغة شَغِفَ بالشيء تَفرج: علق به فهو شغف كما في القاموس، واستنادًا إلى هذا يجاز قول الكُتَّاب: شغوف بالشيء، على أن صيغة باب فَعِلَ اللازم يكثر مجيءُ الصفة منها على فعول، هذا، وقد أقرّ المجمع من قبل صوغ فعول من أيّ فعل ثلاثي لثبوت الصفة ودوامها واستمرارها"[3]، واستنادًا لهذا القرار نجد بعض النُّقاد يجيزون هذا الاشتقاق، فمن بينهم الأستاذ شوقي ضيف الذي عدّ هذا القرار نبراسًا يهتدي به لإبداء رأيه في هذا الفعل، فقال: " تصبح كلمة شغوف بالقراءة صحيحة، إمّا على أنّها من الفعل المتعدي والباء معها زائدة، وإما من الفعل اللازم أخذا بقرار المجمع ويشفع لقراره أن صيغة فعول جاءت من فعل اللازم مرارا في اللّغة مثل: جَزوع من جَزِع – عجول من

(١) معجم الأخطّاء النحوية والصرفية واللّغويّة الشائعة، خضر أبو العينين: ٣٨١.
(٢) يُنظر: دليل الاخطّاء الشائع، مروان البواب، وإسماعيل مروة: ٤٩، ومعجم تقويم اللّغة، هلا أمون: ١٤.
(٣) قرارات مجمعية في الألفاظ والأساليب: ٢٣٣، وينظر: العيد الذهبي لمجمع اللّغة العربية: ٣٣٧.

عَجِل – غضوب من غَضِب – قنوع من قَنِع، وبكل ذلك تصبح كلمة شغوف عربية صحيحة ولا يشوبها أيّ تجريح"[١].

وتناول الأستاذ صلاح الزّعبلاويّ هذا الفعل بالبحث والتنقيب فذكر أقوالًا من اللسان، والتاج، وغيرها وخلص إلى قبول قولهم فلان شغوف به[٢]، وتابعهم آخرون[٣].

يبدو أنّ قولهم (فلان شَغُوفٌ بالطيران) غير صحيح، والأجدر أن يقولوا: (فلان مَشْغُوفٌ بالطيران) لصوغ اسم مفعول من الفعل الذي ذكرناه؛ لأن العربيّة عرفت الفعل شغف بمعاني الحب والتعلق، وأنه لم يرد سوى فعلٍ متعدًّ، فلو أرادوا منه صياغة صفة مشبه لا يصح ذلك، لأن الفعل شغف ورد في اللّغة العربيّة فعلًا متعديًا، ولم يرد لازمًا، ولو أرادوا صياغته على أنّه صيغة مبالغة على وزن فعول لوجب عليهم القول: (فلان شَغُوفٌ بالطيران) فيختلف المعنى، وهذا مالا يريدونه.

وإن الكُتَّاب الذين أجازوا لفظة (شَغُوف) فأنهم اجازوها من باب التسامح اللغوي، فالباحث يذهب مذهب الأستاذ العوامريّ ومن تابعه في هذا، فلك أن تقل: (فلان مَشغُوفٌ بالطيران)، ولا تقل:(فلان شَغُوفٌ بالطيران).

---

(١) تيسيرات لغوية: ١٧٩.

(٢) يُنظر: معجم أخطّاء الكتّاب (ش غ ف): ٣١١-٣١٢.

(٣) يُنظر: معجم الصواب اللّغويّ :٤٧١، وتصحيحات لغوية :١٨٣، ومثابة الكاتب :٦٣

ـ مَطَار ومَطِير:

شكل صياغة اسم المكان من هذا الفعل موضع خلاف بين اللّغويّين والأدباء، واشتد الجدل في الصّحف بأن يكون على وزن (مَفْعِل) بفتح فسكون فكسر، فيقال (مَطْيِرٌ) أو على وزن (مَفْعَل) فيقال: مَطَار ومَطْيَر، فوقف العواميّ عند هذا الفعل وتناوله بالنقد وسرد أقوال العلماء من كتب اللّغة والمعجمات، وأثبت أنَّ المستعمل في كلام العرب بالصّيغتين فيجيز الكسر والفتح فعنده يجوز قول (مَطَار) وقول (مَطِير)، ونقل قول الأشموني(ت١٢٠٦هـ): "يصاغ من الثلاثي "مفعل"؛ فتفتح عينه مرادًا به المصدر أو الزمان أو المكان: إن اعتلت لامه مطلقًا، نحو: "مرمى ومغزى وموقى"، أو صحت ولم تكسر عين مضارعه، نحو: "مقتل ومذهب"، فإن كسرت فتحت في المراد به المصدر، نحو: مضرب، وكسرت في المراد به الزمان أو المكان، نحو: مضرب،"[1]، ونقل قولًا من حاشية الصّبان: "قوله: "فإن كسرت إلخ" منه ما عين مضارعه ياء مكسورة في الأصل فيقال: مبات في المصدر وأصله مبيت بفتح الياء ومبيت في الزمان والمكان. وقيل: يخير بين الفتح والكسر مطلقا..."[2]، ومن اللسان استند إلى نصّ يعزز به موقفه بإجازة الوجهين فجاء بـ (مَطَار ومُطار)، بضم الميم وفتحها: موضع؛ قال: حتى إذا كان على مَطَار...، قال علي بن حمزة: الرّواية مَطَار، بضم الميم،

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢/٢٤٠، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٦٣.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: ٢/٤٧١، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٦٣.

قال: وقد يجوز أن يكون مَطَار مفعلا ومطار مفعلا، وهو أسبق"[1]، علق على هذا القول، فقال: "فقول على بن حمزة "وقد يجوز" معناه أن "مطارا" في الشطر السّابق يجوز على مقتضى القواعد أن يكون من طار الثلاثي المجرد؛ فيكون على مَفْعَل، أو من أطار الثلاثي المزيد فيه حرف، فيكون على مُفْعَل، ولكنه خُصص في التسمية مَفْعَل...، والذي يلوح لي من اللسان وغيره أن هذا الموضع الخاص ربما كان في الأصل ملجأ للطير، يعتريه على نحو ما، وربما هيج منه وأطير لغرض ما، ثم غلبت تسميته بوصفه هذا، فقيل: مُطار ومَطار"[2]، وأنهى بحثه بقول للفيومي من المصباح الذي به استند وأنهى الجدال: "وإن كان (الفعل الثلاثي) معتل العين بالياء فالمصدر مفتوح والاسم مكسور كالصّحيح نحو مال مَمَالًا وهذا مَمِيله وهذا هو الأكثر وقد يوضع كلّ واحد موضع الآخر نحو المعاش والمعيش والمسار والمسير قال ابن السّكيت ولو فتحا جميعا في الاسم والمصدر أو كسرا معا فيهما لجاز لقول العرب المعاش والمعيش يريدون بكل واحد المصد...، وقال ابن القوطية(ت٣٦٧هـ) أيضًا "ومن العلماء من يجيز الفتح والكسر فيهما مصادر أو أسماء نحو الممال، والمميل، والمبات، والمبيت"[3].

مناقشة المسألة:

صياغة بناء مَفْعَل في الفعل (طار) موضع خلاف، فقد أنكره بعض اللّغويّين باستعمال لفظة (مَطَار) اسم مكان من هذا الفعل للدلالة على موضع

(١) لسان العرب (م ط ر): ١٨٠/٥.
(٢) بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٦٣.
(٣) المصباح المنير (م ط ر): ٧٠٠/٢، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٦٣-١٦٤.

الطيران استنادًا إلى القاعدة الَّتي تقتضي صوغ اسم مكان من الفعل الثلاثي المعتل الوسط على وزن (مَفْعِل) نحو: (قال يقِيلُ مَقْيِل) فيجب أن يكون (طارَ يطِيْرُ مَطْيِر)، فكان أشد المنكرين هو الأستاذ أسعد داغر، فقال: "يستعملون المطار اسمًا لمكان الطيران، ولا يخفي أن الفعل (طار) مكسور العين في المضارع، فاسم المكان منه (مَطِير)، ولم يرد في كتب الصّرف أنّه شذ عن هذه القاعدة كما شذ (مسجد ومشرق ومسكن) وغيرها مما ورد فيه اسم المكان مكسور العين مع كونه مضموم في المضارع. أمّا قول صاحب لسان العرب: (المطار موضع الطيران)، مع أنّه أثبت كون الفعل (طار) مكسور العين في المضارع، فعندي أن الكلمة (المطار) غلط مطبعي صوابه (المطير)"[1]، ونجد الأستاذ عباس أبو السّعود قد صحّح استعمال كلمة (مَطَار) اسمًا للمكان وجعل الكلمتين (مَطَار ومطير) اسمًا لمكان مساير للقاعدة وجعل صياغته من (طار الطائر يطُورُ طورًا وطَوَرَانا) و(طار يطير)، وأنه من الأول أكثر دقّة في المعنى، فقال: "ينكر كثير من الأدباء استعمال كلمة مَطَار اسم مكان، اعتمادًا على القاعدة المعروفة، ويقولون إنّه لابد أن يقال مَطِير، والحق أن كلا من هذين اللفظين اسم مكان مساير للقاعدة، فطار اسم مكان من طار الطائر يطور طَوْرًا وطَوَرانا، إذا حام حول الشيء ودار... فالمطار إذًا اسم للمكان المعروف الذي تجتمع فيه الطائرات، تحوم حوله وتدور، ومنه تطير وإليه ترجع، أما المطير فاسم مكان من طار طيرانًا إذا ارتفع في الهواء وحرّك جناحيه، وعلى هذا يكون الجو هو المطير؛ لأنه مكان الطيران، مما تقدّم استبان لنا أن كلمة المطار في المكان المعروف أدق من

(١) تذكرة الكاتب:١٤٠.

كلمة المطير، يقال انتظرت العائد من السّـفر في المطار، ولا يقال في المطير إلا على سبيل المجاز"[١]، وختم كلامه، فقال: "مما سقنا من كلام هؤلاء العلماء اتضـح لنا أن كلمة مَطَار صـحيحة في المعنى المعروف، حتى ولو كانت من طار يطير، على أنّها تكون أدق إذا كانت من طار يطور"[٢]، وكان لصـاحب كتاب مثابة الكاتب الرّأي نفسه فذكر: "يرى بعض الأدباء أن (اسم المكان) هو مَطِير و مَطَار، غير صـحيحة، واللغة العربيّة ترى أن كليهما (اسـم مكان) صحيح، يقال: طار، يطور، طيورا، وطورانا، بمعنى: (حام) و(دار)، فالطوران: مكان (الحَوْم) و(الدوران) واسم المكان منه: (مَطَار، وهو مكان مُعَد بالوسائل الفنية لصـعود الطائرات وهبوطها، ويقال: طار، يطير، طيرانا: إذا أرتفع في الهواء، وحرك جناحيه، وكان الجو مكان الطيران، (فاسـم المكان): مَطِير"[٣]، وتابعهم عبد اللّطيف الشويرف في هذا المذهب[٤].

ويرى عبد العزيز الحربي أنّ تفريق أبي السّعود بين المطار والمطير أمر حسن لكنه صرح بعدم ورود لفظة (مَطَار) في كتب اللّغة العربيّة اسمًا لمكان الطيران وإنما أحدثها القياس اللغوي، وبعدها خلص إلى قبول هذا الاسـتعمال بمعناه المعروف[٥]، لم يكن الأسـتاذ عبد العزيز بقوله لم تذكر الكتب القديمة والمعجمات (مَطَار) موضـوع لطيران على حق، إذ جاء في النهاية لابن

(١) أزاهير الفصحى: ٣٢.
(٢) المصدر نفسه: ٣٣.
(٣) مثابة الكاتب، عبد المعطي اسماعيل عبادة: ١٨٠.
(٤) يُنظر: تصحيحات لغوية: ٥١٩-٥٢٠.
(٥) يُنظر: لحن القول: ٣١.

الأثير(تـــ٦٠٦هـ):"والمطار: موضع الطيران"[١]، وصرح بهذا أيضًا الزبيدي في التاج: إنّه لمكان الطيران[٢].

بيد أنّ الأستاذ الزّعبلاويّ أقرّ بصحة استعمال المطار اسم مكان، لكن نلاحظ أنّه اختلف عن بقية النُّقاد فإنه اعتمد السّماع لإثبات صحة مذهبه وعززه بالقياس، فقال: "اسمُ المكان بين: (طارَ يَطِير) قياسًا هو(المَطِير)، ذلك أن الأصل في معتل العين بالياء من الثلاثي أن يُصاغ اسمُ مكانه وزمانه على (مَفْعِل) بكسر العين، ومصدرُه على (مَفْعَل) بفتحها، ما لم يُسمعْ عن العرب خلافُ ذلك، فيؤخذ بالمسموع، فهل سُمع (المطار) موضعًا للطيران؟ قال صاحب (النهاية): (فلما قُتِلّ عثمانُ طارَ قلبي مَطارَهُ، أيّ مال إلى جهةٍ يَهواها، وتعلّق بها، والمطار: موضع الطيران)، وهذا يعني أن العرب جعلت (المطار) مصدرًا واسم مكان، وكذلك ما ذكره السيوطي في مُزهره، إذ قال: (وقالوا المطال والمنال والمحال، في الأسماء والمصادر)...، تبين ممّا تقدّم صحّة قولك (المطار) موضعًا للطيران"[٣]، وأبدى الأستاذ صلاح الزّعبلاويّ استغرابه من موقف الأستاذ أسعد داغر ووصف ما جاء في اللسان بالخطأ المطبعي، فقال: "العجب أن الأستاذ داغر قد جعل قول ابن منظور في اللسان: (والمطار موضع الطيران) غلطًا مطبعيًّا، ليستقيم له دفع (المطار) اسمًا للمكان، وابن منظور قد حكى الحديث وشرْحَه عن النهاية ولم يرتجل شيئًا من ذلك ارتجالًا، وقد أثبته الإمام السيوطي في الدر النثير بلا نكير، قال: (والمطار موضع

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر (ط ي ر): ١٥١/٣.
(٢) يُنظر: تاج العروس (ط ي ر) :٤٦٠/١٢.
(٣) معجم أخطاء الكتّاب :٣٧٥.

الطيران)، فلا وجه إذن لإنكار (المطار) اسـمًا للمكان وقول المنكر مدفوع بالسماع"[١].

وبعد كلّ ما تقدّم يبدو أنّه يجوز صياغة(مَفْعِل) من الفعل (طار) اسمًا لمكان الطيران، اتباعًا للقاعدة الصرفية المعروفة الَّتي تقتضي صوغ اسم مكان من الفعل الثلاثي المعتل الوسط على وزن (مَفْعِل) نحو (سال يسيل مَسِيْل)، ومثله (طارَ يطير مَطِيْر)، وأيضًا يمكن صوغه على وزن (مَفْعَل) بفتح العين ليكون اسم مكان للطيران هو (مَطَار) لوجوده في السماع لوروده في التاج[٢]، وفي مجمع بحار العلوم[٣]، وأجاز المجمع القاهري صوغ اسم المكان أو اسم الزمان أو المصدر الميمي الأجوف اليائي على وزن (مَفْعَل) بفتح العين[٤]، والذي يقوي هذا الرأي ويعززه ما ذكرته المعجمات الحديثة في هذا الشأن، فجاء في معجم الوسيط الذي وصفها بالمحدثة" (المطار) اسْم مَكَان من طَار وَهُوَ مَكَان معد بالوسائل الفنية لصعود الطائرات وهبوطها (محدثة)"[٥].

فنلحظ أنّ اللفظين (مَطَار) و(مَطِير) كليهما اسمان لمكان الطيران، ولكن التفريق الذي عمله صاحب كتاب الأزاهير أمر حسن لطيف، وأصبح المعنى فيه أكثر دقة ووضوحًا.

---

(١) أخطاؤنا في الصحف والدواوين :٩٤.
(٢) يُنظر: تاج العروس (ط ي ر) :١٢/٤٦٠.
(٣) مجمع بحار العلوم، جمال الدين الكجراتي: ٣/٤٨٠.
(٤) يُنظر: القرارت النحوية والتصريفية :٤٠٧.
(٥) معجم الوسيط (ط ي ر): ٢/٥٧٤.

الفصل الثّاني

المستوى النّحويّ

المبحث الأوّل: الحذف أو الذكر في التركيب

المبحث الثّاني: تعدّي الفعل ولزومه

المبحث الثّالث: إحلال حرف أو لفظ محل آخر في التركيب

المبحث الرّابع: مسائل نحويّة متفرّقة

المستوى النّحويّ

نـالَ علم النّحو النّصـــيبَ الأوفر من اهتمـام البـاحثين في علوم اللّغـة العربيّة، إذ وجدوا فيه السّبيل الأمثل لضبط اللّسان، وتصويب الخطأ فاستغرقوا جهدهم في إحيـاء قواعده، وتعزيز دقتهـا؛ إذ يعرف من خلال هـذا العلم مُراد المتكلم، ويعصم به الكلام من الغلط في القرآن الكريم،(١)، فبرز لنا أعلام أجلاء يعود لهم الفضــل في رسـم الخطوط الَّتي نسـير عليها اليوم في اسـتعمال هذه اللّغة، أمثال الخليل، وسيبويه، وابن السّراج(تـ٣١٦هـ)، وابن جني، وغيرهم ممن وضـعوا حدود مختلفة لهذا العلم لكن خير من حدّ هذا العلم هو ابن جني، الذي قال في وصــف النّحو: "هو انتحاء سَـمْت كلامِ العرب في تصــرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنّسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللّغة العربيّة بأهلها في الفصـــاحة فينطقَ بها وإن لم يكن منهم وإن شذّ بعضـهم عنها رُد به إليها وهو في الأصـل مصـدر شـائع أيّ نحوت نحوا كقولك قصـدت قصـدًا ثم خصّ به انتحاء هذا القَبِيل من العلم كما انّ الفقه في الأصـل مصـدر فقِهت الشّـيء أيّ عرفته ثم خصّ به علم الشّـريعة من التحليل والتحريم وكما أن بيت الله خُص به الكعبة وإن كانت البيوت كلّها لله وله نظائر في قصر ما كان شائعًا في جنسه على أحد أنواعه وقد استعملته العرب ظرفًا وأصله المصدر"(٢).

إنّ لكل لغة نظامًا خاصًا يحكم ترتيب ألفاظها، والعربية ليست استثناءً من هذه القاعدة، فلها قوانين وقواعد محددة تنظم بناء جملها وتسمح بتعدد أوجه

---

(١) يُنظر: النحو العربي، (بحث منشور)، د. هاشم الطيب، مجلة العلوم الإنسانية ، مركز الجامعي صالحي أحمد،٢٠٢٣/٣/٣١، النعامة–الجزائر، مج٧، ع١: ١٤٢.

(٢) الخصائص: ٣٤/١.

في صياغتها، إلا أن ضعف إلمام بعض الكُتَّاب والنّقاد واللّغويّين المعاصرين بقواعد النّحو وأصوله الدقيقة، وعدم إحاطتهم بما تجيزه هذه الأصول من طرق السماع والقياس، أدى بهم إلى الوقوع في العديد من الأخطاء النّحوية، وأصدروا أحكامًا متعجلة – تخطئةً أو تصحيحًا – على مسائل نحوية متعددة دون دراسة متعمقة(١).

قد أسفر الانفتاحُ والاختلاطُ بعد دخول الإسلام، وانتقال العرب من البداوة إلى الحضر، ثم انتشار التعليم والترجمة والصّحافة، إلى تغيّرات واسعة في اللّغة العربيّة، فأطلت تراكيب وأساليب لم يعرفها القدماء، وانتشرت ألفاظ غريبة بفعل ضعف إتقان المترجمين للعربية واغترارهم باللّغات الأعجمية؛ مما أدّى إلى تراكيب ركيكة ولحنٍ في الاستعمال، وقد تسمَّح الصّحفيُّون وتساهلوا في بعض الاستعمالات اللّغوية النّحوية والصّرفية والنّقل عن اللّغات الأخرى، فانتشرت مصطلحات وأساليب معوجّة، وهكذا تأثرت اللّغة بتغيّر المجتمع، لكنها تبقى واسعة قادرة على استيعاب التطوّر إذا صينت وأُحسن التعامل معها(٢)، فهذا الذي دفع النُّقاد العرب القدماء والمحدثين إلى نقد هذه التراكيب غير الصحيحة والألفاظ الَّتي وضعت في غير مكانها المخصص لها في التركيب، ومن هؤلاء النُّقاد كان الشّيخ أحمد العوامريّ الذي أبلى بلاءً حسنًا في التصحيح اللّغوي، فقد تصدى لهذه التراكيب ونقد الغريب منها وما وضع في الجملة وهو حقه الحذف، ولم يكتفِ بالتصحيح اللّغوي والتنبيه على الخطأ،

(١) يُنظر: النَّقد اللّغوي عند صلاح الدين الزّعبلاوي (أطروحة دكتوراه)، وسام غالي كاطع: ١٩٩.

(٢) يُنظر: في التّراث اللّغويّ، مصطفى جواد: ٢٧٥/١.

وإنما نراه ناصـــحًا للكتّاب الذين يريدون أن تكون كتاباتهم موافقة للقواعد الَّتي وضعها علماء العربيّة وخالية من اللّحن ولا يشوبها شائبة.

فاستحسنتُ في هذه الدراسة أن يقسم الفصل على أربعة مباحث درست في المبحث الأول الحذف أو الذكر في التركيب، وتناولت في المبحث الثاني ما نقده العوامريّ في التعدي واللّزوم، فأنكر على الكُتَّاب الذين يُعدّون اللازم، ويلزمون المتعدي، وجاء في المبحث الثالث ما وقع فيه الكُتَّاب من أخطاء بحســـب ما يراه الأســـتاذ العَوامريّ في إحلال لفظ أو حرف محل آخر في التركيب، وكان المبحث الرّابع والأخير عن المســائل النحوية المتفرقة الَّتي كان للعوامريّ رأي فيها.

المبحث الأوّل

الحذف أو الذكر في التركيب

ـ جر (أثناء) بين الحذف والإبقاء:

يرى العواميّ أنّ الأولى في هذا الموضـــع هو النّصـــب على الظرفية، ويرفض الرّأي الذي ينص على جرها بحرف جر (في)، مستدلًا على ذلك بأقوال اللّغويّين فذكر من أساس البلاغة: "دمه في ثني ثوبه، وكل شيء ثني بعضه على بعض أطواقًا. فكل طاق من ذلك ثني، حتى يقال: أثنّاء الحيّة لمطاويها، وتشبه الثريا بأثنّاء الوشاح قال امرؤ القيس(١):

إذا ما الثُّرَيّا في السَماءِ تَعَرَّضَت تَعَرُّضَ أَثناءِ الوِشاحِ المُفَصَّلِ"(٢)

ونقل عن المصباح: "وأثناء الشّيء تضاعيفه وجاءوا في أثناء الأمر أيّ: في خلاله"(٣)، ومن اللّسان: "ثنى الشّيء ثنيا: رد بعضه على بعض، وقد تثنى وانثنى. وأثناؤه ومثانيه: قواه وطاقاته، واحدها ثني ومثناة ومثناة؛ عن ثعلب...، وأثناء الوادي: معاطفه وأجراعه، والثني من الوادي والجبل: منقطعه، ومثاني الوادي ومحانيه: معاطفه، وتثنى في مشيته، والثني: واحد أثناء الشّيء أيّ تضـــاعيفه؛ تقول: أنفذت كذا ثني كتابي أيّ في طيه"(٤)، وختم العواميّ بحثه، فقال: "فقد رأينا أن ثِني في قولهم: أنفذت كذا ثِني كتابي قد نُصبت على

---

(١) ديوانه: ١٤.

(٢) أساس البلاغة (ث ن ي): ١١٦، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع ٢: ٢٦٩.

(٣) المصباح المنير (ث ن ي): ١/٨٥، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع ٢: ٢٦٩.

(٤) لسان العرب (ث ن ي): ١٤/ ١١٥، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع ٢: ٢٦٩.

الظرفية المكانية سماعًا، وإذا نُصب المفرد على الظرفية، فمن المعقول أن يُنصبَ جمعه أيضًا، فنقول مثلا: جاء أثناء كلامه كذا، كما تقول: ثِني كلامه، قياسا على: ثِني كتابي – نعم إنهم قد صرّحوا عند استعمال الجميع بفي كما رأيت في عبارة الصّحاح السّابقة، وكما ترى في شرح القاموس وغيره. فلنا أن ندعى جواز نصب الجمع على الظرفية، كما نصبوا مفرده عليها"(١).

مناقشة المسألة:

شغلت هذه المسألة مساحة واسعة من صفحات النُّقاد والمعنيين بالتصويب اللّغوي، فاختلفوا حولها بين من يقول: إنها تجر بحرف الجرّ (في)، أنّ (أثناء) اسم جمع ثِني ومعنى أثناء الشّيء: تضاعيفه، وأوساطه، ومنهم من يقول: إنها تنصب على الظرفية؛ لأنّها ظرف بنفسها، وهناك اتجاه معتدل بين تَينِ الاتجاهين يرى جواز الوجهين.

فمن تابع العوامريّ في نصبها على الظرفية ثلة من العلماء، فالمغربي عند نشره مقالًا ينقد فيه كتاب أسعد داغر بعنوان نقد كتاب تذكرة الكاتب، قال فيه: "الذي نعرفه أن أثناء وأوساط كلاهما ظرفان من ظروف المكان المبهمة، مثل: بين، ووسط، وخلال، وكل هذه الظروف يجوز حذف في منها قياسًا، فقولهم: أثناء الكلام، وأثناء الخطبة بمنزلة قولنا خلال الكلام، وبين الكلام، ومطاوي الكلام، وغضون الكلام "(٢)، وإلى هذا الرّأي ذهب مصطفى جواد الذي يرى أن اجازة هذا الاستعمال من باب التوسع في اللّغة و إنعاشًا للعربية

(١) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع ٢: ٢٧٠.

(٢) نقد كتاب تذكرة الكاتب (بحث منشور)، عبد القادر المغربي، مجلة مجمع اللّغة العربي بدمشق، مج٤، ج٧: ٣١٢، ويُنظر: اللّحن في مجالسّ القضاء، محمد عبد الرّحمن سعد آل جمعة: ٢٦٢.

من كبوتها والأخذ بمختلف الوجوه لتعمّ الفائدة في دراسة القرآن دراسة نحوية ولغوية ، فقال: "على هذه القاعدة يجوز قول المعاصرين: كتب أدنى الكتّاب وأعلاه ووسطه بفتح السّين وخيم الجند أثناء الوادي، وأرسلنا إليكم طي الكِتّاب"(١)، وفي هامش الصّفحة ذاتها خطّأ أسعد داغر معضدًا رأيه بالقاعدة الَّتي ذكرها، فقال: "بطل تخطئة مؤلف تذكرة الكاتب للكتّاب في قولهم أشار الخطيب أثناء كلامه – ص ٣٥ – ؛ لأن الأثناء وإن كانت جمع الثني على وزن الحمل فهي نوع من الظروف لاحتمالها أن يستقر فيها، فكيف والعرب تتساهل في نصب الظرف كثيرًا، فليس واجبًا أن يقال في أثناء كلامه وهذا من فوائد القواعد العامة، قال بن جبير الرّحالة في رحلته – ص ١٦٥ – صعد بعض من الشّيبين أثناء ذلك الزّحام"(٢)، ومحمد العدناني كذلك له رأيٌ يقضي بإجازة النّصب على الظرفية رادفًا كلامه بنصوص من مستدرك التاج، والمصباح، والصّحاح، ومَمَّا أجازه مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة وجاء في كلامه: "فلا أرى ما يَحُولُ دُونَ إِجازةِ أَثْناءَ، وفي أثناء ثُمَّ وَجَدْتُ في الصّفحة ٢٠٦ من الجزء ٢٥ من مجلة مجمع القاهرة، أن مؤتمر المجمع أجاز لنا أن نقول: في أثنائِهِ وأَثْناءَهُ، في كانون الثاني ١٩٦٩"(٣)، وأحمد مختار عمر صحّح قولهم: زرت الأزهر في أثناء وجودي في القاهرة، ورأى أنّ الفصيح هو حذف حرف الجرّ ونصب أثناء على الظرفية متَّكأ على إجازة المجمع القاهري لهذا الأسلوب بحذف الجرّ ونصبها على الظرفية(٤).

---

(١) المباحث اللغوية في العراق: ٣٣-٣٤.

(٢) المصدر نفسه (الهامش): ٣٤، ويُنظر: رحلة ابن جبير، ابن جبير: ١٢٨/١.

(٣) معجم الأخطاء الشّائعة: ٥٢، ويُنظر: اللّغة العربية وأبناؤها، نهاد موسى: ٩٦.

(٤) يُنظر: معجم الصّواب اللّغوي: ١٠.

وفي مقدمة الذين اعترضوا على نصب أثناء على الظرفية وخطّأوا الكُتَّاب، واللّغويّين الذين يقومون بحذف حرف الجرّ فيها–بحسب ما أتيح لي الاطلاع عليه– هو شاكر شقير الذي جاء في اعتراضه: "والأثناء جمع ثني يراد بها أواسط المدة يقال كنا في أثناء حديثه أو في غضون كلامه نلتفت إلى هنا وهنا أيّ في المدة الَّتي كانت تنقضي في الحديث، وأما استعمالها بدون حرف الجرّ في فسقيم؛ لأنّها ليست ظرفا بل اسم مجموع كالغضون بمعنى الخطوط الحاصلة في الجلد من التجعد، فهل يقال كنا غضون ذلك"[1]، وتبعه بعد ذلك أسعد داغر: "ويقولون: أشار الخطيبُ أثناءَ كلام، فينصبون أثناء على الظرفية، وهي ليست ظرفًا ولا مضافة إلى ما تكتسب منه الظرفية لتستغني بها عن حرف الجرّ: في بل هي جميع ثني، وأثناء الشّيء: تضاعيفه، وأثناء الكلام: أوساطه، فالصّواب أن يقال: في أثناء الكلام"[2]، وشايعهم في هذا الرّأي الكرباسيّ: "ثنى يثني ثنيا الشّيء طواه ورد بعضه على بعض قال تعالى: ﴿**أَلَآ إِنَّهُم يَثْنُونَ صُدُورَهُم** ﴾ [هود ٥]، ويقولون أثناء التدريب، والصّواب في أثناء التدريب ويقولون بين أثناء التدريب؛ وذلك لأن أثناء اسم فهي جمع ثني: واثناء الشّيء أوساطه فهي لا تنصب على الظرفية"[3]، وجاء محمد أبو الفتوح مناصرًا لهذا المذهب: "يقولون خطأ: توقف أثناء الكلام والصّواب أن تقول: توقف في أثناء الكلام؛ لأن كلمة أثناء ليست ظرفا فتنصب، بل هي جمع لكلمة ثني بكسر فسكون، وأثناء الكلام: أوساطه"[4]، وآزرهم في هذا الاتجاه محجوب محمد موسى، قائلًا: "يقولون: نبّه الخطيبُ على كذا أَثْنَاءَ

(١) أساليب العرب في صناعة الانشاء: ١٠٤.
(٢) تذكرة الكاتب: ٣٤.
(٣) نظرات في أخطاء المنشئين: ٨٦/١.
(٤) من الأخطاء الشّائعة في النّحو والصّرف واللّغة: ٧٢.

كلامه فينصـــبون أثناءَ على الظرفية وهى ليســـت ظرفًا بل هي جمع ثِنّيٍ...، والصّواب أن نقول: في أثْنَاء كَلاَمِه"[١]، وعلى منوالهم ذهب آخرون[٢].

وهناك فريق ثالث من العلماء أجاز الوجهين، ومنهم محسـن الأنصـاري الذي قال: "قال بعضهم إن أثناء لا تنصب على الظرفية؛ لأنّها اسم فهي جمع ثِني، وأثناء الشّـيء أوسـاطه، ولهذا يخطئون من ينصـبه على الظرفية، إلا أن مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة أجاز استعمال حدث هذا أثناء كذا بحذف حرف الجرّ، وقد ورد قولهم نفذت كذا ثني كتابي بنصـــب ثني على الظرفية المكانية وثني مفرد أثناء فقياس عليه نصب جمعه. وعليه يجوز جر أثناء بالحرف في، ويجوز نصبه على الظرفية[٣].

وجاء كلام الدكتور مجيد الزّاملي معزّزًا لهذا الاتجاه، فقد ورد في رأيه: "أقولُ: الفصـيح في اسـتعمال "أثناء" أن يكون اللّفظ مجرورا بحرف الجرّ (في)، فتقول: قلت في أثناء كلامي كذا، لكن هذا لا يمنع من مجيء اللّفظ منصـــوبًا على الظرفية [٤]، ومثل هذا كان عند صـــلاح الزّعبلاويّ[٥]، ومحمود شـــاكر سعيد[٦].

يتضـــح ممّا تقدّم أن الوجهين صـــحيحان مســـتعملان، وإن كان الوجه الأول–في أثناء– أعلى وأكثر استعمالًا عند العرب، لكن هذا لا يمنع من إجازة

---

(١) تطهير اللّغة من الاخطاء الشّائعة، محجوب محمد موسى: ١١٧/١.

(٢) يُنظر: النّظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب، محمد بن أحمد الرّكبي: ١٥٥، والتعبير الصّحيح، نعمة العزاوي: ٢٠، والكتابة الصّحيحة، زهدي جار الله: ٤٧.

(٣) فوائد لغوية، محسن الأنصاري: ١٩٦.

(٤) المستدرك على تذكرة الكاتب، مجيد خير الله الزّاملي: ٥٠.

(٥) معجم اخطاء الكتّاب:٨٣ ويُنظر: النّقد اللّغوي عند صلاح الزّعبلاوي: ٢٤٨.

(٦) تصويبات لغوية :١٦

الوجه الثاني –النّصب على الظرفية– وذلك لوروده في الشّعر العربي، وكلام علماء اللّغة [1].

والذي يقوي هذا الرّأي النّصب على الظرفية المكانية هو إجازة مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة، بوصفها مكانًا مبهمًا لا مختصًّا، ورادفًا آخر لهذا الرّأي هو ورود كلمة (ثني) منصوبة في الصّحاح، واللّسان، وبهذا يكون النّصب على الظرفية فصيح، والجر بحرف الجرّ (في) أعلى فصاحة.

ـ سوف لا يكون:

في هذه المسألة أمران: أحدُهما الفصل بين سوف والفعل المضارع، والثاني هو الجمع بين متنافرين وهما سوف للتوكيد، ولا الَّتي تكون للنفي، فأقام العوامريّ النّكير على من يفصل بين سوف والفعل المضارع مستدلًا بنصوص من كتب اللّغة ناقلًا نصًّا من الصّحاح: " ولا يفصل بينها وبين الفعل، لأنها بمنزلة السين في سَيَفْعَلُ"[2] ، ونظيره في اللّسان[3]، ومن المغنى: "وتنفرد عن السّين بدخول اللّام عليها نحو وبأنها قد تفصل بالفعل الملغى"[4]، وختم العوامريّ بحثه بقول: "وإنما أوردنا ما تقدّم للتنبيه على أن نحو: سوف لا أعمل كذا مثلا، من الخطأ الشّائع فيما يكتب الآن، ويصلح الخطأ بأنّ يُتَعوّض لن

(١) يُنظر: شرح السيرافي: ٣٠٤/٢، ومشارق الأنوار على صحاح الآثار: ٢٧٠/١، والمطرب من أشعار اهل المغرب: ٢١٤، ونهاية الأرب في فنون الأدب: ١٤٧/١.

(٢) الصّحاح (س و ف): ١٣٧٨/٤، وينظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٣٩.

(٣) يُنظر: لسان العرب (س و ف): ١٦٤/٩، وبحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٣٩.

(٤) مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب: ١٨٥/١، وينظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٣٩.

من سـوف لا، قال في المغني: ولا تفيد أن توكيد النّفي، خلافًا للزمخشـري في كَشّافِهِ، ولا تأبيده، خلافا له في أنموذجه.

ولك أن تقول أيضًـا: لا أعمل كذا...؛ لأن المضـارع يتخلص بعد لا للاستقبال عند الأكثرين، خلافا لابن مالك، كما في المغنى"(١).

مناقشة المسالة:

انقسـم رأي النّحويّين القدماء في مسـألة الفصـل بين "سـوف" والفعل المضـارع؛ إذ ذهب فريقٌ إلى رفض الفصـل وعدّه خروجًا عن سـنن العربيّة، بينما أجاز فريقٌ آخر ذلك، مسـتندًا إلى شـواهدٍ لغوية تُثبت وقوعه في كلام العرب.

وكان على رأسـهم سـيبويه (ت:١٨٠هـ)، فلم يجز الفصـل بين الفعل المضـارع وسوف فجاء في كتابه: "ومن تلك الحروف أيضًـا سوف يفعل؛ لأنّها بمنزلة السّين الّتي في قولك سيفعل، وإنما تدخل هذه السّين على الأفعال، وإنما هي إثباتٌ لقوله لن يفعل، فأشبهتها في أن لا يفصـل بينها وبين الفعل"(٢)، وابن السّراج (ت:٣١٦هـ) في أصول النّحو رفض الفصل أيضًـا فجاء: "سوفَ يفعلُ لا يجوز أن تفصـل بين سـوفَ وبين يفعلُ؛ لأنّها بمنزلة السّين في سـيفعلُ"(٣)، وتنـاول هذا اللّحن الحريري (ت:٥١٦هـ)، ووصـفه بالقبح "ومن أقبح أوهام جمهرة من كتاب العصـر قولهم: سـوف لن أفعل ذلك، وسـوف لا أفعل ذلك، فيفصلون بين سوف والفعل بـ لا ولن وسواهما، وهذا مالا تجيزه اللّغة، ذلك أن السّين وسوف حرفان يختصـان بالمضـارع ويمحضـانه للاستقبال، ولا يجوز أن

(١) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٣٩.
(٢) الكتّاب: ١١٥/٣.
(٣) الأصول في النّحو: ٢٣٣/٢.

يفصل بينهما وبين الفعل فاصل"[1]، وفي شرح المفصل لابن يعيش (ت:٦٤٣هـ) ورد: "والسّينِ وسَوْفَ، فهذه لا يحسن حذفُ أفعالها، ولا الفصلُ بينها وبين أفعالها بمعمولها، فلا تقل: "سوف زيدًا أضربه"، ولا "سوف زيدًا أضرب"، وذلك لأنّ هذه الحروف تتنزّل منزلةَ الجُزْء من الفعل، فهي من الفعل بمنزلة الألف واللّام من الاسم"[2]، وكان هذا الرّأي أيضًا حاضرًا عند ابن منظور: "سوف كلمة معناها التنفيس والتأْخير قال سيبويه سوف كلمة تنفيس فيما لم يكن بعد أَلا ترى أَنك تقول سَوَّفْتُه إذا قلت له مرة بعد مَرَّة سَوْفَ أَفْعل؟، ولا يُفْصل بينها وبين أَفعل؛ لأنّها بمنزلة السّين في سيَفْعَل[3]، ومثلما انقسم النّحويون القدماء في قضية الفصل بين "سوف" والفعل المضارع، فقد ظهر بين المحدثين فريقٌ أنكر هذا الفصل ولحّن من يكتبه، مستندًا إلى ما قرّره سيبويه ومن شايعه في رفض الفصل بين "سوف" والفعل، وعدّ ذلك من اجتماع المتنافرين في السّياق. وكان من أبرز هؤلاء مصطفى الغلاييني، الذي شدّد على ضرورة التزام الأصل الموروث وعدم الخروج عنه، فقال: "وإذا أردت نفي الاستقبال أتيت بلا في مقابلة "السّين"، وبلن، في مقابلة "سوف"، نحو "لا أفعل"، تنفي المستقبل القريب، ونحو "لن أفعل"، تنفي المستقبل البعيد، ولا يجوز أن يؤتى بسوف و"لا" معًا، ولا بسوف و"لن" معًا، فلا يقال "سوف لا أفعل "ولا " سوف لن أفعل" كما يقول كثير من النّاس، وبينهم جمهرة من كتاب العصر"[4]، ومنع هذا التركيب مصطفي جواد أيضًا فقد قال: "ومن المعلوم أن قولنا "لا أفعل ذلك ولن أفعله" من الأفعال المنفية، وإن قولنا سوف لا أفعل

(١) درة الغواص في أوهام الخواص: ٢٦٦/١.
(٢) شرح المفصل للزمخشري: ٤١٧/١.
(٣) لسان العرب (س و ف): ٢١٥٢/٣.
(٤) جامع الدروس العربية: ٢٦٤/٣.

ذلك وسوف لن أفعله فيه غلطتان إحداهما إدخال "سوف" على الفعل المنفى، مع أنها للمستقبل المثبت، والأخرى هي الفصل بين سوف والفعل بفاصل هو لا ولن"[١]، و الدكتور نعمة رحيم العزاوي أنكره ورأى أنه من كلمات لا تعرفها اللّغة العربيّة الفصحى، قال: "فهم يضعون أداة موضع أداة، ويلحقون الجملة الفعلية المنفية بكلمات لا تعرفها اللّغة الفصيحة، يقصدون بها توكيد النّفي فمن أمثلة وضعهم أداة نفي مكان أخرى: قولهم سوف لا أسافر والصّواب لن أسافر وقولهم سوف لن أسافر والصّواب لن أسافر"[٢]، وغيرهم[٣].

ومنهم من أجاز الفصل بينها وبين الفعل بفاصل يسمى الفعل الملغى ففي شرح التسهيل جاء: "وقد يقع المُلْغى بين معمولي "إنّ" وبين سوف ومصحوبها"[٤]، وعلى نهجه كان رأي أبي حيان الأندلسي: "وقد يقع الملغي بين سوف ومصحوبها"[٥]، وشايعهم ابن هشام الأنصاري[٦]، وجميعهم استشهدوا ببيت لزهير بن أبي سلمى يساندون فيه موقفهم هو:

وما أدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي أَقَوْمُ آلُ حِصْنِ أم نِسَاءُ[٧]

---

(١) قل ولا تقل، مصطفى جواد: ١٢٤/٢-١٢٥.

(٢) مظاهر التطور: ٩٣، ويُنظر: فصول في اللّغة والنّقد: ٨٣.

(٣) يُنظر: معجم الأخطاء الشّائعة، محمد العدناني: ١٢٣، ومعجم الخطأ والصّواب في اللّغة، إميل يعقوب: ٣١٤، والتنبيه على الخطأ الشّائع والصّواب الضائع، شاكر غني العدلي: ٦٥.

(٤) شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني: ٨٥/٢.

(٥) ارتشاف الضّرَب: ٢٢١٠/٤.

(٦) مغنى اللّبيب: ٣٤٩/٢.

(٧) ديوانه: ٩.

ولم أقف –بحسب ما اطلعت عليه– عند أحدٍ أجاز هذا التركيب سوى عباس حسن في النّحو الوافي الذي استشهد ببيت زهير المذكور آنفًا قال: "كما تختص بجواز الفصل بينها وبين المضارع الذي تدخل عليه بفعل آخر من أفعال الإلغاء"(١)، وعباس خضر عندما كان يدافع عن الأستاذ طه حسين في استعماله هذا التركيب (سوف لا يكون)، ويرى أنه لا مانع من استعمال هذا التركيب، وقال: "سوف لا يكون، أسأل هنا أيضًا: ما المانع من هذا التركيب؟، وإذا كنا نسوف في وقوع الفعل فلماذا لا نسوف في عدم وقوعه؟، وهل للكاتب الفاضل أن يأتي بنص صريح بمنع دخول سوف على المنفى"(٢).

يتبيّن أنّ المجيزين لهذا الأسلوب لم يقدّموا نصًّا يُعتدّ به سوى بيتٍ لزهير بن أبي سلمى، وقد عدهُ النُّقاد من باب الضرورة الشّعرية، وهي ضرورة لا يُعوَّل عليها في تثبيت أسلوبٍ أو ردّ آخر، لما تتسم به من ضعفٍ في الاستشهاد، ومن هنا رسخ في اعتقادي، ما ذهب إليه العوامريّ ومن والاه في منع هذا التركيب، إذ رأوا أن الأولى استبداله إمّا بحذف "سوف" ليصبح التركيب لا يكون إذ يخلص الفعل المضارع بعد "لا" للدلالة على المستقبل، أو باستعمال لن الَّتي تحمل دلالةً صريحة على الاستقبال، وبذلك يظلّ الأسلوب منسجمًا مع قواعد العربيّة، بعيدًا عن التكلّف والاضطراب.

ـ قد لا يكون:

يرفض الأستاذ العوامريّ الفصل بين قد والفعل المضارع بـــ(لا) وينكر على الكُتَّاب والمثّقفين استعمالهم هذا التركيب، ويرى هذا الأسلوب لم يكن في كلام العرب، مستدلًا على ذلك بأقوال من كتب اللّغة فبدأ بالمغني: "وأما

(١) النّحو الوافي: ٦٠/١.

(٢) الأدب والفن في أسبوع، عباس خضير، مجلة الرّسالة، ع٩٦١: ١٣٧٨.

الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس وهي معه كالجزء فلا تفصل منه بشيء اللّهم إلا بالقسم"(١)، من تاج العروس ساق النص الذي يتحدث فيه عن المثبت: "المثبت اشترطه الجماهير"(٢)، ويقترح إصلاح خطأهم هذا باستبدال قد بـ ربمّا ويبرّر هذا الاستبدال؛ إن ربمّا يجوز لها الدخول على الفعل المستقبل، فقال: "وقال فلإصلاح العبارة يعتاض من قد لا يجيء مثلا، قولك : ربما لا يجيء"(٣).

مناقشة المسالة:

غلّط بعض اللّغويّين دخول قد الحرفية قبل المضارع المنفي بـ(لا) نحو: قد لا يكون كذا، محتجّين بأنّ من العلماء الأوائل من نصّ على أنّ قد مختصّة بالاستعمال مع الفعل المثبت المجرّد من النّاصب والجازم وحرف التنفيس، وأنّ استعمالها مع الفعل المنفي إخراجٌ لها عن هذا الاختصاص، واقترح بعضهم أن يُستبدل بها "ربّما"، فيقال: ربّما لا يكون بدلًا من قد لا يكون، غير أنّ فريقًا آخر من المحدثين أجاز هذا الاستعمال، ورأى أنّ دخول "قد "على المنفي لا يقدح في دلالتها، بل يظلّ التركيب سائغًا.

فمن بين اللّغويّين الذين أنكروا هذا التركيب هو الأستاذ مصطفى الغلاييني، فقال: "وتختصُّ قد بالفعل الماضي والمضارع المتصرِّفينِ المُثْبَتِينِ ويشترَطُ في المضارع أن يَتجرَّدَ من النّواصب والجوازم والسّينِ وسوف، ويخطئ

(١) مغني اللّبيب: ٢٢٧/١، وينظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٣٨.

(٢) تاج العروس (ق د د): ١٩/٩، وينظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٣٨.

(٣) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٣٨.

من يقولُ: قد لا يذهب وقد لن يذهب"[١]، ويرى لتصـويب هذا التركيب أن نقوم باستبدال قد بـــ ربّما ليصبح التركيب (ربّما لا يكون كذا) فقال: "وقد شاع على ألسنة كثير من أدباء هذا العصر وعلمائه وأقلامهم دخول قد على لا ولم يسلم من ذلك بعض قدماء من الكُتَّاب وعلمائهم، وإنّ ربَّما تقوم مقام لا في مثل هذا المقام، فبدل أن يُقال: قد لا يكون مثلًا: يُقال: ربَّما لا يكونُ ولا يجوز أنْ يُفصلَ بينها وبين الفعل بفاصـلٍ غير القسم؛ لأنّها كالجزء منه"[٢]، وناصـرهم في هذا الرّأي عطية الصّوالحي عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، ولكن تعارض مع العوامريّ في قضية إصلاح هذا التركيب؛ لان عبارة (ربما لا يجيء) -بحسب قوله- إنها لم ترد في كلام العرب أيضًـا، و(ربّما)لا تدخل على النفي وأن هذه الجملة ونظائرها يجب أن تكتب هكذا (ما جاء محمد)، (ربمّا يجيء) بدون عطف؛ لأن الجملتين مختلفتين خبرًا وإنشاء [٣].

إن الصّوالحي لم يكن دقيقًا في إنكاره مجيء ربمّا، ودخولها على النّفي في كلام العرب الذين منهم تؤخذ القواعد وبكلامهم تُرفد الفصـــاحة، فورد في كلامهم في الشّعر على وجه الخصوص، بيت لجرير قال:

أَلا رُبَّما لَم نُعطِ زيقًا بِحُكمِهِ وَأَدّى إِلَينا الحُكمَ وَالغُلُّ لازِبُ[٤]

وبيت للأخطل:

---

(١) جامع الدروس العربية: ٢٦٥/٣.

(٢) المصدر نفسه: ٢٦٦/٣.

(٣) يُنظر: انصاف ورد إلى الصواب، عطية الصّوالحي، مجلة مجمع اللّغة العربية، ع١٨: ٥٥-٦٣.

(٤) ديوانه: ٤١.

غِضابٌ كَأَنّي في بَياضٍ أَكُفِّهِم أَلا رُبَّما لَم تَستَطِعني اللّهازِمُ[1]

وعند الاطلاع على كلام محمّد العدناني حول هذه المسألة وجدناه مضطربًا وغير واضحٍ، ففي كتابه معجم الأخطاء الشّائعة أنكر هذا التركيب، وخطأ من يستعمله جاء في قوله: "ويقولون: قَدْ لا أجيء، والأعلى: قَدْ أَغِيبُ، أو: قَدْ أَتَغَيَّبُ؛ لأَنَّ قد حَرْفٌ يَخْتَصُّ بالفِعْلِ الْمُثْبَتِ الْمُتَصَرِّفِ، الخَبَرِيِّ، المُجَرَّدِ مِنَ النّاصِبِ والجازم والسّين وسوف ولا يُفْصَلُ بَيْنَ قد والفِعْلِ إِلَّا بِالقَسَمِ؛ لأنّه يُؤَكِّدُ مضمونها، فليس بأجنبي عَنْه"[2]، وفي كتابه الآخر بعد سرد الأدلة على جواز الاستعمال بالاستناد إلى أقوال الأئمة وكلام العرب شعرًا ونثرًا صرّح بجواز استعمال هذا الأسلوب، وعضّد موقفه باستشهاد من كلام ابن مالك في ألفيته؛ إذ صرّح: "وقال ابن مالك في ألفِيَّتِهِ:

ولاضطرار أو تَناسُب صُرِفْ ذُو المَنْعِ، والمصروف قد لا يَنْصَرِفْ[3]

وابن مالك إمام لغوي ثِقَةٌ، لا نستطيع إلا احترام رأيه"[4].

إن الذين يمانعون استعمال هذا التركيب، قد اعتمدوا على ما ذكره العلماء السّالفون في مؤلفاتهم، الَّتي تنص على عدم الفصل بين قد والفعل المضارع بفاصل، إلا القسم، ورد في الكتّاب: "الحروف الَّتي لا يليها بعدها إلا الفعل، ولا تغير الفعل عن حاله الَّتي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها فمن تلك الحروف قد لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره"[5]، وما جاء في مغني

---

(١) ديوانه: ٣٣٢.
(٢) معجم الأخطاء الشّائعة، محمّد العدناني: ٢٠٠.
(٣) ألفية ابن مالك في النّحو والصّرف: ٥٧.
(٤) معجم الأغلاط اللّغوية المعاصرة: ٥٣٨.
(٥) الكتّاب: ١١٤/٣.

اللّبيب: "وَأما–قد– الحرفية فمختصة بِالْفِعْلِ الْمُتَصَرف الخبري الْمُثبت الْمُجَرّد من جازم وناصب وحرف تَنْفِيس وَهِي مَعَه كالجزء فَلَا تفصل مِنْهُ بِشَيْء اللّهُمَّ إِلَّا بالقسم"(١)، والقاموس المحيط أيضًا: "و–قد–الحَرْفِيَّةُ مُخْتَصَّةٌ بالفعلِ المُتَصَرِّفِ الخَبَرِيِّ المُثْبَتِ، المُجَرَّدِ من جازِمٍ وناصِبٍ وحرفِ تَنْفيسٍ"(٢).

وقد ذهب بعض الباحثين المحدثين ممّن لهم عناية بالتصحيح اللّغوي إلى الاستدلال على صحّة هذا التركيب باستعماله عند كبار علماء اللّغة المدقّقين في كتبهم، فقال ابن جنّي: "كما أنّ القول قد لا يتمّ معناه إلا بغيره"(٣)، وقال المالقي: "إن نفيت فقلت: قد لا يقوم، توقّعت العدم"(٤).

ويُستفاد من هذه النّصوص أنّ استعمال "قد" مع الفعل المنفي لم يكن غريبًا عندهم، بل ورد في سياقات دقيقة، مما يعزّز القول بجوازه ويضعف دعوى منعه المطلق، فمن بينهم عباس أبو السعود الذي قال عنه: عربي فصيح "والحق أن التعبير الأول عربي صحيح إذ ورد مثله في الآثار العربيّة القديمة...، قال صاحب القاموس في مادة دغدغة والدغدغة: انفعال في نحو الإبط والبضع والأخمص وقد لا يكون لبعض النّاس"(٥)، وشايعه في هذا الرّأي عباس حسن مستدلًا على كلام الفصحاء، فقال: "صاحب لسان العرب نقل في مادة ذام مثلا عربيًا فصيحًا نصه قد لا تعدم الحسناء ذاما، كما نقل أبو هلال العسكري في كتابه: الأمثال المطبوع على هامش كتاب: الأمثال للميداني ص١١٧ج ٢، مثلا آخر قديمًا نصه: قد لا يقاد بين الجمل ورأيت

(١) مغني اللّبيب: ٢٢٧/١.
(٢) القاموس المحيط: ٣٠٩/١.
(٣) الخصائص: ٢٠/١.
(٤) رصف المباني: ٤٥٥.
(٥) أزاهير الفصحى في دقائق اللّغة: ٢١–٢٢، ويُنظر: القاموس المحيط: ٧٨١/١.

في بعض الشّعر الجاهلي وغيره من فصيح الكلام الذي يحتج به وقوع المضارع المنفى بالحرف لا مسبوقًا بكلمة: قد مباشر...، أن رفض تلك الأمثال غير مستساغ إلا إذا لجأنا للتأويل الواهي المتعسف الذي لا يثبت على التمحيص"[١]، وقال محمد علي النّجار: "وأعود إلى دخول قد على النّفي فأقول :إن الظاهر أنه لا بأس به"[٢]، وتبعهم أحمد مختار عمر[٣]، وإميل يعقوب[٤]، وعبد الله الشّويرف[٥]، وشامل شاهين[٦].

يبدو أنّ هذا التركيب فصيح سائغ، مستعمل عند العرب، على خلاف ما ذهب إليه المانعون الذين زعموا أنّ العرب لم تعرفه؛ والراجح أنّهم لم يقفوا على نصوص الشعراء الكبار الذين يُحتجّ بكلامهم، ومنهم أخذت العرب قواعدها وأساليبها ومن الأبيات الَّتي تعضد هذا الموقف في هذا البحث –فضلًا عمّا أشار إليه العلماء– قد اورد بيتًا للخرنق بنت بدر أخت طرفة بن العبد:

أَلا مَن مُبلِغٌ عَمرَ بنَ هِندٍ وَقَد لا تُعَدُم الحَسناءُ ذامـــــــا[٧]

وبيت طفيل الغنوي:

خَلا أَنَّني قَد لا أَقولُ لِمُدبِرٍ إِذا اِختارَ صَرمَ الحَبلِ هَل أَنتَ واصِلُه[٨]

---

(١) النّحو الوافي: ٢٧٤/٤.
(٢) لغويات وأخطاء لغوية شائعة: ١٨٤.
(٣) يُنظر: معجم الصّواب اللّغوي: ٦٠١.
(٤) يُنظر: معجم الخطأ والصّواب في اللّغة: ٢١٨.
(٥) يُنظر: تصحيحات لغوية، عبد الله الشّويرف: ٣٥.
(٦) يُنظر: معجم المنتقى من الخطأ والصّواب في اللّغة العربية: ٣٠٧.
(٧) ديوانها: ٥٢.
(٨) ديوانه: ١١٣.

وهذان الشاهدان وغيرهما يبرهنان أنّ هذا الأسلوب له أصل راسخ في كلام العرب، وأنّ استعماله ليس طارئًا ولا دخيلًا، بل هو من قبيل ما استعمله الشعراء الفحول الذين يُحتجّ بشعرهم في تقعيد اللّغة.

المبحث الثّانيّ

تعدي الفعل ولزومه

تُعدّ مسألة تعدية الفعل ولزومه من الموضوعات النحوية الجديرة بالاهتمام والتدبّر؛ إذ إنّ القول فيها يقتضي الرّجوع إلى المعجمات وأمّهات كتب الشّعر والنّثر وأقوال الفصحاء، وهي بابٌ معقود على السّماع والتثبّت ممّا جرى على ألسنة العرب وصنعت قرائحهم. وقد بيّن سيبويه أنّ الفعل اللّازم لا يصل إلى المفعول به إلا بوَاسِطَة حرف الجرّ، فقال في كتابه: "إذا قلت: مررتُ بزيدٍ، بدأت بالفعل، ولم تبتدئ اسمًا تبنيه عليه، ولكنك قلت: فعلتُ، ثم بنيت عليه المفعول، وإن كان الفعل لا يصل إليه إلا بحرف الإضافة، فكأنك قلت: مررتُ زيدًا"(١)، وهذا الذي يعلل تسميته لحروف الجرّ بـ حروف الإضافة، أمّا الفعل المتعدّي "فيصل إلى المفعول به بنفسه، نحو: قابلتُ عليًّا أو صافحتُ خالدًا"(٢).

ومن هنا نالت قضية التعدي واللّزوم مكانة بارزة في الدرس النّحوي؛ لاتّصالها بأصلٍ من أصول التَّفكير النّحوي عند النّحويّين، وهو الانطلاقُ في الدّرس من نظريّة، العام وقد عرّف النّحاة الفعل المتعدّي بأنّه ما لا يكتفي بمرفوعه، بل يتعدّاه إلى مفعول أو أكثر، نحو: ضربتُ زيدًا، في حين عرّفوا اللّازم بأنّه ما لزم الفاعل ولم يتجاوزه، نحو: قام زيدٌ، أو ما لا يصل إلى مفعوله إلا بوَاسِطَة حرف جرّ، نحو: مررتُ بزيد(٣).

---

(١) الكتّاب: ٩٢/١.

(٢) الأخطاء الشّائعة في استعمال حروف الجرّ، د. محمود إسماعيل عمّار: ٢٣.

(٣) يُنظر: المرتجل في شرح الجمل: ١٥١-١٥٢، والفعل زمانه وأبنيته: ٨٣، وقضايا التّعدي واللّزوم في الّدرس النّحويّ: ٣.

الفعل المتعدي: هو الذي يتجاوز أثر فاعله فيصل إلى مفعول به واحد أو أكثر دون الحاجة إلى وَاسِطَة[1]، وله تسميات مختلفة فتسميه بالفعل الواقع؛ لوقوعه على الفعل[2]، والفعل المجاوز؛ لتجاوزه الفاعل إلى مفعوله[3]، وقد وضع النّحويّون للفعل المتعدّي علامتين فارقتين تميّزانه عن اللّازم؛ أولاهما أن يتّصل بالفعل ضمير يعود على غير المصدر أو الظرف، كما في قوله تعالى: ﴿**وَٱلۡجَآنَّ خَلَقۡنَٰهُ مِن قَبۡلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ**﴾ [الحجر ٢٧]، فالضمير في خلقناه عائد على المفعول به السّابق وهو الجانّ، وهو ليس مصدرًا ولا ظرفًا، والعلامة الثانية أن يُصاغ منه اسم مفعول تامّ من غير حاجة إلى جار ومجرور، نحو: (الكتّاب مفهوم)، إذ صيغ اسم المفعول مفهومًا من دون الحاجة إلى جار ومجرور، بخلاف نحو: المنزل مجلوس فيه أو البيت مَنوْمٌ فيه، فهما لازمان لا يتمّ اسم المفعول منهما إلا بذكر الجار والمجرور[4].

أمّا الفعل اللّازم: فهو الفعل الذي يقتصر أثره على الفاعل، فلا يتعدّاه إلى نصب مفعول به، نحو: ذهب وجلس، ويقال له الفعل القاصر أو غير المتعدّي[5]، وسمّاه سيبويه قائلًا "فأمَّا الفاعل الذي لا يَتعدّاه فعله فقولُك: ذَهَبَ زيدٌ وجَلَسَ عمروٌ"[6]، والسّيوطي، قال: "الْقَاصِر وَغير الْمُتَعَدِّي للزومه فَاعله

---

(١) يُنظر: أسرار العربية :٨٥-٨٦، والمستقصى في علم التصريف: ١٤٠.

(٢) يُنظر: المساعد على التسهيل: ٤٢٧/١.

(٣) يُنظر: حاشية الصّبان على شرح الأشموني: ١٢٥/٢، وجامع الدروس العربية: ٣٤/١.

(٤) يُنظر: الفعل هَوِيَ بين التعدي واللّزوم، (بحث منشور)، أ. د. مجيد خير الله الزّاملي، و د. إنعام لبابيدي، مجلة كلية التربية، ١٥/٢/١٠:٢٠٢٤، وشرح التصريح على التوضيح: ٤٦٢/١.

(٥) يُنظر: التبصرة والتذكرة :١٠٥، والنّحو الفعل :٦٤

(٦) الكتّاب :٣٣/١

وَعدم تعديه إلى الْمَفْعُول بِهِ مَا لَا يَبْنِي مِنْهُ مفعول تَامّ أيّ بِغَيْر حرف جر كغضب فَهُوَ مغضوب عَلَيْهِ"(١).

وذكر ابن السّراج بعض علامات الفعل اللّازم، فقال: "والأفعال الّتي لا تتعدى هي ما كان منها خلقةً أو حركة للجسم في ذاته وهيئةً له، أو فعلًا من أفعال النّفس غير متشبث بشيء خارج عنها"(٢)، ووجد غيرها فمن علامات الفعل اللّازم أنْ يَدُلَّ على سَجِيَّةٍ أيّ: على صفة، وهي ما ليس بحركة جسم من وصفٍ ملازمٍ، مثلَ: جَبُنَ، شَجُعَ، وأَنْ يَدُلَّ الفِعْلُ على نظافةٍ، مثلَ: طَهُرَ، نَظُف، وأن يدل على دنسٍ، نحو: قَذر(٣).

وقد وقع كثير من الكُتَّاب المعاصرين في الغلط عند استعمالهم الأفعال من حيث تعديتها ولزومها؛ فعدّوا ما كان لازمًا، وألزّموا ما كان متعديًا، وجعلوا بعض الأفعال متعدية بنفسها وهي لا تتعدى إلا بحرف جر، أو متعدية بالحرف وهي في أصلها متعدية بنفسها، بل تجاوزوا ذلك فجعلوا الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد متعديًا إلى مفعولين، أو العكس، وقد أشكل عليهم وجه تصريف حروف التعدية، وهو أمر دقيق يحتاج إلى استقراء واسع ودراية عميقة، وليس بالمطلب اليسير(٤).

في خِضمّ هذه الأغلاط، انبرى عدد من العلماء لنقد هذه الأفعال وتنقيحها مما قد يشوبها، ومن بين هؤلاء النُّقاد أحمد العوامريّ، الذي كان له

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٨/٣.
(٢) الأصول في النّحو: ١٦٩/١.
(٣) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٦٢٢/٢، وشرح شذور الذهب: ٣٥٢، ودروس في شرح الالفية: ٥٣.
(٤) يُنظر أخطاؤنا في الصّحف والدواوين :١٣٣.

رأى خاص في بعض الأفعال الَّتي اختلف بإزاءها اللّغويّونَ، متأرجحين بين التعدي واللّزوم.

- **أَحَاطَهُ، أَحَاطَ بهِ:**

أشكل العوامريّ –رحمه الله– على الكُتَّاب الذين يستعملون هذا الفعل متعديا في كثير من تعابيرهم، فرفضها مصرحًا: أن الفعل لم يرد في العربيّة إلا وهو لازم لا غير، وأجاز استعماله في موضع واحد فقط، فقال: "أشكل هذا الفعل على كثير من الكُتَّاب، فتراه في أقلامهم متعديًا، فيقولون مثلًا: أَحَاطَهُ بسياج، وهو محاط بسور عالٍ– ويقولون في لغة الدواوين: نحيطكم علمًا، ونحوه كثير، والفعل لازم لا غير، إلا في قولك :أحطت الحائط أيّ عملته"(١)، معززًا موقفه بأقوال من كتب اللّغة، فذكر من أساس البلاغة: "وأَحَاطَ بهِم العدو...، أَحَاطَ بهِ علمًا...، وأحيط بفلان: أتي عليه، وفلان محاط به إذا كان مقتولًا مأتيًا"(٢)، وجاء من المصباح: "وحاطوا به من باب قال لغة في الرّباعي ومنه قيل للبناء حائط اسم فاعل من الثلاثي والجمع حيطان"(٣)، ومن التاج "وأحاطت به الخيل، واحتاطت به، أيّ أحدقت به، نقله الجوهري، وزاد غيره: كحاطت به"(٤)، ويختتم بحثه قائلًا: "فيلخّص مما مرّ بك أنك تقول في معنى الإحداق بالشيء: أَحَاطَ

(١) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٤٦.

(٢) أساس البلاغة (ح و ط): ٢٢٣/١، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٤٦.

(٣) المصباح المنير (ح و ط): ١٥٦/١، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٤٧.

(٤)تاج العروس (ح و ط): ٢٢٥/١٩، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٤٦.

بهِ، واحتاط به، وحاط به، وحاطه- كما يأتي حاط بمعنى الحفظ والصّيانة والتعهد والرّعاية، فيقال: حاطه الله بعنايته يَحُوطه حَوْط وحيطة وحياطة"(١).

مناقشة المسألة:

شغلت هذه المسألة العلماء فانقسموا إزاءها على قسمين: فمنهم من منع تعدية الفعل بنفسه، فقد قال صاحب اللّسان: "حوط حاطَه يَحُوطُه حَوْطًا وحِيطةً وحِياطةً حَفِظَه وتعَهَّده"(٢)، وفي القاموس المحيط: "حاطَه حَوْطًا وحِيطَةً وحِياطَةً: حَفِظَه وصانَه وتَعَهَّدَه كحَوَّطَه وتَحَوَّطَه و الحمارُ عانَتَه: جَمَعَها، واحْتاطَ: أَخَذَ في الحَزْمِ والاسْمُ: الحَوْطَةُ والحَيْطَةُ ويكسرُ "(٣)، وقد خطّأ المجمع السّوري من يستعمل الفعل (أحاط) متعديًا: "وقولهم فلان أحاط فلانًا عامًا بالأمر أيّ أعلمه به من جميع جهاته. فيجعلون فعل أحاط متعديًا وهو لازم. يقال احاط زيد علمًا بالأمر "(٤).

ولحّن صلاح الزّعبلاويّ في لغة الجرائد هذا الاستعمال أيضًا، فقال: "ويقولون أحطته علمًا بالأمر أيّ انهيته إليه وأعلمته به، فيجعلون هذا الفعل متعديًا وهو لا يكون إلا لازما يقال أحطت بالأمر واحطت به علما لم يسمع فيه غير ذلك"(٥)، وشايعه بهذا الرّأي كمال إبراهيم، وقال: "أحطته علما بالمسالة، والمعنى انهيته إليه واعلمته به فيعدون هذا الفعل وهو لازم لا يتعدى، فيقال أحطت بالأمر، وأحطت به علما ولا يقال أحطته علما ولا يعرف في هذه

(١) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٤٧.
(٢) لسان العرب (ح و ط): ٢٧٩/٧.
(٣) القاموس المحيط (ح و ط): ٨٥٦/١.
(٤) مجلة المجمع العلمي العربي، مج٢: ٨٩/٢.
(٥) لغة الجرائد: ١٢.

اللّفظة غير هذا"[1]، وتبعهم في موقفهم هذا محمد العدناني، وقال: "وَيَقُولُونَ: أَحَاطَ الحَدِيثُ بِالْكِتْمَانِ، وَالصّـــوَابُ: أَحَاطَ الكِتْمَانُ أو الكِتْمَانِ بِالْحَدِيثِ، وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْمُعْجَمَاتُ كُلُّهَا عَلَى اسْتِعْمَالِ الْفِعْلِ أَحَاطَ لَازِمًا"[2].

بيد أن هناك علماء قد عارض كلامهم ما ســـبق، فهذا شـــهاب الدين الخفاجي يجيز أن يأتي الفعل أحاط متعديًا "[حاط] أحاط: يكون لازمًا، وهو المعروف كقوله تعالى: ﴿**وَلَا يُحِيطُونَ بِشَـيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَـاءَ**﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ويكون متعدَّيًا أيضًـا، ولم يعرفه كثير؛ فوقعوا في أمور غريبة وتعسفات عجيبة، وقد ورد في كلام ســـيدنا علي في نهج البلاغة، كذلك في قوله في خطبة بعد ما ذكر [الله]: "أَلبَسَـــكم الرّياض، وأرفَعَ لكم المعاش، وأحاطَ بكم الإحصـاء"[3]، وقد وصـف مصـطفى جواد أن هذا الفعل هو من التطور اللّغوي وأن أصـــل (حاطه) هو(حاطه به) حملًا على أصـــل (حفَّه) هو (حفَّ به) ويرى أنه يمكن تقدير أَحَاطَ بِهِ بـــ :أحاط الشّـيء به، أي جعل له كالحائط، ويرى أن حذف المفعول من الجملة لا يدل على أنه لازم ولو كان هذا الحذف شبيها بالدائم كمثل صبر و كفَّ فالأصل في هذين الفعلين هو: صبر نفسه، كف نفســـه ويرى أن الفعل (حاط) هو يمكن إدخال همزة التعدية عليه نحو: (أحاط فلانٌ الكتمان بالحديث) ويأتي بنص ورد في نهج البلاغة دليلًا على تعدية الفعل أحاط: "أُوصِـيكُمْ عِبَادَ اللهِ بِتَقْوَى اللهِ، الَّذِي ضَـرَبَ الأَمْثَالَ، وَوَقَتَ لكُمُ الآجال، والبَسَكُمُ الرّياش، وأَرْفَعَ لَكُمُ المعاش، وأحاطَ بِكُمُ الإحصاء، أيّ: جَعَلَ الإحصاء مِنْ حَوْلِكُمْ، والإحصاء في هذه العبارة كالكتمان في تِلْكَ العِبارَةِ،

(١) أغلاط الكتّاب: ١١/١

(٢) معجم الأخطاء الشّائعة: ٧٣

(٣) شفاء الغليل: ٤١٧/٢

واستشهد بنص من الدعاء المرفوع: "اللّهُمَّ ! مَنْ أَرَادَ بِنا سُوءًا، فأحط به ذلك السّوء، كإحاطة القلائد بترائب الولائد"(١)، وقد ساند الدكتور مجيد الزّاملي هذا المذهب من المانعين وجاء في رأيه: "وتبين بالبحث مجيء الفعل متعديًا بنفسه، فإذا كان الوارد في المعاجم لا يشير إلى تعدية أحاط فإنه جاء متعديًا بنفسه في كلام الفصحاء، ففي نهج البلاغة: "أُوصِيكُمْ عِبَادَ اللهِ بِتَقْوَى اللهِ الَّذِي ضَرَبَ لَكُمُ الْأَمْثَالَ، وَوَقَتَ لَكُمُ الأَجَالَ، وَأَلْبَسَكُمُ الرِّيَاشَ...، إلخ"(٢)، وذكر ابن عبد ربه الأندلسي بيتًا لصريع الغواني ورد فيه أحاط متعديًا بالباء مرة وبنفسه مرة ثانية، قال صريع الغواني(٣):

إِنْ كَانَ ذَنْبِي قَدْ أَحَاطَ بِجُرْمَتِي فَأَحِطْ بِذَنْبِي عَفْوَكَ المَأْمُولَا (٤)

وجدنا خالد بن هلال العبري قد تناول هذا الفعل بالنّقد عندما قام بالتعليق على عبارة (أَحَاطَهُ عِلمًا بكذا) وحمله على تضمين معنى الفعل أعلم، فقال: "والذي يتبين لنا: أن أحاط هنا أخذت معنى أَعْلَمَ، وأَعْلَمَ تتعدّى إلى أكثر من مفعول من دون الحاجة إلى حرف جر، ومن ذلك فإنه يجوز تعدية الفعل أحاطَ إلى مفعول أو أكثر من دونِ استعمال الباء، وجائز القول أنّ نصب مفعوليها من باب النّصب بنزع الخافض، وهو الباء هنا، وعلى ذلك فإنَّه يجوز لك أن تقول: نحيطكم علما بكذا، وأحاطه عِلْمًا بكذا، والله أعلم بالصّواب"(٥).

---

(١) يُنظر: قل ولا تقل: ١٣٠/١.

(٢) يُنظر: شرح نهج البلاغة، ابن أبي حديد: ٢٤٨/٣-٣٤٩.

(٣) يُنظر: العقد الفريد: ٣٢/٢.

(٤) معجم الصّواب اللّغوي في أبنية الأفعال: ٢٢/٢-٢٣.

(٥) أخطاء لغوية شائعة: ١٦١.

يظهر من تتبّع الشـــواهد القرآنية والنصـــوص المأثورة، وما قرّره كبار اللّغويّين كـــشهاب الدين الخفاجي ومصطفى جواد، أنّ الفعل (أحاط) يتسع لاســـتعمالين معتبرين: اللزوم مع الباء وهو الغالب في الاســـتعمال، والتعدية بنفسه أو على سبيل التضمين، ومن ثمّ فإنّ القول بجواز الوجهين هو الأعدل والأوفى بما تتيحه العربية من مرونة واتساع، والله أعلم بالصواب.

ـ تأكدتُ الأمرَ:

لحن العواميّ استعمال الفعل تأكد متعديًا في الصّحف وكلام النّاس، وذكر أن اللّغة لم تألف من هذا الفعل إلا لازمًا؛ معتمدًا في هذا على كتب اللّغة فأورد نصًا من المصباح: "أكدته تأكيدا فتأكد ويقال على البدل وكدته ومعناه التقوية"(١) ومن اللّسان: "وَكدَ العقد والعهد: أوثقه، والهمز فيه لغة، يقال: أوكدته وأكدته إيكادا، وبالواو أفصح، أيّ شددته، وتوكد الأمر وتأكد بمعنى"(٢)، فصرّح العواميّ: "فأنت ترى أن تؤكد وتا كد مطاوعا وكْد وأكّدَ، فهما لازمان. يقال مثلا: وكّدت الصّداقة بيني وبين فلان وأكدتها، فتوكدتْ وتأكدتْ، ويقال: توكّد نبأُ كذا وتأكّد، فهو متوكَّد ومتأكّد، وانتظرُ حتى يتوكّد الخبر ويتأكّد. وإني أوكّده وأؤكّده، أيّ أقوّيه وأثبته"(٣)، واقترح أن يستبدل بالفعل (تحقَّق) أو (تبين) فقال: "فلا يقال إذًا تأكّدتُ الأمرَ، أو تأكّدتُ منه–وهو غلط فاش في الصّحف وكلام النّاس– بل يقال تحقَّقتهُ؛ كما مّر بك، أو تبَّينتهُ"(٤).

---

(١) المصباح المنير (ء ك د): ١٧/١، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٤٥.

(٢) لسان العرب (و ك د): ٤٦٦/٣، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٤٥.

(٣) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٤٥.

(٤) المصدر نفسه، ع١: ١٤٦.

مناقشة المسألة:

يُعدّ الفعل تأكّد من الأفعال الَّتي أثارت خلافًا بين اللّغويّين؛ فذهب بعضهم إلى أنّه فعل لازم يقتصر على الفاعل، فيقال: تأكّد الخبر أي: ثبت وتحقَّق، بينما رأى آخرون أنّه متعدٍ، إذ يستعمل مع حرف الجرّ (من) أو يتعدّى بنفسه، فيقال: تأكّدتُ من الخبر أو تأكّدتُ صحّة الخبر.

جاء في كتب اللّغة الفعل لازمًا، إذ جاء في الصّحاح: "وكَدْتُ العهدَ والسّرجَ توكيدًا، وأكدته تأكيدا بمعنى، وبالواو أفصح، وكذلك أَوْكَدَهُ وآكَدَهُ ايكادًا فيهما، أيّ شَدَّهُ. وتَوَكَّدَ الأمرُ وتأكَّدَ، بمعنًى"(١)، وفي مختار الصحاح ورد: "التَّوْكِيدُ لغة في التأكيد وقد وَكَّدَ الشّيء وأَكَّده بمعنى والواو أفصح وكذا أَوْكَدَهُ وآكَدَهُ إيكَادًا فيهما"(٢)، وأيضًا في شرح القاموس: "وكد العقد والعهد توكيدا أوثقه، كأكده، الهمز لغة فيه، ووكد الرّجل: شده يقال فيه أوكدته إيكادا وأكدته، وبالواو أفصح "(٣)، وقد أجاز مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة أن تكون تعدية الفعل تأكد بحرف الجرّ؛ لأن الفعل لازم "في اللّغة: أكدتُ الأمر، فتأكَّد الأمرُ، والأمر مؤكد، وأصل المادة معناه الرّبط والشّد، وعلى هذا فالتأكيد لا يقع حقيقةً على الأشخاص، بل على الأشياء والأمور...، فالصّواب أن يقال: تأكد لي كذا أو تأكد عندي كذا"(٤)، وقد عاب الشّيخ اليازجي أيضًا على الكُتَّاب الذين يستعملون هذا التركيب، فقال: "ويقولون: تأكَّدتُ الأمر، أيّ تحقَّقتُه، واستيقنتُه، ولم يسمع "تأكّد" إلا لازمًا، تقول: تأكّد لي الأمر؛ أيّ ثبت عندي، وتحقَّق"(٥)، وتبعه

---

(١) تاج اللّغة وصحاح العربية (و ك د): ٥٥٣/٢.
(٢) مختار الصّحاح (و ك د): ٣٤٤/١.
(٣) تاج العروس (و ك د): ٣٢٠/٩.
(٤) القرارات المجمعيّة في الألفاظ والأساليب: ٧.
(٥) لغة الجرائد: ٩٨.

صـلاح الزّعبلاويّ، ووافقه؛ إذ قال: "لا تقل: تأكَّدته أو تأكَّدتُ منه، بل تأكّد لي هذا، وتـأكّد عنـدي"(١)، وعـاضـــدهم الـدكتور مجيـد الزّامليّ في إنكـار هـذا الاســـتعمال، وأجـاز تعديتـه بحرف الجرّ اللّام، فقـال: "فـالتـأكيـد هو التوثيق والتثبيت. تقول: أكَّدتُ الأمر، فتأكَّد الأمر، بتشديد الكاف فيهما، فـ "تأكَّد" فعل لازم، تقول: تأكّد لي الأمر، وتأكّد عندي هذا"(٢).

في حين أجاز الدكتور مصـطفى جواد تعدية هذا الفعل بنفسـه وصـحة اســتعمال هذه الصّــيغة، فقال: "ولما كانت اللّغة العربيّة ســائرة في طرقها الاشتقاقية نشأ فيها "تأكَّد" المتعدي في كلام الكُتَّاب وكتاباتهم قياسًا على "تَعَقَّل" فلان الشّــيء أيّ أصــابه بأصــل الفعل، مثل "تبيَّن فلان الأمر أيّ أوقع عليه البيان، وتحقَّقه أيّ أوقع عليه التحقّيق، فتأكَّد فلان الشّــيء بمعنى أوقع عليه التأكّيد وهذه الأفعال المتعدّية الثلاثة هي غير اللّازمة الَّتي هي بوزنها نحو "تأكَّد الأمر أيّ ثبت ثبوتًا وثيقًا وتبيَّن أيّ ظهر واتضــح وتحقَّق أيّ بانت حقيقته، فالأول قياسي والثاني والثالث سماعيان قياسيان"(٣).

وتابعه في هذا الرّأي الدكتور أحمد مختار عمر وحمله على التضـمين، فقال: "الفعل "تأكد" مطاوع للفعل "أكد"، يُقال: أكد الخبر فتأكَّد الخبر، فالتأكيد لا يقع حقيقةً على الأشــخاص، بل على الأشــياء والأمور، ويمكن تصــحيح المثال المرفوض بحمله على المجاز العقلي، أو بتضــمين الفعل معنى الفعل "استوثق""(٤).

---

(١) معجم أخطاء الكتّاب: ١٨.

(٢) معجم الصّواب اللّغوي في أبنية الأفعال: ١٥٣/٣.

(٣) قل ولا تقل: ٣٥/١.

(٤) معجم الصّواب اللّغويّ: ٢٠٣.

وشايعهم في هذا الدكتور إميل يعقوب مقرًّا بصحة استعمال هذه الصّيغة عند تعليقه على ما أنكره زهدي جار الله ومنعه استعمال الفعل تأكّد، واستبداله بالفعل (تبيَّنَ)، قال: "يخطئ زهدي جار الله، من يقول: "جرَّب الدواء الجديد وتأكَّد من فائدته"، ويذهب إلى أنّ الصّحيح هو: "جرب الدواء الجديد وتبيّن فائدته"، ونحن نوافقه على أن القول الأوّل خطأ؛ بسبب تعدي الفعل (تأكد) بـ (من)، وهو يتعدى بنفسه، لكننا لا نوافقه في تخطئة استعمال الفعل "تأكد"؛ لأن: "تفعَّل فلانٌ الشّيء" تعني: أصابه بأصل الفعل. فتقول: تبيَّنت الأمر، أيّ: أوقعت عليه البيان. وتقول: تحقَّقت الأمر، أيّ: أوقعت عليه التحقيق"[1]، وقال: "لذلك قل: تثبّت الأمر أو تأكّد الأمر، أو تأكّدت الأمر"[2]، وفي شموس العرفان لعباس أبو السعود آزرهم في هذا الموقف، فقال: "ويقولون: تأكد الطالب من نجاحه تأكدًا، وهذا التعبير خطأ؛ لأنّهم جعلوا الطالب فاعلًا للتأكد وهو لم يفعله، ووجه الكلام أن يقال: تأكد نجاح الطالب، إذ إنك تقول: أكدت نجاح الطالب تأكيدًا فتأكد نجاحه تأكدًا، وتأكد فعل مطاوع لأكد ومن هذا استبان أن فاعل أحد المتعدي هو المتكلم، أما فاعل تأكد المطاوع فهو النّجاح. والتوكيد والتأكيد معناهما واحد هو التقوية"[3].

والواضح أن العلماء قد انقسموا فريقين حول هذا الفعل منهم جاء كلامه موافق لكلام العوامريّ، ومنهم من وقف موقف المانع وذهب بالاتجاه الآخر، وهو إجازة تعدية الفعل بنفسه واستعماله بمعنى التيقن والتبين.

---

(١) معجم الخطأ والصّواب في اللّغة: ٧٠.

(٢) المصدر نفسه: ٧٠.

(٣) شموس العرفان: ٢٥.

يبدو أنّ النهج الذي سلكه العواميريّ ومن وافقه في منع تعدية الفعل أحاط بنفسه، وتوجيه الاستعمال إلى أفعال أوضح دلالة نحو (تحقّق) أو (تبيّن)، هو الأقرب للصواب؛ إذ يعضده ما ورد في السماع من شواهد الشعر العربي، كما في قول البحتري:

كُنتَ المُسارِعَ في تَوكيدِ بَيعَتِهِ حَتّى تَأَكَّدَ مِنها العَقدُ وَالمِرَرُ(١)

وبذلك يتضح أنّ الأصل في الفعل هو اللزوم، وأنّ التعدية إن وردت فهي محمولة على التضمين أو نزع الخافض.

ـ تحقَّق الأمرُ:

كان أحمد العواميريّ يرى أن استعمال الفعل "تحقَّق" بمعنى "تأكَّدَ" هو استخدام شائع ولكنه غير دقيق، وخطّأَ من يقول: "تحقَّقتُ من كذا بمعنى "تيقَّنتُ"؛ لأنّه يرى أن الفعل تحقَّق بهذا المعنى يجب أن يكون متعديًا بنفسه مستدلًا بأقوال العلماء فجاء من أساس البلاغة: "وأما حققت بأنّ تفعل، وأنت محقوق به، فبمعنى جعلت حقيقًا به وهو من باب فعلته ففعل، كقولك: قبح وقبحه الله...، ويجوز أن يكون من حققت الخبر أي عرفت بذلك، وتحقَّق منك أنك تفعله لشهادة أحوالك به"(٢) ومن المصباح: "وَحَقَّ الْأَمْرَ مِنْ بَابِ رَدَّ أيضًا وَأَحَقَّهُ أيّ تحقَّقهُ وَصَارَ مِنْهُ عَلَى يَقِينٍ"(٣).

---

(١) ديوانه: ٨٨٣/٢.

(٢) أساس البلاغة (ح ق ق): ٢٠٢/١-٢٠٣، وينظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٤٤.

(٣) المصباح المنير (ح ق ق): ٧٧/١، وينظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٤٤.

وعند الأســـتاذ العَوامريّ، يمكن أن يجيء هذا الفعل لازمًا لكن معناه مختلف، فقال: "وقد يجيء لازمًا بمعنى ثبت وصـح"(١)، مسـتدلًا بأقوال العلماء نقل وعن ابن الأثير نقل: "في أســـماء الله تعالى "الحق" هو الموجود حقيقة المتحقَّق وجوده وإلهيته"(٢)، و من اللّسان: "وتحقَّق عنده الخبر أيّ صحّ"(٣)،

بعد هذه الأقوال علّق قائلًا: "فقول النّاس: تحقَّقت من كذا، وأنا متحقَّق منه مثلًا، بمعنى تيقَّنته، وأنا متيقن اياه – خطأ؛ ذلك بأنّ تحقَّقهنا يجب أن يكون متعديا"(٤).

وعنده إذا حملنا هذا الفعل على تضـــمين معنى تمكن يجوز أن يكون لازمًا، فقال: "ويمكن أن يضـمن تحقَّق معنى تمكّن مثلًا لغرض بلاغي، فحينئذ يجوز أن يقال: تحقَّقت من الشّيء"(٥).

مناقشة المسألة:

شُــغِل اللّغويّونَ بهذه المســألة قديمًا وحديثًا، إذ ذهب بعضــهم أنه فعل متعدٍّ وأنهم لم يعرفوا لهذا الفعل في كلام العرب غير هذا ومنهم من يذهب إلى أنّه فعل لازم ويتعدى بحرف الجرّ، ولو اســـتعرضـــنا آراء القدماء لوجدنا في مقاييس اللّغة: "حققت حذر الرّجل وأحققته: فعلت ما كان يحذر"(٦).

---

(١) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٤٥.
(٢) النّهاية في غريب الحديث والأثر (ح ق ق): ٤١٣/١، وينظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٤٥.
(٣) لسان العرب (ح ق ق): ٥٢/١٠، وينظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٤٥.
(٤) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٤٥.
(٥) المصدر نفسه: ع١: ١٤٥.
(٦) مقاييس اللّغة (ح ق ق): ١٩/٢.

يقول الزّمخشــري:" وحققت الأمر وأحققته: كنت على يقين منه، وحققت الخبر فأنا أحقه: وقفت على حقيقته. ويقول الرّجل لأصحابه إذا بلغهم خبر فلم يســتيقنوه: أنا أحق لكم هذا الخبر، أيّ أعلمه لكم وأعرف حقيقته"(١)، وجاء في اللسـان: "وحَقَّ الأَمرَ يحُقُّه حَقًّا وأحقَّه: كَانَ مِنْهُ عَلَى يَقِينٍ؛ تَقُولُ: حَقَقْت الأَمر وأَحْقَقْته إِذَا كُنْتَ عَلَى يَقِينٍ مِنْهُ"(٢)، ومثله فأنت ترى أنّهم جميعًا ذكروه متعديًا، ومن المحدثين الذين تبعوا هذه الطائفة، خضـر أبو العينين، فقال: "يقال: تحقَّق الرّجل من صدق الكلام وهذا خطأ؛ والصّواب أن يقال: الرّجل من صدق الكلام أيّ تيقنه، عرف حقيقته لأن الفعل تحقَّق يتعدى بنفســه لا بمن"(٣)، والكرباســي أيضًا تبع العواميّ في تخطئة من يعدي الفعل تحقَّق بـ(من) الجارة، وقال: "من الخطأ أن تحقَّقت من المسألة، أنا متحقَّق منها؛ لأن تحقَّق ومتحقَّق هنا متعديان تقول تحقَّقت المسـألة، وإما متحقَّق المسـألة، وأنا متحقَّق المسـألة بنصـب على المفعولية أو أنا متحقَّق الخبر بالإضـافة إلى المفعول به، أو متحقَّق للخبر بلام التقوية"(٤)، وشايعهم في هذا الكلام أيضًا محمود إسماعيل عمار، ورأى أنَّ من الخطأ قولهم: (تحقَّق فلان من نجاح أخيه)، وتحقَّق من الموضــوع ثم أخبرني؛ فيعدون الفعل تحقَّق بمن، والأصــل أن الفعل تحقَّق في الأمثلة السّــابقة يكون متعديا بنفسه، فلا حاجة فيها إلى حرف الجرّ (من)، والصّحيح أن نقول: تحقَّق فلان نجاح أخيه(٥).

---

(١) أساس البلاغة (ح ق ق): ١٨٨/١.

(٢) لسان العرب (ح ق ق): ٤٩/١.

(٣) معجم الأخطاء النّحوية واللّغوية والصّرفية الشّائعة: ٢٠٧.

(٤) نظرات في أخطاء المنشئين: ٧٧/١.

(٥) يُنظر: الأخطاء الشّائعة في استعمالات حروف الجرّ:٢٠٤.

بيد أنّ المعجم العربي الأساسي أجاز أن يتعدى الفعل تحقَّق بـــ من الجارة، وجاء فيه: "وفقًا للصورة الَّتي أرسلتها، إليك النّص المكتوب: "تحقَّق يتحقَّق تحقَّقا، من الأمر: تيقّن وتثبّت "ليس من الحكمة أن تعلق على هذا الخبر قبل أن تتحقَّق من صحته"(١)، وعلى شاكلتهم الشّرتوني:" تحقَّق به، صار حقيقيًا"(٢)، وكان موقف الاستاذ أحمد مختار عمر مشابهًا لهم، إذ لم ينكر هذا الاستعمال، وقال إنه صحيح: "الوارد في المعاجم استعمال الفعل "تحقَّق" متعديًا بنفسه، ويمكن تصحيح تعديته بحرف الجرّ "من" على التضمين، فيمكن تضمينه معنى الفعل "تأكد" أو "تثبت""(٣).

إن اللّغويّين الذين ادعوا أن الفعل لم يرد في كلام العرب إلاّ متعديًا، يفتقر كلامهم إلى الدقة، فإن الفعل صحيح لم يرد في كتب اللّغة لازمًا، بيد أنه ورد في غير موضع لازمًا، ففي إحدى خطب نهج البلاغة، خطبة ابن نباتة في ذكر الموت جاء فيها: "حتى إذا تحقَّق منه اليأس، وحل به المحذور والبأس"(٤).

وورد في الشّعر العباسي تحديدًا عند ابن الرّومي تعدية الفعل تحقَّق بحرف الجرّ، قال:

لا تدعْ محضرًا تحقَّق فيه حُسْنُ ظَنِّي فالقولُ جَمٌّ فنونه(٥)

(١) المعجم العربي الأساسي: ٣٣٧.
(٢) أقرب الموارد (ح ق ق): ١٣٨.
(٣) معجم الصّواب اللّغوي: ٢١٥.
(٤) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد المعتزلي: ١٥٦/٥.
(٥) ديوانه: ٢٤٨٢/٦.

وبعد كلّ ما تقدّم وما أدليناه من حجج الفريقين الاستدلالية، والاحتجاج ببيت ابن الرومي، يتبيّن أنّ الفعل يُستعمل متعديًا بنفسه تارةً، ومتعديًا بحرف الجرّ تارةً أخرى، والله العالم.

ـ تـمالك:

من المسائل اللطيفة الَّتي تعرض لها الأستاذ العوامريّ هو تعدي أو لزوم الفعل (تمالك) أو لزومه في قولهم (لم يتمالك نفسه)، فبحث في هذه القضية وتمحص وحكم على هذه الجملة باللحن؛ لأنهم يعدّون الفعل تمالك بنفسه وهو في الأصل فعل لازم يتعدى بالحرف، فقال:"فيقولون مثلًا: (ما تمالك نفسه من البكاء، أو عن البكاء)، أيّ لم يستطع أن يحبس نفسه ويصدها عن أن يبكي، وقلّما رأيت الآن من يستعمل هذا الفعل استعمالًا صحيحًا، والخطأ فيما يظهر لي نشئ من توهم أن (تَمَالك) متعد كَتْملك"(١)، وأخذ يذكر نصوصًا من العلماء يعضّد بها موقفه، فبدأ من أساس البلاغة: "وما تمالك أن فعل كذا، وهذا حائط لا يتمالك"(٢)، و لسان العرب: "وتمالك عن الشيء: ملك نفسه...، وما تمالك أن قال ذلك أيّ ما تماسك ولا يتماسك. وما تمالك فلان أن وقع في كذا إذا لم يستطع أن يحبس نفسه... ويقال: نفسي لا تمالكني لأن أفعل كذا أيّ لا تطاوعني. وفلان ما له ملاك، بالفتح، أيّ تماسك وإذا وصف الإنسان بالخفة والطيش قيل: إنّه لا يتمالك"(٣)، ومن شرح القاموس: "ومن المجاز: تمالك عنه:

---

(١) بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع فؤاد الأول للّغة العربيّة: ٢١٣/٤.

(٢) اساس البلاغة (م ل ك): ٢٢٧/٢، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع فؤاد الأول للّغة العربيّة، ع٤: ٢١٣.

(٣) لسان العرب (م ل ك):٤٩٤/١٠، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع فؤاد الأول للّغة العربيّة، ع٤: ٢١٣.

إذا ملك نفســه عنه"[١]، وعلق عليه، قائلًا: "فالتمَالُك والملكُ هنا بمعنى الحبس والكفِّ والمنع والتماسُك. فلك أن نقول مثلا – كما رأيت آنفًا: (ما تَمَالَّكَ، أو لم يتمالك أن فعل كذا – وما تَمَالَكَ، أو لم يتمالك عن أن تفعل كذا)، كما تقول هذا في الإثبات أيضًا، أما إذا لم تأت بأن والفعل فيجب أن تبرز (عن) فتقول مثلا: (تمَالَكُ، أو ما يتمالك، أو هو يتمَالَكُ، أو لم يتمالك عن البكاء...، ممّا تقدّم في عبارة القاموس وشرحه يمكن أن تقول أيضًا: (ما ملك، أو لمْ يَمْلكْ نفسه أن فعل كذا – وما مَلَّكَ، أَوْلَمْ يَملكُ نَفْسَه عن أن فعل كذا – وما ملكَ، أولم يَملِكَ نفسه مَنْ الحزن، مثلا)"[٢].

مناقشة المسألة:

يشيع في كلام الناس قولهم: (غضب فلان ولم يتمالك نفسه) فيستعملون الفعل تمالك بنفسه فهل في العربيّة ما يسيغ استعمال هذا الفعل في مثل هذا الموضع؟.

بعد البحث في كتب من يوثق بفصاحتهم، ورد الفعل في العربيّة متعديًا بالحرف، إذ قال الأزهري(ت٣٧٠هـ): "ما تَمالك فلانٌ أَن وقَعَ في كذا إذا لم يستطع أن يَحبسَ نفْسَه"[٣]، ومثلهم في الصحاح[٤]، وجاء في المصباح: "(مَا تَمَالَكَ) أن فعل أيّ لم يستطع حبس نفسه"[٥]، ورفضه من المحدثين فقد رفضه الأستاذ صلاح الزّعبلاويّ منكرًا استعماله متعديًا بنفسه، فقال: "أقول: في

---

(١) تاج العروس (م ل ك): ٣٥٠/٢٧، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع فؤاد الأول للّغة العربيّة، ع٤: ٢١٣.

(٢) بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلة مجمع فؤاد الأول للّغة العربيّة، ع٤: ٢١٣-٢١٤.

(٣) تهذيب اللّغة (م ل ك): ١٥١/١٠.

(٤) يُنظر: الصحاح (م ل ك): ٢٨٧/٥.

(٥) المصباح (م ل ك): ٥٧٩/٢.

العربيّة: (تمالك) بمعنى (ملك نفســـه)، لكنه فعل لازم غير متعد، فأنت تقول مثلًا: (ما تمالك خالد أنْ فَعَلَ كذا)، على تقدير: ما تمالك خالد عن فعل كذا، أيّ: لم يستطع حبس نفسه عن هذا الفعل أو منعها منه...، وتبين مما ذكر أن الأصل أن تقول: (تَمالَكتُ عن فعل كذا) إذا تماسكت، فإذا قلت: (لم أتمالك أن فَعَلْتُ كذا)، فهو على تقدير: (لم أتمالك عن فعل كذا) أيّ: على تقدير حذف"[1]، وأنكره أيضًا صاحب كتاب الأخطاء الشائعة في حروف الجر، فقال: "يستعمل كثير من الخاصة هذا الفعل متعديًا بنفسه ويتبعونه بحرف الجر (من)، فيقولون: ما تمالك فلان نفسه من الألم، وتمالكت نفسي من البكاء، والعاقل يتمالك نفسه من الأسف، والجاهل لا يتمالكها، وهذه الصيغة (تفاعل- تمالك)...، ولذلك نقول: ما تمالك فلان عن الألم، وتمالكت عن البكاء، ويتمالك القوى عن الحزن، والعاقل يتمالك عن الأسف، أما الجاهل فلا يتمالك، ونقول: لم يتمالك أخي أن انفعل وغضب، أو لم يتمالك أن انفعل وغضب"[2]، وكانت الأستاذة كوكب دياب قد اعترضت على استعمال جملة (لم يتمالك نفسه)، فقالت: "قل:(لم يتمالك، أو لم يملك نفسه)، ولا تقل: (لم يتمالك نفسه)، إذ إنّ الفعل (يتمالك) يعني: يملك نفسه، ولهذا قل: (لم يتمالك عن فعل كذا أو أن يفعل كذا، ولا تقل: لم يتمالك نفسه عن فعل كذا أو أن يفعل كذا)"[3]، ورفضه الدكتور مجيد الزاملي أيضًا[4].

(١) معجم أخطّاء الكتّاب: ٥١٨.

(٢) الأخطاء الشائعة في استعمالات حروف الجر، محمود اسماعيل عمار: ١٠١.

(٣) معجم الأخطاء الشائعة: ٣٠٢.

(٤) معجم الصواب اللّغويّ في أبنية الأفعال: ١٢٦/٣.

في المقابل نجد اتجاهًا مغايرًا لهذا الاتجاه، فقد وقفنا للأستاذ أحمد مختار عمر على رأيٍ يقضي بإجازة تعدية الفعل تمالك بنفسه فقال: "يصح استخدام الفعل (تمالك) لازمًا ومتعديًا، إذ جاء لازمًا في المعاجم، ففي ديوان الأدب: ويقال: ما تماسك أن قال ذلك، وما تمالك، وفي مقدمة ابن خلدون: ما تمالك الرشيد أن ضحك...، أما العبارة المرفوضة فلم يرد لها نظائر في المعاجم القديمة أو الاستعمالات التراثية، وإن ذكرتها بعض المعاجم الحديثة مثل الأساسي والمنجد اللذين أوردا العبارة (لم يتمالك نفسه) وهو مثال ليس نابيًا عن الذوق اللغوي؛ لأن وزن (تفاعل) كما جاء عن العرب لازمًا جاء أيضًا متعديًا- وإن كان بصورة أقل- كقولهم: تجانب الشيءَ، وتعاهده، وتناشدوا الأشعارَ، وتدارسوا الكتب، وتراكضوا الخيل، وتداركه الله برحمته، وتعاظمه أمر كذا، وتعالمه الجميع، وتقاسموا الشيءَ بينهم"(١)، وأجازه الأستاذ عارف حجاوي(٢)، وقد ذكرته المعجمات الحديثة(٣).

يتبيّن أنَّ الأصل في الفعل (تمالك) أن يتعدّى بحرف الجر (عَنْ) لإفادة معنى التماسك والامتناع، فيُقال في الفصيح: "تمالكتُ عن كذا" إذا تماسكتُ عنه.

أما ما شاع في الاستعمال من نحو قولهم: "لم أتمالكْ أنْ فعلتُ كذا"، فإنَّ الفعل فيه لا يُعدُّ متعدياً بنفسه كما توهّم بعض المعاصرين كـ الأستاذ أحمد مختار عمر والذي يُعدُّ كلامه مردوداً لعدم ثبوت تعدية هذا الفعل بنفسه عند مَن يُعتدُّ بفصاحتهم من القدماء وإنَّما يُخرَّج الأسلوب على حذف حرف الجر

(١) معجم الصواب اللّغويّ: ٢٥٧.
(٢) اللّغة العالية: ٣٤٦.
(٣) يُنظر: معجم الألكسو العربي: ١١٥٢.

قياساً؛ إذ إنَّ حذف الجارّ قبل (أنْ) المصدرية و(أنَّ) المؤكدة قاعدة قياسية مطردة في العربية لا تقتصر على السماع، كما أصلَّ لها الشاطبي في المقاصد الشافية بقوله:" في أنَّ وأنْ يطّردُ الحذفُ: يُريدُ أنّ حذف الجر مع هذينِ الحرفينِ لا يُقتَصَرُ به على المنقول، بل يجوز معهما قياسًا، فتقولُ: جِئْتُ أن أكرمَكَ، تريدُ: لأنْ أكرمَكَ، وعجبْتُ أن يقومَ زيدٌ، تريدُ: من أنْ يقومَ زيدٌ، وعجِبْتُ أنّكَ سائرٌ، وجِئْتُ أنَّكَ كريمٌ"(١).

ومن الشواهد القرآنية عليه قوله تعالى: ﴿**وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ مِّنۡهُمۡ وَقَالَ ٱلۡكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٞ كَذَّابٌ**﴾ [ص ٤]، إذ التقدير: عجبوا "من" مجيئه، وهو ما ينطبق على قولك: "ما تمالكتُ أن فعلتُ"، أيّ: ما تمالكتُ عن فعله، لذلك قل: ما تمالك فلان عن البكاء، وتمالك عن الالم، ونقول لم يتمالك فلان أن انفعل وغضب، والله العالم.

(١) المقاصد الشافية: ١٤٧/٣.

المبحث الثّالث

إحلال حرف أو لفظ محل آخر في التركيب

إنّ الحروف والألفاظ لها مكان خاص في التركيب، لا يمكن لحرفٍ أو لفظٍ أن يحل مكان آخر؛ لأن كلَّ معنى أو دلالة يؤديها في التركيب لإيصال المعاني المطلوبة لأغراض بلاغية يروم الكاتب إيصالها.

تعددت المصطلحات الَّتي ذكرت لهذا العنصر، فمنها: الإحلال(١)، والتَّعويض(٢)، ومنهم من ذكر الاستبدال(٣).

تدور معاني الإحلال في اللّغة حول إنزال الشّيء مكان الشّيء، ووضعه في مكانه، ففي اللّسان يقول: "حلل: حل بالمكان يحل حلولا ومحلا وحلا وحللا، بفك التضعيف نادر: وذلك نزول القوم بمحلة وهو نقيض الارتحال(٤).

ويعرف الإحلال بأنه : " يَكْمُنُ في وَضْع عُنصُرٍ مَوْضِعَ آخر في التركيب اللّغوي على أن يتضمن معنى ذلك العُنْصُر المحذوف، ومَعْنَى آخر جديدًا، كما في إقامة الصّفة مقام الموصوف، والتضمين"(٥).

---

(١) الاتجاه التوليدي في النحو العربي الحديث، دراسة في فكر خليل أحمد عمايرة من خلال كتاب في نحو تراكيبها، (رسالة ماجستير)، زكموط بوبكر: ١٠٧.

(٢) يُنظر: مقاييس اللّغة(ع و ض)،١٨٨/٤، وحول لسانيات الجملة، أراء ونظريات نعوم تشومسكي، (رسالة ماجستير)، مريج نسيم، ومكدود فريد: ١٣.

(٣) أنماط التحول في الجملة الفعلية، (رسالة ماجستير)، هبة موفق عبد الحميد: ١٠٣.

(٤) لسان العرب (ح ل ل): ١٦٣/١١، ويُنظر: المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده: ٢٥٢/٢، ومشارق الأنوار على صحاح الآثار، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون السّبتي: ١٩٥/١، والإحلال النّحوي بين التنظير والدلالة، (بحث منشور)، رشا ياس عبد النّاصر: ٤٤١.

(٥) الكوفيون في النّحو والصّرف والمنهج الوصفي المعاصر، عبد الفتاح الحموز: ١٩٨.

إذًا فظـاهرة الإحلال في النّحو العربي من الظواهر المؤثرة في بنـاء النصـوص، لما تنطوي عليه من قدرة لغوية على استبدال لفظ أو فعل أو جملة بأخرى، مع الحفاظ على المعنى والوظيفة الأصـــلية لما أُحِلّ محلّه، وتتجلى أهميتها في أثرها الفعّال في ربط الجمل وتوليد التماســك النصـــي، وقد احتلت هذه الظاهرة حيّزًا واســعًا من جهود الكُتَّاب الذين تصـــدّوا لتصـــحيح الأغلاط اللغوية، إذ أضـفت بصـمتها على محاولاتهم في ضـبط الاستعمالات، ولا سيما ما يتعلّق بالأحرف الَّتي يضـعها بعضـهم في تراكيب للدلالة على معنى معيّن، وهي في أصــلها موضــوعة لمعنى آخر، أو في إحلال لفظ مكان آخر يختلف عنه في الدّلالة.

كان الأســـتاذ العَوامريّ من أبرز النُّقاد الذين نبّهوا إلى خطأ الكُتَّاب والبلاغيين في هذا الباب، فأشار إلى ما يقع فيه بعضهم من استعمال الحروف في غير ما وُضعت له، أو إبدال ألفاظ بأخرى في تراكيب لا تستقيم، وقد لاقى منهجه في التصـحيح قبولًا عند عدد من العلماء الذين عاصـروه وأبدوا إعجابهم بصرامته ودقّته.

ـ حَبَّذا لو:

لحن الأستاذ العَوامريّ (حَبَّذا لو)؛ لأنّه من الاستعمالات غير السائغة، إذ رأى أن حَبَّذا للمدح، أو للتمني، فإلحاق لو بها يفسد معناها الأصـلي، فقال: "يقع مثل هذا التركيب كثيرًا في أقلام الكُتَّاب، وهو خطأ؛ وذلك لأن لو تجيء مصــدرة على رأى ابن مالك ومن على مذهبه من الأئمة، وأكثر وقوعها بعد ودّ و يودّ، وأحب ويحب، وتمنى ويتمنى، وقد تأتي غير مسبوقة بما تقدّم نحو: ما كان ضــرك أو مننت وظاهر أن حَبَّذا لا تفيد التمني، وليس فيها معناه مطلقًا،

إنما معناها المدح، أو الذم أن قلت: لا حَبَّذا"[١]، مستندًا بهذا إلى قول صاحب القاموس: "وحَبَّذا الأمر، أيّ: هو حبيب، جعل "حب" وإذا" كشيء واحد"[٢]، واقترح لتصحيح هذا التركيب إحلال (ودّ) محل (حَبَّذا)، فقال: "وإنما يلح التركيب بأن يستبدل بحَبَّذا ودّ أو نحوه مما أشرنا إليه آنفًا فنقول مثلًا: وددت لو حضر صديقي"[٣].

مناقشة المسألة:

انقسم العلماء قديمًا وحديثًا بإزاء هذه المسألة على قسمين بين معارض ومؤيد، فذهب بعض العلماء إلى رفض هذا التركيب بحجة أَنَّ لو المصدرية يجب أن تأتي بعد فعل يدل على التمني، ففي الجنى الداني ورد: "لا تقع لو المصدرية غالبًا، إلا بعد مفهم تمن، نحو: يود، وقل وقوعها بعد غير ذلك"[٤].

وقال ابن هشام: "والثالث أن تكون حرفا مصدريا بمنزلة أن إلا أنها لا تنصب وأكثر وقوع هذه بعد ود أو يود نح{ ﴿وَدُّوا لَو تُدهِنُ فَيُدهِنُونَ﴾ [القلم ٩]، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُم لَو يُعَمَّرُ ﴾ [البقرة ٩٦] "[٥]، ومن المحدثين الأستاذ زهدي جار الله في كتابه الكتابة الصّحيحة، فقد خطّأ هذا التركيب، وأبدل تركيب لو حضر، وقال عنه أنه خطأ، والصّواب هو إحلال ليته حضر محله أو أن يسبق بفعل دال على التمني مثلما سبقه العلماء، فالصّحيح على رأيه هو: وددت لو أنه

---

(١) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٥٧.

(٢) القاموس المحيط (ح ب ب): ٧١/١، وينظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٥٧.

(٣) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٥٧.

(٤) الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٨٨/١.

(٥) مغني اللّبيب، ابن هشام: ٣٤٩/١، ويُنظر: حروف المعاني بين دقائق النّحو ولطائف الفقه، محمود سعيد: ٣٩٧، والحفاية بتوضيح الكفاية: ٤٧٢.

حضـر، واسـتشـهد بقول الله تعالى: ﴿**وَدُّوا لَو تَكفُرُونَ** ﴾ **[النسـاء ٨٩]** [١]، وتبعه الشّيخ الكرباسيّ في هذا الرّأي، فقال: "يستعمل كثير من الأدباء والكتاب حَبَّذا لو، فيقولون: حَبَّذا لو حصـل لي مقدار من الحنطة، وهذا غير فصـيح والصّواب نود لو حصل؛ لأن لو لا تكون مصدرية إلا إذا وقعت بعد فعل يفيد التمني يود ويرجو ويتمنى قال تعالى يود أحدهم لو يعمر الف سنة"[٢].

في حين أجاز المجمع القاهري هذا التركيب، وأنكره على الباحثين، وأقرّ بصـحة هذا التعبير فكان نص القرار: "وترى اللّجنة أن هذا التعبير جائز؛ لأَن حَبَّذا ولو أنَّها- أصلًا – للمدح الخالصّ، مشربة معنى التمني، وعلى هذا يجوز وقوع لو المصدرية بعدها"[٣]، والمجمع السّوري أجاز استعمال حَبَّذا للتعبير عن التمني أو الحب فكان قراره: "جواز استعمال الفعل حبَّذَ ومشتقاته بمعنى فضَّل وأحبَّ، وإضـافتها إلى المعجم العربي قرار المجلس: الموافق"[٤]، وعلى منوالهم أجاز المعجم العربي الأسـاسـي اسـتعمال هذا التركيب[٥]، وأجاز هذا الأسـلوب من الباحثين صـلاح الزّعبلاويّ، فقال: "أقول: جاء في الأسـاس وحَبَّذا جوار الله حبَّ بمعنى حبب قال: وحبّ إلينا أن تكون المقدما، وحب إلي بأنّ تزورني، وكل ذلك يوحي بالتمني، فتأمل"[٦]، وشوقي ضيف بعد أن عرض مجموعة من النّصـوص يبرهن فيها أنه يمكن عدّ حَبَّذا فعلًا دالًا على التمني، ويمكن عدّ (لو) هنا في هذا التركيب مصدرية أو دالة على التمني وكلاهما صحيح، فقال:

---

(١) يُنظر: الكتابة الصّحيحة: ٢٨٤.

(٢) نظرات في أخطاء المنشئين: ١٠٣/١.

(٣) القرارات المعجمية: ٨١، ويُنظر: العيد الذهبي لمجمع اللّغة العربية: ٣٣٧.

(٤) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ١٨٨.

(٥) يُنظر: المعجم العربي الأساسي: ٢٨٦.

(٦) معجم أخطاء الكتّاب: ١٠٩.

"ويتضح من ذلك أن أسلوب حَبَّذا لو رضيت وما يماثله في كلام المعاصرين سائغ لغويًا إمّا على أن لو مصدرية، وإما على أنها للتمني ولا خطأ فيهما ولا غلط"(١)، وغيرهم(٢).

وردت (لو) في مواضع كثيرة في القرآن في هذا الجانب فكانت كلها لم تأتِ بعد حَبَّذا، بل بعد أفعال دالة على التمني، قال تعالى: ﴿**رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لَو كَانُوا مُسلِمِينَ**﴾ [الحجر ٢]، وقوله تعالى: ﴿**يُبَصَّرُونَهُم يَوَدُّ ٱلمُجرِمُ لَو يَفتَدِى مِن عَذَابِ يَومِئِذِ بِبَنِيهِ**﴾ [المعارج ١١]، وقوله تعالى: ﴿**يَومَئِذ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا ٱلرَّسُولَ لَو تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلأَرضُ وَلَا يَكتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثا**﴾ [النّساء ٤٢].

وعند البحث في تراث العرب الشّعري وجدت هذا التركيب مستعملًا في أشعار من يثق بفصاحتهم ويستشهد به، فعلى سبيل المثال لا الحصر قول قتال الكلابي:

أَلا حَبَّذا تِلكَ الدِيارُ وَأَهلُها لَو أَنَّ عَذابِي بِالمَدينَةِ يَنجَلي(٣)

وكذلك قول الشّاعر طهطان بن عمرو:

أَلَا حَبَّذَا وَاللَّهِ لَوْ تَعْلَمَانِهِ ظِلَالُكُمَا يَا أَيُّهَا الْعَلَمَانِ (٤)

ومثلهما كثير، استعمالها لمعنى التمني أو الحب.

---

(١) تيسيرات لغوية: ١٥٦.

(٢) يُنظر: معجم الصّواب اللّغوي، أحمد مختار عمر: ٣١١/١، وموسوعة العلوم العربية: ٥/ ١٧٧.

(٣) ديوانه: ٧٣.

(٤) ديوانه: ٦١.

يبدو أن استعمال هذا التركيب سائغ ومستعمل عن العرب لما تحمله حَبَّذا من معنى التمني، أو الحب بيد أن استعمال التركيب (يود لو) هو أفصح وأكثر استعمالًا، وعرضنا وروده في القرآن الكريم الذي يُعدّ أفصح كلام عرفته البشرية، فالمحصلة الَّتي وصلنا إليها أن التركيبين مستعملان صحيحان، والثاني–يود لو– أفصح، والله أعلم.

ـ ذكر (أم) و (أو) بعد (سواء) بالهمزة وبغيرها:

يرى العواميّ في هذا الموضع أنه يجوز العطف بـــ(أم)، و بـــ(أو) مشترطًا عدم وجود الهمزة في السّياق، وعنه إذا وجدت الهمزة فالعطف بـ(أم) لا غير، فقال: "أنه يجوز لك أن تقول: ســواء كان كذا أو كذا، كما يجوز أن تقول: سواء كان كذا أم كذا"(١)، مستدلًا بأقوال العلماء، ومستهلًا بحثه بقول الخضري: "أعرب الجمهور سواء خبرًا مقدمًا عن الجملة بعده لتأولها بمصدر أيّ جزعنا وصبرنا سواء علينا أو عكسه لأن الجار المتعلق بسواء فيسوغ الابتداء به وجعلوه من مواضع سبك الجملة بلا سابك...، ولا يرد أن سواء لاقتضائها التعدد تنافي أم الَّتي لأحد الشّيئين لانسلاخ أم عن ذلك، وتجردها للعطف، والتشريك كما انسلخت الهمزة عن الاستفهام واستعيرت للإخبار باستواء الأمرين في الحكم بجامع استواء المستفهم عنهما في عدم التعيين فالكلام معها خبر لا يطلب جوابًا، ولذا لم يلزم تصدير ما بعدها فجاز كونه مبتدأ مؤخرًا وعلى هذا فيمتنع بعدها العطف بـــ أو لعدم انسلاخها عن الأحد كأم"(٢)، وتبعه بقول الصّبان: "قال الدماميني: فإن قلت فما وجه العطف بأو

(١) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع٢: ٢٦٢.

(٢) حاشية الخضري: ٢/ ١٤٧–١٤٨، وينظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع ٢: ٢٦٠–٢٦١.

والتسوية تأباه؛ لأنّها تقتضي شيئين فصاعدًا و أو لأحد الشّيئين أو الأشياء؟ قلت وجهه السّيرافي بأنّ الكلام محمول على معنى المجازاة، قال فإذا قلت سواء عليّ قمت أو قعدت فتقديره إن قمت أو قعدت فهما على سواء، وعليه فلا يكون سواء خبرًا مقدمًا ولا مبتدأ كما قيل، فليس التقدير قيامك أو قعودك سواء عليّ أو سواء عليّ قيامك أو قعودك بل سواء خبر مبتدأ محذوف أيّ الأمران سواء وهذه الجملة دالة على جواب الشّرط"(١)، وعلل الأستاذ العَوامريّ انتقاءه من هاتين الحاشيتين أنه أراد أن يكشف للقارئ عن لون من فلسفة النّحويّين، فقال: "وإنما انتقينا من كلام الخضري والصّبان هذه العجالة، لإلمامها بأطراف، الموضوع الذي نحن بصدده، ولنكشف للقارئ عن لون من فلسفة النّحويّين في تعليلاتهم و محاوراتهم، ولا سيما الأئمة منهم، كالسّيرافي، وواضح أن السّيرافي لم يكن هَمّه تصويب عبارة الفقهاء مجرد التصويب لقولٍ قيل، بالتمحّل والتعليل، من غير أن يكون قد اطلع من كلام العرب على ما يلجئه إلى هذا التمحّل"(٢)، واستشهد بقول صاحب اللّسان: "و إذا قلت سواء علي احتجت أن تترجم عنه بشيئين، تقول: سواء سألتني أو سكت عني، وسواء أحرمتني أم أعطيتني"(٣)، ورأى أَنَّ اتباع أسلوب القرآن، وجمهرة ما جاء من العرب في هذا التركيب أولى، فذكر آيات من القرآن: ﴿**سَوَآءٌ عَلَيهِم ءَأَنذَرتَهُم أَم لَم تُنذِرهُم**﴾ [البقرة ٦] و ﴿**سَوَآءٌ عَلَيهِم أَستَغفَرتَ لَهُم أَم لَم تَستَغفِر لَهُم**﴾ [المنافقون ٦]،

(١) حاشية الصّبان على شرح الأشمونى: ١٤٦/٣، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع ٢: ٢٦١.

(٢) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع٢: ٢٦١.

(٣) لسان العرب (س و و): ٤١١/١٤، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع ٢: ٢٦١.

وختم قائلًا: "يجوز لك أن تأتي بالجار بعد سواء، وألاّ تأتي به، وإن كان الإتيان به أفصح كما رأيت في الآيات الكريمة"(١).

مناقشة المسالة:

أخذت هذه المسالة مساحةً من الخلاف النّحويّ، فهل حذف الهمزة سواء أكانت همزة تسوية أم همزة استفهامية، لو استعرضنا آراء القدماء لوجدنا المبّرد (تـــ٢٨٥هـ) يقول: "وَيدخل في بَاب التَّسْوِيَة مثل قَوْلك: سَوَاء على أذهبت أو جِئْت، وَمَا أبالي أَقبلت أم أَدْبَرت، وليت شعري أَزِيد في الدَّار أم عَمْرو؟ فقولك: سَـــوَاء علي تخبر أَن الْأَمريْنِ عنْدك وَاحِد، فأدخلت حُرُوف الِاسْـــتِفْهَام هَاهُنَا لإيجابها التَّسْوِيَة"(٢)، وأشترط السّيرافي (تـــ٣٦٨هـ) حذف الهمزة لإجازة العطف بـــأو، فقال: "وإذا كان بعد "سواء "فعلان بغير استفهام كأن عطف أحدهما على الآخر "بأو "كقولك: سواء علي قمت أو قعدت"(٣)، وشايعه الرّضي (تـــ٦٨٨هـ) "وإنما غلب في سواء وما أبالي: الهمزة وأم المتصلة، مع أنه لا معنى للاستفهام ههنا، بل المراد الشّـــرط...، ويجوز مع هذا بعد ســـواء، ولا أبالي: أن تأتي بأو مجردا عن الهمزة نحو: ســـواء علي قمت أو قعدت، ولا أبالي قمت أو قعدت، بتقدير حرف الشّرط"(٤)، وحذوهم ذهب العلامة الفاكهي (تـ٩٧٢هـ): "لا يُعطف

(١) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع٢: ٢٦٢.
(٢) المقتضب: ٢٨٧/٢.
(٣) شرح كتاب سيبويه، السّيرافي: ٤٣٥/٣.
(٤) شرح الرّضي على الكافية، رضي الدين الأستراباذي: ٤١٣/٤.

بـ(أو) بعد همزة التسوية للتنافي بينهما؛ لأنَّ أو تقتضي أحد الشّيئين أو الأشياء، والتسوية تقتضي شيئين لا أحدهما، فإن لم توجد الهمزة جاز العطف بها"(١).

ومن النّحويّين الذين أنكروا هذا الاستعمال ولم يجوزوا العطف بـ أو بعد سواء بالهمزة أو من دونها، أبو علي الفارسي (تـ ٣٧٧هـ) بقوله: "لا يجوز في هذا الموضع أو مكان أم لأن المعنى: سواء علي هذان، ألا ترى أنك لو قلت: سواء علي القيام والقعود، لم يجز إلا الواو، وكذلك لو أظهرت المصدرين اللّذين دل عليهما لفظ الفعلين المذكورين...، ولو قلت: سواء علي العاكف أو البادي، أو سواء علي الجزع أو الصّبر، لكان المعنى سواء علي أحدهما، وسواء علي أحدهما كلام محال؛ لأن التسوية لا تكون إلا بين شيئين فصاعدا"(٢)، والهروي(تـ٤١٥هـ) كان رأيه أيضًا عدم العطف بأو، وقد أورد الأمثلة على التسوية وبعدها حكم بأنّ العطف بعدها جميعًا بأم فقال: "أم عطفًا بعد ألفِ التَّسوِيَةِ، كقولكَ: سَوَاءٌ عَليَّ أَزَيْدٌ في الدَّارِ أمْ عَمْرٌو، و مَا أُبَالِي أَذَهَبَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرو، ومَا أَدْرِي أَزَيْدٌ في الدّارِ أم عمرو فهذا على لفظِ الاستفهام، وهو خبرٌ وليس باستفهام...، والعطف بعد ألف الاستفهام وبعد ألف التسوية جميعًا بـ أم وهي معادلة الألف في هذين الوجهين بمعنى أيّ"(٣)، وسار على ذلك ابن هشام في المغني (تـ٧١٦هـ) تعضيدًا لموقف الفارسي في رفض هذه الفكرة فقد قال: "إذا عطفت بعد الهمزة بأو فإن كانت همزة التسوية لم يجز قياسا وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأنّ يقولوا سواء كان كذا أو كذا وهو نظير قولهم: يجب أقل

---

(١) مجيب النّدا في شرح قطر النّدى، عبد الله الفاكهي: ٥٣١، ويُنظر: الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة، ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي: ٤١/١.

(٢) حجة القراء السّبعة، أبو علي الفارسي: ٢٦٥/١-٢٦٦.

(٣) الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النّحوي الهروي: ١٢٤-١٢٥.

الأمرين من كذا أو كذا، والصّـــواب العطف في الأول بأم، وفي الثاني بالواو، وفي الصّـحاح تقول سـواء علي قمت أو قعدت انتهى ولم يذكر غير ذلك وهو سهو وفي كامل الهذلي أن ابن محيصن قرأ من طريق الزّعفراني أأنذرتهم أم لم تنذرهم وهذا من الشّذوذ بمكان"[١].

وتابع طائفة من المحدثين القدماء، فهذا مصطفى جواد قد أنكر ما كتبه الشّيخ رؤوف جمال الدين في كتابه الذي وسمه بمناقشات مع الدكتور مصطفى جواد عندما استعمل العطف بـــ أو مع الهمزة، فقال: "وقال في الصّفحة ٧٨، قلنا في كتابنا هذا ما ذكره ســـواء أكان ذلك في أثناء ردنا أو في تعليقنا أو شرحنا لكلام غيرنا، وقد استعمل أو العاطفة مكان (أم)، وذلك خطأ، والصّواب أم في تعليقنا أم في شرحنا[٢].

وأنكر هذا التركيب صـلاح االزّعبلاوي، فقال "لا بدّ مِن أم كلّما سـبقتْها همزةُ الاسـتفهام، وتُسـمَّى: أَم المعادِلَة فإذا لم تَسـبقْها همزةُ الاسـتفهام، عطف الثاني بـــ أو إذا جاء بعدها فعلان؛ تقول: سواءٌ عليَّ قمتَ أو قعدت؛ لأنّه على تقدير الشّرط، وتأويلُه: إنْ فعلتَ هذا أو هذا فالأمران سواء[٣]، والكرباسي كان رأيه رادفًا لهذا الاتجاه"[٤]، وتبعهم آخرون[٥].

ومنهم من أجاز العطف بوجود الهمزة ومن دونها فقد أجاز المجمع اللّغة العربيّـة في القـاهرة العطف بـأو بـالهمزة ومن دونهـا مع أنّهم كـانوا يرون أن

---

(١) مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب: ٦٣.
(٢) دراسات في فلسفة النّحو والصّرف واللّغة والرّسم: ١١٨.
(٣) معجم أخطاء الكتّاب: ٢٩٤.
(٤) يُنظر: نظرات في أخطار المنشئين: ٣١/١.
(٥) يُنظر: التنبيه على الخطأ الشّائع والصّواب الضائع، شاكر غني العادلي: ٦٤، ومعجم تقويم اللّغة وتخليصها من الأخطاء الشّائعة، هلا أمون: ١٤٠.

العطف بأم هو الأفصـــح وإليك نص القرار: "ينكر بعض الباحثين مثل قولهم: هذا حلف يضـم الدول الإسـلامية سـواء أكانت عربية أو غير عربية محتجين لذلك بأنّ الهمزة هنا للتسوية ولا يصح العطف بعدها بأو لمنافاة معنى التسوية. وترى اللّجنة أن اســتعمال أو جائز مع ذكر الهمزة وعدم ذكرها وكذلك أم وإن كان الأَفصـــح اســتعمال أَم مع الهم"(١)، وتبعهم أحمد مختار عمر "ويجوز اسـتعمال أو مع همزة التسـوية أيضًـا. أما إذا لم تظهر همزة الاسـتفهام وقُدِّر وجودها فيكون العطف بعدها بـــ أم ويجوز العطف بـــ أو..."(٢)، وعلى غرارهم العدناني(٣)، وناصـرهم في هذا الرّأي الدكتور علي جاسـم سـلمان، فقال: "وتلي همزة التسوية جملتان مختلفتان في المعنى ثانيتهما معطوفة على الأولى بـــ أم أو بـــ أو وكلتا الجملتين في تأويل مفرد هو مصدر الفعل، أو مصدر المشتق مضـافًا إلى مرفوعة، أو هو مصـدر الخبر مضـافًا إلى مبتدئه"(٤)، وتبعهم في إجازة العطف بـ أو عبد العزيز الحربي(٥).

إن همزة التسوية وردت في القرآن الكريم سبع مرات، وكان العطف فيها جميعًا بـــــأم كما لاحظتُ –فيما أتيح لي– أن القدماء الذين ألّفوا في معاني الحروف لم يذكروا العطف مع همزة التسوية بـ أو(٦).

---

(١) القرارات المجمعية في الالفاظ والأساليب: ٥٨.

(٢) معجم الصّواب اللّغوي: ٤٥٤–٤٥٥.

(٣) يُنظر: معجم الأغلاط اللّغوية المعاصرة: ٣٢٩.

(٤) موسوعة معاني الحروف العربية: ١٠.

(٥) لحن القول: ٢١٦.

(٦) يُنظر: رصف المباني، أحمد المالقي: ٤٦، وجواهر الأدب، علاء الدين الأربلّي: ٣٩، وجنى الداني، بدر الدين المرادي: ٣٢.

أمّا المجمع القاهري ومن تبع رأيه في إجازة العطف بالهمزة أو من دونها، فلم يقدّموا نصًّا يُعتدّ به شاهدًا يؤيّد ما ذهبوا إليه، على الرّغم من قولهم إن الهمزة أفصح.

ممّا تقدّم نلحظ أنّ العطف مع همزة التسوية لا يكون إلا بـ(أم)، حيث ورد هذا الأسلوب في مواضع متعددة من القرآن الكريم جميعها بالعطف بـ(أم)، ولم يرد فيه العطف بـ(أو)، وهذا يثبت أنّ الأصل في الاستعمال هو (أم) دون غيرها، أمّا إذا ورد العطف بغير الهمزة، فيجوز أن يكون بـ(أو)، غير أنّ الأولى والأفصح هو اتباع ما جاء في القرآن وما سُمع عن العرب، وهو العطف بـ(أم)، ويُضاف أنّ (أم) في هذا الموضع ليست مجرد أداة عطف، بل هي أداة تحمل معنى التسوية بين طرفين أو أكثر، وتُفيد الموازنة الدقيقة التي تُبرز المعنى وتُكسبه قوة في مقام التقرير أو الاستفهام، بخلاف (أو) التي قد تُوهم التخيير أو الإباحة.

ـ سويًا:

يرفض العوامريّ ما يتداوله الناس من استعمال هذا اللفظ في قولهم: ذهبنا سويًا، أي بمعنى: ذهبنا معًا، فقال: "شيع على ألسنة الناس، وأقلام بعض الكُتَّاب والطلبة، استعمال لفظ "سويا" هكذا بالنصب، بمعنى "مَعًا"، فيقولون مثلا: ذهبنا سويًّا، ودخلا أو دخلوا سوّيًا، يقصدون متصاحبين، وهو خطأ فاحش، لا أدرى كيف سَرَبَ في أذهانهم، وتعبت مرة في إفهام أحد المدرسين معنى قوله تعالى: ﴿**قَالَ رَبِّ ٱجعَل لِّيٓ ءَايَةً قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيّٗا**﴾ [مريم ١٠]، وما ذاك إلا من رسوخ المعنى الشائع في نفسه، إذ كان يفهم من الآية، أن تكون الليالي الثلاث منضمات لا متفرقات"[1]، مستدلًا

(١) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٥٤.

بقول صاحب اللسان: "ورجل سوي الخلق والأنثى سوية أيّ مستو...، وقال: ثلاث ليال سويا؛ قال الزجاج: لما قال زكريا لربه اجعل لي آية أيّ علامة أعلم بها وقوع ما بشرت به قال: آيتك ألا تكلم الناس ثلاث ليال سويا؛ أيّ تمنع الكلام وأنت سوي لا أخرس فتعلم بذلك أن الله قد وهب لك الولد، قال: وسويا منصوب على الحال"(١).

مناقشة المسألة:

اختلف العلماء –كعادتهم– في هذه المسألة فكانوا على قسمين، قسم رفض هذا الاستعمال للبون بين المعنى المراد به استعمالها والمعنى الَّتي وضعت له، فرفض المجمع السّوري استعمال سويًا؛ لأنّها بعيدة عن المعنى المطلوب منها إيصاله، والصحيح هو استعمال معًا؛ لأنّها هي الأقرب للتعبير عن المعية "وقولهم طالما كنا سوية يعنون كنا معًا ولا يصح استعمال السّوية بهذا المعنى؛ لأنّها بمعنى السّواء يقال قسموا المال بينهم بالسّوية وهذا حكم لا سوية فيه وهي النّصف والعدل"(٢)، وممّن أنكره من المحدثين إبراهيم اليازجي، فقد كان موقفه صارمًا: "ويقولون ذهب الرّجلان سويةً أيّ ذهبا معًا، وإنما السّويّة بمعنى السّواء يقال قسموا المال بينهم بالسّوية وهذا حكمٌ لا سوية فيه وهى النّصَفَة والعدل"(٣)، وكان لأسعد داغر الرّأي نفسه في إنكار هذا التركيب لانتفاء التشابه بين المعنيين اللذين يصبو الكُتَّاب لإيصالها من خلال استعمال هذا اللّفظ، وعدّ (سوية) مؤنث (سوي): "يقولون: ذهبوا إليهِ سَوِيَّةً. فيستعملون

(١) لسان العرب (س و ي): ٤١٥/١٤، وينظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٥٤.

(٢) عثرات الأقلام، مجلة المجمع العلمي العربي، مج٢، ج٣: ٩٠

(٣) لغة الجرائد: ٢٠.

سَـــوِيَّة بمعنى المُصَـــاحبةِ والاجتماع، وهي بالحقيقة مؤنَّثُ سَـــوِيّ، بمعنى: الاســتواء والمسْــتَوِي والإِنْصَــاف"[١]، ولحقهم العزاوي في هذا الرّأي: "نسـهر سوية...، ووجه الخطأ في هذه الجملة استعمال سوية وهي مؤنث سوي بمعنى الخالي من العيب والنّقيصــة، تقول: فلان سـوي وفلانة سـوية، والكلمة المعبرة عن المعنى الذي قصـدت اليه المذيعة هي معا لذا كان الوجه أن تقول: نسـهر معًا ومثل هذا الخطأ قول بعضـهم: جاء الطالبان سوية و ذهب الرّجال سوية، والصّواب أن يقال: جاء الطالبان معا"[٢].

وناقش المجمع العلمي في القاهرة استعمالهم سويًا، وقد رفضـه في بادئ الأمر، ورأى أنَّه لا داعي للعدول عن التعبير الصّـــحيح وهو: (خرجوا معًا)، وبعد مناقشــة الفعل مرة أخرى في جلســة ثانية أقروا قبول هذا التعبير؛ لأنّ فيه معنى المفاعل أيّ المسـاوي فكان نص القرار: "درسـت اللّجنة هذا، وانتهت إلى أنّ التعبير العصـري يمكن قبوله على أسـاس أنّ لفظ السّـوى فيه فعيل بمعنى المفاعل أيّ المســاوي، أو أنه فعيل بمعنى المفتعل أي المســتوي والمعنى، – على الدّلالة الأولى – أنهم خرجوا مسـاوين، أيّ على سـواء، فبينهم مسـاواة في الخروج"[٣].

إن هـذا القرار كـان لـه تـأثيرٌ على آراء بعض العلمـاء الـذين كـانوا لا يجوزون اســتعمال هذا التركيب، لكنهم بعد قرار المجمع القاهري أقرّوا بإجازتهِ، فكان من بينهم العدنـاني الذي أخذ بعرض قرار اللّجنـة في المجمع وفي آخر عرضـــه تبع ما أقرته اللّجنة من اســتعمال هذا التركيب، وقال: "وبعد مناقشــة

(١) تذكرة الكاتب: ٥٢.

(٢) التعبير الصّحيح، نعمة العزاوي: ٥٤.

(٣) القرارات المجمعية: ١٧٢، ويُنظر: العيد الذهبي: ٢٢٦.

القرار قبل بالأكثرية، وأنا أسيغه وبي منه غصة"[١]، وأحمد مختار عمر كان قد أجازه بعد إجازة المجمع في القاهرة[٢]، وفي معجم المفصل أجاز إميل يعقوب هذا أيضًا، وقال: "إذا تكون عبارة: خرجوا سويا ونحوها صحيحة الاستعمال بلفظها المفرد مع كلّ ما تقترن به أيّا ما يكن نوعه مذكرًا ومؤنثا ومثنى ومجموعًا"[٣].

عند الرّجوع إلى معنى (سوي) في المعجمات وكتب اللّغة نجد معناه يشير إلى الاستواء، فورد بمعنى المساواة والمعادلة في مقاييس اللّغة "السّين والواو والياء أصل يدل على استقامة واعتدال بين شيئين. يقال هذا لا يساوي كذا، أيّ لا يعادله، وفلان وفلان على سوية من هذا الأمر، أيّ سواء، ومكان سوى، أيّ معلم قد علم القوم الدخول فيه والخروج منه، ويقال أسوى الرّجل، إذا كان خلفه وولده سويا"[٤]، وجاء في أساس البلاغة: "استوى الشّيئان وتساويا، وساوى أحدهما صاحبه، وفلان يساويك في العلم، وساوى بين الشّيئين، وسوّى بينهما، وساويت هذا بهذا وسوّيته"[٥]، وغيرها[٦].

نلحظ أن هذا التركيب لم يرد في كتب اللّغة القديمة ومن يثق بفصاحتهم، وأن الذين أجازوه اعتمدوا على قرار المجمع القاهري الذي أجاز استعمال التركيبين معًا، فلا أدري ما الداعي للعدول إلى التركيب الثاني: (خرجوا سويًا)؛ لوجود التركيب الأشهر وهو الأكثر استعمالًا قديمًا وحديثًا،

---

(١) معجم الأغلاط اللّغوية المعاصرة: ٣٣٣-٣٣٤.
(٢) معجم الصّواب اللّغوي: ٤٥٧/١.
(٣) المعجم المفصل، إميل يعقوب: ٢٢٨، ويُنظر: موسوعة علوم اللّغة العربية: ٦٢١/٥.
(٤) مقاييس اللّغة (س و ي): ١١٢/٣.
(٥) أساس البلاغة (س و ي): ٤٨٥/١.
(٦) يُنظر: تاج العروس(س و و): ٣٣٢/٢٨، والمعجم الوسيط(س و ي): ٤٦٦/١.

فأذهب مع ما ذهب إليه العوامريّ والمجمع السّوري ومن لحقهم بعدم إجازة هذا التركيب.

ـ هذا لا يتلاءم مع كذا:

أشار الأستاذ العَوامريّ إلى ما شاع على ألسنة الكُتَّاب من قولهم: هذا لا يتلاءم مع كذا، ورأى أنّه استعمال غير صحيح؛ لأنّ صيغة (تَفَاعَلَ) كـ (تلاءم) تقتضي المشاركة، فلا يصحّ أن يليَه حرف الجر (مع) إلا سماعًا، كما ورد في نحو: اتفق معه، ومن ثمّ عدّ العوامريّ الصواب أن يقال: هذا لا يتلاءم وكذا، على أن يكون ما بعد الواو منصوبًا على المعية، أو أن يُستعمل فعل آخر أدقّ دلالة مثل: لا يلائم كذا أو لا يناسبه، فقال: "ولا يصح أيضًا أن يقال :هذا لا يتلاءم مع كذا مثلًا؛ لأن مع لا تلي الفعل المقتضي للمشاركة إلا سماعًا، وقد وليته في اتفق معه كما رأيت"(١).

مناقشة المسألة:

أثارت هذه المسالة جدلًا واسعًا بين اللّغويّين والنّحويّين، إذ رأى بعضهم أنه غير صحيح؛ لأن الفعل على زنة تفاعل وهذه الصيغة تقتضي المشاركة، فلا يجوز العطف بعدها بـ(مع) ومنهم من أجاز هذا التركيب معتمدًا في هذا على معنى الواو.

فمن النّحويّين الذين رفضوا هذا التركيب ابن السّراج، يقول: "وتقول: اختصم زيدٌ وعمروٌ، ولا يجوز أن تقتصر في هذا الفعل وما أشبهه على اسم واحد؛ لأنّه لا يكون إلا من اثنين، ولا يجوز أن يقع هنا من حروف العطف إلا

(١) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٤٩.

الواو"[١]، ويعلل ذلك "لأن الواو تشـــرك الثاني فيما دخل فيه الأول"[٢]، وأيده الحريري في إنكـار هـذا التركيـب، فقـال: "ويقولون : اجتمع فلان مع فلان، فيوهمون فيه، والصّـــواب أن يقال: اجتمع فلان وفلان لأن لفظة اجتمع على وزن افتعل، وهذا النّوع من وجوه افتعل مثل اختصم واقتتل، وما كان أيضًا على وزن تفاعل مثل تخاصـم وتجادل يقتضـي وقوع الفعل من أكثر من واحد، فمتى أســـند الفعل منه إلى أحد الفاعلين لزم أن يعطف عليه الآخر بالواو لا غير وإنما اختصـت الواو بالدخول في هذا الموطن لأن صـيغة هذا الفعل تقتضـي وقوع الفعل من اثنين فصـاعدا"[٣]، والسّـهيلي (ت:٥٨١ هـ)ـــ :"هذا الأصـل مســـتتب في جميع حروف العطف إلا في الواو الجامعة، وهي الَّتي تعطف الاسم على اسم لا يصح انفراده، كقولك: اختصم زيد وعمرو، وجلست بين زيد وعمرو، فإن الواو ها هنا تجمع بين الاسمين في العامل، فكأنك قلت: اختصـم هذان، واجتمع الرّجلان، إذا قلت: اجتمع زيد وعمر"[٤]، ومن النّحويّين السّـالفين من شـايعهم في هذا الرّأي أيضًـا الصّـفدي: "ومتى أسـند الفعلُ منه إلى أحد الفاعلين لزم أن يُعطَف عليه الآخر بالواو لا غير"[٥]، ومن المحدثين الاســـتاذ أسعد داغر، فقال: "وكثيرًا ما تَراهم يستعملون مع بعد الأفعال المبنية على وزن تَفاعَلَ، للمشـــاركة. فيقولون: تَشَـــارَكَ زِيدٌ مع عمرو و تَحادَثَ بكرٌ مع خالد وتَبَارَى النّادي الأهلي مع النّادي المختلط وتَصـــارَعَ فلانٌ مع فلان وغير ذلك مما يراه القارئ فيما يُطالعه كلّ يوم، والصّـواب أن يقال: تَشَـارَكَ زيدٌ وعمرو أو

---

(١) الأصول في اللّغة: ٢/٧٦.

(٢) المصدر نفسه: ٢/٧٦.

(٣) درة الغواص في أوهام الخواص: ١/٣٣-٣٤.

(٤) نتائج الفكر في النّحو: ١٩٦.

(٥) تصحيح التصحيف: ١/٨٤.

شارك زيدٌ عَمْرًا وقِسْ عليه كلّ ما يراد استعماله في هذا الباب"[١]، وخالد العبري أيضًا أنكره، ووصفة بالأسلوب الرّكيك، فقال: "من العباراتِ الَّتي صِرْنا نسمعُها كثيرًا قولُ بعضِهِم: "يتسابقُ فلانٌ مَعْ فلان و"يتجاذبُ" فلانٌ مَعْ فلانٍ أطرافَ الحديثِ"، وهذا أسلوبٌ ركيكٌ بعيدٌ عن الفصاحةِ جدًّا، ووجهُ الرّكاكةِ استعمالُ "مَعْ "عِوَضًا عن "الواو"، فالصّوابُ أنْ نقولَ: "يتسابقُ" فلانٌ وفلانٌ و "يتجاذبُ فلانٌ وفلانٌ أطرافَ الحديثِ"، فصيغةُ "تَفَاعَلَ" مِن صيغِ المشاركةِ، وصيغُ المشاركةِ تقتضي تعديدَ الفاعلِ، أيّ أنْ يقومَ بالفعلِ المذكورِ فاعلان أو أكثرُ، فالتسابقُ مثلًا يحتاجُ كي يحدثَ إلى فاعلين أو أكثرَ وكذلك التجاذب"[٢]، وعلى نهجهم[٣].

ومن النُّقاد الذين أجازوا استعمال (مع) في هذا التركيب معتمدين في هذا على معنى الواو، الكسائي (ت:١٨٩هـ) الذي عد إحلال (مع) مكان الواو أسلوبًا سائغًا وصحيحًا؛ لأن (مع) تحمل معنى الواو، فإن قولهم: اختصم زيدٌ مع عمرو، بمعنى: اختصم زيدٌ وعمرو، هذا التركيب صحيح وجائز، وكذلك صحّ عنه قولهم: عبد الله وجارته قاعدان، على أنّ مع محمولة على معنى الواو[٤]، والفارابي (ت:٣٥٠هـ) شايعه في هذا الأمر، فقد ورد في كتابه ديوان الأدب قوله: "ويُقال: جامَعَه على أمر كذا"[٥]، وتبعه الجوهري(ت٣٩٣هـ) في

---

(١) تذكرة الكاتب: ٤٢.

(٢) أخطاء لغوية شائعة: ٣١.

(٣) يُنظر: نظرات في أخطاء المنشئين: ٩٦/١، التنبيه على الخطأ الشّائع والصّواب الضائع: ٢١، ولحن القول: ٩٨.

(٤) يُنظر: التذييل والتكميل، أبو حيان الأندلسي: ١٥٠/٨، ورضي الدين ابن الحنبلي ناقدًا لغويًا (أطروحة دكتوراه)، نور مظهر جمعة: ١٨٩.

(٥) ديوان الأدب: ٣٨٧/٢.

كتابه الصّحاح الذي أعطى معنى المصاحبه بـــ (مع)؛ فقال: "جامَعَهُ على أمر كذا، أيّ اجتمع معه"(١).

ومن المجوزين أيضًـــــا، ابن بري (ت:٥٨٢هـ) الـذين لم يمنع هـذا التركيـب وأجـاز إحلال (مع) محـل الواو قـال: "لا يمتنع في قيـاس العربيّـة أنّ يُقال: اجتمع زيد مع عمرو، واختصم جعفر مع بكر، بدليل جواز: اختصم زيدًا وعمرًا، واســتوى الماء والخشــبة، وواو المفعول معه هي بمعنى مع مقدرة بها، وكما يجوز: اسـتوى الماء والخشـبة وكذلك يجوز: اسـتوى الماء مع الخشـبة، واسـتوى في هذا مثل اختصـم، أعني في أنَّ المسـاواة تكون بين اثنين فصـاعدًا كالاختصـام، فإذا جاز في هذه الأفعال دخول واو المفعول معه جاز فيها دخول مع، لقولهم: اسـتوى العبد والحر في هذا الأمر"(٢)، وغيرهم(٣)، وقد أجاز مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة هذا التركيب "يجوز فيما يدل على الاشتراك من الأفعال الَّتي على صيغة افتعل أن يجاء بــ(مع) أو (الباء) بدل واو العطف، كما يجوز في الأفعال الَّتي على صيغة تفاعل مما يدل على الاشتراك أن يؤتى بـــــ(مع) بدل العطف بالواو، بناءً على أن مع، والباء تفيدان معنى المعية والمصـــــاحبة والاشـــــتراك في الحكم، مما يدل عليه بالحرف العاطف"(٤)، وأقرّ أحمد مختار عمر معتمدًا في هذا على قرار المجمع اللّغوي المذكور آنفًا، بصـحة اسـتعمال

(١) الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربية(ج م ع): ٣/١٢٠٠.
(٢) حواشي ابن بري، وابن ظفر على درة الغواص في أوهام الخواص، أحمد طه حسانين سلطان: ٤٩.
(٣) مختار الصّحاح (ج م ع): ٦٠/١، والقاموس المحيط (ج م ع): ٧١١/١، والتذييل والتكميل: ١٥٠/٨.
(٤) القرارات النّحوية والتصريفية لمجمع اللّغة العربية بالقاهرة: ٣٠٣.

(مع)، مع صـــيغتي (تفاعل) و(افتعل)[١]، ولم يكن موقف الزّعبلاويّ ببعيد عن موقف أحمد مختار، فهو أجاز اســـتعمال هذا التركيب ذاكرًا نصـــوصًـــا من الصّـــحاح واللّســـان وغيرها، فقال: "وعندي انه لا بأس بقولك :أجتمع معه "[٢]، والاســـتاذ مصـــطفى جواد عدَّ هذا التركيب نتاج التطور اللّغوي وأنه لم يجوزه القدماء، فقال: "منها أن الأفعال المشـــتركة إذا أدت إلى الاختلاط وما جرى مجراه حلت مع محل واو العطف أو التثنية، ثم حلت الباء محل مع مثل اجتمع الرّجلان واجتمع معه واجتمع به...، وهذا يظهر لنا وجها من وجوه تطور اللّغة العربيّة فالقدماء لم يقولوا إلا اجتمع هذا وذاك واجتمعا ثم جاء من بعدهم من قال اجتمع هذا مع ذلك ثم قال المتأخرون اجتمع به"[٣].

يبدو أنّه يجوز في هذا التركيب اســـتعمال (مع) و(الباء) بدلًا من الواو وإن كانت الواو هي الأفصـح، غير أنّ هناك قاسـمًا مشـتركًا بين هذه الأدوات، يغري الكُتَّاب على اســـتعمالها، وهو معنى المصـــاحبة الذي تحمله (الباء) و(مع)؛ فلا حرج في اســـتعمال مع خصـــوصًـــا أن هذا الأســـلوب ورد عند القدماء:" فهذا منتهى ما نقوله في الألفاظ بانفرادها واشـــتراكها مع المعاني"[٤]، وقال ابن جني: "فهذا طريق تزاحم الرباعي مع الثلاثي"[٥]، وكذلك: "وتخاصـــم بدوي مع حاجّ عند منصـرف الناس فقيل له: أتخاصـم رجلًا"[٦]، فإنّ دعوى من أنكر هذا التركيب بحجة أنّه لم يكن مسـتعملًا عند العرب، حجة باطلة، إذ ثبت

(١) يُنظر: معجم الصّواب اللّغوي: ٩٨.
(٢) معجم أخطاء الكتّاب: ٩٩.
(٣) المباحث اللّغوية في العراق: ٤٤.
(٤) سر الفصاحة، عبد الله بن سنان الخفاجي: ٢٣٤/١.
(٥) الخصائص: ٥٥/٢.
(٦) المستطرف في كل فنّ مستظرف: ١٩/١.

استعماله في نصوصهم، وعليه فإنّ هذا التركيب سائغ صحيح مستعمل، وإن كانت الواو تبقى الوجه الأفصح والأقوى في هذا الباب.

المبحث الرّابع

مسائل نحوية متفرقة

ـ بينا وبينما:

يصــرح العوامريّ بأحقية بينما في الصــدارة لا غير، وينكر على الناس الذين يسلبونها الصدارة معتمدًا في هذا على أقوال العلماء، فذكر من القاموس: "وبينا وبينما: من حروف الابتداء"(١)، ومن شرح القاموس: "وقوله: من حروف الابتداء، إن أراد بالحروف الكلمات كما هو من إطلاقات الحروف، فظاهر، وأما إن أراد أنهما صــارا حرفين في مقابلة الاســم والفعل فلا قائل به، بل هما بـاقيـان على ظرفيتهمـا...، وقـال غيره: همـا ظرفـا زمـان بمعنى المفـاجـأة، ويضـــافان إلى جملة من فعل وفاعل ومبتدأ وخبر فيحتاجان إلى جواب يتم به المعنى"(٢)، فقال: "إنما أثبت هذه المقدمة المشتملة على خلاصة لأصح ما قيل في تبيان موضــوع بينا وبينما، عونا لمن لا يتمكنون من اســتيعاب المراجعة، وكشـفا عن خطأ فاحش في الألسـنة والأقلام. فأنت إذا تتبعت الشـواهد العربيّة في هذا الموضـوع، والأمثلة الَّتي يسـوقها النحاة للاسـتشـهاد والإعراب، وجدت بينـا وبينمـا في الابتداء دائمـا، وليس من شـــذوذ في ذلك مطلقا"(٣)، واقترح استبدال بينما بـــ (على الحين)، فقال: "فيتضح لك إذا أن نحو قولهم: سافرت في القطار، بينما سـافر أخي في الطيارة، ليس من أسـاليب العرب في شـيء،

---

(١) القاموس المحيط (ب ي ن): ١١٨٢/١، وينظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٤٢.

(٢) تاج العروس (ب ي ن): ٣٠٣/٣٤، وينظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٤٢.

(٣) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٤٣.

لسلب بينما صدارتها، ويمكن تصحيح هذه العبارة بأن تقول: ...، على حين سافر – أو – في حين سافر"[١].

مناقشة المسألة:

هذه المسألة لم تسلم من سجال اللّغويّين فتناولوها بالنقد فانقسموا على قسمين، منهم من أنكر استعمال بينا وبينما في وسط الكلام؛ لأنّها من حروف الابتداء وحقها الصدارة فكانت في كتب الأولين يستعملونها في البداية، فوردت في الصّحاح: "بينا فعلى أشبعت الفتحة فصارت ألفا وبينما زيدت عليه ما والمعنى واحد، تقول: بينا نحن نرقبه أتانا"[٢]، وفي لسان العرب قول ابن سيده: "وبينا وبينما من حروف الابتداء، وليست الألف في بينا بصلة، وبينا فعلى أشبعت الفتحة فصارت ألفا، وبينما بين زيدت عليه ما، والمعنى واحد"[٣].

فيقولون: (بينا وبينما) في كلّ النّصوص تشير إلى أنها تتصدر الكلام فنرى كثيرًا من الباحثين المحدثين ينكرون هذا التركيب منهم الأستاذ أسعد داغر الذي يرفض استعمال بينما في وسط الكلام، ويرى أن الصّواب استبدال (مع) بها فقال: "مما يخرُجُونَ في استعماله عن جَادَّة الصّوَاب كلمة بَيْنَمَا فإنهم يأتون بها بمعنى مَعَ فيقولون: "وهذه الجرائم يرتكبها الجُنّاة بينما رجال البوليس موجودون للمحافظة، والصّواب: مع وجود رجال الشّرطة...، إلخ"[٤]، وتبعه أيضًا الأستاذ محمد علي النّجار، فقال: "ما يخرجون في استعماله عن جادة الصّواب كلمة بينما فإنهم يأتون بها بمعنى حين في غير صدر الكلام،

(١) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٤٣.
(٢) مختار الصّحاح (ب ي ن): ٤٣/١.
(٣) لسان العرب (ب ي ن): ٦٦/١٣، ويُنظر: تاج العروس (ب ي ن): ٣٠٣/٣٤.
(٤) تذكرة الكاتب: ١٣٢.

فيقولون: وهذه الجرائم يرتكبها الجناة بينما رجال الشّــرطة موجودون للمحافظة، والصّواب: على حين رجال الشّرطة...، والاستعمال الصّحيح لــ(بينما) أن يقال بينما كان كذا إذ حصل كذا، أو حصل كذا فتكون في ابتداء الكلام"(١).

وشــايعهم جعفر الكرباســيّ، فقال: "من الخطأ أن تأتي بينا وبينما في وسط كلام متصـل بعضـه ببعض كان يقال رأيت محمدًا بينها كان يهم بركوب السّــــيارة، والصّــــواب أن يبتدئ بها الكلام نحو بينما كان محمد يهم بركوب السّيارة، أو يستعمل بدلها أيّ وسط الكلام ظرف آخر مثل حين، ووقت ولحظة فيقولون رأيت محمدًا حين كان بهم بركوب السّيارة"(٢)، وغيرهم (٣).

أنكر المجمع العربي في القاهرة في اول قراءة له وأوجب الصّــــدارة في الكلام لــــ (بينا وبينما)، وجاء في قراره: "أمّا فيما يتعلق بتصدرهما الكلام فترى اللّجنة أن بينا وبينما أُســلوبان لم يســمعا إلَّا في أول الكلام ومقدمته"(٤)، وبعد حين نرى المجمع اللّغوي القاهري قد تراجع عن قراره هذا وأقر بصــــحة وقوعها في وســــط الكلام، وقد أســــند قراره بأنه عدّها ظروف زمان، فجاء في قرارهم: "خطّأ بعض الباحثين مثل هذا التعبير على أســاس أنه مخالفٌ المشــهور من استعمال العرب، ولِمَا نص عليه النّحاة من أن بينما من كلمات الابتداء درست اللّجنة هذا ثم انتهت إلى أَنَّ التعبير – كما شــاع عند المعاصــرين – يمكن أَن يجاز على أســاس أن تكون بينما فيه ظرف زمان للاقتران فقط، ولهذا ســاغ أن

(١) محاضرات عن الأخطاء اللّغوية الشّائعة: ٤٩.
(٢) نظرات في أخطاء المنشئين: ٧٣/١.
(٣) يُنظر: معجم أخطاء الكتّاب: ٦٨، ومعجم الأغلاط اللّغوية المعاصرة: ٩٠، ومثابة الكاتب: ٣٦.
(٤) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ٨٦.

يكن مثل بيْن في جواز التوسط"[1]، وقدم الأستاذ شوقي ضيف بحثًا لطيفًا موسومًا (بجواز مجيء بينما في غير الصّدارة)، يصف فيه الحالة من جميع نواحيها وتوصل أن هذا الأسلوب هو سائغ صحيح وأغلب الظن أنَّ هذا البحث هو الذي دفع المجمع القاهري للتراجع عن موقفه وقبول هذا التركيب، فكانت خلاصة البحث هي: "لعل في كلّ ما تقدّم ما يدلُّ بوضوح على أَن ما يشيع في الكتابات العصرية من توسط بينما وبينا لجملتيهما سائغً لغويًّا ولا خطأ فيه"[2]، ومحمود عبد الزّراق جمعة قال بأنّ هذا الأسلوب موجود لكن فيه ندرة، ورأى أنّه مستعمل لكنه يفقد المعنى الذي وضعت لأجله بينما وهو المفاجأة، إلا أنّه قبله وأقرّ بوجوده، فقال: "وَلَا أَقُولُ هُنَا إِنَّ نَجِيئَهَا فِي الشّقِّ الثَّانِي مِنَ الْجُمْلَةِ خَطَأٌ تَامٌّ، بَلْ أَقُولُ إِنَّ هَذَا يُخْرِجُهَا عَنْ مَعْنَى الْمُفَاجَأَةِ، وَقَدْ بَحَثْتُ فِي عَدِيدٍ مِنْ كُتُبِ التُّرَاثِ فَلَمْ أَجِدْهَا مُؤَخَّرَةً فِي الْجُمْلَةِ إِلَّا فِي مَوَاضِعَ نَادِرَةٍ جِدًّا، فَقَدْ جَاءَ مَثَلًا فِي "مُعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ": "فَشَرِكَةُ الْمُضَارَةِ يُطْلِقُ عَلَيْهَا بَعْضُ الْمَذَاهِبِ لَفْظَ "مُضَارَةٌ" بَيْنَمَا يُطْلِقُ عَلَيْهَا بَعْضُ الْمَذَاهِبِ الْأخرى "قِرَاضًا"[3]، وأحد الباحثين المعاصرين ناقش هذا التركيب وتوصل إلى أن هناك اختلافًا في الدّلالة عند اختلاف التراكيب، وذلك إذا جاءت مصدرة في الكلام فإنها تحمل معنى المفاجأة، وإذا تأخرت فإنها تفقد دلالة المفاجأة، وتدل على الاهتمام بالحدث، ويمثل له بقوله: بينما نحن نائمون حدث الانفجار، والذي

(١) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ١٩٢.
(٢) تيسيرات لغوية لغوية: ١٣٤.
(٣) الأخطاء اللّغوية الشّائعة: ٢٠٦.

يدل على الاهتمام بالحدث يمثل له بقوله: حدث الانفجار بينما نحن نائمون، ويختم كلامه بإجازة التعبيرين مع المحافظة على الفرق الدّلاليّ بينهما(١).

إنّ موقف الأستاذ أسعد داغر في رفضه المطلق لاستعمال بينما في وسط الكلام لا يقوم على حجّة قوية؛ فقد أجاز مجمع اللّغة بالقاهرة هذا الوجه بعد مراجعة دقيقة، وعدّه من قبيل الظرفية الزمانية، يبدو أنّ وقوع بينما في وسط الكلام لا يُعدّ خطأ، وإن كان قليل الورود في التراث، إذ تظل محتفظة بدلالتها الظرفية مع اختلاف المعنى، فإذا تصدّرت الكلام دلّت على المفاجأة، وإذا توسّطته أبرزت الحدث وأكّدت الاهتمام به، أمّا ترتيب الكلمات في الجملة فنحن غير ملزمين باتباع أسلوب العرب في نظم الكلام حرفيًا؛ إذ إنّ بناء الجملة مجال مفتوح في كلّ زمان ومكان، والكاتب حرّ في ترتيب الكلمات داخل التركيب مادام يحافظ على القواعد النحوية الأساسية في التركيب والمعنى العام له، فتأمل.

ـ كاد ونفيها:

يرى الأستاذ العَوامريّ دخول النفي على خبر كاد جائز: "وقد راجعت كثيرًا من كتب النّحاة فلم أعثر على كلام في وجوب أن يكون النّفي مسلطًا على كاد، أو في جواز تحويله إلى خبرها "(٢)، معتمدًا في هذا على بيت زهير بن أبي سلمى:

---

(١) يُنظر: معايير مجمعي اللّغة الغربية السّوري والمصري في التصحيح اللّغوي في القرن العشرين، (رسالة ماجستير)، أنور شناوي المكصوصي: ٣٧٠.

(٢) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٤٠.

صَحا القَلبُ عَن سَلمى وَقَد كادَ لا يَسلو وَأَقفَرَ مِن سَلمى التَعانيقُ فَالثِقلُ(١)

واستدل بتسليط النفي على كاد أو على خبرها ساق عبارة من شرح الكافية للأشموني: "اشتهر القول بأن "كاد" إثباتها نفي، ونفيها إثبات...، ومن زعم هذا فليس بمصيب، بل حكم "كاد" حكم سائر الأفعال في أن معناها منفي إذا صحبها حرف نفي، وثابت إذا لم يصحبها، فإذا قال قائل: "كاد زيد يبكي"، فمعناه: قارب زيد البكاء، فالمقاربة ثابتة، ونفس البكاء منتف، فإذا قال: "لم يكد يبكي" فمعناه: لم يقارب البكاء، فمقاربة البكاء منتفية، ونفس البكاء منتف انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة، ولهذا كان قول ذي الرمة:

إذا غَيّرَ النَأيُ المُحِبّينَ لَم يَكَد رَسيسُ الهَوى مِن حُبِّ مَيّةَ يَبرَحُ(٢)

صحيحًا بليغًا؛ لأن معناه: إذا تغير حب كلّ محب لم يقارب حبي التغير، وإذا لم يقارب حبي التغير، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه فهذا أبلغ من أن يقول: لم يبرح؛ لأنّه قد يكون غير بارح، وهو قريب من البراح، بخلاف المخبر عنه بنفي مقاربه البراح(٣).

وختم بحثه في هذا الموضع، فقال:" نختتم البحث بالرجوع إلى بيت زهير فنقول: هب زهيرا قال: وما كاد يسلو، فهذا معناه على ما مر بك من كلام الأشموني، أن مقاربة السلوم نفيه، والسُّلُوّ نفسه منفى، فهو نحو قوله

---

(١) ديوانه: ٥٨، وينظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٤٠.

(٢) ديوانه: ٤٤، وينظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٤٠.

(٣) شرح الكافية الشافية: ٥٤/١، وينظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٤٠.

تعالى: فذبحوها وما كادوا يفعلون. قال الخضـري: "لا يناقضـه أيّ الذيج: وما كادوا يفعلون، الدال على انتفاء الذيج بانتفاء مقاربته، لعدم اتحاد زمنهما، الذي هو شرط التناقض، إذ المعنى: فذبحوها بعد أن امتنعوا، حتى لا يقربوا منه، ولا تناقض في ذلك اهـ"(١)، فلا تناقض أيضًا بين صحا وما كاد يسلو، على هذا الاعتبار– أما كاد لا يسلو فمعناه: قَارَبَ عدم السلو، ويفيد ضمنا حدوث السلو بالفعل، بعد تلك المقاربة كما تقول: أقبل فلان، فقمنا إجلالا له، وكاد محمد لا يقوم، فمعناه أن محمدا قد قام، بعد أن قرب من عدم القيام، فهذان معنيان مختلفان، تبعا لنفى كاد أو نفى...، فبطل ما يدعيه بعضهم الآن، من أن نفى خبر كاد غير جائز"(٢).

مناقشة المسألة:

إنّ هذه المسالة قد شغلت الباحثين المعنيين بالتصحيح اللّغوي كثيرًا، فانقسموا إزاءها على قسمين، فمنهم من يرى عدم جواز دخول النّفي على خبر (كاد) ويحتجون لذلك بأنّ النّفي يجب أن يكتب قبل الفعل نفسه وليس قبل الخبر، وآخرون أقروه بعدم الفرق بين أن يكون النفي بعد(كاد) أو قبلها.

ورد في اللّسان: "قل حتى كاد لا يوجد، وهذا جامع لكل شيء"(٣)، وجاء في مفردات القرآن: "ولا فرق بين أن يكون حرف النّفي متقدّما عليه أو متأخرا عنه نحو وما كادوا يفعلون – لا يكادون يفقهون"(٤)، أجاز المجمع اللّغة العربي في القاهرة دخول النّفي على خبر كاد معتمدًا في هذا على مجموعة من

(١) حاشية الخضري على ابن عقيل: ٢٨٥/١، وينظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٤١.
(٢) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٤١.
(٣) لسان العرب (ع ز ز): ٣٧٦./٥
(٤) المفردات في غريب القرآن: ٤٤٣/١.

أقوال العلماء والشّعراء، فجاء قراراهم "يشيع هذا الأسلوب في لغة المعاصرين...، وقد يظن أنه مخالف لما تعرفه العربيّة من أن أداة النّفي تتقدّم كاد ولا تتأخر عنها، وترى اللّجنة أنه صحيح مقبول لما يأتي[١]:

أولًا: لجملة من أقوال العلماء منهم ابن يعيش[٢]، إذ قال في قوله تعالى: ﴿ **إِذَآ آخرجَ يَدَهُۥ لَم يَكَد يَرَىٰهَا**﴾ [النّور ٤٠]، "فإذا أدخل النّفي على كاد قبلها أو بعدها، لم يكن إلا لنفي الخبر، كأنك قلت: يكاد لا يراها، وشبهه ما جاء في كليات أبي البقاء حيث قال: "ولا فرق بين أن يكون حرف النّفي متقدّمًا عليه أو متأخرًا عنه، نحو: وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ معناه: كادوا لا يفعلون[٣]، وكذلك ما جاء في تفسير الطبري للآية الكريمة السّابقة حيث قال أيضًا: معناه كادوا لا يفعلون[٤]، ثانيًا: لوروده في إحدى روايتين لبيت زهير:

صَحا القَلبُ عَن سَلمى وَقَد كادَ لا يَسلو وَأَقفَرَ مِن سَلمى التَعانيقُ فَالثِقلُ[٥]

والأستاذ محمد العدناني ذهب مذهب المجمع اللّغوي العربي وأجاز استعمال الوجهين وعنده تقديم النّفي على كاد هو الأعلى بالفصاحة، فقال: "فهذا يرينا أنّنا نستطيع أن نقول: لا يكاد يسلو، ويكاد لا يسلو، والجملة الأولى أعلى"[٦].

---

(١) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ١٣٩، ويُنظر العيد الذهبي لمجمع اللّغة العربية: ٣٢٦.

(٢) شرح المفصل للزمخشري: ٣٨٤/٤.

(٣) الكليات، لأبي البقاء: ٧٤٩/١.

(٤) جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري: ٢١٩/٢.

(٥) ديوانه: ٥٨.

(٦) معجم الأغلاط اللّغوية المعصرة: ٥٩٠.

وقد قدم الدكتور خالد بن إبراهيم النّملة بحثا لطيفًا موسوما بـــصحة دخول حرف النّفي على خبر كاد بعد عرضه للحجج والبراهين، فضلًا عن بيت زهير، وإضافة بيتين الأول هو قول الشّماخ الذبياني:

وَحَلَّأَها حَتّى إِذا تَمَّ ظِمؤُها وَقَد كادَ لا يَبقى لَهُنَّ شُحومُ(١)

والثاني للبريق بن عياض الخناعي الهذلي:

وَمَرَّ عَلَى الْقَرَائِنِ مِنْ بِحَارٍ فَكَادَ الْوَبْلُ لَا يُبْقِي بِحَـــارَا (٢)

لدخول النّفي على خبر كاد توصـــل بحثه لإجازة الوجهين، فقال: "وبهذا يظهر أن دخول حرف النّفي قبل كاد نحو: الرّجل لا يكاد يُبصـــر، وبعدها، أيّ قبل خبرها، نحو: الرّجل يكاد لا يُبصـر، أنهما اسـتعمالان جائزان صـحيحان، وأنّ الأول منهما هو الأفصح، وهو ما جاء في التنزيل. والله تعالى أعلم"(٣).

ومن الباحثين الذين رفضوا دخول النّفي على خبر (كاد) الأستاذ شاكر شـــقير الذي رفض هذا التركيب، فقال: "إنهم يدخلون أداة النّفي على خبرها والحق دخولها على كاد فيقولون يكاد لا يراني والصّـواب لا يكاد يراني، وتعليل ذلك عند المدقق"(٤)، الغريب أن الأستاذ شاكر شقير لم يقدم تعليلًا لهذا الرّفض وتاركًا التعليل للمدقق!، والشّيخ الكرباسيّ: "يقولون: يكاد لا يدرس، والصّواب لا يكاد يدرس، قال تعالى: ﴿لا يَكَادُونَ يَفقَهُونَ قَولا﴾ [الكهف ٩٣] "(٥)، وسـاندهم

---

(١) ديوانه: ٣٠٠.

(٢) شعر أشعار الهذليين: ٧٤٣/٢.

(٣) مراجعات في التصحيح اللغوي: خالد إبراهيم النملة (بحث منشور)، مجلة الدرعية، ع ٤و ٥: ٧٠٠.

(٤) لسان غصن لبنان: ٢٩.

(٥) نظرات في أخطاء المنشئين: ٢٢١/٢.

في هذا الرّأي جاسم العنبكي الذي جاء في رأيه "من الخطأ وضع حرف النّفي بعد الفعل المقارب كاد، فتقول يكاد المرء لا يبصر شيئا، وكدت لا أراه وهذا غلط كبير، والصّواب أن نقول: لا يكاد المرء يبصر شيئا، ولم أكد أراه"(١).

أن الذين رفضوا دخول حرف النّفي على خبر (كاد) لم يقدموا نصًا من نصوص النّحويّين القدماء، ولا من المفسرين، وكانوا يكتفون برفضهم على ما ورد في النّصوص القرآنية، على عكس الذين أقروا بجواز دخوله على خبر (كاد) نراهم يوردون لنا نصوصًا من النّحويّين والمفسرين وأبيات من الموروث الشّعري يسندون فيه موقفهم، فبعد كلّ ما تقدّم وسر حجج كلّ فريق وبما لديه من أدلة والتي كانت فقيرة عن الذين يرفضون التقديم أذهب مذهب الأستاذ العَوامريّ في جواز دخول حرف النّفي على كاد نفسها أو على خبر كاد، فيجوز قولهم: (لا يكاد يكون) و(كاد لا يكون)، فالتركيبان صحيحان فصيحان لكن الأول –لا يكاد– أفصح لوروده في القرآن الكريم.

(١) معجم التصحيحات اللّغوية المعاصرة: ١٣٩.

الفصل الثّالث

المستوى الدّلاليّ

المبحث الأوّل: التّطوّر الدّلاليّ

المبحث الثّاني: استعمال بعض الألفاظ في غير معناها

المبحث الثّالث: مسائل دلاليّة متفرّقة

المستوى الدَّلاليّ

يحتل المستوى الدّلالي مكانة مركزية في الدراسات اللغوية؛ نظرًا لما يتسم به من تشابك وأهمية في فهم المعنى، فالمعنى هو الجوهر الحيوي للملفوظ والركيزة الَّتي يقوم عليها التواصل الإنساني، وبناءً عليه، فإن أيّ نتاج لغوي – سواء كان منطوقًا أو مكتوبًا– لا يتحقق الغرض منه ولا يُدرك إلا من خلال إيصال الدّلالة الَّتي قصدها المتحدث بدقة.

فلو بحثنا في تراثنا اللغوي عن مفهوم (الدّلالة) وجدناها ذات معانٍ تكاد تقترب من معنى مفهوم الدّلالة فإنّه مشتق من الفعل (دلّ) وهو في اللّغة معناه الإرشاد إلى الطريق، ففي أساس البلاغة جاء: "دلّه على الطريق، وهو دليل المفازة وهم أدلاؤها، وأدللت الطريق: اهتديت إليه.... ومن المجاز:" الدالّ على الخير كفاعله"، ودلّه على الصراط المستقيم ولي على هذا دلائل، وتناصرت أدلّة العقل، وأدلة السمع، واستدل به عليه"[1]، وفي المفردات وُصِفَت بالأداة الَّتي بها يصل إلى معنى الشيء، فقال: "الدّلالة: ما يتوصّل به إلى معرفة الشيء، كدلالة الألفاظ على المعنى، ودلالة الإشارات، والرموز، والكتابة، والعقود في الحساب، وسواء كان ذلك بقصد ممن يجعله دلالة، أو لم يكن بقصد، كمن يرى حركة إنسان فيعلم أنه حي"[2]، وعلماء أجلاء قد أثرونا بمفهوم الدّلالة فمن بينهم الشريف الجرجاني الذي قال: "الدّلالة: هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول"[3] وأورد الأستاذ أحمد مختار عمر عددًا من التعريفات

---

(١) أساس البلاغة (د ل ل):١/٢٩٥.

(٢) المفردات في غريب القرآن (د ل ل): ١/٣١٦-٣١٧.

(٣) التعريفات:١/١٠٤.

للدلالة، قائلًا: "يعرفه بعضهم بأنه دراسة المعنى، أو العلم الذي يدرس المعنى، أو ذلك الفرع في علم اللّغة الّذي يتناول نظرية المعنى، أو ذلك الفرع الّذي يدرس الشّروط الواجب توافرها في الرّمز حتّى يكون قادرًا على حمل المعنى"(١)، فعلم الدّلالة: هو ذلك العلم الذي يأخذ الكلمة أو اللفظ من ناحية المعنى فيتناولها بالشرح والتفسير.

ويُعدّ علم الدّلالة واحدًا من أهم مستويات اللّغة ولا يمكن فصله عن غيره من علوم اللّغة، فكما تحتاج العلوم الأخرى لعلم الدّلالة للقيام بتحليلاتها فإنّ علم الدّلالة يحتاج تلك العلوم، لأنه هو جزء من علم اللّغة، بل هو غاية الدرس اللغوي بفروعه (المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى النّحويّ)؛ لأن موضـــوعه الجوهري هو المعنى الذي من دونه لا يمكن أن تكون هناك لغة، فعلى سبيل المثال: المستوى الصوتي هو وضع صوت مكان آخر يؤدي إلى تغير المعنى، وكذلك المستوى الصرفي تكون فيه الصيغة الصريفة للكلمة كفيلة بمعرفة المعنى، وتغير في الصـيغة يؤدي إلى تغير المعنى، ومثلهما المستوى النّحويّ؛ لأن الكلمة داخل الجملة تؤدي معاني مختلفة باختلاف مكانها في الجملة وما قبلها أو بعدها من كلمات فإن تغير مكانها بالتالي يؤدي إلى تغير المعنى(٢).

فنلحظ أنّ كثيرًا من العلماء والناس قد زلت أقلامهم وألسـنتهم في اسـتعمال الكلمات، والخلط بين معاني الكلمات فانبرى جمع من العلماء لهذه الكلمات بالنقد والتصـحيح، فكان الأسـتاذ العَوامريّ قد اجتهد في تتبع دلالات

---

(١) علم الدّلالة، أحمد مختار عمر: ١١.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه:١٣، والمستوى الدلالي في كتاب سيبويه(بحث منشور)، ، نوزان حسن أحمد:٦٧/١ ، ورضي الدين ابن الحنبلي (ت٩٧١)، (أطروحة دكتوراه) نور مظهر نعمة:٢٢٤.

العبارات، أو المفردات، ونبه على تطور الدلالات لبعض الكلمات، أو بالخلط بين المعاني، فارتأيت أن أقسم البحث بحسب الأبواب الَّتي تطرق الأستاذ العوامريّ إليها، ليكون على ثلاثة مباحث: الأول: التطور الدلالي مقسمًا على مطلبين: الأول تخصيص الدّلالة أو تعميمها ، المطلب الثاني: انتقال الدّلالة، المبحث الثاني: استعمال بعض الألفاظ في غير معناها، المبحث الثالث: تناولت فيه بعض المسائل الدلالية المتفرقة.

المبحث الأوّل

التّطوّر الدّلالي

شـــغل التطوّر الدّلالي حيزًا كبيرًا في اللّغة العربيّة، فالألفاظ تتطور وتكتسب معاني جديدة؛ لأنَّ اللّغة ظاهرة اجتماعيَّة تتأثر بكلّ ما يعتري المجتمع والإنســـان من تغيّرات، وليس في مقدور أحدٍ أن يمنع إيقاف التغير المســـتمر للغة، أو جعلها جامدة، إلَّا إذا بقي المجتمع اللغوي على حاله بلا تطور، ولا فرق في ذلك في أن يكون التغيُّر نحو الأحســـن، أو الأســـوأ، فبعض الألفاظ تتغيَّر دلالتها من مرحلة اجتماعيَّة إلى أخرى، ومن جيل إلى آخر، وهذا التطوّر اللغوي قد يكون بقصـــد، أو من دون قصـــد، ونعني بذلك التطوّر والاســـتحداث الذي يجري على أيدي المجامع اللغويَّة، وصُـــنّاع الكلام، أو الذي يتولّد نتيجة الحاجة الاجتماعية غير المباشـــرة ودون أن يفطن إليه أحد، وهذا لا يعني أنَّ علم الدّلالة يهتم بالتغيّر المفرد وحسب، وإنَّما همّه النشاط الكلامي بعامَّته[١].

إنّ مظاهر التطور الدلالي ثلاثة:

أولًا: "تطور يلحق القواعد المتصلّة بوظائف الكلمات وتركيب الجمل وتكوين العبارة...، وذلك كما حدث في اللغات العامية المنبعثة من اللّغة العربيّة، إذ تجردت من علامات الإعراب وتغيرت فيها قواعد الاشتقاق، واختلفت مناهج تركيب العبارات"[٢].

---

(١) يُنظر: التطور اللغوي، رمضان عبد التواب:١٨٩، والعلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي، عبد الواحد حسن: ٧-٩، واللّغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان: ٣٣٨، وردود النُّقاد المحدثين على إبراهيم اليازجي،(أطروحة دكتوراه) مرتضى حمدان: ٢٧٤.

(٢) علم اللّغة، علي عبد الواحد وافي: ٣١٣.

ثانيًا: "تطور يلحق الأساليب، كما حدث في لغات المحادثة العامية المتشعبة عن العربيّة، إذ اختلفت أساليبها اختلافًا كبيرًا عن الأساليب العربيّة الأولى ..."(١).

ثالثًا: "تطور يلحق معنى الكلمة نفسه كأنَّ يخصص معناها العام...، أو يعمم مدلولها الخاص، فتطلق على معنى يشمل معناها الأصلي ومعاني أخرى تشترك معه في بعض الصفات..."(٢)،وقد أدّى اتساع دائرة تغيّر المعاني وتطوّر اللّغة إلى توسّع الدراسات النقديّة الدلاليّة، إذ انشغل الباحثون بمناقشة أصالة هذه الدّلالة أو تلك من جهة، وبمسألة تخصيصها أو تعميمها من جهة أخرى، وقد انقسم النُّقاد في موقفهم من هذا التطوّر؛ فبعضهم رأى ضرورة حماية اللّغة وصونها من التغيّر، بينما ذهب آخرون إلى قبول هذا التطوّر والتسامح معه، ولكن ضمن حدود وضوابط معيّنة(٣).

المطلب الأول: توسيع الدّلالة وتخصيصها:

يُعدّ توسيع الدّلالة أحد المسارات الرئيسة في التطوّر الدلالي، ويتجسد في تحول اللفظة من معنى ضيّق إلى آخر أوسع منه. فالأصل أن يُوضَع اللفظ لمعنى خاص، ثم يتّسع شيئًا فشيئًا أثر العوامل المتنوعة(٤)، فتوسيع الدّلالة: "تحويل المدلول الخاص للفظة إلى مدلول عام"(٥).

---

(١) علم اللّغة، علي عبد الواحد وافي: ٣١٤.

(٢) المصدر نفسه: ٣١٤، ويُنظر: الأب أنستاس ماري الكرملي ناقدًا لغويًا(رسالة ماجستير)، محمد جاسم العجياوي:١٣٧.

(٣) يُنظر: النَّقد اللغوي بين التحرر والجمود، نعمة رحيم العزاوي: ٦٣-٦٤.

(٤) يُنظر: الأضداد في اللّغة، د. محمد حسين آل ياسين: ٦٦.

(٥) دراسات في الدّلالة والمعجم، د. رجب عبد الجواد إبراهيم: ١١٧.

ويتجلّى هذا الاتساع بوضوح في الاستعمال الفطري لدى الأطفال؛ إذ يطلقون اسم الشيء على ما يشبهه لأدنى ملابسة، فيسمّون كلّ رجل "أبًا"، وهذا السلوك ليس مقصورًا على الأطفال، فالناس عامة يكتفون بأقلّ قدر من دقّة الدلالات، ويميلون إلى الانتقال من الدّلالة الخاصة إلى الدّلالة العامة، ابتغاءً لأيسر السبل في كلامهم(١)، ويُعدّ هذا الاتساع جانبًا مهمًا من جوانب نموّ اللّغة؛ إذ إنّ انتقال اللفظ من أصله الخاص إلى معنى عام يزيد من طاقته الإشارية، ويجعله أكثر مرونة في الإحاطة بجوانب المعنى.

أمّا تخصيص الدّلالة بوصفه حركة معاكسة، فهو انتقال الكلمة من معنى عام إلى معنى أخصّ وأضيق، ويعرّف: "تحويل المدلول العام للفظة إلى مدلول خاص"(٢)، وهو لا يُعدّ تدنيًا في اللفظ، بل هو نتيجة لإضافة الملامح التمييزية للفظ، فكلما زادت الملامح لشيء قلّ عدد أفراده(٣).

ويميل الناس إلى هذا التخصيص؛ طلبًا للوضوح وتيسيرًا للتعامل اللغوي، فهم ينتقلون من تلك الكليات الّتي لا وجود لها إلا في الأذهان، إلى الدلالات الخاصة الّتي تعيش معهم، فيرونها ويسمعونها ويلمسونها(٤)، ومن ثمّ فإن تخصيص الدّلالة يجسد استجابة طبيعية لحاجة الاستعمال إلى الدقة العملية كليًا مثلما يجسد تعميم الدّلالة استجابة لحاجة الخطاب إلى الاتساع والمرونة، ومنها:

---

(١) يُنظر: دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس: ١٥٤-١٥٥.

(٢) دراسات في الدّلالة والمعجم، د. رجب عبد الجواد إبراهيم: ٩٦.

(٣) يُنظر: علم الدّلالة، أحمد مختار عمر: ٢٤٢.

(٤) يُنظر: دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس: ١٥٣.

ـ سَاهَمَ:

أطلّ هذا الفعل بدلالة جديدة شغلت أرباب التصحيح اللغوي فترات طويلة، وكثرت فيه السطور نقدًا وتشذيبًا، فانقسموا فريقين: منهم من منعه وأنكر صحة استعماله؛ لعدم وروده على ألسنة العرب، ومعتمدين على ورود الفعل في الكُتَّاب الكريم بمعنى المقارعة، قال تعالى: ﴿**فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ ٱلْمُدْحَضِينَ**﴾ [الصافات ١٤١]، ومنهم من أجاز استعماله بمعنى (شارك) حاملًا على التطور الدلالي الذي أصاب معنى هذا الفعل، فمن بين المانعين الأستاذ العَوامريّ، الذي أنكر على الكُتَّاب والخطباء من يخط له حبرًا في الصحف والمجلات في استعمالهم للفعل (ساهم) بمعنى المشاركة، ومنع قولهم: (ساهم فلان في عمل كذا)، فقال: "برزَ هذا الفعل في أقلام الكُتَّاب، وعلى ألسنة الخطباء في هذه الأيام وتُنوقل وذاع، وملأ الصحف والمجلات، ولكنه استعمل في غير معناه، وفُهم على غير وجهه، فيقولون مثلا: ساهم فلان في عمل كذا، يريدون: شَارَكَ، وكان له فيه نصيب، أو عَمَل أو نحو ذلك . اشْتُقوه من السّهم وهو الحظ والنصب الخطّأ أن المساهمة هي المقارعة –من القرعة– وهناك خطأ آخر هو استعمالهم لازم...، وإنما هو متعدٍ"[1]، معززًا رأيه بتفسير البيضاوي للفظ (ساهم) في سورة الصافات:" فَساهَمَ فقارع أهله فَكانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ فصار من المغلوبين بالقرعة، وأصله المزلق عن مقام الظفر. روي أنه لما وعد قومه بالعذاب خرج من بينهم قبل أن يأمره الله، فركب السفينة فوقفت فقالوا: ها هنا

(١) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة فؤاد الأول للغة العربية، ع٤: ٢٢٢-٢٢٣.

عبد آبق فاقترعوا فخرجت القرعة عليه، فقال أنا الآبق ورمى بنفسه في الماء"[١].

مناقشة المسألة:

عند التحقق من هذا الفعل، تبيّن أنّه ورد في كتابات من يُوثق بفصاحتهم، فوجدنا ثمّة فعل (ساهَمَ) بمعنى المقارعة والمضاربة بالرماح، ففي الجمهرة" وساهمتُ الرجلَ مساهمةً وتساهمَ الرجلانُ، إذا ضربا بسهميهما ليقتسما"[٢]، وجاء في المحكم:" وساهمَ الْقَوْم فَسَهَمُهمْ سَهما: قارعهم فقرعهم"[٣]. وشايعهم في هذا المعنى ابن منظور: "واسْتَهَمَ الرَّجُلَانِ: تَقَارَعَا، وساهَمَ القومَ فسهَمَهُمْ سَهْماً: قَارَعَهُمْ فَقَرَعَهُمْ، وساهَمْتُهُ أَي قارعته فَسَهَمْتُهُ أَسْهَمُه، بالفتح، وأَسْهَمَ بَيْنَهُمْ أَي أَقْرَعَ، واسْتَهَمُوا أَي اقْتَرَعُوا، وتَساهَمُوا أَي تَقَارَعُوا...، وَقَالَ النَّبِيُّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لِرَجُلَيْنِ احْتَكما إِليه فِي مَوَارِيثَ قَدْ دَرَسَت: اذْهَبَا فَتَوخَّيا، ثُمَّ اسْتَهِما، ثُمَّ ليأْخذ كلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمَا مَا تُخْرِجُهُ القسمةُ بالقُرْعةِ، [٤]،

واعتمادًا على هذه النصوص وغيرها سار اللّغويّونَ والنقاد على منع استعمال الفعل (سَاهَمَ) والفعل (أسهم) بمعنى شارك ورأوا أنّ لكل فعل منهما معناه الخاص به، فهذا خالد العبري دعا الكُتَّاب إلى الانتباه في استعمال الفعلين، وسرد مجموعة من الأقوال والنصوص للعلماء الأقدمين، وفي النهاية خرج بنتيجة مفادها: "نخرج من ذلك كله أنّ لـ(سَاهَمَ) معناها الذي هو لاقتراع بالأسهم، ولـ(أسهم) معناه الذي هو المشاركة فلينتبه في استعمال كلّ من

---

(١) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين الشيرازي البيضاوي: ١٨/٥، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة فؤاد الأول للغة العربية، ع٤: ٢٢٣.

(٢) جمهرة اللّغة (س م هـ): ٨٦٢/٢.

(٣) المحكم والمحيط الأعظم (س هـ م):٢٢٥/٤.

(٤) لسان العرب (س هـ م):٣٠٨/١٢.

الفعلين في معناهُ الصحيح"[١]، وكذلك الأستاذ مصطفي جواد الذي رفض أن يكون (سَاهَمَ) بمعنى المشاركة، ووصفها بالتعابير المولّدة، فقال: "وذكر (المساهمة) وأراد المشاركة ولم ترد في كلام الفصحاء بهذا المعنى، قال الجوهري: "وساهمه أيّ قارعه فسهمه وأسهمه بالفتح"...، وكنا نجيز المساهمة بمعنى المشاركة فمن نحن بالإضافة إليه وما قيمة المولّد عنده لأن المساهمة بمعنى المشاركة من التعابير المولّدة"[٢]، وأيضًا منعه الدكتور إبراهيم السامرائي[٣].

أمّا المجمع اللغوي في القاهرة فأجاز استعمال (سَاهَمَ) و(أسهم) بمعنى واحد، وهو شارك، معضدين قرارهم هذا بما جاء في مقدمة ابن منظور في لسان العرب، فكان القرار كالآتي: "بعض الكُتَّاب يتجنب كلمة (سَاهَمَ)، ويستعمل (أسهم) والكلمتان بمعنى واحد، وهما في الأصل أَخْذ سهم في الميسر بين آخرين، ثم انتقل المعنى إلى أخذ نصيب مع غيره من الآخذين، ثم استعملتا أخيرًا في المشاركة في شيء ما. فالمجلس يرى أن كلتا الكلمتين صحيحة في معنى المشاركة، وأنه لا مسوّغٍ لتجنب الكُتَّاب كلمة(سَاهَمَ)، قد استأُنس المجلس بما ورد في مقدمة لسان العرب إذ يقول: (فاستخرت الله سبحانه وتعالى في جميع هذا الشاب المبارك، الذى لا يُسَاهَم في سعة فضله ولا يشارك)[٤]، فالواضح أن اللجنة في المجمع اللغوي في القاهرة وسعت دلالة الفعل (سَاهَمَ) وعممته ليدل على المشاركة، فضلًا عن دلالته الأصلية وهو الدال على المقارعة، وقد اتخذ هذا القرار كثير من النُّقاد، فجعلوه ردفًا لآرائهم في هذا

(١) أخطاء لغوية شائعة، خالد العبري: ١١٦.
(٢) دراسات في فلسفة النحو والصرف واللّغة والرسم، مصطفي جواد:١٥١-١٥٢.
(٣) يُنظر: معجميات: ١٣٨، ونظرات في المعجم الكبير:٣/٢٢٢-٢٢٣.
(٤) قرارات مجمعية: ١١.

الفعل، فهذا محمد العدناني قد أجاز استعمال الفعل بمعنى المشاركة في كتابه (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة)[١]، وأجازه غيره[٢].

وأمّا الأستاذ عباس أبو السعود فقد تناول هذا الفعل فخرج ببحثٍ قيم لطيف خزم به أفواه المانعين، فكان مفاده "والحق أن استعمال المساهمة – بمعنى المشاركة والمقاسمة – صحيح للأدلة الآتية: **الأول:** أن من يقارع لا بد أن يكون له أسهم يشترك بها في القرعة، **والثاني:** أن صاحب أساس البلاغة قال: وتساهموا الشيء تقاسموه، وأنشد الأصمعي لحكم الْخُضْرَي:

تَسَاهَمَ ثَوْبَاهَا فَفِي الدِّرْعِ رَأْدَةٌ وَفِي المِرْطِ لَفَّاوَانِ رِدْفُهُمَا عَبْلُ [٣]

فالشاعر هنا يريد أن يقول: إنّ ثوبيها اشتركا وتقاسما ستر جسمها: فقميصها غطى نعومتها...، **والثالث:** أن ابن منظور في مقدمة لسان العرب ذكر المساهمة بمعنى المشاركة، إذ قال: (فاستخرت الله سبحانه وتعالى في جمع هذا الكتّاب المبارك، الذي لا يساهم في سعة فضله ولا يشارك)، **والرابع:** أن من الآثار الأدبية القديمة الَّتي تؤيد صحة هذا المعنى قول إبراهيم بن العباس الصولي حينما قسم أخوه عبد الله ماله ثلاثة أقسام، ووهب له ثُلُثًا، ولأخته ثلثًا، وأبقى لنفسه الثلث الأخير ليكون مساويًا لهما:

وَلكِنّ عَبد اللهِ لما حَوى الغَنى وَصارَ لَهُ من دونِ إِخوَتِهِ مال [٤]

---

(١) معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة: ٣٢٨-٣٢٩.

(٢) يُنظر: المعجم العربي بين الماضي والحاضر، عدنان الخطيب:٨٠، ومعجم الصواب اللغوي:١١٣/٢، ومعجم المنتقى من الخطأ والصواب في اللّغة العربية:١٨٠، ومعجم تصحيح التصحيح، أحمد مطلوب: ١٨٦.

(٣) شرح ديوان الحماسة:٩٢١/١.

(٤) يُنظر: معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب): شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ):٧٠/١، والأمالي، أبو علي القالي:٨٦/١.

رَأى خلّة مِنهُم تُسَدّ بِمالِه فَساهَمَهُم حَتّى اِستَوَت بِهِم الحال [1]

والخامس: أننا نستطيع أن نستخلص من المعاجم أن المساهمة معناها المشاركة..."[2]، وكان الشيخ محمد آل ياسين قد أجاز هذا الاستعمال أيضًا، لكنه اشترط عدم تجاوز ما كتبه اللّغويّونَ والمعجميّون فجاء في قوله: "خلاصة القول: لا غبار على صحة استعمال الفعل (سَاهَمَ) بمعنى شارَكَ، بل صحة غير سَاهَمَ أيضًا مما يشتقّ على زنة (فاعَلَ)، على أن لا يتجاوز نطاق ما نص عليه اللّغويّونَ والمعجميّون وما وضعوه لتحقيق هذا الغرض من شروط والتزامات"[3].

وبعد هذا البحث وعرض ما جاء به المانعون، والمجوزون، يبدو أنّ استعمال سَاهَمَ بمعنى (قارع) أو (اقترع) لا يحول دون استعماله بمعنى (شارك)، ولا يخفى أن معنى الأول يدل على المشاركة في القرعة أو المقارعة، واستنادًا إلى ما أقرّه المجمع القاهري من جواز استعماله في هذا المعنى، وإلى ما نادى به الأستاذ عباس أبو سعود وعرض الشواهد الّتي استعملها بوصفها حجة ليزيد موقفه قوة، واستزدنا بآراء شواهد اللّغويّين الآخرين؛ لذا يرى البحث أن من الأولى توسع دلالة الفعل (سَاهَمَ) ليشمل معنى المشاركة، وعدم تركه مقصورًا على المعنى المعروف عنه في كتب الأقدمين وهو المقارعة، ونرد على ادّعاء المانعين الذين يحتجون في موقفه بأن الفعل غير مسموع في كلام الفصحاء في عصر الاحتجاج بمعنى شارك واستبداله بالفعل (أسهم) بأمرين

---

(١) يُنظر: معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب): شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ):١/٧٠، والأمالي، أبو علي القالي:١/٨٦.

(٢) أزاهير الفصحى في دقائق اللّغة، عباس أبو السعود: ١٩-٢٠.

(٣) مسائل لغوية في مذكرات معجمية: ١٢٦.

الأول: بأن الفعل مسموع وسردنا أعلاه أبياتًا شعرية جاء بها الأستاذ أبو السعود، وثانيا: رد الدكتور إبراهيم السامرائي على الذين يدعون بعدم وروده في المعجم العربي بأن هذه الحجة تنطبق على الفعل (أسهم) أيضًا بعدم وروده بمعنى المشاركة في المعجمات القديمة لكنه جرى استعماله بمعنى المشاركة، ومثله كان حال (سَاهَمَ) الذي جرت عادتهم قديمًا استعماله في معنى (المقارعة) وبقي عليها.

ـ فَشِل:

هذا الفعل من الأفعال الشائعة الَّتي يستعملها الكُتَّاب، ويدور على ألسنة الناس، ويريدون به معنى (الإخفاق) و(الخيبة)، ويقولون: (فَشِلَ الطالب في الامتحان).

أشكل الأستاذ العَوامريّ على من يستعمل هذا الفعل بالمعنى الذي ذكرناه، ويرفضه لبعده عن المعاني الَّتي ذكرها العلماء في المعجمات، وذكر طائفة من أقول العلماء بأن معانيه تدور حول ضعف القلب، والكسل، فذكر قول من أساس البلاغة: "دعي إلى القتال ففشل أيّ جبُنَ وذهبت قوته، وما خلّفه إلا الفشل والخور"(١)، وجاء في المصباح: "فَشِلَ: فَشَلًا "فهو فَشِلٌ" من باب تعب: وهو الجبان الضعيف القلب"(٢)، وفي اللسان نقلًا عن ابن سيده: "فَشِل الرجل فَشَلًا فهو فَشِل كَسِلَ وضعُف وتراخَى وجَبُن ورجل"(٣)، وذكر أيضًا

(١) أساس البلاغة (ف ش ل):٢٣/٢، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة المجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٥٥.

(٢) المصباح المنير (ف ش ل): ٢٤٥/١، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة المجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٥٥.

(٣) لسان العرب (ف ش ل): ٣٤١٨/٥، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة المجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٥٥.

آية من القرآن الكريم: ﴿ **وَلَا تَنَٰزَعُوا فَتَفشَلُوا وَتَذهَبَ رِيحُكُم** ﴾ [الأنفال ٤٦]، وبعد هذا السرد لنصوص العلماء قال: العوامريّ: "فأنت ترى أن ما سقناه من معانى الفشل، يدور على ضعف القلب، والفزع، والكسل، والتراخي، والنكول عن المضاء في الأمر، والجبن، وهو يتضمنها جميعًا إلا أن هذه المعاني للفشل، قد تنوسيت الآن، فلا نجد في كلام الناس، وأقلام الكتّاب، إذا أطلقوا لفظ الفشل، إلا أنهم يعنون به الخيبة والإخفاق فحسب"(١).

ورد العوامريّ على الذين يقولون لا مانع من إطلاق السبب وإرادة المسبب على طريق المجاز المرسل، فقال: "فالتلميذ الذي يقول مثلا: "فشلت في الامتحان "أيّ أخفقت، لا يدري إلا أن هذا المعنى لذلك اللفظ، ولا يفقه وراء ذلك شيئًا. فكيف نبيح له هذا الاستعمال المجازي، وهو يجهل حقيقة اللفظ ومجازه؟ فهذا خطأ يجب إصلاحه"(٢).

مناقشة المسألة:

اختلف العلماء في استعمال الفعل (فَشِلَ، فمنهم من رفض استعماله بمعنى أخفق؛ وحجتهم في ذلك هي خلو المعجمات القديمة من المعنى الذي يستعمله الكُتَّاب له، وفريق آخر أباح استعماله، وقال: لا مانع من إطلاق السبب والمراد به المسبب من باب المجاز.

عند الرجوع للمعجمات وجدنا معناه يختلف عن المعنى الذي يستعمله الكُتَّاب، ففي العين يقال: "رَجُلٌ فَشْلٌ وفَشِلٌ وقد فَشِل يَفْشَل عند الحَرْبِ والشِّدّة ويَضْعُف وإنّه لَخَشْلٌ فَشْل والفَشْل: الجَبانُ المَرْعوبُ يُبْهَتُ عند الرّوع لا يُحْسِنُ

(١) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة المجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٥٥.
(٢) المصدر نفسه:١/١٥٦.

قتالًا ولا شِـرادًا أيّ هَرَبًا"[١]، وابن دريد قال: "الفَشَـل: الحَيرة عِنْد فزع أو حَرْب فشِـلَ يفشَـل فَشَـلًا"[٢]، وفي الصـحاح في مادة فشـل جاء:" الفَشِـلُ: الرجل الضعيف الجبان، والجمع أفشال، وقد فشل بالكسر فشلا، إذا جبن"[٣]، واعتمد اللّغويّونَ على هذه المعاني وعدوها حجة يقوون بها موقفهم، فقد أنكروا استعمال الفعل (فَشِـل) بمعنى الإخفاق في لغتنا العصـرية، فهذا نسـيم نصـر في كتابه (أخطاء ألفناها) يرفض هذا الاسـتعمال للفعل، فيقول: "قد تكون في التعرُّض لكلمة (الفَشِـل)، والإشـارة إلى خطأ اسـتعمالها بمعنى الخيبة والإخفاق، مفاجأةٌ تحمل على الظنّ بأن هذا التعرُّض هو الخطأ عينه؛ وذلك لقلَّةٍ ورودها في غير هذا المعنى، لا ليطمئنَّ المفاجَأون بهذه الإشـارة إلى خطأ اسـتعمال (فشـل) بمعنى خاب وأخفق"[٤]، وتابعهم الأستاذ إبراهيم السامرائي في هذا الموقف، إذ قال: "فشل: وهذا الفعل من الأفعال الشائعة في كتابات أهل هذا العصر، وهو يعنى ما يعنيه الفعل (خاب)، يقال: فَشـل في مسـعاه أو كانت نتيجة الفشـل، والذي نعرفه من اسـتعمال هذا الفعل لا يقرب من هذا"[٥]، والشـيخ الكرباسـيّ يبدو أنه قد تأثر برأي العوامريّ، وجاء موقفه مشـابهًا لموقف الأسـتاذ العَوامريّ "ويقولون: فَشِلَ الرجل في عمله، والصواب غاب الرجل في عمله أو أخفق فيه؛

(١) العين (ف ش ل): ٦/٢٦٤.
(٢) جمهرة اللّغة (ف ش ل): ٣/٨٧٤.
(٣) الصحاح (ف ش ل): ٥/١٧٩٠.
(٤) أخطاء ألفناها، نسيم نصر:١٢٣.
(٥) التطور اللغوي التاريخي، إبراهيم السامرائي: ١٢٩، ويُنظر: العربية تاريخ وتطور: ٢٤٢.

لأن الفعل فشلَ معناه كسل وتراخى وضعف وجبن عن الحرب تقول دُعي إلى القتال فَفَشل جبن وعزم على كذا ثم فَشلَ عنه"(١)، ورفضه غيرهم(٢).

في الضّفة الأخرى أباح المعجم الوسيط استعمال (فَشِلَ) بمعنى الإخفاق أو الخيبة، فجاء: "فَشِلَ في عمله أخفق"(٣)، وفي المعجم العربي الأساسي جاء: "فَشِلَ يَفْشَلُ فَشَلًا فهو فَشِلٌ وفاشل : أخفق، عكسه نَجَح "فَشِلَ في تحقيق أهدافه" بَاءَ/مُنِّي، بالفَشَلَ: فَشِلَ" كان يأمل النجاح ولكنه باء بالفشل"(٤)، وأجاز المجمع العلمي في القاهرة استعمال هذا الفعل بمعنى الاخفاق ونص القرار "فَشِل الرجل فَشَلًا: كسل وضعف وتراخى وجَبُن عند حرب أو شدة، والمحدثون يستعملون فَشِلَ بمعنى خاب، كأنهم يطلقون السبب ويريدون المسبب، فهو من قبيل المجاز المرسل"(٥)، واعتمادًا على هذا القرار وما جاء في المعجم الوسيط أجاز العدناني استعمال الفعل (فَشِل) بمعنى أخفق، فقال: "ولكنَّ: الْمُعْجَمَ الوسيطَ ذَكَرَ أنّ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرةِ وافَقَ عَلى أن نقولَ: فَشِلَ فِي عَمَلِهِ: أُخْفَقَ، وما عَلَيْنَا إِلَا قَبُولُ ذلكَ"(٦)، وأجاز استعمال هذا الفعل بهذه الدّلالة جمع كريم من أرباب التصحيح اللغوي(٧).

---

(١) نظرات في أخطاء المنشئين، جعفر الكرباسي: ٢/١٤٤-١٤٥.

(٢) يُنظر: نحو وعي لغوي، مازن مبارك: ١٩٦، والأخطاء الشائعة وأثرها في تطور اللّغة العربية، ماجد الصائغ: ٢٥٨، وموسوعة الأخطاء الشائعة، علي جاسم سلمان:٦٨.

(٣) المعجم الوسيط (ف ش ل): ٢/٦٩٠.

(٤) المعجم العربي الأساسي (ف ش ل): ٩٣٥.

(٥) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ٢٤.

(٦) معجم الأخطاء اللغوية الشائعة، محمد العدناني: ١٩٥.

(٧) يُنظر: معجم الخطأ والصواب في اللّغة، أميل يعقوب: ٢١٢، واللحن في اللّغة مظاهرة ومقاييسه، عبد الفتاح سليم: ٢/٤١٨، ومعجم تصحيح التصحيح، أحمد مطلوب: ١٥٦، ومعجم الصواب اللغوي، أحمد مختار عمر: ١/٥٧٧.

بعد كلّ ما تقدّم، إنّ معاني الفعل الّتي جاءت في المعجمات لا تمنع من التطور اللغوي للفعل واستعماله في معنى أخفق تجوزًا بأن نطلق السبب ويراد به المسبب، فإنّ معناه كما ذكرنا أعلاه تدور حول الخوف، والفزع، والضعف، والكسل، فإنّ هذه المعاني كلها تقود إلى تحقق الإخفاق فالخوف، والضعف، والكسل سوف تؤدي بالفاعل إلى الفشل والإخفاق وعدم تحقيق النجاح.

ـ شَطَبَ:

كثر استعمال الناس للفعل (شطب) بمعنى تمرير القلم على الكتابة لإفسادها، فكان هذا الاستعمال موضع خلاف بين المتخصصين في التصحيح اللغوي بين مجوز لاستعمال الفعل بهذا المعنى، وآخر مانع لهذا الاستعمال لبعد دلالة الفعل عن المعنى الذي يروم الناس إيصاله عند الاستعمال، فكان العوامريّ من اللّغويّين الذين يجوزون هذا الاستعمال، فحمله على الاستعمال المجازي، وذكر أن الفعل (رمج) الذي ينادي به المانعون لا نكاد نجده إلا في المعجمات الّتي وصفها بالدلالة الميتة، فقال: "على أنك تكاد لا تجد رمَّج إلا في المعجمات، فهي توشك أن تكون ميتة أيضًا في أقلام"(١)، ويعضد موقفه هذا بنصوص من الكتب اللغوية، فذكر نصًا من النهاية لابن الأثير: "وفي حديث عامر بن ربيعة [أنه حَمل على عامِر بن الطُّفَيل وطعنه فشَطَب الرمحُ عن مَقْتَله] أيّ مالَ وعَدَل عنه ولم يَبْلُغْه وهو من شَطَب بمعنى بَعُد"(٢)، وفي اللسان: "وشَطَبَ عن الشيءِ عَدَلَ عنه"(٣)، وكان الأستاذ العوامريّ معترضًا

(١) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة المجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٩٧.
(٢) النهاية في غريب الأثر: ١١٥٧/٢، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة المجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٩٧.
(٣) لسان العرب (ش ط ب): ٢٢٦١/٤.

على تعدية الفعل (شطب) بنفسه ورأى إصلاح العبارة بتعدية الفعل ب(عن) فقال: "فلسنا نحتاج إلى إصلاح عبارة الناس إلا أن نعدل عن تعدية الفعل (شطب) بنفسه، فنقول: شطب عنه، بدل شطبه، وهذا يسير"(١)، ويرى أن الناس كانت تستعملها بمعنى (رمَّج) وانحدرت من معنى العدول عن الشيء، فقال: "ولا يبعد أن تكون (شطب) بمعنى (رَمَّج) قد انحدرت إلينا قديمًا من معنى العدول عن الشيء. أيّ أن الناس استعملوها هذا الاستعمال المجازي أولا، ثم لما فشت وتداولتها ألسنة العامة حذفوا (عن) بعدها، وعدّوها بنفسها تخفيفا"(٢).

مناقشة المسألة:

إنّ الكُتَّاب يستعملون الفعل شطب بمعنى إمرار القلم ورسم خطوط لإفساد ما كتبه، وورد في العربيّة قديمًا دلالة الفعل على الطرائق وهي الخطوط، فجاء في الأفعال لابن القوطية: "و(شَطَب) السيفَ شَطْبا جعل فيه شُطَبا وهي طرائقه والأديم والسَنام وسَعَفَ النخل قطعه"(٣)، وجاء في أساس البلاغة: "وشطبته: قطعته طولًا، وسيف مشطب وذو شطب وهي طرائقه"(٤)، وكثير من الكُتَّاب يستعمل قريبًا من الذي ذكرناه وهو شطب الكلمة ورسم خطوط إشارة بقصد إفسادها، ففي الكتب اللغوية وردت معانٍ قريبة من هذا، جاء في تهذيب اللّغة "قال أبو عبيد: الشَّطْبَةُ ما شُطِبَ من جَريد النَّخْل، وهو سَعَفُه"(٥)، وجاء

(١) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة المجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٩٨.
(٢) المصدر نفسه ع٢: ٢٩٧.
(٣) كتاب الأفعال: ١٩٥/٢.
(٤) أساس البلاغة (ش ط ب): ١/ ٥٠٧.
(٥) تهذيب اللّغة (ش ط ب): ٢١٦/١١.

في موضع آخر في التهذيب: "قال ابن السكيت: الشّاطبة الَّتي تَعمل الحُصْرَ من الشَّطْبِ، ويقال: شَطِبَتْ تَشْطِبُ شُطُوبًا، وهو أن تأخُذَ قِشْرَه الأعْلى، قال: وتَشْطِبُ وتَلْحَى واحِد"(١)، ولو بحثنا عن دلالة الفعل (لحا) نجده يحمل معنى (قشَرَ) فصاحب المصباح يقول: "لَحَوتُ "العود "لَحوًا" من باب قال: و"لَحيَتُهُ" لَحيًا" من باب نفع: قشرته"(٢).

ومن اللّغويّين المحدثين نجد قد أجازه صلاح الزّعبلاويّ في معجمه واستشهد بنصوص من الأساس، ولسان العرب الذي سبق ذكرها في هذا البحث، فقال: "ويَستعمل الكُتَّاب (شَطّبَ) في معنى قريب من هذا فيقولون: (شَطَبَ الكلمةَ) إذا جعل عليها خطًا يشير إلى فسادها، وعندي أنه صحيح"(٣)، وعدّ قولهم: (شطب عنه) أي (عدل) من باب التضمين؛ لأن معنى العدول في هذا الفعل طارئ عليه، فقال: "وعندي أن (شَطّبَ عنه) بمعنى (عَدَلَ) من قبيل التضمين؛ لأن معنى العدول فيه طارئ، وأصْلُ (الشطب): القطع، أو الشق طولًا، ولا يَمنع صحّةُ قولك: (شَطَبْتُ عن الكلمةِ) صوابَ قولك: (شَطَبْتُ الكلمةَ) إذا مَدَدْتَ عليها خطًّا لإفسادها"(٤)، وكان للأستاذ محمد العدناني بحثٌ جميلٌ في هذا الجانب(٥)، فقد قدّم تفصيلًا لمعاني الفعل وتفضيل صيغة على أخرى بأن بعض اللّغويّين ينكرون على الناس استعمالهم هذه الجملة (شطب الكلمة)؛ لأن الصواب بحسب ما يرونه هو(طمس الكلمة)، فالعدناني أجاز استعمال الصيغتين مستندًا إلى ما جاء في كتب العرب القديمة وعلى ما وجده

(١) تهذيب اللّغة (ش ط ب):٢١٦/١١.
(٢) المصباح المنير: ٢٨٣/١.
(٣) معجم أخطاء الكتّاب، صلاح الزعبلاوي: ٣٠٩.
(٤) معجم أخطاء الكتّاب، صلاح الزعبلاوي: ٣٠٩.
(٥) يُنظر: معجم الأخطاء الشائعة: ١٣٠.

في المعجم الوسيط، قال: "وشطب الكاتب الكلمة طمسها عدولا عنها"[١]، ومن اللّغويّين الذين أجازوها هو الشيخ جعفر الكرباسيّ: "يقولون شطبت الكلمة والصواب شطبت عن الكلمة أيّ عدلت عنها فأفسدتها بالقلم"[٢]، ويرى الدكتور مجيد الزاملي صحة استعمال هذا الفعل عند الكُتَّاب، ووصفه بتدرج معناه في الاستعمال إلى ما وجدناه عند الكُتَّاب، مستندًا إلى قول الخفاجي في كتابه شفاء الغليل: "شطبةٌ: خطٌّ يُمدُّ على الغلط الواقع في الكلام"[٣]، فقال: "فثبت بذلك أنك تقولُ : شَطَبَ الكلمة إذا جعل عليها خطًا يشير إلى فسادها، وتقول: فتراه يكتبُ ويَشَطبُ"[٤]، وأجازه آخرون[٥].

لحن الأستاذ أسعد داغر هذا الاستعمال؛ لأن ذلك يمثل تغيرًا في دلالة الفعل المعروفة، فقال: "ويقولون: "فتَراهُ يكتب ويشطب"، فيستعملون الشَّطْب لإمرار القلم على بعض ما سبقت كتابته لأجل مَحْوِه، ولم يرد الشطب في اللّغة بهذا المعنى، بل ورد "الترميج"، يقال: رمَّج الكاتب ما كتبه، أيّ: أفسد سطوره"[٦]، والأستاذ عباس أبو سعود أيضًا كان قد دعا لإصلاح استعمال الكُتَّاب لهذا الفعل باستبداله ب(رمج) فقال: "ويقولون: شطب الكاتب السطور

(١) المعجم الوسيط: ٤٨٢، ويُنظر: معجم الأخطاء الشائعة: ١٣٠.
(٢) نظرات في أخطاء المنشئين: ٢٣٥/١.
(٣) شفاء الغليل: ١٩٥، ويُنظر: معجم الصواب اللغوي في أبنية الأفعال: ٢٢٢/١.
(٤) معجم الصواب اللغوي في أبنية الأفعال: ٢٢٢/١، ويُنظر: المستدرك على تذكرة الكاتب: ١١٧، وجهود الباحثين العراقيين في التصحيح اللغوي في العصر الحديث، حسين علي العوادي: ٣٢٥، (أطروحة دكتوراه).
(٥) يُنظر: معجم الخطأ والصواب في اللّغة، إميل يعقوب: ١٦٩، ومعجم تصحيح التصحيح، أحمد مطلوب: ١٣٠، ومعجم عطية، رشيد عطية: ٩١.
(٦) تذكرة الكاتب، أسعد داغر: ١١٢.

أو الكلمات، والفصيح أن يقال: رمّجها ترميجا أيّ أفسدها"[1]، وأنكره أيضًا زهدي جار الله في كتابه[2].

إنّ موقف الأستاذ أسعد داغر في إنكاره لاستعمال الفعل (شطب) بمعنى تمرير القلم على الكتابة لإفسادها لا يقوم على حجّة قوية؛ إذ إنّ الشواهد التراثية تثبت أنّ للفعل دلالات قريبة من القطع والخطوط والطرائق، وهي معانٍ تتسع لتشمل هذا الاستعمال الحديث وقد أجاز هذا الوجه عدد من اللّغويّين المحدثين، منهم العوامريّ وصلاح الزّعبلاويّ والعدناني والكرباسي ومجيد الزاملي، مستندين إلى نصوص من المعجمات والكتب التراثية التي تؤيد هذا التطور الدلالي، فيبدو أنّ استعمال "شطب" بهذا المعنى صحيح وسائغ، بل هو أقرب إلى طبيعة اللّغة في تطوّرها، ولا موجب لرفضه أو استبداله بلفظ قلّ استعماله كـ(رمّج).

المطلب الثاني: انتقال الدّلالة:

يُعرف تحوّل دلالة اللفظ من معناها الأصلي إلى معنى آخر بـ (انتقال الدّلالة) أو (تغيير مجال الدّلالة)، فاللفظ قد يستتب استعماله في جيلٍ معين على معنى ما، فيُعدّ ذلك حقيقة، أمّا إذا استُعمل في غير مجاله فأثار غرابة، فعُدّ مجازًا، وقد يفقد تلك الغرابة مع كثرة الاستعمال، ويصبح من الألفة والذيوع بحيث تُنسى مجازيته ويصير من الحقيقة[3].

ويرتبط هذا التغيّر بالتطوّر الاجتماعي؛ لأن اللّغة ظاهرة اجتماعية تتبدّل بتبدّل الحياة، ولذلك تتغيّر دلالة كثير من الألفاظ عبر الزمن، مما يمنح

---

(١) شموس العرفان، عباس أبو السعود: ٥٣.

(٢) يُنظر: الكتابة الصحيحة: ١٥٠.

(٣) يُنظر: علم الدّلالة، أحمد مختار عمر: ٢٤٧.

اللّغة مرونة في الاســـتعمال. ويُعدّ الانتقال الدلالي مظهرًا من مظاهر التطوّر اللغوي؛ إذ تتجاوز اللفظة حدود معناها الأول إلى معنى جديد(١).

وغالبًا ما يكون الانتقال المجازي غير مقصـود، وينشـأ عن المشـابهة أو السببية، وقد بيّن فايز الداية أنّ هذا النوع ينماز عن التوسّع والضيق، فـ "اللفظ يتَّخِذُ سـبيلًا يجتاز فيه ما بين نقطة تداوله ومعناه الأوّل إلى نقطة أخرى يجري اســتعماله فيها ولا يشــترط التقفية على آثار المرحلة الأولى، بل يقوم احتمال تعايش الدلالتين إلى جانب طغيان الدّلالة المتطوّرة على سابقيتها"(٢).

ويُلامس هذا المسار مفهوم (الاشتراك اللفظي)، إذ قد تتولّد للفظة معانٍ جديدة لا تمتّ إلى أصـلها بصـلة واضـحة، وقد لا يكتب للدلالة الجديدة النجاح دائمًا، فيظّل اســتعمالها محدودًا، مما يدفع بعض الباحثين إلى عدّها من الاستعمالات الّتي ينبغي تجنبها حمايةً للغة، مع أنّ كثيرًا من الدلالات الشائعة اليوم مرّت بهذه المرحلة.

ـ العَتِــيد:

إنّ معنى العَتِـــــيد عند الكُتَّاب هو ما يُراد به الشيء العظيم الجليل ذو الخطر، وتراهم يرددون استعماله في تراكيب متعارفة مثل: الخصم العَتِـــــيد، والمسألة العتيدة، والعدو العَتِـــــيد، والعَوامِرِيّ يقول قرأت في أحد الصحف ما يأتي: "كتبنا في العدد الماضــي عن ضــباط الجيش بالداخلية، وعن مشــكلتهم العتيدة العظيمة أو الجسيمة..."(٣).

---

(١) يُنظر: دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس: ١٢٣.

(٢) علم الدّلالة العربي، فايز الداية: ٣١٤-٣١٥.

(٣) يُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٥٨.

يرى الأستاذ العَوامريّ جواز استعمال(العَتِـيد) بهذا المعنى، وينكر على الكُتَّاب الذين يرون الخطأ في هذا الاستعمال، ويرى أنهم يعتمدون في تخطئتهم على معنى الآية الكريمة، فقال: "ويظن كثير أن هذا المعنى لذلك اللفظ خطأ، لما وقَرَ في نفوسـهم من معنى الآية الكريمة: "ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد"، فإن العَتِـيد هنا معنى آخر، كما سنوضحه"(١)، جاء في الأساس: "ومن المجاز: أمر جسيم، وهو من جسام الأمور وجسيمات الخطوب"(٢)، وجاء في اللسـان: "عتد الشـيء عتادا، فهو عتيد: جسـم"(٣)، وقال العوامريّ بعد عرض النصوص: "فلك أن تستعمل "العَتِـيد" في حقيقة (الجسيم) ومجازه، كما لك أن تؤنثه فتقول: مسألة عتيدة، كما تقول: جسيمة، والظاهر أنه يوصف به العاقل أيضًـا، فيقال: قِرْن عتيد، وعدو عتيد، ولا مانع من إجازته على المجاز، إن صح أن "العَتِـيد" وضع أصلا لغير العاقل، وعبارة اللسان :"عتّد الشيء"(٤).

وقال العوامريّ: إن لمعنى العَتِـيد في الآية الكريمة هو الحاضر الُمهيّأ، وذكر نصوصًا من كتب اللّغة الذين يوثق بصفاحتهم، فذكر من المصباح "عَتُدَ الشـيء بالضـم "عَتَادًا" بالفتح حضـر فهو "عَتَدٌ" بفتحتين، وعتيد" أيضًـا يتعدّى بالهمزة والتضـعيف، فيقال: "أَعْتَدَهُ "صـاحبه، و"عَتَّدَهُ"إذا أعده وهيأه"(٥)، ونصًـا

(١) يُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٥٨.

(٢) أساس البلاغة: ١٣٩/١، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٥٨.

(٣) لسان العرب (ع ت د): ٢٧٩/٣، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٥٨.

(٤) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٥٨.

(٥) المصباح المنير (ع ت د): ٢٠٣/١، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٥٨.

من شرح القاموس: "وقوله تعالى: ﴿هَـٰذَا مَا لَدَىَّ عَتِيدٌ﴾ [ق ٢٣] قيل: حاضر، وقيل: قريب"(١).

فلاحظنا أنّ الأستاذ العوامريّ أعطى (العَتِـــيد) معنيين أحدهما الجسيم أو العظيم، والثاني هو المُهيّأ والحاضر.

مناقشة المسألة:

عند البحث في معنى (العَتِـــــيد) وجدنا الكُتَّاب يستعملونه في معانٍ مختلفة، فهو عند بعضـــهم الحاضـــر المهيّأ والمُعدُّ، يقال: عتد الشـــيء عتادةً وعتادًا، أي: حضـر، فهو عتيد، وعتيد، أي: حاضـر ومعدٌّ، والعتاد هو ما يعده الإنسان للحرب، ففي الصحاح: "العَتِـــــيد: الشئ الحاضر المهيأ، وقد عتده تعتيدا، وأعتده اعتادا، أيّ أعده ليوم...، وفرس عَتَد وعَتِد، بفتح التاء وكســـرها: المعد للجري"(٢)، وفي مفردات الراغب ورد المعنى ذاتـه: "أيّ: مُعْتَـدٌّ أعمـالَ العباد"(٣)،وجاء في اللسان: "وهو ما أَعَدَّه الإنسان من آلة الحرب"(٤)، ويستعمله الكُتَّاب للشـــيء المنتظر فقال: يوم عتيدٌ أيّ : يوم منتظر واســـتعملوه للقوي والجسيم يقال: المشكلة العتيدة أيّ: المشكلة الجسيمة، واستعملوه الكُتَّاب أيضًـا للقديم فيقولون فلان صـاحب تاريخ عتيد أيّ: التاريخ القديم، ورفضـه الكثير من النُّقاد لاسـتعمال الاسـم في غير ما وضـع عليه، وهو عند أغلبهم المنتظر، أو المهيأ، فالعَوامِريّ ذكر المعنى الأول وهو الشـــيء المهيأ، وذكر المعنى الثاني أيضًـا وهو القوي أو الجسيم، ولم يبحث المعنى الثالث للمعنى الثالث –القديم –

---

(١) تاج العروس (ع ت د): ٣٤٨/٨، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٥٨.

(٢) الصحاح (ع ت د): ٥٠٥/٢.

(٣) مفردات ألفاظ القرآن: ٥٤٥.

(٤) لسان العرب ع ت د): ٧٥٣/٢.

والمعنيين بالتصحيح اللغوي لم نلحظ منهم اجتماع على استعمال معنى وترك الاخر، فوجدنا الشيخ اليازجي ينكر على من يستعمل المعنى الأول، فقال: "ويقولون أمر عتيد ويوم عتيد أيّ منتظر فيغلطون فيه؛ لأن العَتِيد بمعنى الحاضر المهيأ وقد أعتد الأمر أي أعده أمر معتد وعتيد"(١)، وشايعه الأستاذ محمد مبارك في تخطئة الاستعمال الأول، فقال: "(العَتِيد) المهيأ لا المرتقب"(٢)، ورد الكرملي على موقف اليازجي هذا، وأنكره، وأجاز استعماله بمعنى المنتظر، فقال: "العَتِيد في الأصل الحاضر المهيأ ونقل إلى معنى المنتظر من باب التلازم وشيخوخته أنكر ذلك ولا بدع فإنه بنكر الشمس في رائعة النهار"(٣)، وكان للأستاذ العدناني موقف من هذا لاستعمال فرفضه وأجاز الاستعمال الثاني، فقال: "ويُخْطِئُونَ حِينَ يقولونَ عن اليوم المنتظَرِ: هذا يَوْمٌ عَتِيدٌ، وعن الَّجُل القويّ: هذا رَجُلٌ عَبِيد، فالعَتِيدُ هو المُهيّأُ والحاضِرُ"(٤).

من اللّغويّين من ينكر الاستعمال الثالث لهذا الاسم، الأستاذ أبو الخضر منسي في كتابه (حول الغلط والفصيح) الذي يقول: "وسمعناهم يقولون، والكاتب الذي كتب محرر في صحيفة من كبرى الصحف اليومية: (والمتهم الأول مويس الهولندي، وهو كما عرف الناس صاحب تاريخ عتيد في الجاسوسية)، وقرأنا لمثله من بعض الكُتَّاب هذا الاستعمال الشاذ المستهجن، ويريد هذا الكاتب من استعمال كلمة عتيد، القِدَم. يريد أنه صاحب تاريخ قديم في الجاسوسية. أما عتيد فمعناها لغة الشيء الحاضر المهيأ الموجود لديك

(١) لغة الجرائد: ٢١.

(٢) فقه اللّغة وخصائص العربية: ٣٣٣.

(٣) النغم الشجي في أغلاط الشيخ اليازجي: ٣٩، ويُنظر: الأب أنستاس الكرملي ناقدًا لغويًا، (رسالة ماجستير) محمد جاسم العجياوي: ١٥٧.

(٤) معجم الأخطاء الشائعة: ١٦٣.

لساعتك"[١]، وشايعه في هذا المذهب الدكتور نعمة العزاوي[٢]، ووصف رمضان عبد التواب أَنَّ ما طرأ على هذه اللفظة من تطور يعود إلى (سوء الفهم)، أو (القياس الخاطئ)، وهو أن يقيس الإنسان بلا شعور أشياء لم يعرفها بأشياء قد عرفها من قبل، فبهذا القياس قد يصيب فيصل للدلالة الصحيحة، ويخطئ في بعض الأحيان فيستخرج دلالة جديدة قد تصادف الشيوع والذيوع بين الناس، فذكر عبد التواب أَنَّ كلمة (عتيد) من الكلمات الَّتي تطورت وأصبحت تؤدي معنى (العتيق) أو (العنيد) بين الناس نتيجة القياس الخاطئ على هاتين الكلمتين[٣]، وكان للأستاذ إبراهيم أنيس موقف مشابه من هذا التطور[٤].

يبدو أنّ هناك دلالة قريبة من الاستعمال الأول – أي: المنتظر– هو أن يراد بقولهم: يوم عتيد، أي: يوم قريب وأن القرب يدعو للانتظار؛ وذلك أدق وأقرب لصحة الاستعمال؛ لما في كلمة (عتيد) من معنى القرب، ففي المقاييس قال: ابن فارس: "(عتد) العين والتاء والدال أصلٌ واحدٌ يدلُّ على حضورٍ وقُرب"[٥].

والاستعمال الثاني–أي: المهيأ– استعمال صحيح لا غبار عليه، وذكرنا نصوصًا تعضّد موقفنا هذا، فورد في قوله تعالى: ﴿**وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا ٱستَطَعتُم مِّن قُوَّة**﴾ [الأنفال ٦٠]، وفي اللسان: "العَتادِ وهو ما أَعَدَّه الإِنسان من آلة

(١) حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتّاب: ٤٤.
(٢) يُنظر: مظاهر التطور في اللّغة العربية المعاصرة: ٦١.
(٣) يُنظر: لحن العامة والتطور اللغوي: ٦٣.
(٤) دلالة الألفاظ: ١٣٨.
(٥) مقاييس اللّغة (ع ت د): ٢١٦/٤.

الحرب"[١]، وعلّق القرطبي على المعنى هذا، فقال: "أمر الله سبحانه المؤمنين بإعداد القوة للإعداء...، قال: ابن عباس: "القوة هاهنا السلاح والقسي"[٢].

أمّا الاستعمال الثالث فيبدو أنّه ليس له وجه في العربيّة خصوصًا بعدما علمنا أنّ معنى العَتِيد يشير إلى المستقبل، أو المنتظر، ويبدو أنّه –كما وصفه رمضان عبد التواب– هو مبني على قياس خاطئ وغير موفّق.

ـ قَارَنَ:

أنكر الأستاذ العوامريّ استعمال الكُتَّاب للفعل (قَارَنَ) بمعنى (وازن) و(قايس)؛ لأنّ الفعل لا يدل بحسب رأيه على المقارنة في أيّ حال من الأحوال، ولو على سبيل المجاز، فقال: "لايزال كثير من الكُتَّاب والمؤلفين يستعملون " قَارَنَ" بمعنى "وازن" و"قايس" فيقولون مثلًا: قَارَنَ بين كذا وكذا، مع كثرة التنبيه على خطأ هذا الاستعمال، ولقد أمعنت في البحث علّي أظفر بهذا المعنى للمقارنة، ولو على سبيل المجاز، فلم أوفق"[٣].

وعرض الأستاذ العوامريّ النصوص الَّتي استند إليها في إنكار هذا الاستعمال فذكر نصًا من الأساس "قَرَنَ الشيء بالشيء، فاقترن به، وقرَنَ بينهما"[٤]، وفي المختار: وقارنته قرانا: صاحبته"[٥]، وفي اللسان: "وقرن الشيء بالشيء، وقرنه إليه يَقْرُنه قرنا: شدَّه إليه...، وقارن الشيء الشيء مقارنة وقرانا:

---

(١) لسان العرب (ع ت د): ٤٤/٦.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ٣٥/٨.

(٣) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة المجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٥٠.

(٤) أساس البلاغة (ق ر ن): ٧٣/٢، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكي:١٥٠/١.

(٥) مختار الصحاح (ق ر ن):٢٥٢/١، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكي:١٥٠/١.

اقترن به وصـاحبه..."[1]، وبعد هذه النصـوص الَّتي ذكرها الأسـتاذ العَوامريّ وأثبت بها أن الاستعمال الذي يستعمله الكُتَّاب لهذا الفعل غير صحيح، واقترح أن يستبدل بأفعال أخرى تؤدي معنى الموازنة، فقال: "ولك أن تستعمل بدلًا من (المقارنة) الَّتي اتضـح لك خطؤها في معنى المفاضـلة، ما يأتي: وازن، قايس، مايز..."[2].

مناقشة المسألة:

إنّ هذا الفعل كان محلّ خلاف بين اللّغويّين قديمًا وحديثًا؛ إذ انقسموا بإزائه قسمين: منهم من رفض استعماله بمعنى الموازنة، وصرح أنه وضع في غير موضعه، ومنهم من قال: يجوز استعماله ورأوا فيه وجهًا لصحة الدّلالة، وقد رجعنا إلى كتب اللّغة القديمة فوجدناه بدلالات مختلفة منها الصاحب، ورد في اللسان: "مُقارَنة وقِرانًا اقْتَرَن به وصاحَبَه واقْتَرَن الشيءُ بغيره وقارَنْتُه قِرانًا صاحَبْته"[3]، وجاء في الحديث استعمال الفعل (قرن) في الأكل، أي الجمع بين تمرتين في كلام العرب، أي لا تأكلوا تمرتين معًا "فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، يَمُرُّ بِنَا وَنَحْنُ نَأْكُلُ، وَيَقُولُ: (لاَ تُقَارِنُوا، فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ القرآن)، ثُمَّ يَقُولُ: إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ أَخَاهُ"[4]، وإلى هذا ذهب الأستاذ أسعد داغر، فمنع استعمال هذا الفعل (قرن) بمعنى الموازنة؛ لأن الاستعمال على غير وجهه؛ فعنده عدم إجازة استعمال الفعل بمعنى (قابل) أو(عارض)، فقال: "وممّا يستعملونه على غير وجهه الفعلُ " قَارَنَ"، فهو في اللّغة بمعنى "صاحَبَ". يقال:

---

(١) لسان العرب (ق ر ن):٣٦١١/٥، ويُنظر: مجلة مجمع اللّغة العربية الملكي:١٥٠/١.
(٢) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة المجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٥٠.
(٣) لسان العرب (ق ر ن): ٣٦١١/٥.
(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٥٧٠/٩، ويُنظر: محمد علي النجار ناقدًا لغويًا، سارة عطية:١٨٣، (رسالة ماجستير).

"قارَنَهُ، أيّ: صاحَبَهُ واقتَرَنَ به، ومنه "المقارِن، أيّ: الصاحِب والزَّوْجِ والعَشِير، ولكنهم يستعملونه بمعنى عارَضَ وقابَلَ، فيقولون: يَظهر الفَرْقُ من مُقارَنَته على غيره، ولكنهم قارَنوا بين شِعْره وعُمْرِه"(١)، ويبدو أن العوامريّ أعقبه في هذا الرأي(٢)، وشايعهم الكرباسيّ ورفضًا استعمال الفعل (قَارَنَ) بمعنى الموازنة أو المقابلة، وعنه الفعل (قرن) معناه صحبة، فجاء في رأيه: "يقول المدرس لتلميذه: قَارَنَ بين شعر الشرقي وشعر حافظ، والصواب وازن بين شعر الشرقي وشعر حافظ، أو فاضل، أو مايز، أو قابل؛ لأن المقارنة ومثلها القرآن، معنى كلّ منهما المصاحبة والجمع بين شيئين أو أشياء، يقال: قرن فلان بين الحج والعمرة يقرن، ويقرن بكسر الراء وضمها قِرانا، أيّ جمع بينهما في الإحرام وقرن الشيء بالشيء وصله به"(٣)، و الأستاذ محجوب موسى يخطئ هذا الاستعمال، ويرى إبداله بـ(الموازنة)، فقال: "يستعملون الفعل قَارَنَ بمعنى عارض وقابل فيقولون: "يظهر الفرق من مُقَارَنَتَه بغيره" والمقارنة لا تعنى هذا فهي المصاحبة نقول: قارنه أيّ صاحبه واقترن به...، والصواب: أن نستخدم كلمة الموازنة خصوصًا في الدراسات الأدبية فنقول: وَازَنَ الناقدِ بين النصين والأدب الْوَازَنُ بدلًا من"(٤)، ورفضه زهدي جار الله أيضًا(٥).

وهناك فريقًا من اللّغويّين يجيزون استعماله في هذا المعنى ويرون انتقال دلالته وأن المعنى الأصـــلي لهذا الفعل هو الجمع، وبَدَهي أن الذي يريد أن يقارن بين شيئين أولًا: عليه أن يجمعهما، وبعدها يقارن بين خصائصهما؛ وإلى

---

(١) تذكرة الكاتب، أسعد داغر: ٧١.

(٢) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة المجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع١: ١٥٠.

(٣) نظرات في أخطاء المنشئين: ١٧٢/٢-١٧٣.

(٤) تطهر اللّغة من الأخطاء الشائعة، محجوب محمد موسى: ١٢٢/١.

(٥) الكتابة الصحيحة: ٢٥٢.

هذا ذهب الأستاذ محمد علي النجار في إجازة هذا الاستعمال، فقال: "ومن عباراتهم الأدب المقارن ويوازن فيه بين آداب أقوام مختلفي اللغات، وفيه المأخذ السابق هذا وقد جاءت المقارنة بمعنى القرآن في الأكل، وهو أن يجمع بين تمرتين...، فقد جاءت المقارنة في معنى الجمع لا في معنى المصاحبة والاقتران، والذى يوازن بين أمرين يجمع بينهما ثم يُنظر فيما يجتمعان فيه وما يفترقان فيه، وما به يفضُل أحدهما الآخر، وهذا يصحّح بوجه ما الاستعمال السائر "(١).

وأيّد العدناني هذا الاستعمال معتمدًا في هذا على نص من المعجم الوسيط لكنه اشترط تأييده بموافقة مجمع اللّغة في القاهرة لما ورد في المعجم الوسيط الذي أشرف المجمع اللغوي على تصحيحه، فقال: "المعجم الوسيط قال: قَارَنَ الشَّيْء بالشَّيء: وَازَنَهُ بِهِ (مُحْدَثة)، وأَنا أؤيده، عَلَى أَنْ يَحْظى ذلك بموافقة مجمع القاهرة الَّذِي صَدَرَ عَنْهُ الوسيط"(٢)، وعاضد النجار والعدناني، اللغوي أحمد مختار عمر، فقال: " قَارَنَ يقارن، قِرانًا ومُقارَنَةً، فهو مُقارِن، والمفعول مُقارَن (للمتعدِّي)، قَارَنَ الشّخصَ: صاحَبَهُ واقْتَرَنَ به "يحاول أن يقارن العالِمَ ليكتسب منه عِلمًا"، قَارَنَ الشّيءَ بالشّيء/ قَارَنَ بين الشّيء والشّيء: وازنه به، قابل بينهما، وازن بينهما " قَارَنَ نصوصًا بعضها ببعض"(٣)، وكان الأستاذ أحمد مطلوب له رأي في هذا الفعل مفاده أن المقارنة هي المساواة والتشابه وهي غير الموازنة الَّتي ذكرها الآمدي، وزكي مبارك، فقال: "فمصطلح (الأدب المقارَن) أو(النَّقد المقارَن) أو(النّحو المقارَن) صحيح، ويؤيّد ذلك: أَنَّ القافَ، والراء، والنون

(١) محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة، محمد علي النجار:٤٨/٢.
(٢) معجم الأخطاء الشائعة (ق ر ن): ٢٠٣.
(٣) معجم اللّغة العربية المعاصرة (ق ر ن): ٣/ ١٨٠٥.

أصلان صحيحان أحدهما يَدُلُّ على جَمْعِ شيءٍ إلى شيء، والآخر شيء ينتأ بقوّة وشدّة، والمقارنة في الأدب جمع شيء إلى شيء وليست الموازنة أَنَّ الآمديّ استعمل لفظة (أُقارن) بمعنى الترجيح بين الشعراء، وهذا يدلّ على أَنَّ الاستعمال قديم وإنْ جاء بمعنى الموازنة...، فاستعمال الأدب المقارن، والنقد المقارن، والنحو المقارن، والتشريع المقارن، والفقه المقارن، وعلم اللّغة المقارن ونحوهما استعمال صحيح ذو دلالة واضحة، ومعنى دقيق ولا تغني عنها كلمة الموازنة الَّتي عرفها الآمدي والبلاغيون القدماء"(١)، وأجاز الدكتور مجيد خير الله الزاملي هذا الاستعمال أيضًا(٢).

يبدو أنه يجوز استعمال الفعل قـــارَنَ بمعنى (وازن)؛ لأن من معانيه القديمة هي الجمع، والذي يريد أن يقارن بين شـــيئين عليه في أول خطوة أن يجمع بين الشيئين، ويَنظر في خصـائصـهما بِمَ يتشـبهان وبِمَ يختلفان، وبعدها يقارن، وجاء في النهاية لابن الأثير: "وفي حديث أبي أيوب: أنه قَرَن بين الحجّ والعُمْرة أيّ جمع بينهما بِنَّية واحدة وتَلْبِية واحدة وإحْرام واحدٍ وطواف واحد وسَعْي واحد"(٣)، فبهذا يجوز لك أن تقل: قـــارَنَ بين كذا وكذا؛ بقصد الموازنة أو المقايسة.

(١) معجم تصحيح التصحيح: ١٩٩-٢٠٠.
(٢) يُنظر: المستدرك على تذكرة الكاتب: ١٧٠-١٧٢.
(٣) النهاية في غريب الحديث والاثير: ٨١/٤، ويُنظر: معجم اللّغة العربية المعاصر: ١٨٠٥/٣، والمستدرك على تذكرة الكاتب:١٧١.

المبحث الثّانيّ

استعمال بعض الألفاظ في غير معناها

ـ تَــراوَحَ:

نسمع كثيرًا بعض الناس يقولون: تَـراوَحَ السعر بين كذا وكذا، ونقرأ في كتابات النشرة الجوية: درجة الحرارة بين كذا وكذا، بقصد أنها تنتقل بين شيئين تارة لهذا، وتارة لذاك، فرفضه الأستاذ العَوامريّ؛ لأنه وضع لغير معناها، فقال: "وعلى ما يؤخذ من عبارتهم أنها تبلغ أحد الطرفين، ثم تكّر عائدة إلى الطرف الآخر، مارة بالدرجات بين هذين الطرفين، ولكنا إذا رجعنا إلى نصــوص اللّغة لم نجد هذا المعنى لمثل هذا التركيب"(١)، وذكر نصـوصًـا من كتب اللّغة، جاء في الصــحاح ورد فيه "ويقال: إن يديه لَتَتَراوحانِ بالمعروف"(٢)، ومن الأســاس استشهد ببيت شعري لابن الزبعري، فجاء: "وتراوحته الأحقاب قال: عبد الله ابن الزَّبَعَرى(٣):

حيّ الديارَ مَحا مَعارِفَ رَسمِهـا طولَ البِلى وَتَراوُحُ الأَحقــابِ "(٤)

وذكر من اللســان: " وَيُقَالُ: هُمَا يَتَراوحان عَمَلًا أَي يَتَعَاقَبَانِهِ، ويَرْتَوِحان مثلُه؛ وَيُقَالُ: هَذَا الأَمر بَيْنَنَا رَوَحٌ ورِوَحٌ وعِوَرٌ إِذا تَراوَحُوه وتَعاوَرُوه"(٥).

---

(١) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٨٣.

(٢) تاج اللّغة وصحاح العربية (ر و ح): ٣٧٠، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٨٣.

(٣) البيت من الكامل، وهو لابن الزَّبعرى في أساس البلاغة:١/ ٣٩٣، وينظر: شعر عبد الله الزَّبعرى، د. يحيى الجبوري: ٢٩.

(٤) أساس البلاغة (ر و ح): ٣٩٣/١.

(٥) لسان العرب (ر و ح): ٤٦٥/٢، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٨٣.

وبعد هذا العرض للنصوص الَّتي احتج بها العوامريّ محاولا إثبات خطأ الكُتَّاب في استعمال هذا اللفظ، فقال بعدها: "فأنت قد فهمت مما سقناه لك من نصـــوص أن معنى التراوح هو أن يتعاور، عاملان أو أكثر أمرا، فتارة يتناوله هذا، وتارة ذاك – فما أبعد الفرق بين هذا المعنى ومعنى قولهم: تَــراوَحَ الشيء بين كذا وكذا وما أبعد ما بين التركيبين أيضًــا"(١)، ورأى الأســتاذ العَوامريّ أن يصحح هذا التركيب بأن يستبدل (تَذَبْذَب)أو(تَرَدد)بـ(تَــراوَحَ)، بعد أن أثبت أنه وضـــع لغير معناه، فقال: "ويمكن أن يُســـتبدل بتراوح في عبارة الناس نحو: تذبذب، فيقال: تَذبذَب الســعر مثلا بين كذا وكذا – أو تردّد بين كذا وكذا. ففي اللســان: "والتَّذَبْذُبُ: التَّحرُّكُ. والذَّبْذَبَةُ: نَوْسُ الشــيءِ المُعَلَّقِ فِي الهواءِ. وتَذَبْذَبَ الشــيءُ: ناسَ واضْـطَرَبَ، وذَبْذَبَهُ هُوَ"(٢)، وفيه أيضًـا: "ورجل مُذَبْذَب ومتذبذِب: متردّد بين أمرين، أو بين رجلين، ولا تثبت صحبته لواحد منهما"(٣).

مناقشة المسألة:

نلحظ أن هذا اللفظ محط خلاف بين علماء اللّغة، وأرباب التصحيح اللغوي، فنراه يتصدر صفحاتهم بين مؤيد، ورافض، فمن رفضه يدعي أنه وضع لغير معناه، وأنه يجب أن يكون بين فاعلين؛ لأنه دال على المشاركة فلا يكون فاعله إلا مثنى، أو أكثر، فالعدناني رفض هذا الاستعمال، فقال: "ويقولون : تَـراوَحَ سِعْرُ رَطْلِ الذّهبِ بينَ كذا وكذا، إذا تَذَبْذَبَ بينَ السَّعْرَيْنِ، والصّوابُ: راوَحَ

(١) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٨٣.

(٢) لسان العرب (ذ ب ب): ١٤٨٥/٣، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٨٤.

(٣) المصدر نفسه (ذ ب ب): ١٤٨٥/٣، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٨٤.

السّعرُ بين كذا وكذا؛ لأنّ الفعلَ تَـراوَحَ لا يكونُ فاعلُهُ إلَّا مُثَنى أو جَمْعًا"[١]، والزعبلاوي على غراره رفض هذا الاستعمال لبعد المعنى بين اللفظ والمعنى المراد إيصاله، فقال: "تقول: (تَـراوَحَ الرَّجُلان هذا العملّ) إذا فَعَلاه هذا مرةٌ وهذا مرة، و(تَراوَحَهُ الرجالُ) إذا تعاقبوه فتناولّه كلّ منهم مرة، ولا تقول: (تَراوَحَهُ الرجلُ)؛ لأن الفاعل في أمثاله إنما يكون اثنين فصاعدًا"[٢]، ورفض محاولة المجمع القاهري بإجازة هذا الاستعمال بتخريجه على معنى المطاوعة، فقال: "أقول: يَصِحُّ هذا لو كان (راوَحْ) متعديًا، و(تَراوَحَ)لازمًا، لكن العكسَ هو الصحيح، فالصواب أن يقال: (راوَحْ السعرُ بين كذا وكذا) مجازًا على حدّ قول العرب: (راوح الرجل بين عملين) إذا فعل ذا مرة وذا مرة أو يقال: (تردَّد السعر بين كذا وكذا)[٣]، وتابعهما الدكتور شامل شاهين[٤].

إنّ المجمع القاهري أجاز هذا الاستعمال، فجاء نص القرار: "ويستعمل الكُتَّاب المعاصرون مثل قولهم: (والسعر يتراوح بين الارتفاع والانخفاض، والجو يتراوح بين الحرارة والبرودة)؛ وقد يعترض على هذا التعبير بأن الصواب أن يقال: راوح بدلا من تَـراوَحَ، كما هو مأثور في اللّغة، وترى اللجنة "إجازة التعبير على أساس: أن (تَـراوَحَ) في معنى راوح، تنظيرًا بينه وبين ما ورد في اللّغة من صيغ الزوائد المتعاقبة، وأن (تَـراوَحَ) من باب المطاوعة؛ لأَن قولهم: راوح بين الأمرين، وإن كان لازما في الظاهر فهو متعدٌ في المعنى)"[٥].

---

(١) معجم الأغلاط اللغوية الشائعة: ٢٧٥.

(٢) معجم أخطاء الكتّاب: ٢٤٣.

(٣) المصدر نفسه: ٢٤٣.

(٤) يُنظر: معجم المنتقى: ١٥٣.

(٥) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ١٨٠.

وتبعهم في ذلك الأستاذ أحمد مختار عمر(١)، وشايعهم الدكتور مجيد الزاملي، فقال: "فإذا صح ذلك تقول: تَراوَحَ السعر بين الارتفاع والانخفاض على أن تكون "تَراوَحَ" في معنى "راوح" أو المطاوعة لها باعتبار "راوح" متعدية في المعنى"(٢).

بعد كلّ هذا يبدو أنّ استعمال اللفظ بهذا المعنى ممكن بحمل اللفظ على التطور اللغوي الذي حدث مع الفعل في المعجمات، ولا داعي لعده من باب المطاوعة؛ لأنّنا نلحظ من استعماله في المعجمات معنى (البينيَّة)، فإنّ استعمال (بين) بعدها يكسبها معنى الحصر بين الشيئين، فالحصر الذي يحمله المعنى العام الذي يعطيه هذا الفعل في الاستعمال القديم هو الذي أعطى له الاستعمال الحديث، فضلًا عن الاستمرار باستعمال (بين) بعدها قديمًا وحديثًا.

ـ تَعالَمَ:

نسمع الناس يرددون هذه العبارة: (تَعالَمَ فلان بعلمه)، و(يتعالم المغرور) يريدون أنه يظهر علمه تباهيًا وغرورًا، ويلحن الأستاذ أحمد العوامريّ من يستعمل هذا التعبير؛ وحجته فيها أنه لم يرد في معجمات اللّغة استعمال هذا الفعل بالمعنى الذي ذكر آنفًا، قال: "جعل كثير من الكُتَّاب معنى: (تَعالَمَ)، فيظنُّون أنّ معناه: (أظهر ما عندهم العلم والمعرفة للفخر والمباهاة)، فيقولون مثلًا: (فلان يتعالم)، وتارة يقولون (فلان يتعالم علينا) أو (على أقرانه) مثلًا"(٣)، يرى أنّ معناه بعيد كلّ البعد عن هذا المعنى، ويزعم أنه ورد في المعجمات بمعنى(علموه)، فقال: "ولكن معناه بعيد كلّ البعد من ذلك، ففي القاموس وشرحه،

(١) معجم الصواب اللغوي: ٢٢١.
(٢) معجم الصواب اللغوي في أبنية الأفعال: ٩٨/١.
(٣) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة فؤاد الأول للغة العربية، ع٤: ٢١٨.

واللسّان، والصّحاح، وغيرها: (وتعالم الجميع: علموه)، ولم تزد المعجمات على ذلك، والّذي أفهمه منه أن يقال: مثلًا: (تَعالَمَ النّاسُ الخبر)، و(تَعالَمَ التلاميذُ الدّرس) و(تَعالَمَ الرّجلان المسألة)، ولا يقال: (تَعالَمَ الرّجل أو المرأة المسألة) بالإفراد"[1]، وقال: إنه ذكر في أقرب الموارد أنه بمعنى المشهور، فقال: "وقال: في أقرب الموارد: (المتعالَم: المعروف المشهور)[2].

مناقشة المسألة:

وقف الباحثون بإزاء هذه الصيغة موقف منقسم بين مانع لاستعمالها؛ بحجة أنها لم ترد في المعجمات العربيّة بمعنى التفاخر والتباهي بالعلم، وبين مؤيد لاستعمالها حملًا على ما ذكره سيبويه حول صيغة (تفاعل) الَّتي يمكن أن تدل على التظاهر، فمن العلماء الذين تبعوا العوامريّ برفض هذه الصيغة الأستاذ عباس أبو السعود، قال: "ويزعمون أن معنى تَعالَمَ فلان أظهر ما عنده من العلم تباهيًا وافتخارًا، فيقولون: فلان يتعالم علينا أو يتعالم على زملائه، وهذا خطأ ففي أمهات اللّغة: وتعلمه الجميع علموه، فيقال: تَعالَمَ الناس خبر كذا إذا علمه بعضهم من بعض، ولا يجوز أن يقال: تَعالَمَ الرجل أو تعالمت المرأة بالإفراد، لأن التعالم لا يكون إلا من اثنين فأكثر كالتشارك، والتناصر، والتقاتل، ونحوها"[3].

في حين نجد أنّ الباحثين يرون جواز استعمالها؛ لأن من معاني صيغة تفاعل هو التظاهر وتبنى هذا الرأي الأستاذ شوقي ضيف الذي أساغ استعمال

---

(١) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة فؤاد الأول للغة العربية، ع٤: ٢١٨، ويُنظر: تصحيحات لغوية: ٥٢٧.

(٢) المصدر نفسه: ع٤: ٢١٨.

(٣) شموس العرفان: ١٦.

هذا الفعل بمعنى التفاخر والتباهي، فقال: "يمكن تخريج الاستعمال المعاصر للفعل على أساس ما ذكره سيبويه من أن صيغة (تفاعل) قد تدل على التظاهر بالفعل مثل: (تعامى – تغافل) ومن ذلك: (تناسى – تفاخر – تباهى – تباله – تجاهل – تسامى...) إلى غير ذلك من أفعال في العربيّة جاءت على صيغة تَفَاعَل، وقياسًا على ذلك تقبل صيغة (تَعالَـمَ علينا – تَعالَـمَ على زملائه) بمعنى تظاهر بعلمه، وهو تظاهر يلزمه الفخر والتباهي، وبذلك يكون الاستعمال العصري لصيغة (تَعالَـمَ)"سائغًا وجاريًا على أساليب العربي"[1]، وأجاز المجمع اللغوي القاهري بعد هذا البحث الذي قدمه الأستاذ شوقي ضيف بعنوان: (تَعالَـمَ خالد على زملائه) هذا الاستعمال فجاء نص القرار: "يرى المجمع أنه يجري على أقلام الكاتبين مثل قولهم: تَعالَـمَ عليه، بمعنى تباهى وتفاخر بالعلم، وليس في مسموع اللّغة هذه الدّلالة، ولكن من ضوابط اللّغة دلالة صيغة (تفاعل) على التظاهر بالفعل، وعلى هذا يجاز استعمال الكاتبين"[2]، وشايعهم الأستاذ أحمد مختار عمر الذي أجاز مجيء هذا الفعل بالمعنى الذي زعموه، دالًا على التباهي والتفاخر، قال: "على الرغم من عدم ورود الفعل (تَعالَـمَ) بمعنى تفاخر وتباهى بالعلم في المعاجم، فإنه يمكن تصويبه اعتمادًا على ما ذكره سيبويه من أن صيغة "تفاعل" قد تدل على التظاهر بالفعل مثل "تعامى"، "تغافل""[3]، وإتمامًا للفائدة بحثنا في المعجمات الحديثة فوجدنا في معجم اللّغة العربيّة المعاصر يجمل معنى التظاهر "تَعالَـمَ الشَّخصُ: ادَّعى أو أظهر العِلْم والمعرفة "لا تتعالَمْ في حضور العلماء–لا تكنْ متعالِمًا"، تَعالَـمَ على زملائه: تباهى وتفاخر بالعلم

(١) تيسيرات لغوية: ١٥٧.

(٢) القرارات المجمعية:٢٣٨، ويُنظر: العيد الذهبي لمجمع اللّغة العربية:٧٦.

(٣) معجم الصواب اللغوي: ٣٣٩/١.

عليهم"[1]، وفي المعجم الوسيط جاء: "(تَعالَـمَ) فلَان أظهر الْعلم والجميع الشَّيْء علموه"[2].

وبعد كلّ هذا يبدو أنّ استعمال الفعل (تَعالَـمَ) بمعنى التباهي والتفاخر بالعلم استعمال صحيح، وإن لم يرد بهذا المعنى في المعجمات القديمة؛ إذ إنّ صيغة (تفاعل) في العربية تدلّ على التظاهر بالفعل كما قرّره سيبويه، وهو ما يفتح الباب لتخريج هذا الاستعمال على قياس مطّرد في اللّغة، وقد أيّد هذا الرأي كبار الباحثين المعاصرين، وأقرّه مجمع اللّغة العربية بالقاهرة، كما أثبتته المعجمات الحديثة التي نصّت صراحة على معنى الادّعاء وإظهار العلم، ومن هنا يظهر أنّ إنكار العوامريّ لهذا الوجه لا يقوم على حجّة قوية؛ إذ إنّ الاعتماد على مجرد غياب المعنى في المعجمات القديمة لا يكفي لنفي صحته، ما دام القياس الصرفي والدلالة السياقية يؤيدان هذا التطور، وبذلك يكون الاستعمال المعاصر للفعل (تَعالَـمَ) في معنى التفاخر والتباهي بالعلم وجهًا صحيحًا من وجوه العربية.

ـ تنبأ وتكهن:

نقرأ في الصـــحف والكتب كلمة (تنبأ) ويربطون بها الأخبار بالأحداث الغيبية وتوقعاتهم لما قد يحصـل بالمسـتقبل، فعلى سـبيل المثال لا الحصـر وَصْـفُهم لمن يشـتغل بالأنواء الجويّة بوصـفه (المتنبئ الجوي فلان) ويردون وصـفه بالذي يتوقع الحالات الجوية للسـاعات القادمة أو الأيام، فكان للشـيخ العوامريّ موقف حازم بإزاء هذه الكلمة، ووصـــفها أنها لم تســـتعمل بمعناها الصـحيح، فقال: "جاء في إحدى الصـحف من مقال: في وصـف هرم الجيزة

(١) معجم الصواب اللغوي: ٣٣٩/١.

(٢) المعجم الوسيط: ٦٢٤/٢.

الأكبر: "إن في هندســـة هرم الجيزة الداخلية المحتوية على نبوءات قيمة عما سيأتي على العالم ما يدل الخ". ونحن لا يعنينا هنا ما في هذه العبارة من سقم، وإنما الذي يعنينا قوله: "النبوءات"، يعنى أخبارا غيبية. وهذا من الخطأ المتواتر في أقلام الناس، والصـحف، والأحاديث. فقلما ترى أو تسـمع كلمة النبوءة الآن مستعملة في معناها الصـحيح"[١]، وأورد نصـوصًـا من كتب الفصـحاء الثقات الذين بهم نحتج مبرهنًا على خطأ اســتعمال (تنبأ) بالمعنى الذي يريد الكُتَّاب إعلانه، فذكر من أساس البلاغة أورد الأستاذ العَوامريّ نصًـا حجة للبرهنة على صـحة ما ذهب اليه فجاء" نبّيء رسول الله صَـلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واستنبئ"[٢]، وذكر قولًا من القاموس: "والنبيء: المخبر عن الله تعالى، وترك الهمز المختار، أنبياء نبآء وأنباء والنبيؤون، والاســم: النبوءة، وتنبأ: ادعاها"[٣]، وكان الأســتاذ العَوامريّ يرى أنه من الصـحيح أن نسـتعمل (تكهن) بدل (تنبأ)، وعرض حجته ناقلًا قول الزمخشـري: "وتكهّن قال: ما يشـبه قول الكهنة"[٤]، وذكر نصًـا من القاموس اتخذه رادفًا لحجته: "كهن لـه، كمنع ونصـــر وكرم، كهانـة، بالفتح، وتكهن تكهنا: قضى له بالغيب، فهو كاهن"[٥]، وبهذه النصوص برهن العوامريّ صـحة ادّعائه، فقال: "فأنت قد رأيت أنه كان يجب أن يقال: في عبارة وصـف

---

(١) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٦٧.

(٢) أساس البلاغة (ن ب أ): ٢٣٩/٢، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٦٧.

(٣) القاموس المحيط (ن ب أ): ٥٣/١، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٦٧.

(٤) أساس البلاغة (ك هـ ن): ١٤٩/٢، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٦٧.

(٥) القاموس المحيط: ١٢٢٨/١، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٦٧.

الهرم: "المحتوية على كهانات، أو كِهانات، أو تكُّنات"، الأخيرة جمع تكهنة، مرة من التكهن، ورأيت في بعض الصحف أيضًا: "وقد صح ما تنبأنا به في موضوع كذا"، وغيره كثير نراه كلّ يوم، فنقول في إصلاح هذه العبارة: "تكهّنا به"، على ضرب من التجوز. ذلك بأن الكاتب لا يدعى علم الغيب كالكاهن، وإنما يدعى الغوص على الأسرار، وكشف الحجب بنافذ بصيرة، وسابق خبرة، وصادق استنباط"(١).

مناقشة المسألة:

لطالما نسمع هذه العبارات (تنبأ) و(تنبؤات) وغيرها من تصريفات هذا الفعل الَّتي نستعملها لتوقع ما يحدث بالمستقبل، وقد نبهنا الأستاذ العوامريّ للبحث والتقصي لمعرفة صحة استعمالنا لهذه التعبيرات، فرجعنا وفتشنا بين سطور الكتب وما خطته أيدي الكُتَّاب، فوجدنا الرأي منقسمًا بين مجوّز، ومعارض، فقد رفضها كثير من العلماء قديمًا وحديثًا، ورأوا أنها استعملت في غير موضعها؛ لأنها وردت في كتب اللّغة بمعنى ادّعاء النبوية، وليست الإخبار عمّا سوف يحدث بالغيب فورد في تهذيب اللّغة: "وَيُقال: تنبّأ الكذّاب، إِذا ادّعَى النُّبوة. وَلَيْسَ بنبيّ، كَمَا تَنَبّأ مُسَيْلِمة الكذّاب وَغَيره من الدجَّالين الكذَّابين المُتنبِّئين"(٢)، وجاء في التاج المعنى ذاته: "وتنبأ بالهمز على الاتفاق، ويقال: تنبى، إذا ادعاها أيّ النبوة، كما تنبى مسيلمة الكذاب وغيره من الدجالين"(٣)، وأيضًا ويخطئ كثير من النُّقاد هذا الاستعمال؛ لأنه وضع بغير موضعه، منهم الأستاذ محمد تقي الدين الهلالي رفض هذا الاستعمال، فقال:

---

(١) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربية الملكيّ، ع١: ١٦٧-١٦٨.
(٢) تهذيب اللّغة (ن ب أ): ١٥/٣٥٠.
(٣) تاج العروس (ن ب أ): ١/٤٤٥.

"وقد عرفت أن معنى (تنبأ) ادعى النبوة، وهي الإنباء عن الله تعالى...، والمتنبئون هم الذين ادعوا النبوة، واستعمال تنبأ بمعنى أخبر بشيء يقع في المستقبل استعمال استعماري من استعباد اللغات الأوربية للغة العربيّة"(١)، ونصر هذا المذهب أيضًا أبو السعود في كتابة أزاهير الفصحى، مقترحًا استبدالها بـ(تكهن) قائلًا: "قول العامة وكثير من المتعلمين: تنبأ الفلكي بنزول المطر، أو بانخفاض درجة الحرارة، وهذا خطأ، والفصيح أن يقال: تكهن بكذا؛ لأن التنبؤ هو ادّعاء النبوة، ومنه المتنبي أحمد بن الحسين الشاعر المشهور، أما التكهن ومثله الكهانة بفتح الكاف وكسرها فهو ادّعاء علم الغيب، وهذا هو ما يريدون، عن ابن عباس رضى الله عنه: "لا تتبع النجوم فإنها تؤدى إلى الكهانة"(٢)، وتابعهم الشيخ الكرباسيّ في هذا الرأي، فقال: "نسمع كثيرًا من المتعلمين يقولون: تنبأ الفلكي بانتشار السحاب وانخفاض درجة الحرارة وهذا خطأ، والصواب أن يقال: تكهن بانتشار السحاب وانخفاض درجة الحرارة؛ لأن التنبؤ ادّعاء النبوة. أما التكهن ومثله الكِهانة بفتح الكاف وكسرها فهو ادّعاء علم الغيب، وقيل بالكسر، حرفة الكاهن"(٣).

بيد أنّنا وجدنا أن المعجم الوسيط قد أجاز استعمال الفعل (تنبأ) بمعنى الإخبار عن الغيب ووصفها بالمحدثة جاء فيه: "(تنبأ) ادعى النبوءة وبالأمر أخبر به قبل وقته"(٤)، ومن النُّقاد الذين أجازوا استعمال هذا الفعل بمعنى توقع الأشياء قبل وقتها هو الأستاذ أحمد مختار عمر، فقال: "فضلًا عن إمكان حمله على ادّعاء النبأ أو الإخبار بالغيب، وهذا يتضح من دلالة وزن (تَفعَّل)

(١) تقويم اللسانين: ٦٧-٦٨.
(٢) أزاهير الفصحى: ٧٨.
(٣) نظرات في أخطاء المنشئين: ٥٤/٣.
(٤) المعجم الوسيط (ن ب أ): ٨٩٦/٢.

الدال على ادّعاء الشيء، فإذا كان التنبؤ قديمًا ادّعاء النبوة فإنه يصحّ قياسًا حمله على ادّعاء الخبر، وقد شاع المعنى الجديد في كتابات المعاصرين مثل: المنفلوطي، وطه حسين، وميخائيل نعيمة"[1]، وتابعه الدكتور مجيد الزاملي الذي وصف رأي الأستاذ أحمد مختار عمر بالأكثر دقة، وحمل الفعل على دلالة الوزن (تَفعَّل) على ادّعاء الأشياء ويمكن قياس الفعل (تنبأ) وحمله على ادّعاء الأشياء[2]، وعضّد موقفه نقلًا من نشوار المحاضرة "الخليفةُ المعتضدُ يتنبأُ بأنّ ضياعَ الدّولة يجري على يد ولده المُقتدر"[3].

يبدو أنّ الفعل (تنبأ) وضع بغير ما وضع له، ولم نجد في كتب من يوثق بفصاحتهم استعماله بمعنى الإخبار عن الأشياء قبل وقتها، بل وجدناه بمعنى ادّعاء النبوة وهو كاذب، والذين أجازوا الاستعمال من السادة النُّقاد حملوه على القياس، والمعجم الوسيط وصفه بالاستعمال المستحدث، فيذهب البحث مذهب الأستاذ العوامريّ ومن شابهه بعدم قبول هذا الاستعمال واستبدال الفعل (تكهن) بـ(تنبأ)، والله أعلم.

ـ وَاسِطَة ووِسَاطَة:

كثيرًا ما تصادفنا هذه العبارات: (سافرت بوَاسِطَة القطار) و(كتبت بوِسَاطَة القلم)، فيستعملون كلمة (وَاسِطَة) بمعنى الوسيلة أو العلة، وهذا الشيء رفضه الأستاذ العَوامريّ، فقال: "فلم نَر في هذه الأمّات، ولا رأينا في غيرها من الكتب الَّتي يحتج بها، أن (الوَاسِطَة) تأتي بمعنى (الوسيلة) أو (العلَّة)، وإن كانت قد فشت في الألسن والأقلام بهذا المعنى في العصور الحديثة، وإنك لتراها

(١) معجم الصواب اللغوي: ٢٦٥/١.

(٢) معجم الصواب اللغوي في أبنية الأفعال: ٢٣٥/٣-٢٣٦.

(٣) نشوار المحاضرة: ٢٨٧/١، ويُنظر: معجم الصواب اللغوي في أبنية الأفعال:٢٣٦/٣.

به كثيرًا في كتب النّحو، والصرف، والكلام، والمنطق، والتصوف، وغيرها للمتأخرين من المؤلفين، فليت شعرى كيف نشأ هذا الاستعمال، ومن أين جاء؟، والغريب أن بعض المحدثين من أصحاب المعاجم أجازوه من غير سند"(١)، والعَوامِرِيّ ذهب مع جمع من العلماء بإعطاء معنى الوَاسِطَة هو الجوهر، أو وسط القلادة فذكر من كتب الفصحاء الثقات هذا المعنى فذكر نصًا من المفردات ليبرهن صحة ما ذهب إليه،: "والوَسَطُ تارة يقال: فيما له طرفان مذمومان، يقال: هذا أَوْسَطُهُمْ حسبا: إذا كان في وَاسِطَةِ قومه، وأرفعهم محلّا، وكالجود الذي هو بين البخل والسّرف...الخ"(٢)، ومن الأساس ذكر: "وهي وَاسِطَة القلادة، ووسائط القلائد...، وهو من وَاسِطَة قومه، وهو أوسط قومه حسبًا"(٣)، أورد قول من مختار الصحاح: "و(وَاسِطَة) القلادة الجوهر الذي في وسطها وهو أجودها، قلت: قال: الأزهري: هي الجوهرة الفاخرة الَّتي تجعل وسطها"(٤).

وقسم من المدرسين أخذوا يستبدلون (وَاسِطَة) بكلمة (وِسَاطَة)، فاعترض عليهم أيضًا مدعيا أن استعمال (وِسَاطَة) لم يجد لها معنى يشير إلى أنّها تستعمل للعلة أو الوسيلة، ووصف من يستعملها أنّه لم يجرِ على الطريق الذي سلكه فصحاء العرب، ويرى الاكتفاء بـ (باء الاستعانة) فقط ، فقال: "فليس من معانى (الوِسَاطَة) الوسيلة، أو العلة، أو السبب، فمن يقول مثلا: تروى هذه الأرض

---

(١) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٥٨.

(٢) المفردات في غريب القرآن: ٨٦٩، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٥٨.

(٣) أساس البلاغة (و س ق): ٣٣٣/٢، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٥٨.

(٤) مختار الصحاح (و س ط): ٣٣٨، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٥٨.

بوِسَاطَة النواعير، لم يسلك طريق العرب في تعبيرهم؛ لأنا لم نقف على مثله فيما قرأناه للفصحاء والبلغاء، بل لم نره إلا حديثا في إصلاح المدرسين لكلمة (الوَاسِطَة)، كما تقدّم آنفا، وفيما يكتب في الصحف، فيجب أن يقال: تروى هذه الأرض بالنواعير، بباء الاستعانة"(١).

مناقشة المسألة:

بعد البحث عن معاني (الوَاسِطَة) في المعجمات وكتب اللّغة وجدناها في المقاييس تدل على حسن النسب ورفعه: "ويقولون: ووسط القوم بسكونها، وهو أوسطهم حسبًا، إذا كان في وَاسِطَة قومه وأرفعهم محلا"(٢)، وتحمل معنى الجوهر أو وسط الشيء المنقسم على طرفين متساويين، ففي اللسان: "وأما وَاسِطَة القلادة فهي الجوهرة الفاخرة الَّتي تجعل وسطها"(٣)، ومن المعاصرين من كان موقفهم مشابهًا لموقف العوامريّ في رفضهم لهذا الاستعمال؛ لأنّها وضعت لغير معناها، فهذا الأستاذ عباس أبو السعود لم يرتضِ هذا الاستعمال، ورأى أنه لم يجد أيّ معنى للوسيلة أو العلة بمعاني (وَاسِطَة)، فقال: "وقد شاع على ألسنتهم وأقلامهم قولهم: سافرنا بوَاسِطَة القطار، وأروينا زرعنا بوَاسِطَة الناعورة، وهذا خطأ؛ لأن الوَاسِطَة هي الجوهرة الفاخرة الَّتي تجعل وسط القلادة كما قال: الأزهري والزمخشري، وفي القاموس: ووَاسِطَة الكور مقدمه، ويقال: فلان وَاسِطَة قومه إذا كان أعلاهم منزلة وأرفعهم محلًا، ولم نر في أمهات اللّغة ولا في غيرها من الكتب الَّتي يحتج بها أن الوَاسِطَة تأتى بمعنى الوسيلة أو العلة"(٤)، وأجاز الشيخ الكرباسيّ استعمال (وِسَاطَة) محل (وَاسِطَة)؛ لأنّها تدل

(١) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٨٩.
(٢) معجم مقاييس اللّغة (و س ط): ١٠٨/٦.
(٣) لسان العرب (و س ط): ٤٣١/٧.
(٤) شموس العرفان: ٥٢.

على جوهر القلادة، فقال: "يقولون: نُفد القرار بوَاسِطَة المدير، والصواب نُفذ القرار بوِسَاطَة المدير؛ لأن الوِسَاطَة بالفتح مصدر، والوِسَاطَة عمل الوسيط. أمّا الوَاسِطَة: فهي مقدم الكور، الوَاسِطَة الجوهر الذي في وسط القلادة وهو أجودها، الوَاسِطَة، العلة، ويقال: وبوَاسِطَة كذا أيّ بعلة كذا، و(فلان في وَاسِطَة قومه) أيّ خيارهم"(١)، وحذا حذوهُ في هذا المذهب الأستاذ غازي جاسم العنبكي، فقال: "يغلطون كثيرًا فيقولون: بوَاسِطَة فلان والحق أنه بوِسَاطَة فلان؛ لأن الوَاسِطَة هو ما كان في وسط القلادة. جاء في الصحاح: "التوسط بين الناس من الوِسَاطَة...، ووَاسِطَة القلادة الجوهر الَّتي في وسطها وهو أجودها"(٢).

أجاز المجمع القاهري استعمال (وِسَاطَة) أو (وَاسِطَة) بمعنى العلة، أو السبب اعتمادًا على السماع من المحدثين، ففجاء نص قراره: "ترى اللجنة أنه في ضوء قرارات للجمع السابقة في اسم الآلة وفي المولد وفي قبول السماع من المحدثين يمكن تخريج استعمال الوَاسِطَة في قول الكُتَّاب (بوَاسِطَة كذا) بدل (بوِسَاطَة كذا) على أنه بمعنى الوسيلة، ويستأُنس لذلك باستعمال (ابن مالك) في قوله: التابع المقصود بالحكم بلا وَاسِطَة هو المسمى بدلا وباستعمال عبد السلام بن مشيش في قبوله: (لولا الوَاسِطَة لذهب الموسوط)"(٣)، وقد أجاز الأستاذ محمد العدناني هذا الاستعمال، سلك مسلكه إميل يعقوب معتمدًا في هذا على قرار مجمع اللّغة في القاهرة، فجاء في معجمه "ولكن أجاز مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة أن نستعمل كلمة (الوَاسِطَة) بمعنى ما يُتَوَصَّل به إلى

(١) نظرات في أخطاء المنشئين، جعفر الكرباسي: ٣/١٨٥.
(٢) معجم التصحيحات اللغوية المعاصرة، غازي العنبكي: ١٦٥.
(٣) القرارات المجمعية: ٩٠.

الشـــيء، كذلك يمكن اســـتخدام (الوِسَـــاطَة) باعتبار أنّ عمل (الوســـيط) هو (الوِسَاطَة)"[١].

وهناك فريقٌ آخر لم يرفض الاستعمال بشكل قطعي، ولم يقبله بشكل قطعي، فوقف بين بين فعندهم الأجمل والأفصح الاكتفاء بـ(باء الاستعانة)، وإذا أراد أن يبن الوسيلة يأتي بـ(وَاسِطَة) فكان على رأسهم الأستاذ الزّعبلاويّ، الذي قال: "والخلاصة أن استعمال (الباء هو الأفضل والأَوْلى ما دلت على المعنى وأوفتْه حقّه، فإذا كان الكلام على الأداة أو الوســـيلة الَّتي تمّ وقوع الفعل بها خاصة، عمد إلى استعمال (الوِسَاطَة)أو(الوَاسِـــــــــطَة)"[٢]، وصاحب معجم تصحيح التصحيح كان الأجمل عنده الاكتفاء بـــــ (باء الاستعانة) فقال: "إنّ (الوَاسِطَة) غير (الوِسَاطَة) ولذلك جاز أَنْ يقال: (سافرت بوَاسِطَة الطائرة) وإنْ كان الأجمل أَنْ يقال: (ســـافرت بالطائرة)؛ لأَنَّ الباء تأتي للاســـتعانة، أَمّا(الوِسَاطَة) فهي التوسّط بين الشخصين أو الدولتين، وفي ضوء هذا وضع القاضـــي الجرجاني كتابه ليكون وسـيطًا بين المتنبّي وخصـومه"[٣]، وشـايعهم مكي الحســني في هذا، فقال: "والخلاصـــة: إذا أمكن الاكتفاء بباء الاســتعانة لأداء المعنى بوضوح، فهذا هو الأفضل! وإذا دعت الحاجة إلى إبراز الأداة أو الوسيلة الَّتي حدث وقوع الفعل بها، استُعملت الوَاسِطَة أو الوِسَاطَة"[٤].

وبعد كلّ ما تقدّم وبعد قرار المجمع القاهري الذي زرع الاطمئنان بقلوبنا تجاه صحة استعمال (الوَاسِـطَة)؛ يبدو أن استعمال (وَاسِـطَة) بمعنى الوسيلة

---

(١) معجم الخطأ والصواب في اللّغة، إميل يعقوب: ٢٦٥-٢٦٦.
(٢) معجم أخطاء الكتّاب:٦٦١-٦٦٢.
(٣) معجم تصحيح التصحيح، أحمد مطلوب:٢٤٢.
(٤) نحو إتقان الكتابة العلمية، مكي الحسني: ٣٤.

أو الغاية صحيح سائغ، لكن في بعض التراكيب نراه حشوًا زائدًا ينبو عنه الكلام الفصيح عند العرب، فقولهم: (سافرت بوَاسِطَة القطار) و(كتبت بوَاسِطَة القلم) ولمَّا كانت اللّغة العربيّة لغة الاختصار والإيجاز، فالأجمل هو الاكتفاء بـــ(باء الاســـتعانة)، فتقول: (ســـافرت بالقطار)، و(وكتبت بالقلم)، وإذا كان الكلام يقتضــي ذكرها لإيضــاح الوسـيلة، أو السـبب أو العلة، فلا ضّـير من ذكرها، فتقل: (حصل على وظيفة بوَاسِطَة فلان).

المبحث الثّالث

مسائل دّلالية متفرقة

ـ اِسْتَرسَلَ:

نسمع في حياتنا اليومية: (اِسْتَرسَلَ فلان في كلامه)، (اِسْتَرسَلَ فلان في غيّه) يقصدون بها الاستمرار والتمادي من غير توقف، وهذا المعنى منعه الأستاذ العوامريّ الذي يرى أنّ الناس يستعملونه للدلالة على الشر فقط، ولم يجد – بحسب قوله– أنهم استعملوه في الخير، فقال: "خفي معنى هذه الكلمة على كثير من الناس وطلاب المدارس والكتّاب، فيقولون مثلا: اِسْتَرسَلَ فلان في غيّه، أو في عناده: أيّ تمادى واستمر لا يبالي، ولا يقف ولا يتريّث، ويستعملونها دائما في الشر، فلم أر من قال: اِسْتَرسَلَ فلان في الإحسان، أو في المعروف، أو في طلب العلم، أو نحو ذلك، وليت شعري كيف وصل هذا المعنى إليهم"(١)، وكذلك يمنع استعمال الفعل بمعنى الاستمرار، فقال: "وكذا يستعمل بعض الناس اِسْتَرسَلَ بمعنى استمر في الامر، فيقولون مثلًا: اِسْتَرسَلَ في كلامه: أيّ استمر وهو ما لم أجده"(٢)، ويستشهد الأستاذ العوامريّ بكتب الفصحاء الثقات لمعاني اِسْتَرسَلَ، ويرى أنّها لا تمت بصلة للمعنى الذي يقصده الناس ، فجاء من الأساس: "واِسْتَرسَلَ الشيء: إذا تسلَّس، واِسْتَرسَلَ الشعر...، ورجل رَسْل: فيه لين واسترسال"(٣)، وقال في اللسان: "واِسْتَرسَلَ: إذا قال: أرسل إلى الإبل أَرْسالا...، أبو زيد الرَّسْل بسكون السين الطويل المسترسِل

(١) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٦٧.

(٢) المصدر نفسه (الهامش)، ع٢: ٢٦٧.

(٣) أساس البلاغة (ر س ل): ٣٥٣/١، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٦٧.

وقد رَسِل رَسَلًا ورَسالة وقول الأَعشى غُولَيْن فوق عُوَّجٍ رِسال أيّ قوائم طِوال الليث الاسترسال إلى الإنسان كالاستئناس والطمأْنينة يقال: غَبْنُ المسترسِل إليك رِبًا واِسْتَرسَلَ إليه أيّ انبسط واستأْنس وفي الحديث: أَيُّما مسلمٍ اِسْتَرسَلَ إلى مسلم فغَبَنه فهو كذا الاسترسال الاستئناس والطمأْنينة إلى الإنسان والثِّقةُ به فيما يُحَدِّثه وأَصله السكون والثبات"(١)، وفي تاج العروس: "والرِّسال ككّعاب: قوائم البعير لطولها واسترسالها"(٢)، فبيّن الأستاذ العوامريّ أنّ هذه المعاني تدور حول الطمأنينة، والسكون، فقال: "فقد استبان لك مما بسطناه من معانى الاسترسال المختلفة، أنها تدور في الحقيقة حول معانى الطمأنينة والسكون والسهولة، ما عدا الاسترسال بمعنى أن يقول لرجل لآخر: أرسِلْ إلى الإبل أَرْسالا، وما عدا استرسال قوائم البعير، أيّ طولها. حتى إن الشعر المسترسل، أيّ السَّبْط، ساكن مستقرّ، بخلاف الجعد، فهو ثائر هائج"(٣)، ويرى الأستاذ أحمد العوامريّ في استبدال (جمح) وفروعها بالفعل(اِسْتَرسَلَ)، فقال: "والأشبه فيما أرى أن يستعمل (ج م ح) وفروعه في المعنى المستفيض الآن بين الناس الاسترسال. فيقال: مثلا: فلان جامح في شهواته، بدل (مسترسل). ففي أساس البلاغة: "ومن المجاز: ...، وفلان جُوح وجامح: راكب لهواه...، "لَوَّلُواْ إليه وهم

(١) لسان العرب (ر س ل): ١٦٤٣/٣-١٦٤٤، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٦٧.

(٢) تاج العروس (ر س ل): ٧٦/٢٩، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٦٧.

(٣) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٦٨.

يَجْحون" أيّ يجرون جَرْى الخيل الجامحة"[١]، وفي المصباح: "وربما قيل جمحَ (أيّ الفرس)، إذا كان فيه نشاط وسرعة، اهـ"[٢].

مناقشة المسألة:

عند العودة لكتب الثقات الذين عنهم أخذت اللّغة، وبفصاحتهم تقوم اللّغة وجد الباحث أن معاني هذا الفعل تدور حول السلاسة، واللين، والانقياد، ففي أساس البلاغة "واِسْتَرسَلَ الشيء إذا تسلس"[٣]، وقال الرازي(تـ٦٦٦هـ) : "اِسْتَرسَلَ الشعر صار سبطا واِسْتَرسَلَ إليه انبسط واستأنس وتَرَسَّلَ في قراءته اتأد"[٤]. وفي المصباح: "و"سَلَسُ" البول استرساله وعدم استمساكه"[٥]،

ومنعه- فضلًا عن الأستاذ العوامريّ - الأستاذ عباس أبو السعود في كتابه أزاهير الفصحى، فقال: "يخطئ عامة الناس وكثير من المتعلمين حينما يقولون: اِسْتَرسَلَ فلان في غيّه وضلاله، وغالبًا ما يقصرون هذا التعبير على ناحية الشر، فلا يقولون: اِسْتَرسَلَ في إحسانه، ولا اِسْتَرسَلَ في صدقه، وقد يستعملونه بمعنى استمر في الأمر، فيقولون: اِسْتَرسَلَ في حديثه، أو في سيره، وهذا كله خطأ لبعده عن المعنى الأصلي للكلمة؛ وذلك لأن كلّ ما ورد بمعجمات اللّغة عن هذا الفعل يدور حول معانى الطمأنينة، والسكون، والسهولة، يقال: اِسْتَرسَلَ الشيء إذا سلس، واِسْتَرسَلَت إلى فلان إذا استأنست به واطمأننت إليه...، والصواب أن تستعمل في معناهم هذا كلمة (جمح)،

---

(١) أساس البلاغة (ج م ح): ١٤٦/١، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٦٨.

(٢) المصباح المنير (ج م ح): ١٠٧/١.

(٣) أساس البلاغة (ر س ل): ٣٥٣/١.

(٤) مختار الصحاح (ر س ل): ٢٦٧/١.

(٥) المصباح المنير (س ل س): ١٤٩/١.

فيقال: فلان جامح في غيّه أو في شـهواته، أيّ راكب لهواه"[١]، ومنعه أيضًـا الأستاذ ياسين عبد الرحيم في الموسوعة العامية السورية، فقال: "اِسْتَرسَلَ في غيه: استمر فيه، والصواب جمح"[٢].

في المقابل نجد صـلاح الزّعبلاويّ ينكر ما ادّعاه العوامريّ، وصـاحب كتاب أزاهير الفصـحى، ويجيز اسـتعمال الناس لهذا الفعل بمعنى الاسـتمرار، فقال: "إذا دقّقنا في معاني (الاسترسال)، وجدناها ما يُقِرّ استعمالَ الكُتَّاب فيما ذكرنا، ويَدفع رأي الأسـتاذين العوامريّ، وأبي السـعود، فقال:" ففي (اللسـان): (اِسْتَرسَلَ الشيءُ: سَلِسَ)، وإذا كان الاسترسال كالسلاسة، فالسلاسةُ: اللِّين والانقياد، وهو ضدُّ الامتناع والاستمساك...، فليس غريبًا على هذا أن يوضع (الاسترسال) موضع المؤاتاة ولين المقادة فإذا قل: (اِسْتَرسَلَ فلان في الضلال والجهالة) فقد عنيت أنه انقاد وسـلس فلم يمتنع ولم يسـتعصِ على مسـتدرجه ومن ثم مضـى وانطلق"[٣]، ومن العلماء الذين أجازوه أيضًـا الأسـتاذ محمد العدناني لكنه وضع شرطًا لقبوله واستعماله، وهو أن يحظى بقبول مجامع اللّغة أو بعضـها، فقال: "لِذا أُعْلِنُ أَنَّنِي أوافقُ على أَنَّ معنَى: سـتَرْسَـلَ في الشّـيءِ، هُوَ: وأصَلَهُ، على أنْ نفوزَ بموافقةٍ مجمعيّةٍ مِن اتّحادِ مجامعِنا، أو من بعضِها، أو واحدٍ منها، لكي نستطيعَ الاعتمادَ على ذلك القَرارِ المجمعيّ، حين نستعملُ الفعلَ: اِسْتَرسَلَ، بمعنَى: استَمَرَّ في عَمَلِ الشَّيءِ، أو: واصَلَه"[٤]، وعزز موقفهم هذا الأستاذ أحمد مختار عمر، فقال: "جاء في اللسان: اِسْتَرسَلَ الشيءُ: سلس، وهو معنى قريب من المعنى المرفوض، وبالإضـافة إلى هذا فقد ورد الفعل

(١) أزاهير الفصحى: ٩٥.
(٢) موسوعة العامية السورية: ١/١٤٤.
(٣) معجم أخطاء الكتّاب (ر س ل): ٢٢٦-٢٢٧.
(٤) معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة: ٢٦٠-٢٦١.

بمعنى انهمك في كتابات القدماء، ففي نفح الطيب: (قد اِسْتَرسَلَ في اللذات، وفي مقدمة ابن خلدون: (الانهماك في الشهوات والاسترسال فيها)...، وبذا يكون التعبير المرفوض فصيحًا"[١]، ووافقهم أيضًا عبد الفتاح سليم[٢].

ونجده قد ورد في المعجمات الحديثة هذا استعماله، حيث جاء في محيط المحيط: "وشَعرٌ مُسترسلٌ أي: سبطٌ غير جعدٍ"[٣]، وفي المعجم العربي الأساسي جاء المعنى نفسه، فقد ورد "اِسْتَرسَلَ الشعر: كان مستقيمًا مرسلًا غير متجعد"[٤]، وفي المعجم الوسيط: "(اِسْتَرسَلَ) الشعر كان سبطا والشيء سلس وإليه انبسط واستأنس وبه وثق"[٥].

وبعد هذا البحث نلاحظ أنّ المجوزين لهذا الكلام قد احتجوا به؛ لأن استعماله كله يدور حول السلاسة، والسهولة وعدم التعقيد، وكل هذه الصفات منافية لأعمال الشر، ولا يمكن قبول قولهم: (اِسْتَرسَلَ فلان في غيّه)؛ وذلك لما ذكرناه في المعاني الَّتي تحملها المعجمات للفعل (اِسْتَرسَلَ)، وبهذا يبدو أنّ ما ذهب إليه الأستاذ العوامريّ، ومن وافقه صحيح ومقبول ولا سيما إن المعاجم الثقات حصرت معنى اِسْتَرسَلَ في السلاسة واللين والطمأنينة، ولم تذكر له دلالة التمادي أو الاستمرار، لذا فاستعماله في قولهم اِسْتَرسَلَ في غيّه أو كلامه خروج عن الأصل، والأدقّ أن يُستعمل الفعل جمح للدلالة على الانفلات والاندفاع.

---

(١) معجم الصواب اللغوي (ر س ل): ١/١١٠.
(٢) المعاير في التخطئة والتصويب: دراسة تطبيقية: ٢٥.
(٣) محيط المحيط (ر س ل): ٢٢٥.
(٤) المعجم العربي الأساسي (ر س ل): ٥٢١.
(٥) المعجم الوسيط (ر س ل): ١/٣٤٤.

ـ تَفانَىْ في كذا:

يمنع الأستاذ أحمد العوامريّ استعمال الناس لهذه الصيغة (فلان يتَفانَىْ في واجبه) و (إنّه لمتفان في حب بلاده)؛ وذلك لأنهم يسندون صيغة (تفاعل) للمفرد، وهي لا يمكن أن تحصل إلا بين اثنين أو أكثر، فقال: "استعمال شائع في ألسنة الخاصة وأقلامهم: فيقولون مثلًا: فلان يتَفانَىْ في واجبه، وإنه لمتفان في حب بلاده، مسندين صيغة (التفاعل) إلى المفرد، يريدونَ: فَانٍ وَمُضْمَحِل، لا يعنيه أمر ذاته، كأنها لا شـــيء، والشـــيء هو الواجب أو الوطن مثلا"(١)، ويرى أنّ المعنى الذي يقصد الناس باستعمالهم هذا الفعل واضمحلال وتكريس كلّ الجهد في الواجب أو خدمة الوطن، ولا يهمه من أمره شـــيئًا لم يرد في المعجمات القديمة وكتب الثقات، فقال: "لنسق ما ورد في صحيح اللّغة لمعنى (تَفانَىْ)، ليتضح وجه الصواب فيه، ففي الصحاح :"فنى الشيء فناء، وأفناه غيره. وتَفانَوْا، أيّ أفْنى بعضهم بعضًا في الحرب"(٢)، وفي أساس البلاغة:" وقد تقاتلوا حتى تَفانَوْا "(٣)، وذكر العوامريّ أنّه "ليس للتفاني فيما بين أيدينا من المراجع معنى غير هذا – ولا يمكن أن يحل التفاعل على غير بابه، بأن يراد به الفناء، لأن ذلك سماعي، كما هو مقرر في موضعه"(٤).

---

(١) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة فؤاد الأول للغة العربية، ع٤: ٢١٣.

(٢) تاج اللّغة وصحاح العربية (ف ن ى): ٢٤٥٧/٦، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة فؤاد الأول للغة العربية، ع٤: ٢١٣.

(٣) أساس البلاغة (ف ن): ٣٨/٢، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة فؤاد الأول للغة العربية، ع٤: ٢١٣.

(٤) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة فؤاد الأول للغة العربية، ع٤: ٢١٣.

مناقشة المسألة:

كثر في كلام الناس استعمالهم جملة: (فلان تَفانَىْ في كذا)، يريدون بها أنه لا يفكر في نفسه، ولا يهمه أمرها بقدر ما يعنيه أن يقدم واجبه أو عمله في أحسن صورة، فيسندون صيغة تفاعل للمفرد وهذا الشيء الذي لم نألفه في المعجمات القديمة، وكتب من يوثق بفصاحتهم فضلً عن الَّتي اتخذها الأستاذ العوامريّ حجة يسند بها موقفه، ففي مختار الصحاح: "و(تفانوا) أفنى بعضهم بعضا في الحرب"(١) وجاء في المصباح: " فَنِيَ الْمَالُ يَفْنَى مِنْ بَابِ تَعِبَ فَنَاءً وَكُلُّ مَخْلُوقٍ صَائِرٌ إلَى الْفَنَاءِ وَيُعَدَّى بِالْهَمْزَةِ فَيُقَالُ أَفْنَيْتُهُ وَقِيلَ لِلشَّيْخِ الْهَرِمِ فَانٍ مَجَازًا لِقُرْبِهِ وَدُنُوِّهِ مِنْ الْفَنَاءِ "(٢)، ،الملاحظ أنه يجب أن يكون بين اثنين أو أكثر، قال ابن يعيش: "و"تفاعل" لما يكون من اثنين فصاعدًا، نحو تضاربا وتضاربوا، ولا يخلو من أن يكون من فاعل المتعدي إلى مفعول أو المتعدي إلى مفعولين، فإن كان من المتعدي إلى مفعول كضارب؛ لم يتعد، وإن كان من المتعدي إلى مفعولين نحو نازعته الحديث وجاذبته الثوب وناسيته البغضاء تعدي إلى واحد، كقولك تنازعنا الحديث وتجاذبنا الثوب وتناسينا البغضاء"(٣).

لهذا السبب نجد جمعًا من أرباب التصحيح اللغوي يمنع هذا الاستعمال، وكان موقفهم موقف الأستاذ أحمد العوامريّ، فمن بينهم الأستاذ مصطفى جواد الذي منع قولهم: (تَفانَىْ فلان في خدمة الوطن)؛ لأن تَفانَىْ من أفعال المشاركة، قال: "قل: يود فلان أن يفنى في خدمة الوطن، ويود الفناء في خدمة الأمة، ولا تقل: يريد أن يتَفانَىْ في خدمة الوطن، ولا يريد التفاني في خدمة

(١) مختار الصحاح (ف ن ي): ٢٤٣/١.
(٢) المصباح المنير (ف ن ي): ٤٨٢/٢.
(٣) شرح المفصل: ٤٣٨/٤.

الوطن وذلك لأن الفعل (تَفانَىْ)، من أفعال الاشـــتراك في اللّغة العربيّة، فلا يصـــدر إلا من جهتين مختلفتين، يقال: تَفانَىْ القوم، والقوم تفانوا، أيّ أفنى بعضهم بعضًا قال: زهير بن أبي سلمى:

تَدارَكتُما عَبساً وَذُبيانَ بَعدَما تَفانوا وَدَقّوا بَينَهُم عِطرَ مَنشِمِ (١)

...، لقائل إن يقول: وأين أنت من القياس، وهو ســبيل من ســبل حياة اللّغة؟، فأقول له: إذا أخذنا من الفعل (فني)، فعلًا على وزن تفاعل وجب أن يقاس على طائفة من الأفعال ذوات المعنى القياسي الصيغة، فيكون تَفانَىْ مثل تمارض، وتماوت، وتهالك وتعامى، وهي أفعال رثاء وإظهار لغير الحقيقة، فيصير التفاني مُراءةً ومُداجاةً ومخادعة"(٢)، ورفض الأستاذ عباس أبو السعود رفض هذا الاستعمال للمعنى ذاته، قال: "ويقولون: يتَفانَىْ فلان في أداء واجبه، كما يتَفانَىْ في حب وطنه، بإســناد يتَفانَىْ إلى المفرد، يريدون أنه لا يعنيه أمر نفســه بقدر ما يعنيه أداء واجبه وحب وطنه، وهذا خطأ فاش على ألســنة كثير من المثقفين، وكان واجبا عليهم أن يسندوا هذا الفعل إلى اثنين فصاعًدا فيقولوا: يتَفانَىْ المحاربان، ويتَفانَىْ المتقاتلون"(٣)، ومنع الشـيخ الكربا سـيّ هذا الأسـلوب وشـــايعهم في هذا المذهب، قال: "يقولون: أنهم يتفانون في خدمة وطنهم،

---

(١) ديوانه: ٦.

(٢) قل ولا تقل: ٨٩-٩٠.

(٣) شموس العرفان: ١١٣.

والصـواب أنهم يضـحون بحياتهم من أجل وطنهم؛ لأن معنى تَفانَىْ القوم أفنى بعضهم بعضًا، ويقال: أفنوا أعداءهم افناء"[١]، ومنعه آخرون[٢].

وجد الباحث في المعجمات الحديثة إجازته، فقد ذكره المعجم الوسـيط، ووصـفه بالمحدث: "تَفانَىْ القوم أفنى بعضـهم بعضـا في الحرب، وفي العمل أجهد نفسه فيه حتى كاد يفنى (محدثة)"[٣]، ومعجم اللّغة العربيّة المعاصرة جاء فيه: "تَفانَىْ في العمل: بذل جهده لإنجازه، ضـحَّى برغباته أو مصـالحه من أجلـه، تَفـانَىْ في خـدمـة الوطن العمـل الاجتمـاعيّ"[٤]، وكـذلـك ذكره معجم المنجد[٥].

ومن المعنيين بالتصـحيح اللغوي المحدثين نجد الأسـتاذ محمد العدناني الذي اشـترط في إجازة هذا الاسـتعمال أن يفوز بموافقة مجمعيه، فقال ذاكرًا ما جاء في معجم الوسـيط: "أجاز لنا المعجَمُ الوسـيطُ أَنْ نقولَ: تَفانَىْ في الدَّرْسِ، وقال: (تَفانَىْ في العَمَلِ: أَجْهَدَ نَفْسَـهُ فِيهِ حَتى كادَ يَفنَى)، وأنا أؤيده على أن يفوز بموافقةٍ مَجْمَعه"[٦]، وردّ الدكتور خليل بنيان على رأي الأسـتاذ مصـطفى جواد الذي صـرح بعدم قبول هذا الأسـلوب؛ وذلك لأنها من أفعال الاشـتراك وحكم عليه بعدم الدقة في ذلك، مبينًا المراد من اسـتعمال الفعل (تَفانَىْ) أنه ليس القصـد منه الفناء، وليس هذا ما يتطلع إليه من يريد أن يخدم وطنه، إنما

---

(١) نظرات في أخطاء المنشئين: ١٥٦/٢.

(٢) يُنظر: معجم المنتقى، شامل شاهين:٢٩٩، ودليل الأخطاء الشائعة في الكتابة والنطق، مروان البواب وإسماعيل مروة: ٦٩، وموسوعة الأخطاء اللغوية الشائعة، علي جاسم سلمان: ٧٠.

(٣)٧٠٤/٢.

(٤) معجم اللّغة العربية المعاصرة (ف ن ي): ١٧٤٧/٣.

(٥) المنجد في اللّغة العربية المعاصرة (ف ن ي): ١١١٢.

(٦) معجم الأخطاء الشائعة (ف ن ي): ١٩٧.

يلزمه البقاء ليستمر في أداء واجبه، وليس المطلوب منه موته أو فناءه، فقال: "وردًا على ما ذهب إليه الدكتور – رحمه الله – نقول: إن يفنى في خدمة الوطن، ويود الفناء في خدمته لا يؤديان دلالة (يتَفانَىْ في خدمة الوطن)؛ إذ ليس الفناء هدفًا يتطلع إليه من يريد أن يخدم الوطن، وخدمة الأمة لا تكون بفناء المواطن، وليس الفناء غاية يريد إدراكها من ينصرف إلى خدمة وطنه...، أن المراد من قولنا: يتَفانَىْ في خدمة الوطن إنما هو أن يتواصل في بذل جهوده لخدمته إلى حد التفاني، إذ من المعروف أن من دلالة صيغة (تفاعل) أنها تأتي لمعنى التدرج والتطاول والاستمرار في وقوع الحدث، كما في تضاءل وتأكل وتفاقم وتكاثر وتهاوى"(١)، وقد عاضدهم الأستاذ محمد خليفة التونسي في إجازة استعمال هذا التركيب بوصفه من الأفعال الَّتي تأتي للواحد، وتأتي للاثنين، والجمع، فقال: "بعض الأفعال تأتي من واحد ومن أكثر من واحد كما في قول شاعرنا الجاهلي زهير بن أبي سلمى في مدح هرم بن سنان والحارث بن عوف حين أصلحا بين عبس وذبيان وتحملا الديات بينهما على أثر تحاربهم:

تَدارَكتُما عَبساً وَذُبيانَ بَعدَما تَفانوا وَدَقّوا بَينَهُم عِطرَ مَنشِمِ (٢)(٣)

إنّ الأستاذ محمد خليفة قد أخطأ في الاستشهاد ببيت لزهير بن أبي سلمى، واتخذه حجة له ليثبت أن (تَفانَىْ) تأتي من واحد فأصبح حجة عليه؛ وذلك لأن الفعل (تفانوا) في البيت قد أُسند إلى الجماعة، وهو من أفعال

(١) في التصحيح اللغوي والكلام المباح: ١٠٠.
(٢) ديوانه: ٦.
(٣) أضواء على لغتنا السمحة، محمد خليفة التونسي: ٧٩.

المشاركة في هذا البيت، ويدل على أنهم أفنى بعضهم بعضًا، وأجاز استعمال هذه الصيغة آخرون(١).

وبعد كلّ ما تقدّم وإبراز حجج الفريقين وما لديهم من نصوص يبدو أنّ ما ذهب إليه الأستاذ العواميّ، ومن ناصرهُ هو الصحيح، وعدم استعمال هذه الصيغة في التعبير عن الإخلاص لعدد من الأسباب: وهي أن (تَفانَىْ) على وزن (تفاعل)، وهذه الصيغة من أفعال الاشتراك، فيجب أن تقع بين اثنين، أو أكثر، والسبب الآخر هو أن خدمة الوطن تحتاج إلى الاستمرار والبقاء من أجل القيام بالواجب الوطني، أو القيام بالعمل بإخلاص، فما الفائدة من الفناء.

ـ تَنـَزُّه:

كثيرًا ما يتردد في أسماعنا في الحياة اليومية: (خرجنا لنتنزه) فهم يستعملون الفعل (تنزه)، ويرومون به الخروج إلى البساتين، فهذا ما أجازه الأستاذ العواميّ وحكم بصحة استعماله على ألسنة الناس، فقال: "وأذكر أني سألت أستاذنا العلامة الشيخ حمزة فتح الله عنه، فقال: رحمه الله: (استعمله ولا تبالِ، فهذا مجاز وأصله من البعد؛ فلا مانع منه، وقد أجازه كثير من العلماء) ومرت السنون واطلعت على ما دار حوله في مراجع اللّغة من الأقوال، وأصبحت مقتنعا بجوازه، إبقاء على معنى نحن في حاجة إلى التعبير عنه بأيسر سبيل"(٢)، معززا موقفه بنصوص من كتب الفصحاء الذين منهم أخذت اللّغة العربيّة، وبهم توثق الفصاحة، وسرد ملخصًا لأقوال العلماء في هذا الشأن، فذكر قول من الصحاح: "النُزْهَةُ معروفةٌ، ومكانٌ نَزِهٌ، وقد نزِهَتِ الأرضُ

(١) يُنظر: معجم الصواب اللغوي، أحمد مختار عمر: ٢٤٦، ومعجم الخطأ والصواب في اللّغة، إميل يعقوب: ٢١٤، ومعجم الصواب اللغوي في أبنية الأفعال، مجيد خير الله الزاملي: ٣/١١٥-١١٦.

(٢) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٨٦.

بالكسر، وخرجنا نتنزَّه في الرياض، وأصله من البعد"[1]، وذكر قول في المصباح: " النُّزْهَةُ قَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ فِي فَصْلِ مَا تَضَعُهُ الْعَامَّةُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ خَرَجْنَا نَتَنَزَّهُ إذَا خَرَجُوا إلَى الْبَسَاتِينِ وَإِنَّمَا التَّنَزُّهُ التَّبَاعُدُ عَنْ الْمِيَاهِ وَالْأَرْيَافِ وَمِنْهُ فُلَانٌ يَتَنَزَّهُ عَنْ الْأَقْذَارِ أَيْ يُبَاعِدُ نَفْسَهُ عَنْهَا وَيُقَالُ تَنَزَّهُوا بِحُرَمِكُمْ أَيْ تَبَاعَدُوا، وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي قَوْلِ النَّاسِ خَرَجُوا يَتَنَزَّهُونَ إلَى الْبَسَاتِينِ أَنَّهُ غَلَطٌ وَهُوَ عِنْدِي لَيْسَ بِغَلَطٍ لِأَنَّ الْبَسَاتِينَ فِي كُلِّ بَلَدٍ إنَّمَا تَكُونُ خَارِجَ الْبَلَدِ..."[2]، وذكر قول صاحب القاموس الذي ينكر هذا الاستعمال ويصفه بالقبيح "واسْتِعْمالُ التَّنَزُّه في الخُروجِ إلى البَساتِينِ والخُضَرِ والرِّياضِ غَلَطٌ قبيحٌ"[3]، وبعد هذه الأقوال وغيرها من العلماء الموثوقين، قال العوامريّ: "فأنت رأيت أن فريقًا من العلماء يجيزون قول الناس خرجنا نتنزه إذا خرجوا إلى الرياض والخضر"[4].

مناقشة المسألة:

تَـنَـزُّه يستعملونه للدلالة على الخروج للبساتين، فكان هذا الفعل موضع خلاف بين المستغلين باللّغة، وكثيرًا ما نرى الخلافات حوله فعند التحري والاستطراد في البحث عن هذا الفعل وصحة استعماله في هذا الموضع من عدمه، وعند الرجوع إلى كتب اللّغة وجدنا العلماء منقسمين بإزائه على فريقين:

---

(١) تاج اللّغة وصحاح العربية (ن ز ه): ٢٢٥٢/٦، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٨٦.

(٢) المصباح المنير (ن ز ه): ٦٠١/٢، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٨٦.

(٣) القاموس المحيط (ن ز ه): ١٢٥٤/١، ويُنظر: بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٨٧.

(٤) بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ع٢: ٢٨٧.

منهم من أجاز هذا الاستعمال الذين تبعهم العوامريّ فمن بينهم صاحب مختار الصحاح، قال: "وخرجنا (نتنزه) في الرياض وأصله من البعد"(١)، وقول ابن قتيبة الذي خطّأ به قول ابن السكيت بعدم قبول كلام الناس الذين يستعملون الفعل (تَنَزُّه) على الرغم أنه لم يذكر اسم ابن السكيت لمنعه في الحقيقة كان يقصده جاء نصه "وقال: ابن قتيبة: ذهب بعض أهل العلم في قول الناس خرجوا يتنزهون إلى البساتين أنه غلط وهو عندي ليس بغلط ؛لأن البساتين في كلّ بلد إنما تكون خارج البلد فإذا أراد أحد أن يأتيها فقد أراد البعد عن المنازل والبيوت ثم كثر هذا حتى استعملت النزهة في الخضر والجنان هذا لفظه"(٢).

وفيه أيضًا: "وقال: ابن القوطية وجماعة: نزه المكان فهو نزه من باب تعب ونزه بالضم نزاهة فهو نزيه قال: بعضهم معناه إنه ذو ألوان حسان"(٣)، وقول الزمخشري يعزز موقف هذا الفريق، فقال: "أرض نزهة وذات نزهة وخرجوا يتنزهون يطلبون الأماكن النزهة وهي النزهة والنزه مثل غرفة وغرف"(٤)، وفي المعجمات الحديثة ذكر في الوسيط: "وَفُلَان خرج إلى الأَرْض للنزهة"(٥)، ومن المحدثين نجد جمعًا من العلماء يجيزون استعماله(٦).

وأن هناك فريقًا من العلماء رفض استعمال هذا الفعل، ووصفوه بالخطأ، والغلط القبيح فرفضه ابن السكيت في كتابه إصلاح المنطق فجاء فيه: "ومما

---

(١) مختار الصحاح (ن ز ه): ٣٠٨/١.
(٢) المصباح المنير (ن ز ه): ٦٠١/٢.
(٣) المصباح المنير (ن ز ه): ٦٠١/٢.
(٤) أقرب الموارد، سعيد الشرتوني: ١٢٩٢/٢، ويُنظر: تصحيحات لغوية، الشويرف:٦٦.
(٥) المعجم الوسيط (ن ز ه): ٩١٥/٢.
(٦) يُنظر: غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر:٣٩، ومعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، محمد العدناني:٦٦٣، ومعجم اللّغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر: ٢١٩٧/٣، وتصحيحات لغوية، الشويرف: ٦٦، وأضواء على لغتنا السمحة:٣٨-٤٠.

تضعه العامة في غير موضعه قولهم: خرجنا نتنزَّه، إذا خرجوا إلى البساتين، وإنما التنزه التباعد عن المياه والأرياف"[١]، وصاحب القاموس رفضه بشدة ووصفه بالغلط القبيح: "واستعمال التنزه في الخروج إلى البساتين والخضر والرياض غلط قبيح"[٢]، وابن سيده الأندلسي منع استعماله وعدّه من كلام العامة، وصرح بأن معناه هو الابتعاد عن الماء والخضر وجمع الناس، فقال: "والعامة يغلطون فيجعلون التنزه: الخروج إلى البساتين، والخضر، والرياض، وإنما التنزه إذ لا يكون ماء ولا ندى ولا جمع ناس، وذلك شق البادية"[٣]، وذكر ابن فارس، قائلًا: "هو من البعد النون والزاء والهاء كلمةٌ تدلُّ على بُعدٍ في مكانٍ وغيرِه"[٤].

بعد هذا البحث وطرح حجج الفريقين يذهب البحث مذهب العوامريّ ومن تابعه في أجازه استعمال هذا الفعل؛ لأسباب منها تصريح العلماء أنه من البعد، والمعروف أن الخضار والبساتين بالعادة تكون خارج حدود البلد إذ ينتهي البناء العمراني وتبدأ معالم الطبيعة تتضح، فالذي يريد الذهاب إليها بقصد التمتع والتنزه عليه الابتعاد عن البناء العمراني والمنازل، وسبب صريح آخر هو استعمال الشاعر الفذ هذا الفعل بمعنى التمتع والتأمل عند الشعراء في كلام العرب، قال ابن الرومي:

تُؤْثِرُ الْعَيْنُ أَنْ تَنَزَّهَ فِيـــــهِ عِنْدَ قَوْلِ الْكَرَى لِذِي الْعَيْنِ أَغْفِـــي[٥]

وقال ابن غلبون الصوري:

---

(١) إصلاح المنطق: ٢٠٦/١.
(٢) قاموس المحيط (ن ز ه): ١٢٥٤/١.
(٣) المحكم والمحيط الأعظم (ن ز ه): ٤/ ٢٣٦.
(٤) مقاييس اللّغة (ن ز ه): ٤١٧/٥.
(٥) ديوانه: ٣٩٩.

يا مَن تَنَزَّهُ (طرفي) في مَحاسِنِهِ فحينَ أضحَكَها بالحُسنِ أَبكاهـا[1]

وقال أبو تمام الطائي:

وَفَمي عَلى فَمِهِ يُسامِرُ ريقَــهُ وَيَدي تَنَزَّهُ من حَدائِقِ جلـــــدِهِ[2]

يبدو أن استعمال تَــنـَـــزُّه بمعنى الخروج إلى البساتين، للتمتع والتنزه بالماء والخضر سائغ صحيح، ويجوز قولهم: (خرجنا نتنزه).

(١) ديوانه: ١٠٣/٢.

(٢) ديوانه: ٣٩٣.

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله حمدًا يبلغ الحقّ ويستقصيه، ويقضي المزيد ويستدرّه، فقد رعى خطواتنا لإنجاز هذا العمل الذي نرجو أن يكون مأثرةً تُذكر، وبعد رحلة البحث مع الأستاذ أحمد العوامريّ، الَّتي امتزج فيها الجهد بالمشقّة، وكشفت عن جهوده في معالجة مستوياتها الصرفية، والنحوية، والدلالية، مؤكدةً أن اللّغة كيان حيّ يتجدد بالاستعمال الصحيح والابتكار المنضبط وقد أبرزت هذه الرسالة أثر النَّقد اللغوي في حماية العربيّة، وخلصت الدراسة إلى نتائج نرجو أن تكون اجتهادًا ورصانةً وسدادًا:

١. اتّسم منهج العوامريّ في أغلب جوانبه بقدرٍ من التشدد والتزمّت، إذ كان يتجه إلى تضييق دائرة المقبول اللغوي، والاحتكام الصارم إلى الموروث الموثوق.

٢. تباين العوامريّ في الاحتكام إلى أصول النّحو؛ فكان تارةً يُقوّم القضيّة الَّتي يبحثها بالقياس، وتارةً يُحيلها إلى السماع استعانةً بما ثبت من كلامٍ فصيح نُقل عن العرب، هذا وان دّل على شيء فإنما يدل على تنّوع العوامريّ في الاستدلال، وعدم الارتهان لوجهٍ واحد من وجوه الاستدلال اللغوي.

٣. كشفت الدراسة أنّ استعمال (وَاسِطَة) أو (وِسَاطَة) بمعنى الوسيلة أو السبب، وجهًا صحيحًا في العربيّة المعاصرة، ومع ذلك، فإنّ الأسلوب الأوجز والأفصح في كثير من التراكيب هو الاكتفاء بـ(باء الاستعانة)، فنقول: سافرت بالقطار، كتبت بالقلم. أمّا إذا اقتضى السياق إبراز الوسيلة أو السبب، فلا مانع من استعمال (وَاسِطَة) أو (وِسَاطَة) لإيضاح المعنى..

٤. أثبت البحث أنّ إنكار عطية الصوالحي لدخول (ربّما) على النفي لم يكن دقيقًا؛ إذ ورد هذا الاستعمال في كلام العرب الموثوق، ولا سيما في الشعر، كما في

بيت جرير، وبيت الأخطل، وبذلك يتضح أنّ (ربّما) تدخل على النفي كما تدخل على الإثبات، وأنّ موقف الصوالحي في هذه القضية قد جانَب الصواب، بينما الشواهد التراثية تثبت صحة هذا الوجه من الاستعمال.

٥. بينت الدراسة عن عدم صحة استعمالهم لصيغة (تَفانَىٰ) الَّتي يربون بها التضحية من أجل الوطن؛ لسببين أن خدمة الوطن تحتاج إلى الاستمرار والبقاء والقيام بالواجب الوطني فما الفائدة من الفني، والآخر أنه على صيغة (تفاعل) فهي من صيغ المشاركة فتلزم أن تحدث بين اثنين أو أكثر.

٦. كشفت الدراسة عن صحة استعمال الناس للفعل (تَنَزَّه) في قولهم (خرجنا نتنزه) الذي يقصدون به الذهاب إلى البساتين؛ لأن الفعل المأثور عليه في كتب اللّغة، هو الابتعاد، والمعروف عن البساتين والرياض هو العبد عن المدن ونهاية البناء العمراني.

٧. توصلت الرسالة إلى أنّ الخلاف حول تسمية (نادي التَّجْدِيف) دار بين تيارٍ متشدّد يرفضها لارتباطها بمعنى الكفر بالنعم، وتيارٍ آخر أجازها وعدّها من باب المشترك اللفظي، بل منحها المجمع العلمي المصري شرعية الاستعمال، لتغدو اصطلاحًا صحيحًا ومقبولًا في العربيّة المعاصرة. ومن ثمّ فإنّ هذا الجدل يكشف عن مرونة اللّغة وقدرتها على استيعاب دلالات جديدة، ويؤكد أنّ المشترك اللفظي باب واسع يتيح للنصوص أن تتجدّد وتواكب حاجات العصر، وبينت أيضًا عدم دقة الأستاذ عباس أبو السعود بعدم إجازته لهذا الاستعمال.

٨. خلصت الدراسة إلى بطلان حجة العوامريّ ومن وافقه في منع العطف بـ(مع) في نحو قولهم: (لا يتلاءم مع كذا)، إذ رأوا أنّ الواو وحدها هي الأفصح لكونها من صيغ المشاركة. غير أنّ الدراسة ذهبت مذهب المعارض، فأثبتت أنّه وإن كانت الواو أبلغ في الدّلالة، فإنّ استعمال (مع) أو (الباء) سائغ أيضًا؛ لاشتراكها

معها في معنى المصاحبة، وقد استشهدت بقول ابن جني: "فهذا طريق تزاحم الرباعي مع الثلاثي". ومن ثمّ فإنّ هذا التوسّع في أدوات العطف يعبّر عن مرونة العربيّة في تنويع الأساليب، ويكشف أنّ الاقتصار على الواو ليس لازمًا ما دام المعنى محفوظًا.

٩. أثبت البحث أنّ الفعل (نَخِر) بكسر الخاء هو الوجه الصحيح في الاستعمال؛ إذ يرد لازمًا للدلالة على البِلى والتفتت، ولا يصح تعديته بمعنى الإحداث وما ذكره المنجد من إطلاق الفتح وإجازة التعدية لا ينهض دليلاً، بل يُعدّ خطأً مخالفًا لما قرّره أئمة اللّغة في مصادرهم الموثوقة، ومن ثمّ خلصت الدراسة إلى أنّ الانتصار للكسر هو الموقف الذي ينسجم مع سلامة العربيّة، ويؤكد ضرورة الاعتماد على التراث الموثوق في ضبط الألفاظ.

١٠. توصل البحث أنّ الفعل (تحقَّق) يَرِد متعديًا بنفسه كما نصّت عليه المعاجم القديمة، ويَرِد أيضًا متعديًا بحرف الجر (من) كما جاء في خطبة من نهج البلاغة وبيت لابن الرومي، وهو ما يبرهن على صحة هذا الوجه من الاستعمال، وبذلك يتضح أنّ إنكار العوامريّ ومن تبعه لهذا الأسلوب لم يكن دقيقًا، إذ إنّ الشواهد التراثية الموثوقة تؤكد جوازه وسلامته في العربيّة..

١١. تأنّى العوامريّ في غير قضية لغوية بين إثبات صوابها والحكم بخطئها، فلم يُصدر فيها حكمًا قاطعًا، بل أختار أن يضع بين يدي القارئ ما أورده المخطّئون من حجج، وما ساقه المصوّبون من أدلة، مع إيضاح معناها في معجمات اللّغة وكيفية استعمالها، ليترك بعد ذلك مجال الترجيح مفتوحًا أمام القارئ دون أن يحزم هو الأمر بنفسه.

١٢. بينت الدراسة أنّ استعمال الفعل (قَارَنَ) بمعنى (وازن) أو (قايس) جائز وصحيح، إذ إنّ دلالته الأصلية على الجمع والاقتران تفتح الطريق إلى معنى

الموازنة؛ فالذي يقارن بين شيئين يجمعهما أولًا ثم ينظر في وجوه التشابه والاختلاف بينهما، وقد ظهر أنّ إنكار العوامريّ ومن لحق به لهذا الاستعمال لا يقوم على أساس متين، بل خالفهم التراث الموثوق وبعض قرارات المجامع اللغوية والمعاجم الحديثة الَّتي أثبتت هذا المعنى. ومن ثمّ خلصت الدراسة إلى أنّ قولهم: (قَارَنَ بين كذا وكذا) استعمال سليم، وأنّ رسالة العوامريّ في هذا الباب قد جانبت الصواب.

١٣. كشفت الدراسة أنّ استعمال الفعل (تَعالَـمَ) بمعنى التفاخر والتباهي بالعلم استعمال صحيح، وإن لم يرد بهذا المعنى في المعجمات القديمة؛ إذ إنّ صيغة (تفاعل) تدلّ على التظاهر بالفعل كما قرّره سيبويه، وهو ما يبرّر هذا الوجه. وقد أيّد هذا الرأي كبار الباحثيين المعاصرين، وأقرّه مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، وأثبتته المعجمات الحديثة، مما يؤكد أنّ إنكار العوامريّ لهذا الاستعمال لم يكن في محلّه، وأنّ هذا الوجه من العربيّة سائغ ومعتمد.

ـ التوصيات:

أدركت هذه الدراسة أمورًا ينبغي التنبيه إليها والتوصية بها:

١. على المجمع العلمي في القاهرة أو القائمين على الشؤون اللغوية في دولة مصر الشـــقيقة طبع التحقيقات الَّتي قدمها الشـــيخ أحمد العواميّ، والحيلولة دون اضـمحلالها واندثارها، ولي أن أقول: هو في طور الاندثار، فإن جمع في كتاب واحد يحمل اسم :(**التحقيقات اللغوية لأحمد العواميّ**)، لكان جميلًا.

٢. على المجمع العراقي أن يقيم نـدوات دوريـة يتطرق فيهـا لجهود النُّقـاد اللّغويّين المحدثين وتعريف بحياتهم لتذليل الصـــعاب الَّتي يواجهها الباحثون في البحث عن حياتهم وإرثهم.

وَآخِرُ دَعوَانَا أَنِ ٱلحَمدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلعَالَمِينَ

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

❖ **القرآن الكريم**

أولًا: الكتب المطبوعة:

١- **أبنية الصّـــرف في كتاب ســـيبويه:** خديجة الحديثي، منشـــورات مكتبة النّهضة، بغداد، ط ١، ١٩٦٥م.

٢- **الأخطاء الشّـــائعة في اســـتعمالات حروف الجرّ:** د. محمود إســـماعيل عمّـار، ط١، دار عـالم الكتـب للطّبـاعـة والنّشـــر والتّوزيع، الرّيـاض_ السّعوديّة، ١٩٩٨م.

٣- **الأخطاء الشائعة وأثرها في تطوير اللّغة العربيّة:** ماجد الصائغ، ط١، د، الفكر اللبناني، بيروت.

٤- **أخطاء أَلِفناها:** نســـيم نصـــر، ط١، دار العلم للملايين، بيروت_ لبنان، ١٩٩٤م.

٥- **الأخطاء اللّغويَّة الشّائعة في الأوساط الثّقافيَّة:** محمود عبد الرّازق جمعة، ط٣، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، القاهرة، ٢٠١٢م.

٦- **أخطاء لغويَّة شـــائعة:** خالد بن هلال بن ناصـــر العبْريّ، مكتبة الجيل الواعد، مسقط – سلطنة عمان، ط١، ٢٠٠٦م.

٧- **أخطاؤنا في الصُّـــحف والدَّواوين:** صـــلاح الدّين الزّعبلاويّ، د. ط، المطبعة الهاشميَّة، دمشق، ١٩٣٩م.

٨- **ارتشاف الضرب من لسان العرب:** أَبو حيان محمّد بن يوسف الأَندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمّد، مراجعة: د. رمضان عبد التوّاب، ط١، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ١٩٩٨م.

٩- **أزاهير الفصحى في دقائق اللّغة:** عبَّاس أبو السعود، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٨م.

١٠- **الازهية في علم الحروف:** الهرويّ، عليّ بن محمّد النحويّ الهرويّ (ت٤١٥ هـ)، تحـ: عبد المعين الملوحيّ، ط٢، مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، ١٩٩٣.

١١- **أساس البلاغة:** أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزّمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تحـ: محمّد باسل عيون السّود، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٨٩م.

١٢- **أساليب العرب في صناعة الإنشاء:** المعلم شاكر شقير اللّبناني، د. ط، مطبعة القدّيس جاورجيوس للروم الأرثوذكس، بيروت، ١٨٩٣_ ١٨٩٤م.

١٣- **أسرار العربيّة:** الأنباريّ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت٥٧ هـ)، تحـ: محمّد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلميّ العربيّ بدمشق، د ت.

١٤- **إصلاح المنطق:** ابن السّكّيت (ت ٢٤٤هـ)، تحـ: أحمد محمّد شاكر، وعبد السّلام هارون، د. ط، دار المعارف بمصر، د. ت.

١٥- **الأُصول في النّحو:** أَبو بكر محمّد بن سهل ابن السّرّاج (ت٣١٦هـ)، تحـ: د. عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٩٩٦م.

١٦- **الأضداد في اللّغة:** د، محمد حسين آل ياسين، ط١، مطبعة المعارف، بغداد، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م.

١٧- **أضـــواء على لغتنا الســـمحة:** التونســـيّ، محمد خليفة، د. ط، مجلة العربي، الكويت، ١٩٨٥م.

١٨- **أعلام علماء مصر ونجومها حتى ١٩٨٥:** نبيل أبو قاسم ،٦٠، ط، د مكتبة المشارق، د. ت.

١٩- **الأعلام قاموس تراجم لأشـهر الرّجال والنّسـاء من العرب والمسـتعربين والمستشرقين:** خير الدّين بن محمود بن محمّد بن علي بن فارس الزّركلي الدّمشـقي (ت ١٣٩٦ هـــــ)، ط١٥، دار العلم للملايين بيروت_ لبنان، ٢٠٠٢م.

٢٠- **الإغراب في جدل الإعراب ولُمَعُ الأدلة في أُصـــول النّحو:** أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمّد الأنباري (ت٥٧٧هـــ)، تحـــ: سعيد الأفغاني، الطبعة الأولى ١٣٧٧هـ /١٩٥٧م، دمشق

٢١- **أغلاط الكُتَّاب:** كمال إبراهيم، د. ط، المطبعة العربيّة، بغداد، ١٩٣٥م.

٢٢- **الاقتراح في أصول النّحو وجدله:** السّيوطيّ (ت ٩١١هـ)، تحـ: الدكتور محمود فجال، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، دار القلم – دمشق

٢٣- **أقرب الموارد في فُصَـــح العربيّة والشّـــوارد:** العلّامة ســـعيد الخوري الشّرتوني اللّبناني، دار الأسرة للطباعة والنّشر، ط١، د.ت، إيران.

٢٤- **ألفية ابن مالك:** محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، دار التعاون، ط، ت.

٢٥- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل** : ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت: ٦٨٥هـ)، تحـ: محمد عبد الرحمن المرعشلي، د، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط،١- ١٤١٨ هـ.

٢٦- **تاج العروس من جواهر القاموس:** محمّد مرتضى الحسينيّ الزَّبيديّ (ت١٢٠٥هـ)، مجموعة محقِّقين، د. ط، التّراث العربيّ، مطبعة حكومة الكويت، بتواريخ مختلفة.

٢٧- **التبصرة والتذكرة:** الصيمريّ، أبو محمّد عبد الله بن عليّ بن إسحاق (ت القرن الرابع الهجري)، تحـ: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط١، دار الفكر، دمشق،١٩٨٢م.

٢٨- **تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب:** أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحـ: سمير المجذوب، ط ١، د، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢٩- **تذكرة الكاتب:** أسعد خليل داغر، تحـ: د. أحمد محمّد زايد، تقديم: د. صلاح فضل، إشراف: د. عبد العزيز نبوي، ط١، القاهرة، الدّار المصريّة اللّبنانيّة، ٢٠١٩م.

٣٠- **التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل:** أَبو حيّان محمّد بن يوسف الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحـ: د. حسن هنداويّ، ط١، دار كنوز إشبيليا للنشر والتّوزيع، السّعوديّة، ٢٠٠٩م.

٣١- **تصحيح التّصحيف وتحرير التّحريف:** صلاح الدّين خليل بن أيبك الصَّفديّ (ت ٧٦٤ هـ)، تحـ: السَّيِّد الشرقاويّ، راجعه: د. رمضان عبد التوَّاب، ط١، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ١٩٨٧م.

٣٢- **تصحيحات لغوية:** عبد الله الشويرف، الدار العربيّة للكتّاب – طرابلس، د. ط، ١٩٩٧.

٣٣- **التصويب اللغوي حتى نهاية القرن السادس الهجري في ضوء علم اللّغة الحديث:** د. عبد الله علي حسن، نور حوران – دمشق، ط ١، ٢٠١٩م.

٣٤- **تصويبات لغويّة:** محمود شاكر سعيد، ط١، دار المعراج الدولية للنّشر الرّياض، ١٩٩٤م.

٣٥- **تطهير اللّغة من الأخطاء الشّائعة:** محجوب محمَّد موسى، د. ط، دار الإيمان للطبع والنشر والتّوزيع، الإسكندريَّة، ٢٠٠٣م.

٣٦- **التطوُّر اللّغويّ التاريخيّ:** د. إبراهيم السَّامرَّائيّ، ط٢، دار الأندلس، بيروت –لبنان، ١٩٨١م.

٣٧- **التّطوّر اللّغويّ مظاهره وعلله وقوانينه:** د. رمضان عبد التّوّاب، ط٣، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٩٧م.

٣٨- **التّعبير الصّحيح:** د. نعمة رحيم العزَّاويّ، ط١، دار الشّؤون الثّقافية العامَّة، بغداد –العراق، ٢٠٠١م.

٣٩- **التّعريفات:** أبو الحســـن عليّ بن محمّد بن عليّ الحســـينيّ الجرجاني الحنفيّ (ت ٨١٦هـ)، وضع حواشيه وفهارسه: محمّد باسل عيون السّود، ط٢، دار الكتب العلميّة، بيروت_ لبنان، ٢٠٠٢م.

٤٠- **تقويم اللّسانين:** د. محمّد تقي الدّين الهلاليّ، ط٢، نشر وتوزيع مكتبة المعارف، الرّباط، ١٩٨٤م.

٤١- **تكملة المعاجم العربيّة:** رينهارت دوزي، ترجمة: د. محمّد سليم النّعيمي، مراجعة: جمال الخيّاط، ط١، وزارة الثّقافة والإعلام، دار الشّــؤون الثّقافيّة العامّة، بغداد، ١٩٩٧م.

٤٢- **التّنبيه على الخطأ الشّائع والصّواب الضّائع:** شاكر غني العادلي، ط١، دار الشؤون الثقافيَّة العامَّة، بغداد، ٢٠٠٧م.

٤٣- **تهذيب اللّغة:** أبو منصـــور محمَّد بن أحمد الهرويّ الأزهريّ (ت ٣٧٠ هـ)، تحـ: محمّد عوض مرعب، ط١، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ٢٠٠١م.

٤٤- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:** ابن أمّ قاسم المراديّ (ت ٧٤٩هـــ)، تحـــ: د. عبد الرّحمن عليّ سليمان، دار الفكر، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠٠٠م.

٤٥- **تيســـيرات لغويَّة:** د. شـــوقي ضـــيف، د. ط، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٠م.

٤٦- **الجاســـوس على القاموس:** أحمد فارس الشـــدياق، مطبعة الجوائب – قسطنطينية، د. ط، ١٢٩٩هـ.

٤٧- **جامع البيان عن تأويل أيّ القرآن (تفسير الطبريّ)**: أبو جعفر محمّد بن جرير الطبريّ (ت ٣١٠هـ)، تحـ: أحمد محمّد شاكر، ط ١، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠م.

٤٨- **جامع الدّروس العربيّة**: الشّيخ مصطفى الغلاييني، راجعه ونقَّحه: د. عبد المنعم خفاجة، ط٣٠، المكتبة العصريَّة، بيروت، ١٩٩٤م.

٤٩- **الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمّنه من السّنّة وآي الفرقان**: أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحـ: د. عبد الله بن عبد المحسن التّركي، شارك في تحقيق هذا الجزء: محمّد رضوان عرقوسي، ط١، مؤسّسة الرّسالة، بيروت_ لبنان، ٢٠٠٦م.

٥٠- **الجراثيم**: منسوب إلى ابن قتيبة، تحـ: محمد جاسم الحميدي، منشورات وزارة الثقافة – دمشق، د.ط،١٩٩٧.

٥١- **جمهرة اللّغة**: أَبو بكر محمّد بن الحسن بن دريد الأَزديّ ابن دريد (ت٣٢١هـ)، تحـ: رمزي منير بعلبكيّ، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.

٥٢- **الجنى الداني في حروف المعاني**: المرادي (الحسن بن قاسم بن عبد الله ت ٧٤٩ هـ)، تحـ: د. فخرالدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٢.

٥٣- **جواهر الادب فِي مَعرفَة كَلام العَرَبْ (معجم الحُروف العَربيَّ)**: علاء الدين بن عَلي الإربلي، صنعه، إميل يعقوب، ط١، د، النفائس، بيروت– لبنان، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م.

٥٤- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:** محمّد بن مصطفى بن حسن الخضري الشافعي (ت:١٢٨٧هـ)، شرحها وعلق عليها، تركي فرحان المصطفى، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،١٩٧١م.

٥٥- **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير:** محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (ت ١٢٣٠هـ)، د، الفكر، د. ت.

٥٦- **حاشية الشّهاب المسمّاة (عناية القاضي وكفاية الرّاضي):** للقاضي شهاب الدّين أحمد بن محمّد بن عمر الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ)، على تفسير البيضاوي لأبي سعيد ناصر الدّين عبد الله بن عمر بن محمّد (ت ٦٩١هـ)، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشّيخ عبد الرّزاق المهدي، ط١، دار الكتب العلميّة بيروت_ لبنان، ١٩٩٧م.

٥٧- **حاشية الصبان على شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك:** الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعيّ (ت ١٢٠٦ هـ)، ط ١، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م.

٥٨- **الحُجّة في القراءات السّبع:** لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحـ: أحمد فريد المزيدي، قدّم له: د. فتحي حجازي، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت_ لبنان، ١٩٩٩م.

٥٩- **حروف المعاني بين دقائق النّحو ولطائف الفقه:** محمد سعد بن أحمد بن مسعود اليوبي، ط، د، منتدى الأزبكية.

٦٠- **الحفاية بتوضيح الكفاية:** عَبْدُ اللَّه بنُ مَّدِ الكَرِيّ البيتوشيّ (ت١٢١١هـ)، تحـ: د. طه صَالِح أمينْ آَغا، ط١، د، الكتب العلمية – بيروت١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م.

٦١- **حول الغلط والفصيح على ألسنة الكُتَّاب:** أحمد أبو الخضر منسي، ط١، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٦٣م.

٦٢- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:** عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحـ: تحقيق محمد نبيل طريفي، إميل بديع اليعقوب، ط، د، الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

٦٣- **الخصائص:** أَبو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ)، تحـ: محمّد عليّ النّجّار، ط٢، دار الكتب المصريّة، مصر، ١٩٥٢م.

٦٤- **الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين:** د. عبد الجبار وهيب القزاز، كلية الآداب – جامعة بغداد، د. ط، ١٩٧٩.

٦٥- **دراسات في الدّلالة والمعجم:** الدكتور رجب عبد الجواد إبراهيم، ط، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١م.

٦٦- **دراسات في النَّقد اللّغويّ:** د. مجيد خير الله راهي الزّاملي، ط١، دار كنوز المعرفة للنشر والتّوزيع، عمّان_ الأردن، ٢٠٢٢م.

٦٧- **دراسات في فقه اللّغة:** د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين – بيروت ط ١، ٢٠٠٩م.

٦٨- **دراسات في فلسفة النّحو والصّرف واللّغة والرّسم وردّ على رؤوف جمال الدّين مؤلّف مُناقشات مع الدّكتور مصطفى جواد:** د. مصطفى جواد، د. ط، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٦٨م.

٦٩- **درّة الغوّاص وشرحها وحواشيها وتكملتها:** القاسم بن علي بن محمّد الحريري (ت ٥١٦هـ)، تحـــ: عبد الحفيظ فرغلي علي القرني، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٦م.

٧٠- **دقائق العربيّة:** الأمير أمين آل ناصـــر الدّين، وقف على طبعه وعُني بمراقبة اصوله تلميذه: العلّامة الأمير نديم آل ناصر الدّين، ط٢، مكتبة لبنان، ١٩٦٨م.

٧١- **دلالة الألفاظ:** د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصريّة، ط٥، ١٩٨٤م.

٧٢- **دليل الأخطاء الشـائعة في الكتابة والنطق:** مروان البواب، وإسـماعيل مروة، ط١، د، الرضا للنشر، سورية – دمشق٢٠٠٠م

٧٣- **ديوان ابن الرومي ابي الحسن علي بن العباس بن جريح**، تحـ: حسين نصار، ط٣، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ،١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٧٤- **ديوان أبي تمام (حبيب بن أوس بن الحارث الطائي)، (ت٢٣١هـ)** تحـ: شاهين عطية، ط، المطبعة الادبية – بيروت، ١٨٨٩م.

٧٥- **ديوان الأَدب:** أَبو إِبراهيم إِسحاق بن إِبراهيم الفارابيّ (ت٣٥٠هـ)، تحـــ: د. أَحمد مختار عمر، مراجعة: د. إِبراهيم أَنيس، ط١، مؤسّـــسـة دار الشعب، القاهرة، ٢٠٠٣م.

٧٦- **ديوان أعشى همدان وأخباره**، تحـــــ: حسين عيسى أبو ياسين، ط ١،١٤٠٣هـ/١٩٨٣، د، دار العلوم، الرياض، المملكة العربيّة السعودية.

٧٧- **ديوان الأخطل**، شـرحه وصـنف قوافيه وقدم له: محمد مهدي ناصـر الدين، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان،١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٧٨- **ديوان امريء القيس**: تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٥، دار المعارف القاهرة، د. ت.

٧٩- **ديوان البحتري**، تحـ: حسين كامل الصيرفي، ط٢، دار المعارف بمصر، د. ت.

٨٠- **ديوان جرير**، تحـــــ: د. نعمان محمد أمين طه، ط٣، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

٨١- **ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان، أخت طرفة بن العبد، رواية أبي عمرو بن العلاء، (ت١٥٤هـ)**، تحـــ: يسري عبد الغني عبد الله، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان،١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٨٢- **ديوان ذي الرّمّة** أعتنى به وشرح غريبه: عبد الرحمن المصطاوي، ط١، دار المعرفة، بيروت-لبنان،١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٨٣- **ديوان زهير بن أبي سـلمى**: اعتنى بشـرحه، حمدو طماس، ط٢، دار المعارف، بيروت، لبنان،١٤٢٦هـ-٢٠٠٦م

٨٤- **ديوان سـقط الزنـد**: أبو علاء المعري ،١٩٤، ط، د بيروت - لبنان،١٣٧٦هـ/١٩٥٧م.

٨٥- **ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني**، تحـــ: صلاح الدين الهادي، ط، دار المعارف بمصر، د. ت.

٨٦- **ديوان الصـوري**: عبد المحسـن بن محمد بن أحمد بن غالب بن غلبون الصوري(ت٤١٩هـ)، تحـــ: مكي السيد جاسم، شاكر هادي شكر، د. ط، د. ت.

٨٧- **ديوان طفيل الغنوي شرح الأصمعي**: تحـ: حسان فلاح أوعلي، ط١، دار صادر، بيروت،١٩٩٧م.

٨٨- **ديوان طهمان بن عمرو الكلابى**: شرح أبي سعيد السكري، تحـــ: محمد جبار المعيبد، ط، مطبعة الإرشاد، بغداد،١٩٦٨م.

٨٩- **ديوان القتّال الكلابي**: تحـــــ: إحسـان عباس، ط، دار الثقافة، بيروت- لبنان، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٩٠- **ديوان النمر بن تولب العكلي (ت١٤ هـــ)**، تح: د. محمد نبيل طريفي، ط١، **د**، دار صادر - بيروت،٢٠٠٠م

٩١- **ديوان النمر بن تولب**، تحـ: د. محمّد نبيل الطريفي، ط١، دار الصادر، بيروت ٢٠٠٠م.

٩٢- **الرائد مُعجَمْ لُغَوِيٌّ عَصْـــرِيٌّ رُتِّبَتْ مُفرَداتُه وَفقًا لحِرُفهَا الأول**: جبران مسعود، ط٩، د، العلم للملايين بيروت -لبنان، آذار / مارس ١٩٩٢م.

٩٣- **رحلة ابن جبير**: ابن جبير، محمد بن أحمد بن جبير الكناني الأندلسـي، أبو الحسين (ت: ٦١٤هـ)، ط، د، دار ومكتبة الهلال، بيروت، د. ت.

٩٤- **رصف المباني في شرح حروف المعاني:** الإمام أحمد بن عبد النور المالقيّ (ت ٧٠٢ هـ)، تحـ: أحمد محمَّد الخرَّاط، ط٣، دار القلم بدمشق، ٢٠٠٢م.

٩٥- **سر الفصاحة:** ابن سنان الخفاجيّ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي (ت ٤٦٦هـ)، د، الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٢ هـ _١٩٨٢.

٩٦- **سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان:** جرجي شاهين عطية، ط ٤، دار ريحاني – بيروت، د، ت.

٩٧- **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:** ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمَّد بن محمَّد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحـ: محمَّد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠م.

٩٨- **شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك:** ابن طولون الدمشقيّ، أبو عبد الله شمس الدين بن طولون الدمشقيّ الصالحيّ (ت ٩٥٣هـ)، تحـ: د. عبد الحميد جاسم الفياض الكبيسيّ، ط١، د الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٢م.

٩٩- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:** ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، تحـ: محمّد محيي الدين عبد الحميد، ط ٢٠، دار التراث. القاهرة، ١٩٨٠م.

١٠٠- **شرح أشعار الهذليين:** صنعه العسكري، تح: أحمد أمين وعبد السلام هارون، ط٢، دار الجبل، بيروت،١٤١١هـ.

١٠١- **شرح الأَشمونيّ على أَلفية ابن مالك، المسمَّى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)**: أَبو الحسن عليّ بن محمّد بن عيسى الأَشمونيّ (ت٩٠٠هـ)، تحـ: محمَّد محيي الدّين عبد الحميد، ط١، دار الكُتَّاب العربيّ، بيروت – لبنان، ١٩٥٥م.

١٠٢- **شرح التّسهيل المسمّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**: محبّ الدّين محمّد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، تحـ: د. علي محمّد فاخر، د. جابر محمّد البراجة، د. إبراهيم جمعة العجمي، وآخرين، ط١، دار السّلام للطباعة والنشر والتّوزيع والتّرجمة، القاهرة، ٢٠٠٧م.

١٠٣- **شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح**: وهو شرح للشّيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك للإمام العلّامة جمال الدّين أبي محمّد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحـ: محمّد باسل عيون السّود، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت_ لبنان، ٢٠٠٠م.

١٠٤- **شرح الرَّضيّ على الكافية**: رضي الدّين محمَّد بن الحسن الاسترآباذيّ (ت٦٨٦هـ)، تح: يوسف حسن عمر، ط٢، منشورات قار يونس، بنغازي، ١٩٩٦م.

١٠٥- **شرح الكافية الشافية، ابن مالك**، تح: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث – السعودية، ط ١، ١٩٨٢م.

١٠٦- **شرح المفصّل: للزّمخشري:** موفّق الدّين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت_ لبنان، ٢٠٠١م.

١٠٧- **شرح ديوان الحَمَاسَةُ:** أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (المتوفى: ٤٢١ هـ)، تحـ: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، ط،١، د، الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

١٠٨- **شرح شافية ابن الحاجب، الرضي (محمد بن الحسن ت ٦٨٦ هـــ)،** تح: محمد نور الحســـن، وآخرين، دار الكتب العلمية – بيروت، د. ط، ١٩٨٢م.

١٠٩- **شـرح شـذور الذّهب في معرفة كلام العرب:** شـمس الدّين محمّد بن عبد المنعم بن محمّد الجَوجَريّ القاهريّ الشّافعيّ (ت٨٨٩هـ) تحـ: نواف بن جزاء الحارثيّ، عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإســـلاميّة، المدينة المنورة، السّعوديّة، ط ١، ١٤٢٣ هـ، ٢٠٠٤م.

١١٠- **شـرح شـعر زهير بن أبي سـلمى:** ثعلب، ط١، د، الفكر المعاصـر، بيروت ١٤١٧هـ.

١١١- **شرح كتاب سيبويه: السيرافي أبو سعيد بن عبد الله (ت ٣٦٨ هـــ)،** تحـــ: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط ١، د، الكتب العلمية – بيروت، ٢٠٠٨م.

١١٢- **شـــرح نهج البلاغة:** أبو حامد عزّ الدّين بن هبة الله بن محمّد بن محمّد ابن أبي الحديد المدائني (ت ٦٥٥هـــ)، ضبطه وصحّحه: محمّد عبد الكريم النّمري، د. ط، دار الكتب العلميّة، بيروت_ لبنان، د. ت.

١١٣- **شعر عبد الله بن الزبعري:** د. يحيى الجبوري، ط١، مؤسسة الرسالة – بيروت ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

١١٤- **شـفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدّخيل:** شـهاب الدّين أحمد بن محمّد بن عمر الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ)، تحـــ: د. عليوة عبد النّبي محمّد وهد، ط١، دار ابن كثير، ٢٠٢٠م.

١١٥- **شموس العرفان بلغة القرآن:** عبَّاس أبو السعود، د. ط، دار المعارف، مصر، ١٩٨٠م.

١١٦- **الصّـحاح تاج اللّغة وصـحاح العربيّة:** إسـماعيل بن حمّاد الجوهريّ (ت٣٩٨هـــ)، تحـــ: أَحمد عبد الغفور عطَّار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ١٩٨٧م.

١١٧- **الصرف التّعليميّ والتّطبيق في القرآن الكريم:** د. أحمد سليمان ياقوت، دار المنار الإسلاميّة، بيروت، لبنان، ط ٢، ٢٠٠٨

١١٨- **ضياء السالك إلى أوضح المسالك:** محمد عبد العزيز النجار، ط ١، دار مؤسسة الرسالة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م،

١١٩- **طبقات الشعراء:** عبد الله بن محمد ابن المعتز العباسي (ت: ٢٩٦هـ)، تحـ: عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف – القاهرة، ط٣، د. ت.

١٢٠- **العباب الزّاخر واللّباب الفاخر**: الحسن بن محمَّد بن الحسن الصَّغانيّ (ت ٦٥٠ هـ)، تحـ: الشّيخ محمَّد حسن آل ياسين، ط١، دار شؤون للثّقافة العامَّة، آفاق عربيَّة، ١٩٨٧م.

١٢١- **عثرات اللسان في اللّغة**: عبد القادر المغربي، المطبعة الهاشمية – دمشق، د. ط، ١٩٤٩م.

١٢٢- **العربيّة تاريخ وتطوّر**: د. إبراهيم السّامرّائيّ، منشورات وزارة الثقافة والفنون، العراق، د. ط، ١٩٧٨م.

١٢٣- **العقد الفريد**: ابن عبد ربه الأندلسي، تحـ: د. مفيد محمد قميحة، د. ط، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٦م.

١٢٤- **العلاقات الدلاليَّة والتراث البلاغي العربي**: د. عبد الواحد حسن الشيخ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنيَّة – مصر، ط١، ١٩٩٩م.

١٢٥- **العلاقات الدلالية والتراث البلاغي**: د. عبد الواحد حسن الشيخ، ط ١، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

١٢٦- **علل النّحو**: محمد بن عبد الله بن العباس: أبو الحسن، ابن الوراق(ت:٣٨١هـ)، محمود جاسم محمد الدّرويش، ط١، مكتبة الرّشد، الرّياض –السّعودية، ١٩٩٩م.

١٢٧- **علم الدّلالة**: د. أحمد مختار عمر، ط٥، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨م.

١٢٨- **علم الدّلالة العربي، النظريّة والتطبيق، دراسة تاريخيّة تأصيلية نقدية**: د. فايز الداية، ط ١، دار الفكر – دمشق، دار الفكر المعاصر – بيروت، ١٩٩٦م.

١٢٩- **علم اللّغة:** الدكتور علي عبد الواحد الوافي، ط٩، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤.

١٣٠- **غريب الحديث:** أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ)، تحـ: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، وخرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، د، دار الفكر، ط ١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٣١- **غريب الحديث:** أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، تح: د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، ط، ١، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤م.

١٣٢- **غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر:** أحمد بن محمد مكي، أبو العباس، شهاب الدين الحسيني الحموي الحنفي (ت ١٠٩٨هـ)، ط ١، د، الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٣٣- **فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)،** تح: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية - مصر، ط ١، ١٣٨٠ -١٣٩٠هـ.

١٣٤- **فصول في اللّغة والنقد:** د. نعمة رحيم العزاوي، المكتبة العصرية - بغداد، ط ١، ٢٠٠٤م

١٣٥- **الفعل زمانه وأبنيته:** د. إبراهيم السامرائي، مطبعة العاني - بغداد، د. ط، ١٩٦٦م.

١٣٦- **فقه اللّغة وخصائص العربيّة:** محمد المبارك، دار الفكر - دمشق، ط٢، ١٩٦٤م.

١٣٧- **الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة:** ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت ١٢٥٢هـ)، تحـ: د. حاتم صالح الضامن، ط١، د، الرائد العربي - بيروت، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٣٨- **في التراث العربي (التاريخ - الخط - الأدب - اللّغة - التراث الشعبي - النَّقد):** الدكتور مصطفى جواد، قدَّم له وأخرجه: محمد جميل شلش، وعبد الحميد العلوجي، وزارة الإعلام - الجمهورية العراقية، د. ط، ١٩٧٥م.

١٣٩- **في التّصحيح اللّغويّ والكلام المُباح:** د. خليل بنيَّان الحسُّون، ط١، مكتبة الرّسالة، عمَّان -الأردنّ، ٢٠٠٦م.

١٤٠- **في علم اللّغة التقابلي دراسة تطبيقية:** د. أحمد سليمان ياقوت، ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية- مصر،١٩٨٥م.

١٤١- **القاموس المحيط:** مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروز آباديّ (ت٨١٧هـ)، تحـ: مكتب تحقيق التّراث في مؤسّسة الرّسالة، بإشراف محمّد نعيم العرقسوس، ط٨، مؤسّسة الرّسالة، بيروت¬ - لبنان، ٢٠٠٥م.

١٤٢- **القرارات المجمعيَّة في الألفاظ والأساليب من ١٩٣٤م إلى ١٩٨٧م:** أعدَّها وراجعها: محمَّد شوقي أمين، إبراهيم الترزيّ، د. ط، الهيئة العامَّة لشؤون المطابع الأميريَّة، القاهرة، ١٩٨٩م.

١٤٣- **القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة - جمعًا ودراسةً وتقويمًا إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م:** خالد بن سعود بن فارس العظيمي، دار التدميرية -السعودية، ودار ابن حزم - بيروت، د. ط، ١٩٢٨م.

١٤٤- **قضايا التَّعدي واللزوم في الدّرس النّحويّ:** أبو أوس إبراهيم الشَّمسان، مطبعة نزار الباز، مكّة- السعودية، ١٤٠٧ هـ _ ١٩٨٧م.

١٤٥- **قضية التصويب اللغوي في العربيّة بين القدماء والمعاصرين:** د. العربي دين، عالم الكتب الحديث -الأردن، ط ١، ٢٠١٥م.

١٤٦- **قُل فهذا صواب (قاموس في التّصويب اللّغويّ):** د. إميل بديع يعقوب، ط١، المؤسَّسة الحديثة للكتّاب، طرابلس -لبنان، ٢٠١٢م.

١٤٧- **قل ولا تقل:** د. مصطفى جواد، ط١، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق -سورية، ١٩٨٨م.

١٤٨- **كتاب الأفعال:** أبو القاسم عليّ بن جعفر بن القطّاع الصّقليّ (ت ٥١٥ هـ)، تح: عبد الملك القاسم، د، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٣.

١٤٩- **كتاب الألفاظ:** ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة، ط ١، د، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٨م.

١٥٠- **كتاب العين:** أبو عبد الرّحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيديّ البصريّ (ت ١٧٥ هـ)، تحـ: د. مهديّ المخزوميّ، د. إبراهيم السامرَّائيّ، دار ومكتبة الهلال، د. ت.

١٥١- **كتاب المنذر**: الشّـــيخ إبراهيم المنذر، ط٢، مطبعة السّـــلام، بيروت، ١٩٢٧م.

١٥٢- **الكتّاب**: أَبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحـ: عبد السّلام محمّد هارون، ط٣، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ١٩٩٢م.

١٥٣- **الكتابة الصّـحيحة**: زهدي جار الله، ط١، مطبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٦٨م.

١٥٤- **الكشـــاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري ت (٥٣٨هـــ)**، اعتنى به وخرج أحاديثه وعلق عليه: خليل مأمون شيحا، ط ٢، دار الكتّاب العربي – بيروت، ١٤٠٧هـ.

١٥٥- **الكليّات**: أبو البقاء أيوب بن موسـى الحسـيني الكفويّ (ت ١٠٩٤هـ)، تحـــ: د. عدنان درويش، محمّد المصري، ط٢، مؤسّسة الرّسالة ناشرون، بيروت_ لبنان، ١٩٩٨م.

١٥٦- **الكنز اللغوي في اللســن العربي**: ابن السـكيت، تح: أوغسـت هفنز، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين- بيروت، د. ط، ١٩٠٣م.

١٥٧- **الكوفيون في النّحو والصرف والمنهج الوصفي**: د. عبد الفتاح حموز، ط١، د، عمار، عمان-الأردن،١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٥٨- **لإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين**: أبو البركات الأنباريّ كمال الدّين عبد الرّحمن بن محمّد (ت٥٧٧هـ) تحـ: د. جودة مبروك محمّد مبروك، ط١، مكتبة الخانجي – القاهرة، د.ت.

١٥٩- **لحن العامة والتطور اللغوي**: د. رمضـــان عبد التواب، مكتبة زهراء الشرق – القاهرة، ط ١، ١٩٦٧م.

١٦٠- **لحن القول (تصويب وتغليط الألفاظ وجمل وشائعة)**: د. عبد العزيز بن علي الحربيّ، ط١، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ٢٠١٠م.

١٦١- **اللّحن في اللّغة مظاهره ومقاييسه**: د. عبد الفتّاح سليم، ط١، دار المعارف، مصر، ١٩٨٩م.

١٦٢- **اللحن في مجالس القضاء تصويبات في لغة المذكرات والأحكام القضائية**: محمد عبد الرحمن سعد آل جمعة، ط١، د. ت،٢٠٢٤م.

١٦٣- **لسان العرب**: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدّين ابن منظور الأنصاري الأفريقي (ت٧١١هـ)، ط٣، د. ت، بيروت – لبنان ١٩٩٤م.

١٦٤- **لسان غصن لبنان في انتقاد العربيّة العصريّة**: شاكر شقير اللّبناني، د. ط، المطبعة العثمانيّة لبنان، ١٨٩١م.

١٦٥- **لغة الجرائد وهي المقالات الَّتي نشرت تباعًا في مجلّة الضياء الغرَّاء**: الشّيخ إبراهيم اليازجيّ، وقف على طبعها: أحد أفاضل الأدباء، ط١، مطبعة مطر، مصر، د. ت.

١٦٦- **اللّغة العالية العربيّة الصّحيحة للمذيع والمراسل ولكل صحفي**: عارف حجاوي، اللّجنة الاستشارية (ألفبائيًا): أحمد فال الدّين، جميل عازر، سامي حدّاد، فوزي بشرى، محمّد بابا ولد أشفغ، ط١، قطّاع ضبط الجودة والمعايير التّحريريّة، شبكة الجزيرة الإعلاميّة، ٢٠١٤م.

١٦٧- **اللّغة العربيّة بين التشدد والتيسير**: د. ممدوح محمد خسارة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتّاب –دمشق، د. ط، ٢٠١٨م.

١٦٨- **اللّغة العربيّة معناها ومبناها:** الدكتور تمام حسان، الطبعة السادسة، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م.

١٦٩- **اللّغة العربيّة وأبناؤها:** د. نهاد الموسى، د. ط، دار المسيرة - بيروت، د. ت.

١٧٠- **اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة:** د. تمّام حسّان، ط٤، عالم الكتب القاهرة، ٢٠٠٠م.

١٧١- **لغويّات وأخطاء لغويّة شائعة:** محمّد عليّ النّجّار، تقديم: د. إبراهيم الشّعلان، مراجعة د. عامر النّجّار، دار الهداية للطباعة والنشر والتّوزيع، القاهرة، ط١، ١٩٨٦م.

١٧٢- **اللمع في العربيّة:** ابن جني، تحـ: سميح أبو مغلي، دار مجدي لاوي للنشر، عمان ١٩٩٨م.

١٧٣- **المباحث اللغوية في العراق**، د. مصطفى جواد، مطبعة لجنة البيان العربي - القاهرة، د، ط، ١٩٥٥م.

١٧٤- **مبادئ العربيّة في النّحو والصرف:** رشيد الشرتوني، د، ط، مؤسسة مطبوعات دار العلم، قم ١٣٨٨هـ.

١٧٥- **مثابة الكاتب الخطأ والصّواب في اللّغة العربيّة:** عبد المعطي إسماعيل عبادة، مطابع الأهرام، ١٩٩٤م.

١٧٦- **المجلى في شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى للعلامة محمد صالح العثيمين:** كاملة بنت محمد بن جاسم بن علي آل جهام الكواري، د، دار ابن حزم، ط ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

١٧٧- **مجمع اللّغة العربيّة في ثلاثين عامًا:** د. محمد مهدي علام، ط، دار الهيئة العامة لشون المطابع الاميرية القاهرة ،١٣٨٦هـ-١٩٦٦م،

١٧٨- **مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار:** جمال الدين، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي الكجراتي (ت ٩٨٦هـ)، ط٣، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م

١٧٩- **المجمعيون في خمسة وسبعين عامًا:** د. محمد مهدي علام و د. محمد حسن عبد العزيز، طبعة مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، ط،١ ١٤٢٨ هـ /٢٠٠٧م.

١٨٠- **مُجِيب النِّدا في شرح قطر الندى: جمال الدّينْ عَبْدُالله بن أحمد المكّيُ الفاكهي (ت٩٧٢ هـ)، هُو شرُحُ مُميّزْ عَلَى كَتاب "قطر النَّدى وبلّ الصَّدى" لابن هِشَام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)**، تحـ: د. مؤمن عمر محمد، ط ١، د، العثمانية، عمان- لبنان،١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

١٨١- **محاضرات عن الأخطاء اللّغويّة الشّائعة:** ألقاها محمّد علي النّجّار، جامعة الدّول العربيّة، معهد الدّراسات العربيّة العالية، ق٢، ١٩٦٠م.

١٨٢- **المحكم والمحيط الأعظم:** أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تحـ: عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٠م.

١٨٣- **مختار الصّحاح:** أبو عبد الله زين الدّين بن محمّد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفيّ الرّازيّ (ت ٦٦٦ هـ)، تحـ: يوسف الشّيخ محمَّد، ط٥، المكتبة العصريَّة، الدّار النّموذجيَّة، بيروت، ١٩٩٩م.

١٨٤- **المخصّص:** أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تحـ: خليل إبراهيم جفال، ط١، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ١٩٩٦م.

١٨٥- **المدخل إلى تقويم اللّسان:** ابن هشام اللّخميّ (ت ٥٧٧هـ)، تحـ: د. حاتم صالح الضّامن، ط١، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت – لبنان، ٢٠٠٣م.

١٨٦- **المرتجل في شرح الجمل:** ابن الخشاب أبو محمد عبد الله بن أحمد ت ٥٦٧هـ)، تح: علي حيدر، طبعة دمشق، ١٩٧٢م.

١٨٧- **المساعد على تسهيل الفوائد:** ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحـ: محمّد كامل بركات، ط ١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢م.

١٨٨- **مسائل لغويّة في مذكَّرات معجميَّة:** آل ياسين، الشيخ محمَّد حسن، د. ط، مطبوعات المجمع العلميّ العراقي، ١٩٩٢

١٨٩- **المستدرك على تذكرة الكاتب أسعد داغر:** د. مجيد خير الله الزّاملي، ط١، دار كنور المعرفة، عمان، ٢٠١٩م.

١٩٠- **المستطرف في كلّ فنّ مستظرف، الأبشيهي (شهاب الدين محمد بن أحمد (ت٨٥٠هـ)**، تحـ: محمد خير طعمة الحلبي، د، المعرفة – بيروت، ط٥، ٢٠٠٨.

١٩١- **المستقصى في علم التصريف:** د. عبد اللطيف محمّد الخطيب، ط١، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠٠٣م.

١٩٢- **مشارق الأنوار على صحاح الآثار:** أبو الفضل اليحصبي عياض بن موسى بن عياض (ت ٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة – تونس، ودار التراث – القاهرة، د. ط، د. ت.

١٩٣- **المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير:** العلّامة أبي العبّاس أَحمد بن محمّدِ بن عليّ المقريّ الفيّوميّ (ت٧٧٠هـــــ)، بعناية: د. أيمن عبد الرّزّاق الشّوّا، ط٢، دار الفيحاء، دار المنهل ناشرون، دمشق، ٢٠٢١م.

١٩٤- **المطرب من أشعار أهل المغرب، ابن دحية الكلبي أبو الخطاب عمر بن حسن (ت ٦٣٣ هـ)**، تحـ: إبراهيم الأبياري، وآخرين، ط، د، العلم للجميع – بيروت، ١٩٥٤م.

١٩٥- **مظاهر التطور في اللّغة العربيّة المعاصرة:** الدكتور نعمة رحيم العزاويّ، وزارة الثقافة والإعلام دار الشؤون الثقافية العامة، د. ط، بغداد، ١٩٩٠م.

١٩٦- **مع النحاة وما غاصوا عليه من دقائق اللّغة وأسرارها:** صلاح الدين الزّعبلاويّ، د. ط، منشورات اتحاد الكتّاب العرب، ١٩٩٢م.

١٩٧- **معاني القرآن:** الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧ هـ)، تحـ: أحمد يوسف نجاتيّ ومحمَّد عليّ النجَّار، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م.

١٩٨- **معجم أخطاء الكتّاب:** صلاح الدّين الزّعبلاويّ، عُني بالتدقيق فيه وإخراجه وصنع فهارسه: محمَّد مكّيّ الحسينيّ، مروان البواب، ط١، دار الثقافة والتراث، دمشق –سورية، ٢٠٠٦م.

١٩٩- **معجم الأخطاء الشّائعة أو قل ولا تقل:** د. كوكب دياب، د. ط، المؤسَّسة الحديثة للكتّاب، طرابلس –لبنان، د. ت.

٢٠٠- **معجم الأخطاء الشّائعة معجم يعالج الأخطاء اللّغويَّة الشّائعة ويُبّين صوابها مع الشّرح والأمثلة:** محمَّد العدنانيّ، ط٢، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٣م.

٢٠١- **معجم الأخطاء النّحويَّة واللّغويَّة والصّرفيَّة الشّائعة:** خضر عبد الرحيم أبو العينين، ط١، دار أسامة، عمَّان –الأردن، ٢٠١١م.

٢٠٢- **معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب):** شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ) تحـ: إحسان عباس، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

٢٠٣- **معجم الأغلاط اللّغويّة المعاصرة:** محمّد العدنانيّ، ط١، مكتبة لبنان_ بيروت، ١٩٨٤م.

٢٠٤- **معجم الألكسو العربي الأساسي للناطقين بالعربية ومتعلمها:** جماعة من كبار اللّغويّين العرب، د. ط، مكتبة لبنان ناشرون، د ت.

٢٠٥- **معجم التّصحيحات اللّغويَّة المعاصرة:** د. غازي جاسم العنبكيّ، د. ط، دار دجلة، عمَّان، ٢٠٠٩م.

٢٠٦- **معجم الخطأ والصّواب في اللّغة:** د. إميل يعقوب، ط١، دار العلم للملايين، بيروت_ لبنان، ١٩٨٣م.

٢٠٧- **معجم الصّواب اللّغويّ دليل المثقَّف العربيّ:** د. أحمد مختار عمر، بمساعدة فريق عمل، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨م.

٢٠٨- **معجم الصّواب اللّغويّ في أبنية الأفعال:** د. مجيد خير الله الزّامليّ، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت –لبنان، ٢٠١٤م.

٢٠٩- **معجم العربيّ الأساسيّ:** تأليف وإعداد جماعة من كبار اللّغويّين العرب، المنظمة العربيّة للتّربية والثقافة والعلوم، د. ط، ٢٠٠٣م.

٢١٠- **المعجم العربي بين الماضي والحاضر:** عدنان الخطيب، ط٢، مكتبة لبنان ناشرون،١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٢١١- **معجم اللّغة العربيّة المعاصرة:** الدكتور أحمد مختار عبد الحميد عمر بمساعدة فريق عمل، الطبعة الأولى، عالم الكتب، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م.

٢١٢- **معجم المفصّل في علوم اللّغة (الألسنيّات):** محمّد تونجي وأسمر راجي، تصحيح: أميل يعقوب، دار الكتب العلميّة، ط١، ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.

٢١٣- **معجم المنتقى من الخطأ والصّواب في اللّغة العربيّة:** د. شامل الشّاهين، د. ط، دار حرَّاء، د. ت.

٢١٤- **المعجم الوجيز في الأخطاء الشّـــائعة والإجازات اللّغويَّة:** د. جودة مبروك محمَّد، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٥م.

٢١٥- **المعجم الوسيط:** مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى، أحمد الزّيات، حامد عبد القادر، محمَّد النجَّار)، ط٦، مؤسّسة الصّادق للطباعة والنّشر، إيران_ طهران، د. ت.

٢١٦- **معجم تصحيح التصحيح:** أحمد مطلوب، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ٢٠١٢م.

٢١٧- **معجم تقويم اللّغة وتخليصها من الأخطاء الشّائعة:** د. هَلا أمُّون، د. ط، دار القلم، بيروت –لبنان، د. ت.

٢١٨- **معجم عطية في العامّي والدّخيل:** الشّـــيخ رشـــيد عطية، ضـــبطه وصـــحّحه: خالد عبد الله الكرمي، د. ط، دار الكتب العلميّة، بيروت_ لبنان، د. ت.

٢١٩- **معجميَّات:** د. إبراهيم السَّامرَّائيّ، ط١، المؤسَّسة الجامعيَّة للدّراسات والنّشر والتّوزيع، بيروت، ١٩٩١م.

٢٢٠- **المعيار في التخطئة والتصويب دراسة تطبيقيَّة:** د. عبد الفتَّاح سليم، ط١، دار المعارف، ١٩٩١م.

٢٢١- **مغالطات لغويَّة الطّريق الثّالث إلى فصحى جديدة:** عادل مصطفى، د. ط، مؤسَّسة هنداويّ سي أيّ سي، ٢٠١٧م.

٢٢٢- **المُغرب في ترتيب المعرب (معجم لُغويّ):** الإمام اللّغويّ أبي الفتح ناصر الدّين المطرّزي (ت ٦١٠هـ)، حقّقه: محمود فاخوري، عبد الحميد مختار، د. ط، مكتبة إسامة بن زيد، حلب_ سوريا، ١٩٧٩م.

٢٢٣- **مغني اللّبيب عن كتب الأَعاريب:** ابن هشام، جمال الدّين أبي محمّد عبد الله بن يوسف جمال الدّين المصريّ الأَنصاري(ت٧٦١هـ)، تحـ: د. فخر الدّين قباوة، ط١، دار اللّباب للدّراسات وتحقيق التّراث، تركيا_ اسطنبول، ٢٠١٨م.

٢٢٤- **المفتاح في الصرف:** عبد القاهر الجرجاني، تحـ: د. علي توفيق حمد، ط١، دار الأمل ومؤسسة الرسالة، بيروت ،١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢٢٥- **المفردات في غريب القرآن:** الحسينُ بنُ محمّدٍ المعروفُ بالرّاغِبِ الأصفَهانيّ (ت٥٠٢ هـ)، تحـ: صفوان عدنان الدّاوديّ، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٢ هـ.

٢٢٦- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك):** أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ)، تح: مجموعة محققين، ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٢٢٧- **مقاييس اللّغة:** أَبو الحسين أَحمد بن فارس بن زكريّا ابن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحـ: عبد السّلام محمّد هارون، د. ط، دار الفكر، ١٩٧٩م.

٢٢٨- **المقتضب:** المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥ هـ)، تحـ: محمد عبد الخالق عضيمة، ط٣، لجنة إحياء التراث الإسلامي في جمهورية مصر العربيّة، القاهرة، ١٩٩٤م.

٢٢٩- **الممتع في التصريف:** ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي (ت٦٦٩ هـ)، تحـ: فخر الدين قباوة، دار المعرفة – بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٢٣٠- **من الأخطاء الشّائعة في النّحو والصّرف واللّغة:** د. محمّد أبو الفتّوح شريف، ط١، مكتبة الشّباب، القاهرة، ١٩٧٦م.

٢٣١- **المنجد معجم مدرسي للّغة العربيّة:** الأب لويس معلوف اليسوعي، ط٧، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين بيروت، ١٩٣١م.

٢٣٢- **موسوعة الأخطاء اللّغويّة الشّائعة:** د. عليّ جاسم سلمان، ط١، دار أسامة للنشر والتّوزيع، عمَّان – الأردنّ، ٢٠٠٣م.

٢٣٣- **موسوعة العامية السورية كراسة لغوية نقدية في التفصيح والتأصيل والمولد والدخيل:** ياسين عبد الرحيم، ط٢، د، الهيئة العامة السورية للكتّاب – دمشق، ٢٠١٠م.

٢٣٤- **الموسوعة العربيّة العالمية:** مجموعة من العلماء، ط٢، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٢٣٥- **موسوعة علوم اللّغة العربيّة:** د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت_ لبنان، ٢٠٠٦م.

٢٣٦- **موسوعة معاني الحروف العربيّة:** د. علي جاسم سلمان، د، ط، إسامة، عمان- الأردن،٢٠٠٣م.

٢٣٧- **نتائج الفكر في النّحو:** لأبي القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله السّهيلي (ت ٥٨١هـ)، حقّقه وعلّق عليه: الشّيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشّيخ علي محمّد معوّض، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت_ لبنان، ١٩٩٢م.

٢٣٨- **نحو إتقان الكتابة العلمية باللغة العربيّة:** مكي الحسني، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، د.ط،٢٠٠٨م.

٢٣٩- **النّحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرّفيعة، والحياة اللّغويَّة المتجدِّدة:** عبَّاس حسن، ط٣، دار المعارف، مصر، د. ت.

٢٤٠- **نحو وعي لُغويّ:** د. مازن مبارك، د. ط، مؤسَّسة الرّسالة، بيروت – لبنان، ١٩٧٩م.

٢٤١- **نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة:** القاضي أبي علي المحسن بن علي التّنوخيّ (ت ٣٨٤هـ)، تحـ: عبّود الشّالجي، ط١، دار. صادر، بيروت_ لبنان، ١٩٧١م.

٢٤٢- **نظرات في أخطاء المنشئين:** محمَّد الشيخ إبراهيم الكرباسيّ، د. ط، مطبعة الآداب، حي عدن – النّجف، ١٩٨٣م.

٢٤٣- **نظرات في اللّغة والنّحو:** طه الرّاوي، ط١، منشورات المكتبة الأهليَّة، بيروت، ١٩٦٢م.

٢٤٤- **نظرات في جموع التّكسير:** د. مجيد خير الله الزّاملي، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت_ لبنان، ٢٠١٦م.

٢٤٥- **النَّظْمُ المُسْتَعْذَبُ فِي تفْسِير غريبِ أَلْفَاظِ المهَذب:** محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن بطال الركبي، أبو عبد الله، المعروف ببطال (المتوفى: ٦٣٣هـ)، تحـ: د. مصطفى عبد الحفيظ سَالِم، ط، د، المكتبة التجارية، مكة المكرمة ١٩٨٨ م (جزء ١)، ١٩٩١ م (جزء ٢).

٢٤٦- **النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ:** الأب أنستاس ماري، مخطوط.

٢٤٧- **نفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري:** د. أحمد محمد قدور، منشورات وزارة الثقافة السورية – دمشق، ط١، ١٩٩٦م.

٢٤٨- **النَّقد اللغوي بين التحرر والجمود:** الدكتور نعمة رحيم العزاوي، منشورات دائرة الشؤون الثقافية – بغداد، د. ط، ١٩٨٤م.

٢٤٩- **النَّقد اللّغويّ عند العرب حتّى نهاية القرن السّابع الهجريّ:** د. نعمة رحيم العزّاويّ، ط، دار الحرّيّة للطباعة، بغداد، ١٩٧٨م.

٢٥٠- **النَّقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري:** د. نعمة رحيم العزاوي، منشورات الثقافة والفنون – بغداد، د. ط، ١٩٧٨م.

٢٥١- **نهاية الأرب في فنون الأدب:** شهاب الدّين أحمد بن عبد الوهّاب النويري (ت ٧٣٣هـ)، تحـ: د. محمّد رضا مروة، د. يوسف الطويل، د. يحيى الشّامي، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت_ لبنان، ٢٠٠٤م.

٢٥٢- **النّهاية في غريب الحديث والأَثر:** مجد الدّين أَبو السعادات المبارك بن محمّد الجزريّ ابن الأَثير (ت٦٠٦هـ)، تحـ: محمود محمّد الطّناحيّ، وطاهر أَحمد الزّاويّ، دار إحياء التّراث العربي، بيروت_ لبنان، ١٩٧٩م.

٢٥٣- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:** السيوطي، أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١ هـــ)، تح: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ١٩٩٨م.

٢٥٤- **الوافر في ضياء الإنشاء:** فادي أسعد فرحات، دار الفكر، بيروت – لبنان، د. ط، د. ت.

٢٥٥- **والتراث المجمعي في خمسة وسبعين عامًا:** إبراهيم الترزي، ٦٤، مجمع اللّغة العربيّة، القاهرة، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م

ثانيًا: المواقع الإلكترونية:

١. معجم الرياض للغة العربيّة المعاصرة (موقع إلكتروني)، https://dictionary.ksaa.gov.sa/

٢. موقع الجزيرة نت،(موقع إلكتروني) https://www.aljazeera.net/،

٣. مجمع اللّغة العربيّة، (موقع إلكتروني)، https://www.arabicacademy.gov.eg/ar

ثالثًا: الرّسائل العلميّة والأطاريح:

١- **الأب أنستاس ماري الكرمليّ ناقدًا لغويًا، رسالة ماجستير:** محمد جاسم حسون كاظم العجياوي، جامعة واسط /كلية التربية، ١٤٤٦هـ/٢٠٢٤م.

٢- **الاتجاه التوليدي في النّحو العربي الحديث دراسة في فكر خليل أحمد عمايرة من خلال كتاب – في نحو اللّغة وتراكيبها**، رسالة ماجستير: زكموط بوكبر، جامعة قاصدي مرباح – كلية الآداب واللغات / قسم اللّغة والأدب العربي، ورقلة–الجزائر،٢٠١٢م.

٣- **أثر شعر المولّدين في اتّساع اللّغة، (أطروحة دكتوراه)**: كرّار حسن ناجي الهمّاشيّ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق – جامعة واسط، ١٤٤٦هـ _ ٢٠٢٤م.

٤- **أثر كتاب الفصيح وشروحه في التّنقية والتّوسُّع، أطروحة دكتوراه**: زايد بن مُهلهل الشّمريّ، كلّيّة اللّغة العربيّة، جامعة أم القرى، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦.

٥- **أنماط التحويل في الجملة الفعلية دراسة تطبيقية في القرآن الكريم (سورة آل عمران أنموذجًا) رسالة ماجستير**: هبة موفق عبد الحميد النعيمي، جامعة آل البيت/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللّغة العربيّة وآدابها، الأردن ،٢٠٠٩م.

٦- **جهود الباحثين العراقيين في التصحيح اللغوي في العصر الحديث٢٠٠٠ – ٢٠٢٠، أطروحة دكتوراه**: حسين علي حسين فنجان العواديّ، العراق – جامعة واسط، ٢٠٢١م.

٧- **ردود المحدثين على الدكتور مصطفى جواد في التصحيح اللّغويّ، رسالة ماجستير**: نسرين خضير جبارة، جامعة واسط/كلية التربية ،١٤٤٢هـ/٢٠٢٠م.

٨- **ردود النُّقاد المحدثين على إبراهيم اليازجيّ**، أطروحة دكتوراه: مرتضى حمدان عاجب المالكيّ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق – جامعة واسط، ٢٠٢٢م.

٩- **الشواهد القرآنية في شروح ابن بابشاذ لمقدمته المحسبة دراسة نحوية**،(رسالة ماجستير)، عدنان بت ناصر الملحم، كلية التربية جامعة الملك فيصل، ١٤٢٧هـ.

١٠- **محمّد عليّ النّجّار ناقدًا لغويًا**: رسالة ماجستير، سارة عطيّة عليوي البوصيّاد، جامعة واسط/كلية التربية ١٤٤٦هـ/٢٠٢٤م.

١١- **معايير مَجْمَعَي اللّغة العربيّة السوريّ والمصريّ في التصحيح اللغويّ في القرن العشرين**، اطروحة دكتوراه: أنور شناوي المكصوصي، جامعة بغداد / كلية الآداب، ٢٠١٦م.

١٢- **النَّقد الصرفيّ عند الباحثين العراقيين المحدثين حتى نهاية القرن العشرين**، رسالة ماجستير: علي عبد الكريم عبد محمد تامر الهمّاشي، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق- جامعة واسط، ١٤٤٢ هـ ٢٠٢١م.

١٣- **النَّقد اللغويّ عند إبراهيم السامرائيّ، رسالة ماجستير**: حسين كريم جبر الدلفيّ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق –جامعة واسط،٢٠٢١م.

١٤- **النَّقد اللغويّ عند صلاح الدين الزّعبلاويّ، أطروحة دكتوراه**: وسام غالي كاطع العطافيّ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق –جامعة واسط، م٢٠٢١م.

رابعًا: البحوث والدوريات:

١- **أثر القرآن الكريم في الحفاظ على اللّغة العربيّة** (بحث منشـــور)، رياض حسين علي ورعد طالب كريم، مجلة الفتح، العدد٣٥، ٢٠٠٨ م.

٢- **الإحلال النحوي بين التنظير والدلالة، (بحث منشـــور)**: رشـــا ياس عبد نصار، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد: ٧٣، ج ٢.

٣- **الأدب والفن في أسـبوع، (بحث منشـور)**: عباس خضـر، مجلة الرسـالة، العدد ٩٦١، القاهرة ١٩٥١م.

٤- **النحو العربي، (بحث منشـور)**، د. هاشـم الطيب، مجلة العلوم الإنسـانية، مركز الجامعي صالحي أحمد،٢٠٢٣/٣/٣١، النعامة-الجزائر، مج٧، ع١: ١٤٢.

٥- **الأستاذ أحمد العوامريّ أول من جمع السلطتين المجمعية والتربوية (بحث منشـــور)**: د. محمـد الجوادي، موقع الجزيرة نـت (موقع إلكتروني) ٢٠٢٠/٤/٦.

٦- **انصاف ورد إلى الصّواب (بحث منشور)**: عطية الصوالحي، مجلة مجمع اللّغة العربيّة، العدد١٨.

٧- **بحوث وتحقيقات لغويّة**: أحمد العوامريّ (بحث منشور)، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة الملكي، ج١وج٢وج٣و٤، القاهرة

٨- **التصـــحيح اللغوي، (بحث منشـــور)**: أحمد مطلوب، مجلّة اللّغة العربيّة وآدابها العدد٦/١ حزيران ٢٠٠٨

٩- **توظيف الحديث الشـريف في البحث النحوي (بحث منشـور)**، فخر الدين قباوة، مجلة مجمع اللّغة العربي بدمشق العدد٨٣، ج٣.

١٠- **فصاحة اكْتَشَـــفَ الشيء (بحث منشور):** الأب أنستاس الكرملي، مجلة المقتطف مارس،١٩٣٥م.

١١- **الفعل هَوِيَ بين التعدي واللّزوم (بحث منشـــور):** أ. د. مجيد خير الله الزّاملي، و د. إنعام لبابيدي، مجلة كلية التربية٢٠٢٤/٢/١٠م.

١٢- **كتاب وصــف المطر والســحاب، (بحث منشــور):** عز الدين التنوخي، مجلة المجمع العلمي العربي، العدد٣٨، ج ٤، ١٣٨٢هـ-١٩٦٤م.

١٣- **مراجعات في التصحيح اللغوي:** خالد إبراهيم النملة (بحث منشور)، مجلة الدرعية، العددان ٤و ٥، الرياض، ديسمبر ٢٠٠٨-مارس ٢٠٠٩م.

١٤- **المرحوم الأستاذ أحمد العوامريّ، (بحث منشور):** زكي المهندس، مجلة مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، العدد ١٩٥٩/١١.

١٥- **المستوى الدلالي في كتاب سيبويه** (بحث منشور): نوزاد حسن أحمد، مجلة المورد - العدد الثالث،٢٠٠٠.

١٦- **معجم الأخطاء الشائعة،** (بحث منشور): محمد العدناني، مجلة الأديب، العدد ١٩٧٢/٩.

١٧- **مناهج التصــويب اللغوي، (بحث منشــور):** نعمة رحيم العزاوي، مجلة المورد، العدد ١، ١ فبراير ١٩٧٧.

١٨- **منهج ابن الدّهان النحوي في كتابه شــرح الدروس في النّحو، (بحث منشــور):** بروين خليلي، كلية اللغات بجامعة أصــفهان العدد ٢٥ ،١٤٣٣هـ.

١٩- **نقد كتاب تذكرة الكاتب (بحث منشــور):** عبد القادر المغربي، مجلة مجمع اللّغة العربي بدمشق العدد ٤، ج ٧.

Abstract

Linguistic criticism is considered one of the most important tools for safeguarding the Arabic language, as it monitors usage patterns, exposes errors, and restores correct forms. Arabic, being the language of the Holy Quran, needed this scholarly instrument to remain pure from distortion and grammatical corruption. With the expansion of the Islamic world and the intermingling of Arabs with other peoples, linguistic deviance gradually crept into speech, and errors began to proliferate in both oral and written expression. This gave rise to the indispensable role of critics and linguists in correcting deviations, regulating grammatical rules, and documenting classical Arabic in lexicons and scholarly works. Linguistic criticism thus became an impregnable fortress, preserving the language of divine revelation from alteration and safeguarding its authentic identity.

This role is epitomized in the scholarly endeavors of Sheikh Ahmad Al-Awamiri, who dedicated himself to linguistic criticism as a means of protecting Arabic from corruption and deviation. Drawing upon the authentic Arab heritage in both poetry and prose and guided by the views of classical and contemporary scholars alike, Al-Awamiri examined the morphological, syntactic, and semantic dimensions of the language. He elucidated the importance of regulating common usage and correcting errors frequently committed by writers and speakers. He further demonstrated an encyclopedic command of linguistic knowledge and championed the purity of Arabic against foreign influences, asserting that language is a living and expansive entity that cannot be confined to dictionaries alone, but rather renews itself through correct usage and disciplined innovation. Al-

Awamiri left behind a distinguished scholarly legacy in linguistic criticism, one that combined the defense of Classical Arabic with the guidance of contemporary usage toward correctness, thereby establishing him as a prominent figure in the preservation of Arab linguistic identity.

The present study, entitled "Ahmad Al-Awamiri as a Linguistic Critic", is organized into three chapters, determined by the nature of the scholarly material, and is preceded by a preface and an introduction, and followed by a conclusion and a bibliography. The preface provides a biographical overview of Professor Al-Awamiri, an account of his contributions to language academies, a clarification of his methodology in the criticism of lexical items and concludes with a discussion of his critical orientation.

The first chapter, entitled "The Morphological Level", comprises three sections: the first addresses derivations, the second examines verbal nouns and infinitives, and the third discusses verb structures. The chapter is preceded by a preamble defining the morphological level and delineating its scope.

The second chapter, entitled "The Syntactic Level", opens with a preamble introducing the syntactic level and its significance in preserving sentence structure and meaning. It is followed by four sections: the first addresses ellipsis and explicit mention in syntactic constructions; the second examines the transitivity and intransitivity of verbs; the third discusses the substitution of one particle or lexical item for another within syntactic structures; and the fourth addresses miscellaneous syntactic issues.

The third chapter, entitled "The Semantic Level", is divided into three sections: the first investigates semantic shift through the cases discussed by Professor Al-Awamiri in

this domain; the second examines the use of certain lexical items outside their proper semantic contexts; and the third addresses miscellaneous semantic issues.

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Wasit University / Faculty of Education for Humanities/

Department of Arabic Language

Ahmed Al-Awamari as a linguistic critic

Letter submitted by the student

Muthanna Muhammad Abd El Redha Kamr Al Lami

To the Council of the Faculty of Education for Humanities / Wasit University

It is part of the requirements for obtaining a master's degree in Arabic Language and Literature/Language

Supervised

Professor Dr. Majid Khairallah Al-Zamili

2026 AD 1447 A.H.